الجامعة الإسلامية – غزة

عمادة الدراسات العليا

كلية الآداب

قسم اللغة العربية



حاشية الحموي على شرح القواعد

لمحمد بن عبد الرحمن الحموي

دراسة وتحقيق

مقدمة من الطالب

خضر عبد الرحمن الأسطل

تحت إشراف

الأستاذ الدكتور / محمود محمد العامودي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

1427هـ / 2006م

الإهـداء

إلى روح والديَّ .... رحمهما الله تعالى

إلى أرواح الشهداء الذين يرفعون لواء الإسلام

إلى أحبتي الذين ينصرون الله ورسوله في كل مكان

إلى أبنائي الذين صبروا على حرمانهم من الجلوس معي

أتقدم بهذا العمل

شكر وامتنـــان

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى الأستاذ الدكتور

محمود محمد العامودي

المشرف على هذا البحث، والذي أفاض علي بوقته وجهده وفضله وسماحته، فجزاه الله عني – وعن طلبة العلم خيراً ، وجعل ذلك في ميزان حسناته.

اللهم آمين

خضر عبدالرحمن الأسطل

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

تتناول هذه الدراسة كتاب :"الإعراب عن قواعد الإعراب" لابن هشام الأنصاري، وشرحاً عليه وهو :"موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب" للشيخ خالد الأزهري، حاشيتين عليه وهما: "هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب؛ للشيخ أبي بكر الشنواني، ومختصر لهذه الحاشية والمسماة بـ:" حاشية على شرح قواعد الإعراب لمحمد بن عبدالرحمن الحموي. والآن سيشرح الباحث في تبيان أهمية الدراسة، وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف الدراسة، وغير ذلك من الأمور العامة؛ لأخذ تصور عام عن البحث **أولاً: أهمية الدراسة:.**

تكمن أهمية هذه الدراسة في عنصرين رئيسين هما :

1. كونها تتمحور حول كتاب: "الإعراب عن قواعد الإعراب" لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، فالكتاب مختصر لمغني اللبيب لابن هشام، كما أنه جامع لكثير من القضايا النحوية الهامة.

ومما يدل على أهمية هذا الكتاب – وأهمية الحاشية مترتبة عليه– أنه حظي بكثير من الشروح منها: "شرح الإعراب عن قواعد الإعراب" لمحمد بن سليمان الكافيجي (ت 879هـ)، وشرح موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهري (ت 905 هـ)، و"حل معاقد القواعد"، للشيخ أحمد الزيلي (ت 967هـ)، وغيرها .

كما كثرت عليه الحواشي والتعليقات، مما يدل على أهميته، ومن هذه الحواشي؛ حاشية :"هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب"، للشيخ أبي بكر الشنواني (ت 1019هـ)، بالإضافة لحاشية الحموي، والمسماة

بـ:"حاشية على شرح القواعد"، لمحمد بن عبدالرحمن الحموي (ت 1017هـ)، وهي اختصار لحاشية شيخه الشنواني.

2. كون المؤلف ابن هشام الأنصاري، الذي ترك بصمات خاصة في النحو العربي، لعل من أهمها: اعتماد الاستشهاد بالآيات القرآنية، خلافاً لمن سبقوه.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع:

ولم يكن من المصادفة أن أختار هذه الحاشية، بل تم الاختيار من إيمان قوي بضرورة تحقيق هذه المخطوطة، وذلك لأن:

1. كتاب "الإعراب عن قواعد الإعراب"؛ لابن هشام الأنصاري يبحث في موضوع دقيق وهام وهو: إعراب الجمل وأشباه الجمل، والتعلق، وغيرها. وهذه المواضيع –مع أهميتها– لم تلق عناية كافية من الباحثين.
2. المؤلف – ابن هشام– ملأت شهرته الآفاق، ولقيت مصنفاته كلها عناية كبيرة، وتلقاها الباحثون بالبحث والاهتمام.
3. فكر ابن هشام يمتاز بالعمق أولاً، وبالدقة ثانياً.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

ويهدف الباحث من تحقيق ودراسة هذه المخطوطة إلى:

1. رفد المكتبة العربية بنص تراثي هام، لم ير النور بعد.
2. الكشف عن شخصية نحوية مغمورة، وإماطة اللثام عن جهودها وآثارها العلمية .
3. رصد الحركة النحوية التي راجت في العصر الذي عاش فيه الحموي، والتعرف على اهتمامات علماء عصره، وجهودهم النحوية.

رابعاً: الصعوبات التي واجهت الباحث:

لقد واجهت الباحث بعض الصعوبات، والتي ذُلِّلت بتوفيق من الله عز وجل، ثم بفضل الأستاذ المشرف، ومنها:

1. عدم وجود دراسة سابقة حول الحموي –في حدود علم الباحث– تتضمن شخصيته، أو أياً من مؤلفاته.
2. قلة المراجع التي تتحدث عن الحياة العلمية في العصر العثماني، وهو عصر المؤلف.
3. صعوبة تحصيل المخطوطات، والتي أخذت وقتاًَ وجهداً .
4. صعوبة الملاءمة بين عملي ووقت فتح المكتبات، ولا سيما مكتبة الجامعة الإسلامية؛ والتي لا يسمح بالاستفادة من مصادرها إلا في أوقات محددة.

خامساً: الدراسات السابقة:

لم يقف الباحث على أية دراسة حول الحموي، أو أيٍ من مؤلفاته، إلا رسالة دكتوراة على حاشية الشنواني، ولم أقف عليها.

سادساً: خطة البحث:

تم تقسيم البحث إلى قسمين، إضافة إلى المقدمة. يشمل القسم الأول مقدمة وثلاثة فصول على النحو الآتي:

- المقدمة: وتشتمل على نقطتين هما :

1- تمهيد: وفيه تم الحديث عن الأحوال السياسية والثقافية في تركيا والعالم العربي خلال عصر الحموي.

2- حياة الحموي من حيث: اسمه، ونسبه، ونشأته، وشيوخه، وتلاميذه، وأهم مؤلفاته، ووفاته.

- الفصل الأول: وهو دراسة تحليلية لموصل الطلاب على شرح قواعد الإعراب للشيخ خالد الأزهري، حيث تناولت الدراسة: شواهده النحوية، وأصوله، ومصادره .
- الفصل الثاني: يتحدث عن حاشية الشنواني على موصل الطلاب، على شرح قواعد الإعراب، حيث تناولت الدراسة ما تناولته سابقتها .

- الفصل الثالث: ويتحدث عن حاشية الحموي على شرح القواعد، حيث تناولت الدارسة: كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب وشروحه، ومنهج الحموي في حاشيته، وشواهده وأصوله ومصادره، ثم مذهبه النحوي.

وقد اختُتمت الدراسة ببيان أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، وبعض التوصيات.

أما القسم الثاني: فقد تناول مقدمات التحقيق، ثم وصف النسخ، وبيان منهج التحقيق، ثم قدمت النص محققاً تحقيقاً علمياً، ثم عرضت الفهارس الفنية.

سابعاً: منهج البحث

اتبعت في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لما في التحليل من دراسة وربط وتعمق، وأما منهج التحقيق فقد تعرضت له قبل البدء بالتحقيق، في مقدمات التحقيق.

شكر وتقدير

الحمد الله الذي أخرجنا من بطون أمهاتنا لا نعلم شيئاً، فعلم بالقلّم، وعلمنا ما لم نكن نعلم، إن فضله بالناس عظيماً، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، علمنا الفضائل؛ فأصبحنا خير أمة أخرجت للناس علماً وقيادة ورحمة، فصلوات ربي عليك يا حبيبي يا رسول الله إلى يوم الدين، وعلى آلك وصحبك وتابعيك، وسلم تسليماً كثيراً، وبعد :

فإني وبعد شكري لله تعالى، ثم شكر أستاذي ومشرفي الأستاذ الدكتور: محمود محمد العامودي، فإني أتوجه بالشكر والامتنان إلى كل من ساعدني في إتمام هذا البحث، وأخص بالذكر منهم: د.أحمد الجدبة والدكتور :فضل النمس اللذين تجشما عناء قراءة هذا البحث، وتصحيح ما اعتراه من هنات، حتى يخرج على أحسن صورة، فجزاهما الله خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور/ فوزي فياض – مشرف الدراسات العليا سابقاً– الذي شجعني على إتمام الدراسة، بعد أن انقطعت بي سبل الدراسة في مصر قبل ذلك.

وأتوجه بالشكر العظيم لجميع أساتذتي في قسم اللغة العربية، والذين لم يبخلوا على طلبة العلم، بل كانوا أفضل المشجعين والحاضنين.

كما أتوجه بالشكر لكل من قدم لي مساعدة، وأخص بالذكر أخي وصديقي الأستاذ طارق مصلح الأسطل، والمقيم بالقاهرة، والذي تفضل مشكوراً بتحصيل نسخ المخطوطة من دار الكتب المصرية بالقاهرة، فجزاه الله عني كل خير.

كما أتوجه بالشكر إلى العاملين بمكتبة الجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى فرع خانيونس، ومكتبة دار الكتاب والسنة بخانيونس.

كما أتوجه بالشكر إلى أصدقائي الذين ما فتئوا يقدمون لي كل العون، وأخص بالذكر منهم: الأستاذ/ محمد ربيع، والأستاذ/ محمد عبدالحميد الأسطل، والأستاذ/عبدالقادر جبارة الأسطل، والأستاذ/أحمد العبادلة، والأستاذ/ محمد عبدالغفور، والأستاذ/ محمد سليمان الأسطل، والأخ / ناهض عبدالحميد الأسطل، فجزاهم الله عني كل خير.

وفي نهاية المطاف أخص بالذكر زوجتي، تلك التي شجعت وسهرت وآزرت، فلها مني كل التقدير والامتنان.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

القســم الأول

الدراسة

تمهيـد

الحموي وعصره

ويشتمل على نقطتين :

الأولى :   الأحوال السياسية والثقافية في عصر الحموي.

الثانية : حيــــاة الحمـــوي.

الحموي وعصره

أولاً: الأوضاع السياسية والثقافية

أ- الأوضاع السياسية

عاش الحموي في القرن الأول من الخلافة العثمانية للعالم العربي، حيث توفي 1017هـ؛ بما يعني أن الدولة كانت في أشد عنفوانها، وهذا ما سيبينه الباحث في السطور القادمة بإذن الله تعالى.

وبداية أحب أن أسجل أن الدولة العثمانية قد تعرضت لحملات تشهير عنيفة، لم تتعرض لها دولة في العالم، وقد كان من وراء هذه الحملات قوتان عالميتان هما : الاستعمار الأوروبي والصهيونية[1] .

وقد ردد بعض المؤرخين والباحثين العرب عن جهالة أو تجاهل تلك الآراء الخاطئة والظالمة عمداً في مؤلفاتهم، واستقرت في أذهان الأجيال المتعاقبة؛ صورة حالكة الظلام عن الدولة العثمانية الإسلامية.

ومن هؤلاء الباحثين- على سبيل المثال- الدكتور حلمي محروس، يقول: في ظل الحكم العثماني، ساءت أحوال البلاد العربية في شتى المجالات، ولم يتوفر الأمن والطمأنينة، بالإضافة إلى عزلها عن التيارات الفكرية والاقتصادية السائدة في أوروبا وقتذاك.[2]

ويتساءل الباحث: لِمَ هذه الهجمة المسعورة على الدولة العثمانية؟ وهل كانت- حقاً- دولة غزو؟ وما علاقتها بالإسلام؟ وما علاقتها بأوروبا؟.

لعل الهجمة المسعورة على الدولة العثمانية من قبل أوروبا؛ ترجع إلى كثرة الحروب المريرة التي خاضتها الدولة العثمانية ضدهم، حيث أجلتهم عن كثير من البلدان. ومضت تكتسح أقاليم مسيحية عديدة مثل: بلغاريا، ورومانيا، والصرب، والمجر، وترنسلفانيا، والبوسنة، والهرسك، والجبل الأسود حتى النمسا؛ بالإضافة إلى

---

(1) الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها 5/1.

(2) تاريخ العرب الحديث 36.

اليونان وشبه جزيرة المورة، وبهذا تكون الدولة العثمانية أول دولة إسلامية في التاريخ الإسلامي تصل إلى هذه الأراضي[1].

أما عن علاقة الدولة العثمانية بالإسلام، فقد قامت بنشر الإسلام في أوروبا، وكان العثمانيون ينظرون إلى أنفسهم على أنهم مسلمون قبل كل شيء، فكان ولاؤهم يتجه إلى الدين أولاً، ثم إلى السلطة ثانياً[2].

كما نظر الأوروبيون إلى الفتوح العثمانية في بلادهم؛ على أنها فتوح إسلامية، ووقر في أذهانهم أن كل نصر تحققه الدولة العثمانية؛ إنما هو نصر للإسلام وهزيمة للمسيحية، فباسم الإسلام فتحت القسطنطينية عاصمة الدولة البيزنطية، واستبدلها محمد الفاتح باسم إستانبول أو إسلام بول، ومعناها دار الإسلام، وباسم الإسلام نزلت القوات العثمانية في مملكة نابولي 1480م، وأسرت أحد عشر ألفاً من سكانها، وأقسم –محمد الفاتح– ليقدمن الطعام بنفسه إلى حصانه؛ وهو واقف على مذبح الكنيسة البابوية في روما[3] .

هذه لمحة سريعة عن الخلافة العثمانية، ولكن الذي يهمنا تلك الفترة الزمنية التي عاشها الحموي، وهي التي سبقت مولده بقليل، وحتى بعد وفاته بعدد قليل من السنوات.

ولعل أهم سلاطين تلك المرحلة :

1- سليمان القانوني: تولى الولاية سنة 927 وتوفي سنة974هـ-1566م[4] ومن أهم إنجازاته في أوروبا:

- فتح جزيرة رودس 1522م، إذ كانت حصناً منيعاً لفرسان القديس "يوحنا"؛ الذين كانوا يقطعون طريق الحجاج المسلمين[5] .
- قتال المجر وحصار فينا، حيث أحرز العثمانيون انتصاراً كبيراً في موقعة موهاكس 1526، ودخل السلطان سليمان القانوني "بودا" حتى بلغت جيوشه عاصمة الإمبراطورية الرومانية المقدسة "فينا" 1529[6] .

---

[1] الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها 9/1

[2] الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها 9/1، 10.

[3] الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها 14/1.

[4] الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى 28/1.

[5] الدولة العثمانية عوامل النهضة 270، 271 .

[6] الدولة العثمانية عوامل النهضة 272-273

- فتح بلغراد [1].
- محاولة فتح إسبانيا من جديد[2] .
- فتح جزيرة مالطا [3].

منجزاته في بلاد المشرق العربي :

فقد سار السلطان سليمان القانوني في اتجاهين، داخلي: ويتمثل في القضاء على الثورات، وخارجي: ويتمثل في الفتوحات، وذلك على النحو الآتي:

- واجه حركة تمرد وانفصال والي الشام، فقضى على ثورته وأخمدها[4].
- وعلى صعيد الفتوحات؛ فقد تمكن من فتح بغداد[5]، كما أتم فتح تونس والجزائر كمقدمة لاسترداد الأندلس[6] .
- كما تمكن من فتح الحبشة، مما ترتب عليه طرد البرتغاليين نهائياً من المنطقة، واستقرار العثمانيين على سواحل البحر الأحمر الإفريقي[7] .

2- السلطان سليم الثاني :

تولى الحكم سنة 974- 982هـ وهو ابن السلطان سليمان القانوني، وفي عهده :

- تم فتح جزيرة قبرص سنة 979- 1571، إضافة إلى بعض الموانئ على البحر الإدرياتيكي[8]، . ثم كانت معركة "ليبانتو" البحرية، في بلاد اليونان 979هـ -1571م، والتي انتهت بهزيمة الدولة العثمانية، وهي أول مرة تحل الهزيمة بالعثمانيين[9].

3- عهد السلطان مراد الثالث[1]:

---

(1) الدولة العثمانية عوامل النهضة 289.
(2) الدولة العثمانية عوامل النهضة 289.
(3) الدولة العثمانية عوامل النهضة 336.
(4) انظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية 199، والعرب والعثمانيون 83-84.
(5) انظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية 223، وتاريخ الدولة العثمانية 103-105.
(6) تاريخ الدولة العلية العثمانية 230-233 والدولة العثمانية 330-334.
(7) انظر: الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث 73-74 وتاريخ المشرق العربي 99.
(8) انظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية 255-256، والدولة العثمانية عوامل النهوض 369.
(9) انظر: تاريخ الدولة العلية العثمانية 257 ،و الدولة العثمانية عوامل النهوض 372.
(1) انظر: الدولة العثمانية عوامل النهوض 385-386

بوفاة السلطان سليم الثاني، تولى ابنه مراد الثالث 982-1003هـ، ولعل أهم إنجازاته:

- وضع الحماية على بولونيا 982هـ-1574م، حيث هرب ملك بولونيا، وصارت بولونيا تحت الحكم العثماني، واعترفت النمسا بذلك، كما انتصر على الشعية الصفويين، ودخل تبريز، وتمكن من السيطرة على أذربيحان وجورجيا.

4- **عهد السلطان : محمد خان الثالث[2]:1003-1012هـ:**

لما تبين له أن سبب ضعف الدولة عدم خروج السلاطين لقيادة الجيوش بأنفسهم ؛ خرج بنفسه إلى قيادة الجهاد حتى وصل بلغراد، كما فتح قلعة "أرلو" التي عجز السلطان سليمان عن فتحها، ودمر جيوش المجر والنمسا، وقضى على عدة ثورات داخلية.

5- **عهد السلطان أحمد الأول: 1012هـ -1026هـ[3]**

تولى الحكم قبيل موت الحموي بخمس سنوات، ولكنا سنلقي الضوء على هذه المرحلة كاملة إن شاء الله تعالى:

- انشغل في حروب مع النمسا والدول الأوروبية، ثم فتح قلعة أستراغون.
- هزم النمسا، واسترد بعض القلاع الحصينة مثل: يانق وبلغراد وغيرها.
- وافقت النمسا على الصلح، ودفعت الجزية للدولة العثمانية، ومقدارها: مئتا ألف دوكة من الذهب، وبقيت المجر بموحب هذه المعاهدة تابعة للدولة العثمانية.
- كما أنه قضى على ثورة عباس الصفوي الشيعية، والذي اتصل بالأوروبيين، وأباح شرب الخمور معهم، واحتفل بأعياد النصارى[4].

وبهذا تنتهي تلك المرحلة التي عاش بها الحموي، التي تصور عهد العزة والكرامة للدولة المسلمة، باستثناء بعض الهنات هنا أوهناك، ولكن مصر - والشام بلاد الحموي- اتسمتا بالهدوء، حيث خلت من الثورات والقلاقل، مما جعل الحياة العلمية والثقافية في عهده متقدمة، وخصوصاً: علم العربية والعلوم الدينية.

---

[2] انظر: الدولة العثمانية عوامل النهوض 390.

[3] انظر: الدولة العثمانية عوامل النهوض 393، والدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي 105.

[4] انظر: الدولة العثمانية عوامل النهوض 395-397.

ب- الأوضاع الثقافية في عصر المؤلف :

زعم كثير من المؤرخين أن الخلافة العثمانية لم تهتم بالتعليم،وأن المدارس كانت قليلة للغاية، وأنها تركزت في الزوايا والكتاتيب إلى جانب الأزهر الشريف في مصر[1] . والحقيقة أن الحياة الثقافية في العهد العثماني، كانت على النحو التالي:

- اهتم العثمانيون ببناء المدارس في جميع أنحاء الدولة، ففي إستانبول بنى السلطان محمد الفاتح ما لا يقل عن ست عشرة مدرسة حول جامعه، وأحاط السلطان سليمان القانوني الجامع السليماني بعدد من المدارس[2]،ولم يكن ذلك مقتصراً على إستانبول وحدها، بل في جميع الأمصار المفتوحة، ومنها: المدرسة التي بناها السلطان سليمان القانوني في جزيرة رودس، والمدنية المنورة، ومغنسيا[3] وبلغراد والبوسنة[4]، وقد بلغ من اهتمام الدولة بالمتعلمين؛ أن قدمت لهم المال والطعام واللباس[5] .

وقد كانت المساجد ذات وظيفة كبرى في بث روح العلم، فقد كان لكل مسجد مدرسة تلحق به، ومكتبة، تحفل بكنوز من التراث العربي الإسلامي، سواء باللغة العربية أو الغربية أو الفارسية، وكانت تضم هذه المدرسة –الملحقة بالمسجد- مكاناً يتسع لسكنى الأساتذة والطلاب، كما كانت تضم حماماً ومطبخاً وداراً للعجزة والشيخوخة، وفندقاً صغيراً ينزل فيه الغرباء[6].

كما نُظّم التعليم بعد إنشاء المدارس السليمانية –عهد سليمان القانوني- بأن جعله اثنتي عشرة درجة، وعلى المتعلم أن يحصل على أعلى الدرجات، وإجازة من معلميه تشهد بأنه قد ألم بجميع ما درسه إلماماً تاماً؛ كي ينتقل من مرحلة إلى أخرى[1].

---

(1) انظر: تاريخ العرب الحديث 36-39.
(2) انظر: المجتمع الإسلامي والغرب 167-168.
(3) الشقائق النعمانية 481، 482.
(4) انظر: المجتمع الإسلامي والغرب 167.
(5) انظر: المجتمع الإسلامي والغرب 165.
(6) الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها 464/1.
(1) انظر: المجتمع الإسلامي والغرب 168.

وقد كان للهيئة الإسلامية نظام تعليمي دقيق، وينقسم إلى ثلاث مراحل وهي:

أ- المدارس الابتدائية: ويطلق عليها الكتاتيب، وعرفت في القرن السادس عشر -عصر الحموي- باسم:"أوكوماك برليري" ومعناها أماكن القراءة، وكانت تعلم القراءة والكتابة باللغة التركية والعربية، وبعض سور القرآن الكريم.

ب- المدارس المتوسطة: وكان يدرس فيها النحو والبلاغة والمنطق والهندسة والفلك.

ج- المدارس العالية: ويدرس فيها الشريعة والقانون، ويتعمق الطلبة في دراسة العلوم القرآنية والشرعية؛ كالحديث، والفقه، وأصول العربية، والقوانين الوضعية.

ولم يكن هناك سنوات محددة لمراحل الدراسة، والمعيار في تحديد سنوات الدراسة هو مدى قابلية الطالب للدراسة، فقد كانت الدراسات العليا تنتهي في سن يتراوح عادة ما بين الثلاثين والأربعين[2].

كما كان الطلاب في المدارس العالية يتقاضون مرتبات شهرية، ويقرر المؤرخ الأمريكي "ليبير"؛ أن النظام التعليمي في مدارس الهيئة الإسلامية، كان يفوق أي نظام تعليمي آخر؛ في دول أوروبا في ذلك الوقت[3].

اهتمام السلاطين بالعلم:

تنافس السلاطين والوزراء بإنشاء المدارس، وبلغ عد الطلاب في عهد مراد الثاني تسعين ألف طالب في الدولة[4] . وقد كان للسلاطين عناية تامة بجميع الكتب العلمية على اختلاف أنواعها، ففي تونس سنة 981هـ- عصر الحموي- بجامع الزيتونة، كانت تضم مكتبة أبي عبد الله المنتصر ستة وثلاثين ألف مجلد، كما كان بحذاء كل سارية مدرساً؛ وفي خزائنه ما يزيد على مئتي ألف مجلد، وأبو فارس عبدالعزيز -وحده- حبس ما يزيد على الثلاثين ألف مجلد وضعها في خزائن بجامع الزيتونة، حبسها على العلماء والمتعلمين، ثم تلاه السطان أبو عمر، فجمع خزائن

---

[2] انظر: الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها 446/1، 447.

[3] انظر: الدولة العثمانية، دولة إسلامية مفترى عليها 446/1، 447.

[4] انظر: تاريخ الشعوب الإسلامية 480.

أخرى تقارب خزائن أبي فارس، وبنى لها مقصورة، وملأها بالخزائن،وملأ الخزائن بالكتب[1] .

الاهتمام بتعليم العلوم الدنيوية:

كما اهتمت الدولة بتدريس العلوم العقلية، وترجمت العديد من الكتب اليونانية؛ في الرياضيات والفلك والتاريخ الطبيعي، فقد اهتمت بتدريس الطب، وزاد عدد المستشفيات التي بنيت في أرجاء الدولة[2] .

كما انتشرت مدارس الأوغلان –أي الغلمان– وكان مستواها العلمي أعلى من المدارس السابقة، حيث يتخرج المعماريون والخطاطون وصناع الأسلحة والسفن، وغير ذلك[3] .

ثانياً:حياة الحموي(4) : ت: 1017هـ–1609م

اسمه ونسبه:

هو محمد بن عبدالرحمن بن محمد الملقب شمس الدين الحموي، اشتهر والده بالمكي الحنفي، نزيل مصر، وأصله من حماة،ولا خلاف في الاسم أو النسب.

نشأته :

نشأ، بمصر ولم تذكر كتب التراجم–فيما اطلعت– سنة مولده، ولكنهم متفقون على أنه عاش لسنة ألف وسبع عشرة للهجرة[5].

صفاته وثقافته:[1]

كان الحموي –رضي الله عنه– إماماً عالماً بالفقه والتفسير والحديث والقراءات والأصول والنحو، كثير الاستحضار للأحاديث النبوية الشريفة، خصوصاً المتعلقة بالأوراد والفضائل؛ وكان أديباً ذكياً فصيحاً، صالحاً ورعاً متواضعاً، طارحاً للتكلف،

---

[1] انظر: شجرة النور الزكية 154/1،-155

[2] انظر:المجتمع الإسلامي والغرب 169-171.

[3] انظر: المجتمع الإسلامي والغرب 174.

[4] انظر: كشف الظنون: 267/6 وخلاصة الأثر 488/3 والأعلام 196/6 ومعجم المؤلفين 151/10.

[5] انظر: كشف الظنون: 267/6 وخلاصة الأثر 488/3 والأعلام 196/6 ومعجم المؤلفين 151/10.

[1] خلاصة الأثر 489/3.

متصوفاً، كثير المروءة ، عظيم البر ، خصوصاً لأقاربه، كثير الزيارة والموافاة لأصحابه، حسن الصوت بالقراءة، صادق اللهجة والنصح، كثير الانبساط، حلو النادرة، وفيه دعابة زائدة، وبالجملة: فهو من كملة الرجال.

شيوخه:[2]

أخذ عن النُّور الزَّيَّادِي، والشمس محمد الخَفَاجِي، والشيخ محمد الوَسِيْمي، والصَّفِيّ العَزِّيّ، والشيخ طه المالكي، والشمس محمد الدِّمْرَاوِي، والسِّرَاج ابن الْجَائي، وأبي النَّجا السَّنْهُورِي، والشِّهاب أحمد بن خليل السُّبكي.وقرأ بالروايات على شِحَادَةَ الْيَمَنِيّ الْمَقَرِيّ، وأخذ علوم العربية عن أبي بكر الشَّنَوانِيّ، واشتغل بالفقه على علامة عصره؛ علي بن غانم المقدسي وغيرهم .

رأي العلماء فيه:[3]

ذكره عبد البر الفيومي في المنتزه فقال عنه: عالمٌ نشر ألوية فضله الزهية، فتلقاها باليمين كل فاضل رام دقائق العربية، رقيق الطباع، دقيق الفكر، علمه متين، وعقله رصين، وأدبه باهر، وشعره زاهر، لزمت درسه، وشهدت فضله وأنسه.

أهم مؤلفاته[4]

1. حاشية على مغني اللبيب.
2. حاشية على شرح القواعد، وهي اختصار لحاشية شيخه الشنواني.
3. و بديعية في الشعر.
4. المناهج الذهبية والمباهج الرضية.[1]
5. شرح التحفة الحموية في علم العربية[2].
6. بغية اللبيب في مدح الحبيب[3].
7. له شعر رقيق، منه: قوله من قصيدة مدح بها شيخ الإسلام يحيى ابن زكريا، حينما كان قاضياً بمصر، ومطلعها[4] :

---

(2) خلاصة الأثر 489/3

(3) خلاصة الأثر 489/3

(4) خلاصة الأثر 489/3

(1) معجم المؤلفين 151/10

(2) الأعلام 196/6.

(3) الأعلام 196/6.

أوُجوهُ غِيّدٍ أمْ حِسانُ رُبوعِ وعيونُ آرامٍ تزيدُ وُلُوعِيْ

أَمْ نَشْرُ زَهْرٍ ضَاعَ فامتلأَ الرُّبى عِطْرَاً عَبيرَاً أم رياضُ ربيعِ

والماءُ قد صَقَلَ النَّسيمُ مُتونَهُ أم في جدارٍ له متونُ دروعِ

والطلُّ قد زَانَ الشقيَق بلؤلؤ أم وجنةٍ مطلولةٍ بدموعِ

والقُضُبُ من لُطف النَّسيم تِمايلتْ خَجَلاً فأبْدَتْ ذِلَّتي وخُضُوعِيْ

والبَدْرُ أَشْرَقَ في ثَنِّيات الدُّجَى سَحَراً، وبردُ الليل في توشيعِ

وفاته[5]:

توفي الحموي رحمه الله تعالى بمصر، وكانت وفاته يوم الأحد، تاسع عشر من شوال، سنة سبع عشرة بعد الألف للهجرة(1017هـ)، الموافق سنة ألف وستمائة وتسع للميلاد(1609)[6]، أي قبل وفاة شيخه الشنواني بسنتين، غفر الله لهما، وأسكنهما فسيح جناته، وجزاهما الله عنا وعن المسلمين وعلماء العربية كل خير.

(4) خلاصة الأثر 489/3، 490.

(5) خلاصة الأثر 489/3، 490.

(6) انظر: معجم المؤلفين 151/10، حيث ذكر أن تاريخ الوفاة 1608م، مع عدم الاختلاف في التاريخ الهجري.

الفصل الأول :

موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للأزهري

دراسة وصفية تحليلية

ويشتمل على :

1. شواهـده
2. مصـادره
3. أصـولـه

الفصل الأول :

موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب للأزهري

دراسة وصفية تحليلية

ويشتمل على :

1. شواهده
2. مصادره
3. أصوله

موقف الأزهري من الشاهد النحوي

(القرآن كريم والحديث شريف وكلام العرب نثره وشعره)

يتناول هذا الفصل دراسة وصفية تحليلية لكتاب :"موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب"؛ للشيخ خالد الأزهري، وهو الأصل لحاشية الشنواني والمسماة بـ "هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب"، وحاشية الحموي والمسماة بـ:"حاشية على شرح قواعد الإعراب". والآن سيشرح الباحث في دراسة الشاهد النحوي لدى الشيخ خالد الأزهري في كتاب:"موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب".

أولاً : القرآن الكريم :

عد النحاة القرآن الكريم المصدر الأول للاستشهاد النحوي، وجوزوا الاحتجاج به، سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً[1] ،وقد تبين من خلال الدراسة أن الاستشهاد بالقرآن الكريم يأتي في المرتبة الأولى، حيث بلغت الآيات مئة وثلاثين آية في كتابه : "الإعراب عن قواعد الإعراب".

وقد ظلت هذه الآيات مثبتة عند الشيخ خالد الأزهري، وأضاف إليها آيات أخرى؛ حيث بلغت الآيات _عنده_ مئة وثماني وثمانين آية ، وكانت الزيادة تهدف إلى مزيد من توضيح القاعدة ، وكان كثيراً ما يلجأ للقراءات القرآنية ، كما سيأتي بيانه.

وإليك بعض النماذج التي تبين طريقة الأزهري في استشهاده بالقرآن الكريم :

1. ذكر ابن هشام أن الجمل التي لها محل من الإعراب سبع : إحداها الواقعة خبراً ، وموضعها الرفع أو النصب ، فالنصب في بابي "كان وكاد" نحو :

﴿ كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴾[2] ،﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [3].

ويذكر الشيخ الأزهري هاتين الآيتين بنفس طريقة الاستشهاد ، غير أنه يوضح إعراب الجمل بقوله : فجملة "يظلمون" من الفعل والفاعل في موضع نصب خبر لـ"كان"، وجملة : "يفعلون" في موضع نصب خبر "كاد"[4].

أما الخبر الجملة المرفوع فلم يذكرا له شواهد قرآنية.

---

[1] الاقتراح 24.
[2] سورة الأعراف 162/7.
[3] سورة البقرة 71/1. قواعد الإعراب 20.
[4] الموصل 38.

2. ويستشهد ابن هشام على أن الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم محلها الجزم، إذا كانت مقرونة بالفاء أو بإذا الفجائية نحو: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [1] . ولهذا قرئ بجزم : "يذر" عطفاً على محل الجملة[2].

ثم يقوم الشيخ الأزهري بإيراد هذا الشاهد نفسه وشرحه ، ونسبة قراءة الجزم لرواتها، فيقول : فجملة : "لا هادي له" من لا واسمها وخبرها في محل جزم ؛ لوقوعها جواباً لشرط جازم وهو : "مَنْ" ؛ ولهذا فهي في محل جزم ، فقرئ بجزم "يذر" عطفاً على محل الجملة ، فـ"يذرهم" مجزوم على قراءة حمزة والكسائي؛ لأنه معطوف على الجملة المجزومة[3].

3. وحين يذكر ابن هشام الجمل التي لا محل لها من الإعراب ، يذكر أُولاها : الجملة المبتدأة أو المستأنفة ، ويستشهد على ذلك بقوله تعالى :﴿ وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [4]. ويعقب بقوله : والجملة ليست محكية بالقول لفساد المعنى.

ويقصد بالجملة: "إن العزة لله جميعاً" فهي مستأنفة، ولا محل لها من الإعراب، ولا يجوز أن تكون محكية بالقول؛ لأن الكفار لا يقولون: إن العزة لله جميعاً، وهذا القول –لو حدث– لا يحزن النبي صلى الله عليه وسلم. وعلى نفس المنوال يقوم الشيخ الأزهري بتطبيق القاعدة على الآية فيقول : فجملة : "إن العزة لله جميعاً" مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، وليست محكية بالقول ، وإنما المحكي بالقول محذوف تقديره : "إنه مجنون أو شاعر" أو نحو ذلك. ولم تُجعل المحكية بالقول؛ لفساد المعنى، إذ لو قالوا : "إن العزة لله جميعاً" لم يحزنه ، فينبغي للقارئ أن يقف على : "قولهم"، ويبتدئ بـ"إن العزة لله جميعاً" ، فإذا وصل وقصد بذلك تحريف المعنى ؛ أثم[5].

---

[1] الأعراف 186/7.
[2] قواعد الإعراب 23.
[3] الموصل 43
[4] سورة يونس 65/10.
[5] الموصل 48.

4ـ وفي باب: "تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب"؛ يذكر ابن هشام كلمات محددة، ويبين وجوه إعرابها ؛ ليعين طالب العلم ، ويستشهد على ذلك بالشواهد القرآنية وغيرها ، فمثلاً : "كلا"، يقول ابن هشام : فيقال فيها : "حرف ردع وزجر" في نحو :﴿ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ كَلَّاۖ ﴾ [1] ، أي : انتهِ عن هذه المقالة.

– وحرف تصديق في نحو : ﴿ كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ ﴾ [2] والمعنى : إيْ والقمر.

– وبمعنى : "حقاً" ، أو "ألا" الاستفتاحية[3].

أما الشيخ الأزهري[4] فيقوم بإيراد نفس الشواهد ، ويزيد عليها شواهد أخرى، فمن الشواهد المشتركة بينه وبين ابن هشام الآيات الثلاثة الآنفة الذكر؛ حيث علق عليها بقوله :"كلا" : حرف ردع وزجر ، وهو قول الخليل وسيبويه وجمهور البصريين ، كالتي في قوله : ﴿ فَيَقُولُ رَبِّيٓ أَهَٰنَنِ ﴾ [5].

– ويقال فيها تارة : حرف جواب وتصديق بمنزلة "إي"، وهو قول الفراء والنضر بن شميل في نحو : ﴿ كَلَّا وَٱلۡقَمَرِ ﴾[6].

وبنفس الطريقة يورد كلمات مشابهة ويبين اختلافها بالسياق ، واختلاف إعرابها كذلك[7].

---

(1) سورة الفجر 89 /16، 17.
(2) سورة المدثر 32/74.
(3) الإعراب عن قواعد الإعراب 54.
(4) الموصل 107، 108.
(5) سورة الفجر 16/89.
(6) سورة المدثر 32/74.
(7) الموصل الباب الثالث، 155/88.

5ـ ومن نماذج استشهاده بالقرآن الكريم ، موافقته لابن هشام في قضية جواز الاعتراض بأكثر من جملة نحو: (قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ[1]) رداً على أبي علي الفارسي الذي يمنع ذلك.

وواضح من خلال الآية السابقة أنه ورد اعتراض بجملتين هما: (وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ ۖ) ، وأصل السياق: (قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَىٰ ۖ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ)
.

وخلاصة ما سبق :

نجد أن الأزهري يورد جميع الشواهد النحوية القرآنية عند ابن هشام ويزيد عليها بالشرح والتوضيح والقراءات[2] ؛ مع نسبة القراءات لأصحابها ، وهو في ذلك كله لا يخالف ابن هشام في شيء.

ثانيا : استشهاده بالحديث الشريف :

الحديث النبوي الشريف أفصح كلام بعد كلام الله عز وجل، غير أن النحاة اختلفوا في جواز الاستشهاد به، فمنهم من منع، وأجاز بعضهم بشروط، وآخرون بإطلاق[3].

لم يستشهد ابن هشام بالحديث الشريف في "قواعد الإعراب" إلا في موطن واحد، وذلك حينما دلل على أن معنى "لو" للتقليل وذلك نحو : "تَصَدَّقوا ولو بِظِلْفٍ مُحْرَق ، واتَّقُوا النَّارَ وَلَو بِشِّقٍّ تَمْرَة"[4].

كما أن الأزهري سار على المنوال نفسه ، فكان مقلاً جداً من الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ، ولم يكن إلا في موضعين ، أحدهما الموضع السابق ، واستدل بالحديث

(1) سورة مريم 36/19
(2) الموصل 117/100 انظر استشهاده بالقراءات .
(3) انظر الاقتراح 29-33.
(4) قواعد الإعراب 65.

نفسه ، ولكن بعدة روايات منها : رواية النسائى وهي : "رُدّوا السَّائلَ وَلَو بظِلْفٍ مُحْرَق[1] ، وفي رواية الشيخين:"اتَّقُوا النَّارَ وَلَو بِشِّقٍّ تَمْرة[2]".

أما الموضع الثاني : وذلك حين مثّل بمجيء الجملة حالاً نحو قوله صلى الله عليه وسلم : "أَقْرَبُ مَاَ يَكُونُ الْعَبْدُ مِنّ رَبِهِ وَهُوَ سَاجِدٌ". فجملة : "وهو ساجد" من المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال من العبد[3].

ثالثا : استشهاده بالنثر :

يعد النثر من المصادر التي اعتمد عليها النحويون في تقعيد القواعد النحوية، ويشمل الأمثال والحكم والأقوال المأثورة.

أ- الأمثال :

بلغت الأمثال عند ابن هشام مثلين، وأما الأمثال عند الأزهري فكانت ثلاثة أمثال، هي نفسها التي عند ابن هشام باستثناء المثل القائل : "هَيْهَاتَ الْعَقِيْقُ"[4].واليك الشواهد التي استشهد بها الأزهري وابن هشام من قبله:

1- أورد ابن هشام المثل: "عَمِلْتُهَا عَمَلَ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ"، ليس للاستشهاد على قاعدة نحوية ، بل من أجل تبيان سبب كتابة هذه القواعد[5].

2- وقد استشهد ابن هشام والأزهري على أن "ما" تأتي على اثني عشر وجهاَ منها: أنها نكرة موصوفة وذلك نحو:"لِأَمْرٍ ما جَدَعَ قَصِيْرٌ أَنْفَهُ[6]" ، فقصير : اسم رجل ، وهو قصير بن سعد اللَّخْمِيّ صاحب "جَذِيْمَة الأَبْرَش" وقصته مشهورة مع الزَّبَاء، لمّا احتال عليها.

(1) الموصل 131.
(2) الموصل 131.
(3) الموصل 38.
(4) الموصل 150.
(5) قواعد الإعراب 13 الموصل 23.
(6) الإعراب عن قواعد الإعراب 73 الموصل 150.

3- وأما المثل الذي انفرد به الأزهري فهو " هَيْهَاتَ الْعَقِيْقُ "[1] وذلك حين بين أقسام الجملة من حيث هى اسمية أم فعلية ، فقال باسمية هذا المثل؛ لأن الجملة مبتدأة باسم فعل وهو : "هيهات".

ب- الحكم :

ولم ترد إلا حكمة واحدة، أوردها الشيخ الأزهري في حديثه عن أنواع "إنْ" التي منها العاملة عمل ليس ، فاستشهد بقول أهل العالية : "إنْ أَحَدٌ خَيْراً مِنْ أَحَدٍ إلا بالْعَافِيَة"[2].

ج- الأقوال :

بلغت الأقوال عند ابن هشام قولاً واحداً فقط ، وأما الأقوال عند الأزهري فبلغت أربعة أقوال ، من ضمنها ما أورده ابن هشام ، وكان ذلك على النحو الآتي:

1- أورد ابن هشام والأزهري قولاً للعباس وهو : "لَوْ لَمْ يَخَفْ اللهَ لم يَعْصِهِ"[3]؛ وذلك للتدليل على أن "لو" إذا كان المقدَّم (الشرط)، قد خالف الثاني (الجواب)؛ فإنه لا يلزم من انتفاء المقدم انتفاء التالي[4].

2- أورد الأزهري قولاً للزمخشري حين فسر معنى: "بِمَنِهِ" في المقدمة، فقال: "طَعْمُ الْآلاء أَحْلَى مِنْ الْمَن ، وَهُوَ أَمَرُّ مِن الآلاءِ عِنْدَ الْمَن"، فأراد "بالآلاء" الأُولى النِّعم ، و"بالألاء" الثانية الشجر المُر، وأراد "بالمن" – الأول- طائر السمَّان، وبالثاني: تحديد النعم[5].

3- ثم استشهد الأزهري على أن من معانى "لمّا" "إلا" ، وذلك على لغة هذيل في قولهم : "أُنشِدُكَ الله لمّا فَعَلْتَ كذا" أي ما أَسْأَلُك إلا فِعْلَك كذا[6].

---

(1) الموصل 31.
(2) الموصل 115.
(3) قواعد الإعراب 62 والموصل 126.
(4) الموصل 127.
(5) الموصل 24، 25
(6) الموصل 100

4- وأورد الشيخ الأزهري مقولة ابن عباس : "لو قالوا نعم ؛ لكفروا" وذلك في معرض حديثه حول الآية " أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ " ، و"بلى" تستخدم لإيجاب الكلام المنفي ، وتختص بالنفي ، وتفيد إثباته.

خامساً : شواهده الشعرية :

عد النحاة الشعر مصدراً أساسياً في الاستشهاد النحوي، وذلك حتى نهاية العصر الأموي ، على ألا يكون من المولدين ، وقد عدوا "إبراهيم بن هرمة (ت176 هـ) آخر من يحتج بشعرهم"[1].

بلغت نسبة الاستشهاد بالشعر عند ابن هشام والأزهري المرتبة الثانية بعد الاستشهاد بالقرآن الكريم ، فالشواهد الشعرية عند ابن هشام بلغت ثلاثة عشر شاهداً ، بدون نسبة البيت لقائله، ما عدا بيتين أحدهما :

لاتَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتَيَ مِثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عظِيْمُ[2]

فقد نسبه لأبي الأسود .

ثانيهما :

وَاْشْتَعَلَ المِبْيَضُّ في مُسْوِدِّهِ مِثْلَ اْشْتِعَالِ النَّارِ في جَزْلِ الغَضَى

فقد نسبه لابن دريد

وكان في الغالب يذكر شطر البيت الذي فيه الشاهد، ما عدا خمسة شواهد، ذكرها بشطريها.

أما الشواهد عند الشيخ الأزهري فبلغت ثلاثة وأربعين بيتاً.

ومن الملاحظ أن الأبيات التي أوردها ابن هشام أوردها جميعها الأزهري – دون استثناء– ثم أضاف عليها؛ كلما اقتضى الاستشهاد. كما أن الشيخ الأزهري نسب جميع الأبيات التي ذكرها ابن هشام ما عدا ثلاثة أبيات[3].

كما أن الأزهري –غالباً– يورد البيت كاملاً إلا في تسعة مواضع، فكان يورد شطر البيت حسب الشاهد، والأبيات غير المنسوبة عنده واحد وعشرون بيتاً.

(1) انظر الاقتراح 33-34.
(2) الإعراب 70.
(3) الموصل 110،105،53.

ومن المواطن التي استشهد بها ابن هشام والأزهري:

1. في الجمل المفسرة، حيث لا محل لها من الإعراب ، غير أن ابن هشام نسب إلى الشلوبين قوله : "والتحقيق أن الجملة المفسرة بحسب ما تفسره" فإن كان له محل فهى كذلك ، وإلا فلا[1]. واستدل على ذلك بعضهم بقول الشاعر :

فَمَنْ نَحْنُ نَؤَمِنْهُ يَبِتْ وَهُوَ آمِنٌ　　وَمَنْ لا نُجِرْهُ يُمْسِي مَنَّا مُفَزَّعَا[2]

وبعد أن أورد الأزهري الشاهد نفسه علق بقوله : "تؤمنه" مفسرة لـ"نؤمن" المحذوفة، والواقعة قبل "نحن" ، فظهر الجزم في الفعل المذكور المفسر للفعل المحذوف ، والأصل : من نؤمن نؤمنه[3].

غير أن الإمام الأزهري لا يوافق على هذا الإعراب ، لأن الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب فيقول : "وفي كل أمثلة التحقيق نظر؛ لأنها تفسر المفرد بالمفرد ... ولأن جملة الاشتغال ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جمل تفسيرية، وإن حصل لها تفسير كما قال المصنف في المغني"[4]. وبهذا يتفق ابن هشام والأزهري على أن الجملة المفسرة لا محل لها من الإعراب، خلافاً للشلوبيين.

2ـ وفي معرض حديث ابن هشام عن الجمل المستأنفة، وأنها لا محل لها من الإعراب، استشهد بقول الشاعر :

فَمَاَ زَاَلَتْ القَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا　بِدَجْلَةَ حَتَىَ مَاءُ دَجْلَةَ أَشْكَلُ[5]

وذلك على اعتبار أن "حتى" استئنافية ، وماء : مبتدأ ، وأشكل : خبر ، والجملة لا محل لها من الإعراب.

هذا ما يراه ابن هشام والأزهري وجمهور النحاة، مخالفين أبا إسحاق الزجاج، وابن درستويه في قولهم : "أن الجملة الواقعة بعد حتى الابتدائية ، وهي التي تبتدأ بعد الجملة ، في وضع جر بحتى"[6].

---

(1) قواعد الإعراب 30.
(2) قواعد الإعراب 31
(3) الموصل 63.
(4) الموصل 63.
(5) الموصل 51.
(6) الموصل 52.

3. وفي تبيان معاني "قد" ذكر ابن هشام منها: التكثير، واستدل على ذلك بقول الشاعر :

قَدْ أَتْرُكُ الْقِرْنَ مُصْفَرَّاً أَنَامِلُهُ   كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مُجَّتْ بِفِرْصَادِ[1]

والشيخ الأزهري يوافق ابن هشام على ذلك المعنى.

4. ولا يختلف ابن هشام والأزهري في أن "ما" كافة في قوله :

صَدَدْتِ وَأَطْوَلْتِ الصُّدُوْدَ وَ قَلَّمَا   وِصَالٌ عَلَى طُوْلِ الصُّدُوْدِ يَدُوُم[2]

فـ : "قلَّ" فعل ماض ، و"ما" : كافة للفعل عن طلب الفاعل[3] ، ولم يكف من الأفعال إلا ثلاثة : "قل ، وطال ، وكثر"[4].

ومن خلال دراسة الشواهد المشتركة بين ابن هشام والشيخ الأزهري؛ يتضح أن الأزهري ما هو إلا مفسر وموضح لكلام ابن هشام دون معارضة[5].

وأما الشواهد التي انفرد بها الشيخ الأزهري فقد كانت تهدف إلى توسيع للقاعدة ، ومزيد إيضاح لها ، فمثلاً :

1. من الجمل التي لها محل من الإعراب ؛ الجملة التابعة لجملة لها محل، ويمثل لذلك ابن هشام بالعطف والبدل فقط[6]. أما الشيخ الأزهري فيضيف الجملة البدلية مستشهداً بقول الشاعر :

أَقَولُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيْمَنَّ عِنْدَنَا   وإِلاّ فَكُنْ في السِّرِّ والجَهْرِ مُسْلِمَا

فجملة : "لا تقيمن عندنا" في موضع نصب على البدلية من "ارحل"[7].

2. كما أن ابن هشام لم يوضح مواضع الجملة الاعتراضية[8] ، في حين أن الأزهري قام بإيضاح ذلك بقوله :

– فتقع بين الفعل وفاعله كقوله :

---

(1) الإعراب 68، الموصل 138.
(2) الإعراب 74، الموصل 74 .
(3) الموصل 152 .
(4) الموصل 153.
(5) انظر بقية الشواهد المشتركة بينهما في الموصل 38، 53،55، 64، 65، 67، ....141،163.
(6) قواعد الإعراب 24،25.
(7) الموصل 46.
(8) قواعد الإعراب 28 .

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي وَالْحَوَادِثُ جَمَةٌ   أسنةُ قومٍ لا ضِعافٍ ولا عُزْلِ

ثم يعدد باقى الحالات(1)

3. وفي التعلق، أورد قول الشاعر:

واشْتَعَلَ المِبْيضُّ في مُسْوَدِّهِ   مَثْلَ اشْتِعَالِ النّارِ في جَزْلِ الغَضَى

فـ : "في مسوده" متعلق بفعل وهو "اشتعل" (2)

ويستمر الشيخ الأزهري على هذا المنوال في تعداد الحالات التي تتبع القاعدة، مفصلاً لها، ومورداً شواهد عليها.

مصادر الأزهري في الموصل

"الكتب وأقوال العلماء"

أولاً : الكتب :

الكتب التي أوردها الأزهري في موصله؛ وأحال القارئ إليها، ثمانية كتب هي على الترتيب؛ من حيث كثرة الاستخدام : المغني لابن هشام وشرح التسهيل لابن مالك والكشاف للزمخشري وشرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام وشرح التوضيح لابن هشام وشرح التسهيل للمرادي والأنموذج للزمخشري، والذخائر للهروي.

الكتاب الأول :

1. "المغني لابن هشام" :

ولقد تكرر ذكر المغني أربع عشرة مرة، وذلك في الصفحات 40 ، 49 ، 58 ، 60 ، 63 ، 67 ، 78 ، 91 ، 106، 120 ، 134 ، 136، 141 ، 163. وإليك بعض النماذج التي استقاها الأزهري من المغني :

في الباب الأول –الجملة التي لا محل لها من الإعراب– ذكر الجملة المفسرة، ثم ذكر تعريف ابن هشام لها في قواعد الإعراب بما نصه : "والمفسرة التي

(1) الموصل 56،55،54.

(2) الموصل 74.

لا محل لها من الإعراب، وهي الكاشفة لحقيقة ما تليه من مفرد أو مركب وليست عمدة"[1]. ولو قال : وهي الفضلة كما في المغني لكان أولى[2].

الكتاب الثاني : شرح التسهيل لابن مالك :

تكرر نقل الأزهري عن ابن مالك ست مرات ، وذلك في الصفحات الآتية: 64 ، 131، 134، 137، 151، 152 ومثال ذلك :

* ذكر ابن هشام والأزهري أن "ما" لها اثنا عشر وجهاً ، سبعةٌ منها لِـ"ما" الاسمية ، وخمسة لِـ"ما" الحرفية[3] منها : أنها كافة عن العمل[4] ، فإذا اتصلت "ما" بالفعل "قَلَّ" فإنها تكفه عن العمل ؛ فيصبح لا فاعل له في نحو : "قلما يقوم زيد"[5]. قال ابن مالك في شرح التسهيل : فإن قُلت : أين فاعل "قَلَّمَا" ؟ قلت : لا فاعل له، فإن قلت : الفعل لا بد له من فاعل، قلت : أقول بموجبه : ولكن في غير الفعل المكفوف[6].

الكتاب الثالث : الكشّاف للزمخشري :

وتكرر النقل عن الكشاف بصورة صريحة ثلاث مرات، وذلك في صفحة 136، 148،160 وإليك مثال ذلك :

* في حديثه عن "ما" الاستفهامية ، وذلك في أنواع "ما" ، وكيفية رسمها حين دخول حرف الجر عليها ، حيث تحذف ألفها[7]. أورد قوله تعالى : (يَـٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ﴿٢٦﴾ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي)[8] فما استفهامية ، فلِمَ لم تحذف ألفها ؟ فيجيب الأزهري بقوله : قال الزمخشري في الكشاف : "ويحتمل أن تكون "ما"

---

(1) التعبير بقوله : "وليست عمدة" غير موجود في الإعراب 29 ولعلها تكون في مخطوطة أخرى.
(2) الموصل 58.
(3) الموصل 145.
(4) الموصل 151.
(5) الموصل 152.
(6) الموصل 152.
(7) الموصل 148
(8) سورة يس 26/36، 27

استفهامية ، أي: بأي شيء غفر لي ؟ فطرح الألف أجود ، وإن كان إثباتها جائزاً. يقال : قد علمت بما صنعت هذا ؟ وبِمَ صنعت ؟[1]

ويرى الباحث أن الرسم القرآني خاص ، والإملاء العربي يخالفه في بعض الكلمات ، إذ الرسم القرآني توقيفي صوتاً ورسماً ، وأن "ما" الاستفهامية المسبوقة بحرف جر الأكثر أن تحذف ألفها نحو : بِمَ سافرت ؟

الكتاب الرابع : شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام :

وكان عدد التكرار مرة واحدة، وذلك حين فسّر بعض المفسرين الآية : (خُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ مِنۡ عَجَلٖۚ)[2] ، أن العجل : الطين بلغة حمير. ورد المصنف في شرح: "بانت سعاد"؛ بأن ذلك لم يثبت عند علماء اللغة[3].

الكتاب الخامس : التوضيح لابن هشام :

وبلغ تكراره مرة واحدة أيضاً، وذلك حين احتجّ ابن مالك في شرح التسهيل على أن "ما" الحرفية الكافة تكف الفعل "قَلَّ" عن الفاعل ، فيقول : "فإن قلت: هل لذلك نظير ؟ قلت: نعم ، الفعل المؤكد كقوله : أتاك أتاك اللاحقون ، فـ"اللاحقون" فاعل للأول ولا فاعل للثاني ، ثم يعقب بقوله قاله المصنف في التوضيح[4].

الكتاب السادس : شرح التسهيل للمرادي :

ورد النقل عن هذا الكتاب مرة واحدة، وذلك في إعراب الفاء في قوله تعالى: (إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ ۝ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَٱنۡحَرۡ)[5] يقول الأزهري: فالفاء فاء السببية، ولا تقل فاء العطف ، لأنه لا يجوز على رأي ، ولا يحسن على آخر؛ عطف الطلب على الخبر ، فجملة "إنا اعطيناك" خبر، وجملة "فصلِ" إنشائية ، فلو جعلنا الفاء عاطفة؛ لزم عطف الانشاء على الخبر ولا العكس ، وهي مسألة فيها

---

(1) الموصل 148.
(2) سورة الأنبياء 37/21
(3) الموصل 149.
(4) الموصل 152 ،153 والمقصود به: "أوضح المسالك" لأبن هشام.
(5) سورة الكوثر 1/108

خلاف ، منع ذلك البيانيون و أجازه الصفار[6]. ثم يورد الأزهري رأى المرادي قائلاً : قال المرادي في شرح التسهيل : أجاز سيبويه التخالف في تعاطف الجملتين بالخبر والاستفهام ، فأجاز : هذا زيدٌ ، ومَنْ عمرو ؟[1]

أما كتابا:"الأنموذج" للزمخشري، وكتاب:"الذخائر" للهروي، فلم يرد إلا مرة واحدة[2]

ثانياً : أقوال العلماء

العلماء الذين استقى منهم الأزهري علومه كثر ، فعددهم خمس وستون عالماً ، منهم علماء في النحو واللغة، ومنهم علماء في القراءات والتفسير ، وبعضهم محدثون وفقهاء ، وقليل من الصحابة رضي الله عنهم جميعاً.

أما العلماء الذين ورد ذكرهم – في النحو واللغة– فعددهم اثنان وأربعون وهم : أبو الأسود ، والخليل ، وسيبويه ، والمبرد ، والأخفش ، والفراء، وثعلب ، والزجاج ، والأخفش الأوسط ، وابن الأنباري ، وابن خالويه ، والسيرافي ، وأبو حيان ، وابن عصفور ، وأبو بكر السراج ، وابن دريد ، والجوهري ، وأبو علي الفارسي ، وابن جني ، وابن درستويه ، والزمخشري ، والرازي ، وأبو علي الشلوبين ، وابن هشام الخضراوي ، والمالقي ، والرياشي ، والدماميني ، والشمني، وأبو حاتم ، وأبو عبيد الهروي ، وابن السيد ، وابن الشجري ، وابن طاهر ، والتبريزي ، وابن هشام اللخمي ، وابن خروف ، والصفار ، والمرادي ، وابن الحاجب ، والكافيجي ، والحوفي.

وأما القراء فعددهم اثنا عشر وهم : ابن عامر ، وأُبى بن كعب ، وحمزة ، والكسائي ، ونافع ، وابن كثير ، وأبو عمرو ، وأبو جعفر ، وخلف ، ويعقوب، وزرعة ، وعكرمة.

وعدد الأدباء واحد فقط وهو الحريري. وأما المحدثون فهم ثلاثة : النَّسائي والبخاري ومسلم ، والصحابة كذلك ثلاثة وهم : عمر بن الخطاب، وصهيب الرومى ، وابن عباس. والمفسرون : ثلاثة وهم : ابن عباس ، والبيضاوي، والثعالبي. والفقهاء واحد فقط وهو الإمام الشافعي.

---

(6) الموصل 162.
(1) الموصل 162 ، 163 .
(2) انظر: الموصل 103،160

وعليه : فعدد العلماء غير اللغويين والنحويين ثلاثة وعشرون عالماً، في حين أن عدد العلماء الذين ورد ذكرهم في قواعد الإعراب ثمانية عشر عالماً منهم: أربعة عشر عالماً نحوياً وهم : أبو الأسود ، وسيبويه ، والزجاج ، والكسائي ، والفراء ، والأخفش ، وأبو علي الفارسي ، والزمخشري ، والرازي ، وابن درستويه ، والشلوبين ، وابن هشام اللخمي ، وابن عصفور ، والهروي.

أما من غير اللغويين فهم أربعة فقط وهم : أُبي بن كعب ، والكسائي ، وابن دريد ، وصهيب رضي الله عنه.

ومن الملاحظ أن العلماء عند ابن هشام هم أنفسهم عند الأزهري ، غير أن الأزهري زاد عليه بسبعة وأربعين عالماً.

وإليك بعض النماذج لأقوال من العلماء ، وهم مرتبون حسب كثرة الأخذ عنهم ، فإن تساويا في الأخذ عنهم ؛ قُدم الأقدم في الزمن.

1. سيبويه :

بلغت النقول عن سيبويه ثمانية عشر نقلاً، وذلك في أبواب مختلفة من الموصل، حسب الصفحات الآتية : 21 ، 44 ، 50 ،77 ، 96 ، 99 ، 100 ، 102، 103، 104، 107، 112، 124، 138، 140، 149، ،150 ، 163.

وقد اتسمت نُقول الأزهري عن سيبويه بأنها في غالبها لبيان الآراء في مسألة ما ، أو للرد على النقل ، أو استدراك على من نقل عنه، وإليك أمثلة على ذلك :

1- في مقام حديثه عن الجمل التي لها محل من الإعراب ، ذكر الجملة الواقعة جواباً لشرطٍ جازم ، ثم أورد جملة مختلف في جوابها وهي : "إن قام زيدٌ أقومُ" فما محل جملة أقوم ؟ والجواب مختلف فيه على آراء :

أ- قيل: إنَّ "أقوم" ليس هو الجواب ، وإنما هو دليل الجواب ، وهو مؤخر من تقديم ، والجواب محذوف ، والأصل : أقوم إن قام زيد أقم ، وهو مذهب سيبويه.

ب-وقيل: "أقومُ" نفس الجواب على إضمار الفاء والمبتدأ ، والتقدير : "فأنا أقوم" وهو مذهب الكوفيين.

ج- وقيل: "أقومُ" هو الجواب ، وليس على إضمار الفاء ، ولا على نية التقديم[1]. والأمثلة في الموصل على ذلك كثيرة[2].

2. ومن نقوله -عن سيبويه- ما سيق للرد ، وذلك في موطن واحد وهو : إنكار الجوهري أن "لمّا" تأتي بمعنى إلاّ في قوله :(إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[3] ، فأنكر على الجوهري إنكاره وقال : "ما قاله المصنف حكاه الخليل وسيبويه والكسائي ، ومن حفظ حجة على مَنْ لم يحفظ"[4].

3. كما أنه أورد نقلاً عن سيبويه ليستدرك عليه ، وذلك في موطنٍ واحد وهو: معنى من معاني"نعم" وهو الإعلام نحو :(فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُواْ نَعَمْ)[5]. فقال : وهذا المعنى لم ينبه عليه سيبويه ، فإنه قال : "نعم عدة وتصديق ، ولم يزد على ذلك"[6].

2. ابن مالك :

وقد بلغت النقول عنه ثمانية عشر نقلاً ـ مساوياً لسيبويه ـ وهي على النحو الآتى : 22، 41، 64 ، 81 ، 90 ، 91 ، 96 ، 104، 106، 121، 130، 131، 134، 137، 149، 151، 152، 166.

واتسمت نُقول الأزهري عن ابن مالك في أنه يأتي بها للاستشهاد على صحة رأيه غالباً ، أو على صحة إعرابٍ ذهب إليه ، أو للرد على رأى يخالفه.

أ- أورد الأزهري نقلاً عن ابن مالك أن "قد" مع المضارع تفيد التحقيق نحو قوله تعالى : (قَدْ يَعْلَمُ مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ)[7] ، أي قد علم ، فحصول العلم محقق لله

---

(1) الموصل 44.

(2) الموصل (49 ، 50) 77،96،99، 103،112،149، 150،162،163.

(3) سورة الطارق 4/86

(4) الموصل 100 ، 101 .

(5) سورة الأعراف 44/7

(6) الموصل 102.

(7) سورة النور24/ 64.

تعالى. وهذا مأخوذ من قول التسهيل : "وتدخل عليهما للتحقيق"[1]، أي تدخل على الفعل الماضي والمضارع.

ب . كما أن الأزهري أورد قولاً لثعلب في منع وقوع جملة القسم خبراً نحو : "زيدٌ ليقومن" ثم أبطل ذلك بقول ابن مالك؛ أنه ورد السماع بوقوع جملة جواب القسم خبراً نحو : (وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم)[2].

3. الزمخشري :

واحتل الزمخشري المرتبة الثالثة، حيث نقل عنه الأزهري أربعة عشر نقلاً، وذلك حسب الصفحات : 24، 30، 57 ، 58 ، 91 ، 96 ، 120، 120، 121، 136 ، 138، 143، 148، 150.

توزعت آراء الزمخشري التي أوردها الأزهري في الموصل ما بين رد الأزهري على الزمخشري[3] أو استئناس بقول الزمخشري[4] أو استشهاد برأيه[5] أو لبيان الجواز[4]، وإما لبيان الآراء والاختلافات[6]. وإليك بعض النماذج على ذلك:

أ . في التفريق بين الجملة والكلام، قال ابن هشام : "فكل كلام جملة ولا ينعكس"[7]. ووافق الأزهري ابن هشام ، وردّ على الزمخشري الذي قال بترادفها فقال في نحو: "إن قام زيدٌ قام عمرو" تسمى جملة[8]؛ لاشتمالها على المسند والمسند إليه ، ولا تسمى كلاماً؛ لأنها لا تفيد معنى يحسن السكوت عليه، لأن "إنْ" الشرطية أخرجته عن صلاحيته لذلك ، لأن السامع ينتظر الجواب... وفي ذلك دليل على ما ادعاه ابن هشام من عدم ترادف الجملة والكلام، وردٌ على من قال بترادفها كالزمخشري[1].

---

(1) الموصل 133 ، 134 .
(2) سورة العنكبوت 58/29
(3) انظر: الموصل 30، 57.
(4) الموصل 24.
(5) الموصل 91، 136، 138.
(4) الموصل 121 ، 148
(6) الموصل 96 ، 143.
(7) قواعد الإعراب 17.
(8) المقصود: إن "قام" تسمى جملة.
(1) الموصل 30.

ب .كما استشهد الأزهري برأي الزمخشري في معنى "أجل" ، فهو حرف لتصديق الخبر مثبتاً كان أو منفياً ، يقال : "جاء زيد" ، و"ما جاء زيد"، فتقول في جواب كليهما تصديقاً للخبر : أجل، هذا قول الزمخشري وابن مالك وجماعة[2].

4- الأخفش :

وقد بلغت النقول عنه ثلاثة عشر نقلاً على النحو الآتي : 50 ، 77 ، 81 ، 84 ، 84 ، 92، 95، 95، 96، 114، 135، 150,150.

والسمة البارزة لنقول الأزهري عن الأخفش بأنها وردت في أغلبها تظهر موافقة الأخفش للكوفيين[3] أو موافقته للكسائي والفراء[4] أو لإظهار رأي انفرد به الأخفش[5] أو لبيان الاختلاف في الآراء[6].

وإليك بعض الأمثلة على ذلك :

أ . أورد الشيخ الأزهري أن مذهب الكوفيين والأخفش جواز رفع الظرف أو الجار والمجرور على الفاعل؛ بدون اعتماد على الاستفهام أو النفي ؛ لأنهم لا يشترطون ذلك ، نحو : "عندك زيد"[7]

ب . وقد أورد الأزهري رأياً انفرد به الأخفش في إعراب أسلوب التعجب نحو : "ما أحسن زيداً"؛ حيث جوز أن تكون "ما" موصولة نكرة ناقصة ، وما بعدها صفة أو وصفاً؛ والخبر محذوف وجوباً مقدر بِ"عظيم"[8]، وهو بهذا مخالف لسيبويه.

5- الزجاج :

وقد بلغت النقول عنه ثمانية نقول، وهي على النحو الآتي : 50، 52، 96، 96 ، 108، 125، 150 ، 169.

---

(2) الموصل 91.
(3) الموصل 84 ، 95 ، 114، 135 .
(4) الموصل 114.
(5) الموصل 150.
(6) الموصل 77.
(7) الموصل 84.
(8) الموصل 150.

واتسمت النقول عن الزجاج بأنها يجمعها قاسم مشترك وهو إظهار الاختلاف في الآراء النحوية ، دون أن يستشهد الأزهري برأيه ، وهذه بعض النماذج على ذلك :

أ . أشار الأزهري إلى الاختلاف في إعراب : "ما لقيته مذ يومان" ، حيث أعرب الأخفش والزجاج –منسوباً إلى سيبويه– "مذ" خبراً، خلافاً للمبرد وابن السراج والفارسي[1].

ب . وأورد الأزهري عن الزّجاج أن "أياً" الموصولة لا تبنى ، وإنما هى دائماً معربة ، موافقاً للكوفيين وجماعة من البصريين[2].

6- أبو علي الفارسي :

وقد بلغت النقول عنه ثمانية مواضع، وذلك على النحو الآتي:41، 50، 57، 96 ، 99 ، 103 ، 123، 130.

وقد كانت آراء أبي علي الفارسي مشابهة لآراء ابن جني وأبى بكر بن السراج والمبرد ، غير أن الفارسي كان له رأي خاص في الاعتراض ، فلم يجز الاعتراض بأكثر من جملة[3].

ونظراً للتشابه بينهم سيرجئ الباحث الحديث عنهم بعد قليل.

7. الفراء :

وقد بلغت النقول عنه ستة نقول على النحو الآتى:38، 100، 108، 114، 130، 150.

تميزت النقول التي نقلها الأزهري عن الفراء بأنها كانت لإظهار المخالفة[4] أو الموافقة[5] أو للرد عليها[6] فمثلاً:

أ . الفراء خالف الكوفيين والبصريين في تفسير نصب خبر كان؛ حيث قال: بأنه مشبه بالحال ، وقال البصريون مشبه بالمفعول ، وقال الكوفيون : هو حال[7].

---

(1) الموصل 50.
(2) الموصل 125.
(3) الموصل 57 .
(4) الموصل 38 ، 150 .
(5) الموصل 114 ، 120 .
(6) الموصل 100 ، 101 .
(7) الموصل 38 .

ب . وافق الفراء الأخفش والكسائي في أن "لولا" تأتي بمعنى "هلا"، محتجاً بحرف ابن مسعود وأُبي بن كعب[1].

8- ابن عصفور :

وبلغت النقول عنه أربعة كالتالي : 40 ، 77 ، 96 ، 135.

وكانت آراؤه تتسم بالموافقة أو المخالفة للنحاة فمثلاً :

أ . زعم ابن عصفور أنه لا يعلق فعل غير علم وظن حتى يتضمن معناهما[2]، وهو في ذلك مخالف للنحاة؛ حيث أورد الأزهري في تعريف التعليق أنه إبطال العمل لفظاً وإبقاؤه محلاً، سواء من باب علم أو من غيره[3].

ب . وأورد الشيخ الأزهري مخالفة ابن عصفور للكوفيين والأخفش ، حيث ذهبوا إلى أن اقتران الماضي –الواقع حالاً– بـ"قد" ليس بلازم؛ لكثرة وقوعه حالاً بدون "قد"، وقال ابن عصفور: إذا كان الماضي قريباً من الحال؛ جئت قبل الماضي "باللام وقد" نحو: "بالله لقد قام محمد" ، وإن كان الماضي بعيداً من الحال جئت قبل الفعل الماضي باللام فقط نحو قول امرئ القيس :

حَلَفْتُ لَهَا باللهِ حِلْفَةَ فَاجِرٍ   لَنَامُوا فَمَا مِنْ حَدِيْثٍ وَلاَ صَالِ[4]

9- المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني :

جمع بينهما الباحث لتشابه آرائهم التي أوردها الأزهري في موصله ، وهذه بعض النماذج على ذلك :

أ- "لما" الوجودية اسم ، وعلى ذلك ابن السراج والفارسي وابن جني[5].

ب- كما اتفق الفارسي وابن جني على أن "لمّا" في قولنا : "لمّا جاء زيدٌ جاء عمرو"؛ ظرف زمان بمعنى حين ، مخالفين سيبويه الذي قال بحرفيتها[6].

ج- يوافق المبرد ابن السراج والفارسي على أن"مذ" مبتدأ في قولنا : "ما لقيته مذ يومان"، وهم بهذا يخالفون الأخفش والزجاج وسيبويه حيث يجعلونها خبراً مقدماً[1].

---

[1] الموصل 114.
[2] الموصل 40.
[3] الموصل 40.
[4] الموصل 135 ، 136 .
[5] الموصل 41 .
[6] الموصل 99.

د- يوافق ابن السراج المبرد وأبا علي؛ على أن "حتى" الجارة مجرورها داخل فيما قبلها[2].

هـ- يوافق ابن جني المبرد والفارسي على أن "إذا" الفجائية ظرف مكان[3].

أما باقي النُقول عن العلماء فلا تكاد تؤثر في نص الأزهري ، فغالبها تكرر مرة واحدة أو مرتين، لذلك اكتفي الباحث بذكر أسمائهم في بداية مبحث مصادر الأزهري كما سبق.

ولابد من الإشارة إلى أن هناك بعض النقول عن أعلام النحو و اللغة لم يذكر الأزهري أسماء كتبهم ، بل اكتفي بقوله : "قيل" : وذلك في الصفحات :

21 ، 21 ، 44 ، 44 ، 76 ، 106، 143، 143، 168، 168، 168.

"ويقال" : 97 ، 98 ، 100، 101، 101 ، 101 ، 112، 112، 113، 118، 119.

و"أجيب" : 169 ، وعورض : 169 ، وكثير :170 قال بعضهم : 60 ، 63 .

زعم بعضهم :134، 137، 137، 170، 170.

---

(1) الموصل 50.

(2) الموصل 103 .

(3) الموصل 96.

أصوله النحوية

سماع وقياس وتعليل وتأويل

أ- السماع :

عرف السيوطي السماع بأنه: ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمل كلام الله تعالى ، وكلام نبيه –صلى الله عليه وسلم – وكلام العرب قبل البعثة ، وفي زمنه وبعده ؛ إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً ، عن كل مسلم أو كافر [1].

وأما موقف النحاة من السماع ؛ فهو أصل عندهم في تقعيد قواعدهم ، سواء كانوا بصريين أم كوفيين؛أم بغداديين أم أندلسيين أم مصريين وهذه بعض النماذج التي تبين موقف الأزهري من السماع:

1- منع ثعلب أن تقع جملة القسم خبراً نحو : "زيدٌ ليقومن"، وأورد الأزهري رد ابن مالك عليه: "وقد ورد السماع بما منعه ثعلب، من وقوع جملة جواب القسم خبراً" ، واستشهد على ذلك بقوله تعالى :(وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم)[2]. وبما أن الأزهري أورد كلام ابن مالك في السماع، واحتج به، فلا شك في أنه يؤيده، ويعتبر السماع مصدراً هاماً للتقعيد النحوي.

2- وأورد الأزهري في "لعل" لغات عن عقيل وهي : "لعلّ، علَّ، لعلِّ وعلِّ" وهم يجرون بها، نحو قول شاعرهم :

فَقُلْتُ ادْعُ وارْفَعْ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَ أَبِي المِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ[3]

3- ورد في "قط" خمس لهجات وهي : "قَطُّ ، قَطِّ ، قُطُّ ، قُطُ ، قَطْ"[4].

4- ومما جاء على وجه واحد "أجل" ... ويقال فيها : "بَجَل"[5]

5- وفي "إنْ" وأنواعها ، ذكر العاملة عمل "ليس" فقال : "وأهل العالية يعملونها عمل ليس ، فيرفعون بها الاسم ، وينصبون بها الخبر نثراً وشعراً نحو قول بعضهم : "إن أحدٌ خيراً من أحدٍ إلا بالعافية "فـ"أحد" اسمها ، و"خيراً" خبرها[6].

(1) الاقتراح 24.
(2) الموصل 64 ، 65.، سورة العنكبوت 58/29.
(3) الموصل 75 ، 76 .
(4) الموصل 88.
(5) الموصل 90 ، 91 .
(6) الموصل 115 .

6- ومن السماع القراءات نحو : (إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)[1] في قراءة من خفف وهم : نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، وخلف، ويعقوب... و"لما" على لغة هذيل بمعنى إلا[2].

7- وفي قوله :(عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ)[3] الأصل: "عمّا"، فحذفت الألف فرقاً بين الاستفهامية والخبرية ، وسمع إثباتها قليلاً على الأصل نثراً وشعراً ، فالنثر كقراءة عيسى وعكرمة : "عما يتساءلون" بإثبات الألف، ونحو قول حسان رضي الله عنه:

عَلَى ما قَامَ يَشْتُمُنِي لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ فِي دَمَانِ[4]

والشاهد في البيت: إثبات ألف "ما" الاستفهامية؛ بالرغم من دخول حرف الجر عليها.

ب- القياس :

يعتبر الأصل الثاني عند النحويين بعد السماع ، وورود في تعريفه : حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه"[5]. وقال ابن الأنباري : إنه تقدير الفرع بحكم الأصل[6]، أما موقف الأزهري من القياس، فهو أصل عنده، وهذه بعض النماذج على ذلك:

1. ورد القياس في حديث الأزهري عن "إذا" الفجائية يقول : "وتارة يقال فيها حرف مفاجأة ، فلا تحتاج إلى جواب، وتختص بالدخول على الجمل على الأصح نحو : (وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّظِرِينَ)[7]، والمراد بقوله: "على الأصح"، أي: على القياس الأصح.

(1) سورة الطارق 4/86.
(2) الموصل 117 .
(3) سورة النبأ 1/78 .
(4) الموصل 147 ، 148 .
(5) الإعراب في جدل الإعراب 45 والاقتراح 59.
(6) لمع الأدلة 93.
(7) سورة الشعراء 33/26.

2ـ وفي قوله عز وجل :(مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَآ أَمَرْتَنِى بِهِۦٓ أَنِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ)[1] يقول الشيخ الأزهري : "...... وعلى هذا فلا يتبع الضمير بعطف البيان– في قوله:"به"– كما أنّ الضمير لا ينعت ، وإذا امتنع أن يكون بياناً؛ تعين أن يكون بدلاً[2]، ومعنى ذلك أنه يقيس عطف البيان من الضمير على نعت الضمير.

3ـ وأورد الشيخ الأزهري رواية مفادها أن الجزم بـ"لولا" لغة مضطردة، وخصه ابن الشجري بالشعر [3]، وكلمة مضطردة تعنى مقيسة.

4. يقول الأزهري عن ابن هشام : "وقد قاس الشرط غير الجازم نحو:(إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ)[4] على الشرط الجازم نحو :(و وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ)[5] فامرأة : فاعل لفعل محذوف ... فقاس الشرط غير الجازم على الشرط الجازم؛ في دخوله على الاسم المرفوع بفعل محذوف. وهذا القياس إن كان لمجرد التنظير فظاهر ، وإن كان للاستدلال ففيه نظر ، لأن شرط المقيس عليه أن يكون مما اتفق عليه الخصمان[6].

ج– التعليل :

يراد به إظهار علة ما ذهب إليه النحوي في وجه من وجوه النحو، وذلك إما أن يكون لغرض تعليمي أو لغرض جدلي ، وهو ما يسمى بعلة العلة ، وقد أكثر الأزهري من التعليل التعليمي ، لأن الهدف من كتابة التعليل، التعليم والتدريب، فكتاب الموصل مليء بالتعليلات ، فلا تكاد صفحة تخلو من تعليل ، وخاصة بـ"لأن"، ومن أمثلة ذلك :

(1) سورة المائدة 117/5
(2) الموصل 120 ، 121 .
(3) الموصل 129 .
(4) سورة الانشقاق 1/84 .
(5) سورة النساء 128/4.
(6) الموصل 94.

1- قول الأزهري في المقدمة : "والصلاة والسلام على سيدنا محمد" فـ"على سيدنا" متعلق بالسلام، ومتعلق الصلاة محذوف تقديره : "عليه". ولا يجوز أن يتعلق المذكور- على سيدنا- بالصلاة؛ لأنه يجب ذكر المتعلق بالسلام على الأصح[1].

2- "على سيدنا محمد" : "محمد" بدل من سيدنا ؛ لأن نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل ، وأعربت المعرفة بدلاً ، وصار المتبوع تابعاً[2].

3- وتحت عنوان : "متى يحكم للفعل وحده بالجزم؟ ذكر الأزهري حالات منها: الحالة الثانية : "وكذا القول في فعل الشرط في نحو : "إن قام زيد قام عمرو"، فالجزم محكوم به للفعل وحده لا للجملة بأسرها ؛ لأن أداة الشرط إنما تعمل في شيئين : اللفظ أو المحل ، فلما عملت في الفعلين؛ لم يبق لها تسلط على محل الجملة بأسرها"[3]. ورأي الباحث أن الجزم للجملة.

4- وفي قوله تعالى : (وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا)[4] فجملة: "إن العزة لله جميعاً" مستأنفة لا محل لها من الإعراب ، وليست محكية بالقول... وإنما لم تجعل محكية بالقول لفساد المعنى ، إذ لو قالوا : "إن العزة لله جميعاً" ؛ لم يحزنه[5].

5- وفي تعليله لعدم تعلق حرف الجر الزائد بشيء ، قال الأزهري : وإنما لم يتعلق الزائد بشيء؛ لأن التعلق هو الارتباط المعنوي ، والزائد لا معنى له؛ يرتبط بمعنى مدخوله ، وإنما يؤتى به في الكلام تقوية وتوكيداً[6].

6ـ وقد أورد الأزهري ما يسمى بـ"علة العلة" وذلك في تأويل قوله تعالى : (وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا)[7]، نقلاً عن المنطقيين ومفادها : "لو" في هذه الآية دالة على

(1) الموصل 22.
(2) الموصل 22.
(3) الموصل 43.
(4) سورة يونس 65/10.
(5) الموصل 48 .
(6) الموصل 75 .
(7) سورة الأعراف 157/7.

أمرين : أحدهما : أن مشيئة الله تعالى التي هي المقدم ؛ لرفع هذا المنسلخ[1]– الذي هو التالي– منفية بدخول "لو" عليها. ويلزم من هذا النفي لـ"المقدم"؛ الذي هو "مشيئة الله"، أن يكون رفع المنسلخ الذي هو التالي منفياً ؛ للزومه للمقدم ، ولكونه لم يخلف المقدم غيره، إذ لا سبب لرفع التالي إلا المقدم وهو المشيئة ، وقد انتفت ، ولا يخلفها غيرها ؛ فينتفي الرفع[2].

7. وقد أورد الأزهري حجة الكسائي الذي جعل "ما" في قوله تعالى :(بِـمَا غَفَرَ لِى رَبِّـى)[3] غير استفهامية فقال : "إن نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم ، وكون "ما" الاستفهامية مدخول حرف الجر ، ملزوم لحذف الألف ، وحذف الألف لازم ، فإذا ثبت الألف؛ فقد انتفى اللازم ، وإذا انتفى اللازم وهو حذف الألف ، فقد انتفى الملزوم وهو كون "ما" استفهامية ، وإذا انتفى كون "ما" استفهامية؛ ثبت نقيضه وهو كون "ما" غير استفهامية[4].

8– وقد استخدم الأزهري ما يسمى بـ"علة الأَولى"، وذلك في حديثه عن نوع "ما" في قوله : (مَثَلًا مَّا بَعُوضَـةً)[5] ، وقول العرب : "لِأَمْرٍ مَا جَدَعَ قَصِيْرٌ أَنْفَهُ"[6] ، وقوله : ضربته ضرباً "ما"[7] حيث قيل : إن "ما" في هذه المواضع حرف لا موضع لها زائدة ، منبهة على وصف لائق بالمحل ، وهو أولى ؛ لأن زيادتها عوض عن محذوف ثابت في كلامهم[8].

9. وقد استخدم الأزهري العلل الموجبة نقلاً عن ابن مالك في شرح التسهيل فقال في "قلما": فإن قلت: فأين فاعل "قلما" ؟ قلت : لا فاعل له ، فإن قلت : الفعل لا بد له من فاعل. قلت: أقول بموجبه: ولكن في غير الفعل المكفوف. فإن قلت هل لذلك

(1) وهو الوارد بالآية "واتل عليهم نبأ الذي أتيناه آياتنا فانسلخ منها".
(2) الموصل 126 والمقصود بالرفع: أي رفع المكانة.
(3) سورة يس 27/36.
(4) الموصل 148 .
(5) سورة البقرة 26/2.
(6) الموصل 150.
(7) الموصل 151.
(8) الموصل 151 .

نظير؟ قلت : نعم ، الفعل المؤكد كقوله : "أتاك أتاك اللاحقون". فاللاحقون فاعل للأول ، ولا فاعل للثاني[1].

د- التأويل :

التأويل عند الأزهري يتمثل في التأويل بالإضمار، أو تأويل معنى الكلمة، أو تأويل المصدر المؤول بالصريح، أو تأويل الجملة بالمفرد، أو تأويل بالزيادة، وهذه بعض النماذج التي توضح التأويل عند الشيخ الأزهري:

1- في المقدمة: ذكر الأزهري في تأويل الناصب لـ"بعد" في قوله : "أما بعد حمد الله" فقال: واختلف في ناصبه :

- منصوب بفعل محذوف ، وهو الذي نابت "أما" عنه.
- وقيل : الناصب "أما" لنيابتها عن المحذوف[2].

وما سبق يمكن أن يسمى: "التأويل بالإضمار" ؛ لأنه قدر العامل بأنه فعل محذوف، أو"أما" نيابة عن محذوف.

2- بعد أن عرّف الأزهري الجملة الفعلية قال : ويعد أيضاً من الجمل الفعلية نحو: "زيداً ضربته" ، "ويا عبد الله" ، "وهل قام زيد" ، فزيداً وعبد الله منصوبان بفعل محذوف؛ لأن التقدير في الأول "ضربت زيداً ضربته" ، فحذفت "ضربت" لوجود مفسر وهو "ضربته". والتقدير في الثاني : أدعو عبد الله ، فحذف الفعل لأن حرف النداء نائب عنه[3]. وهذا نوع من التأويل بالإضمار أيضاً.

3- ومن تأويل الجملة بالمفرد نحو :

فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمَجُّ دِمَاءَهَا بِدَجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دَجْلَةَ أَشْكَلُ

عد الزجاج الجملة الواقعة بعد "حتى" الابتدائية في موضع جر بـ"حتى"، على معنى أن تلك الجملة في تأويل مفرد مجرور بها ، لا على معنى أن الجملة باقية على جمليتها ؛ غير مؤولة بالمفرد[4].

---

(1) الموصل 152 .
(2) الموصل 21 .
(3) الموصل 32 .
(4) الموصل 51 ، 52 ، 53.

4- وفي تأويل الكلمة بمعنى آخر أمثلة كثيرة منها قوله تعالى :(كَلَّا وَٱلْقَمَرِ)[1] ، أوّلت بـ"إي والقمر"، ونحو قوله تعالى :(كَلَّا لَا تُطِعْهُ)[2] أولت على معنى حقاً، وبمعنى ألا[3].

5- وهناك تأويل بالزيادة وذلك نحو: (قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ)[4] فأولت على أنّ لا زائدة ، وفائدتها التقوية والتوكيد ، والمعنى : ما منعك أن تسجد، كما جاء بدون: "لا" في موضع آخر في سورة "ص"[5].

6ـ وهناك تأويل بالحذف وهو نحو قوله : (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ)[6] قال الأزهري: وتخرج الآية على حذف مفعول الفعل "يود" ، وحذف الجواب بعدها ، أى : يود أحدهم التعمير لو يعمرألف سنة لسرَّه ذلك[7].

7ـ وفي تأويل "أنْ" المصدرية؛ ذكر بأنها تدخل على المضارع ، وعلى الماضي أيضاً نحو : "أعجبنى أن صمت"، واعتبرها مصدرية بدليل أنها تؤول بالمصدر الصريح ، أى أعجبنى صيامك، ثم يؤكد أنها "أنْ" المصدرية لا غيرها[8].

---

(1) سورة المدثر 32/74
(2) سورة العلق 19/96
(3) الموصل 108 .
(4) سورة الأعراف 12/7
(5) الموصل 111، سورة ص 75/38 "ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي".
(6) سورة البقرة 96/2
(7) الموصل 129، 130.
(8) الموصل 118 .

الفصل الثاني :

هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب

إلى قواعد الإعراب للشنواني

دراسة وصفية تحليلية

ويشتمل على :

1. شواهـــده
2. أصـــولـه
3. مصـــادره

حاشية الشنواني
دراسة تحليلية
شواهده: القرآن والحديث وكلام العرب نثره وشعره)

أولاً: القرآن الكريم:

احتل الاستشهاد بالقرآن الكريم عند الإمام الشنواني المرتبة الأولى ، فقد بلغ مجموع الآيات –التي استشهد بها– أربعمائة وخمسين آية ، وكان يستشهد على القضية الواحدة بأكثر من دليل قرآني ، وكان لا يذكر الآية كاملة –غالباً– وإنما يذكر كلمة أو كلمتين أو أكثر حسب ما يقتضيه الشاهد ، وذلك بقصد الدقة العلمية، كما أنه كان يستشهد بالآيات التي ترد حين نقله عن العلماء، بمعنى أنه ينقل كلام العالم والآيات التي استشهد بها.

أما نقله جزءاً من الآية بغرض الدقة العلمية فمثلاً:

1– حين ذكر الشيخ الأزهري أن الجملة المضافة لها محل من الإعراب نحو: (هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ)[1]. علق الشنواني بقوله: "في عبارته مسامحة ، إذ حقه أن يقول نحو: "يوم ينفع الصادقين صدقهم" ، ... ولكن الأئمة كثيراً ما يتسامحون اتكالاً على ظهور المعنى"[2]. وهذا دليل على الدقة العلمية حين تناول جزءاً من الآية. والمسامحة التي قصدها الشنواني أن الأزهري جعل جملة"هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم" مضافة، وهذا غير دقيق.

– وكان أحياناً يستشهد بآيات وردت ضمن استدلال لعلماء؛ على آراء ذهبوا إليها، وبالتالي ينقل النص بآياته وذلك نحو:

أ– علق الشنواني على قول الأزهري: "هذه فوائد جليلة"[3] بأن جليلة صفة ، ومن حق الصفة أن تتبع الموصوف في العدد ثم يتساءل: فإن قلت: من حق الصفة أن تجمع كما أن موصوفها مجموع لوجوب التطابق بينهما ، قلت: قال الزمخشري في

(1) سورة المائدة 119/5 والموصل 41.

(2) هداية أولي الألباب ق 45ب

(3) الإعراب عن قواعد الإعراب 22.

قولـــه تعـــالى:(وَلَهُمْ فِيهَآ أَزْوَٰجٌ مُّطَهَّـرَةٌ)[1] ؛ "فهـــلا جـــاءت الصـــفة مجموعـــة كالموصوف ، قلت –والكلام للزمخشري– هما لغتان فصيحتان"[2].

وبهذا يجيز الشنواني أن تخالف الصفة الموصوف في العدد بدليل الآية السابقة ، ويرى الباحث أن ذلك يجوز إن كان الموصوف جمع تكسير.

ب– ومن النماذج على وجود الشاهد بداخل النص الذي ينقله الشنواني– وهو يمثل أغلب استشهاده– حين حديثه عن "إن" الشرطية يقول: قال الرضي: "وشرطها في الأغلب مستقبل المعنى، فإن أردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ "كان" كقوله تعالى (إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ)[3]، (إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ)[4].

ج– وحين يتحدث الشنواني عن "إنْ" بأنها تجزم فعلين قال: قال في المغني: "وقد تقترن "إن" الشرطية بـ"لا" النافية ، ويظن من لا معرفة له أنها "إلا" الاستثنائية نحو: (إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ)[5] ، (إِلَّا تَنفِرُواْ يُعَذِّبْكُمْ عَذَابًا أَلِيمًا)[6]، (وَإِلَّا تَغْفِرْ لِى وَتَرْحَمْنِىٓ أَكُن مِّنَ ٱلْخَٰسِرِينَ)[7] (وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّى كَيْدَهُنَّ)[8].

3ـ وأحياناً يأتي الشنواني بالآيات لتوضيح مفهوم معين ، مثل: مفهوم التضمين، يقول الشنواني نقلاً عن المغني: "وهو إشراب لفظ معنى لفظ ، فيعطونه حكمه ... وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين"[9].

واستشهد الشنواني على هذا المفهوم بآيات كثيرة منها قوله تعالى: (ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ)[10] ، ضمّن الرفث معنى الإفضاء ، فعدى بـ"إلى" ، مثل: (وَقَدْ أَفْضَىٰ

---

(1) سورة البقرة 25/2.
(2) هداية أولي الألباب ق20ب، 21أ.
(3) سورة المائدة 116/5.
(4) سورة يوسف 26/12، هداية أولي الألباب 137أ.
(5) سورة التوبة40/9.
(6) سورة التوبة 39/9.
(7) سورة هود 47/11.
(8) سورة يوسف 33/12.
(9) هداية أولي الألباب ق22 أ.
(10) سورة البقرة187/2.

بَعۡضُكُمۡ إِلَىٰ بَعۡضٍ)[1] ، وإنما أصل الرفث أن يتعدى بالباء ، يقال: أرفث الرجل بامرأته[2].

4- وهناك شواهد أوردها الشنواني ليوضح معنى كلمة باختلاف سياقها اللغوي ، وهذه الشواهد ليست في سياق غيره من العلماء ، وذلك نحو قول الشنواني: "واعلم أن "السمع" يطلق على أربعة معانٍ:

إحداها: سمع إدراك، ومتعلقه الأصوات ، ومنه: (قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا)[3]،ومنه:(لَّقَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ) [4] ، وهذا يتعدى بنفسه.

الثاني: سمع فهم وعقل ، ومتعلقه المعاني ، ومنه قوله تعالى:(لَا تَقُولُواْ رَٰعِنَا وَقُولُواْ ٱنظُرۡنَا وَٱسۡمَعُواْۗ)[5] ، ومنه (سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ)[6] وهو يتعدى بنفسه.

الثالث: سمع إجابة وإعطاء ما سأل ، ومنه: "سمع الله لمن حمده". وهو يتعدى باللام لتضمنه معنى استجابة، ولم يستشهد الشنواني بالقرآن على هذا المعنى.

الرابع: سمع قبول وانقياد ، ومنه: (سَمَّٰعُونَ لَهُمۡۗ)[7] على أصح التفسيرين ... ويتعدى باللام تارة ، وبمن أخرى ، فإذا كان المعنى يقتضي القبول عُدي بـ"من"، وإذا كان يقتضي الانقياد عدي بـ"اللام".

5- كما أن الشنواني كثيراً ما يستشهد بالقرآت القرآنية ، ومن ذلك:

حين تحدث عن "إنْ" النافية ودخولها على الجملة الاسمية ، حيث لا تعمل عند سيبويه والفراء ، وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها عمل "ليس" ، بدليل قراءة سعيد

---

(1) سورة النساء 21/4

(2) هداية أولي الألباب ق22أ.

(3) سورة المجادلة 1/58.

(4) سورة آل عمران 181/3.

(5) سورة البقرة 104/2.

(6) سورة البقرة 285/2

(7) سورة التوبة 47/9.

بن جبير: (إِنِ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡ)[1] ، بتخفيف "إن" وكسرها ؛ للالتقاء الساكنين ، ونصب "عباداً" و"أمثالكم"[2].

6- وأحياناً يورد الآية التي أوردها المصنف أو الشارح ليعربها بقصد التعليم، وذلك نحو قوله تعالى:(وَمَا تِلۡكَ بِيَمِينِكَ)[3] ، "ما" مبتدأ ، خبره "تِ"، واللام حرف دال على البعد ، و"بيمينك" حال من اسم الإشارة ، والعامل فيه؛ ما في المبتدأ من معنى العطف ، وجوز الكوفيون كون جميع أسماء الإشارة موصوله ، واستدلوا بهذه الآية وشبهها ... وجوز ابن عصفور تعليق "بيمينك" بـ "أعني" ، ولا ينبغي أن يعول عليه ، لأن "أعني" يتعدى بنفسه لا بالياء، والحال أولى كما قال البصريون، ويكون "ما" خبراً مقدماً، و"تلك" مبتدأ مؤخرً.[4]

7- وأحياناً يأتي بالآية تعقيباً على قول الأزهري بغرض التمثيل والإيضاح، فمثلاً: قال الشنواني معقباً على قول الأزهري: "وكانت قد فيها مضمرة " ، ونظير ذلك قوله تعالى:(أَوۡ جَآءُوكُمۡ حَصِرَتۡ صُدُورُهُمۡ)[5] أي: قد حصرت وضاقت. وفيه خلاف سيبويه ، فإنه لم يجوز حذف "قد" من الماضي المثبت ، وذهب إلى أن "حصرت" لم تقع حالاً ، بل هي صفة موصوف محذوف، أي: جاؤكم قوم حصرت صدورهم[6].

ثانياً: استشهاده بالحديث الشريف:

بلغت الأحاديث التي استشهد بها الشنواني ثلاثين حديثاً ، وفي معظمها لم ترد للاستدلال النحوي ، وإنما على معنى ذكره الشنواني، أو حكم شرعي ذهب إليه ، وكانت الأحاديث ترد –أحياناً– ضمن كلام غيره من العلماء ، وإليك بعض النماذج على ذلك:

---

(1) سورة الأعراف 194/7..
(2) هداية أولي الألباب ق 139أ.
(3) سورة طه 17/20.
(4) هداية أولي الألباب ق 176 أ،ب.
(5) سورة النساء 90/4.
(6) هداية أولي الألباب ق 49 أ.

1- فسر معنى كلمة "عبد" على أربعة معان منها: "الرابع: عبد الدنيا ، وهو المعتكف على خدمتها ومراعاتها ، وإياه قصد النبي ﷺ بقوله: "تَعِسَ عَبْدُ الدينار "[1].

2- فسر الشنواني معنى كلمة "السيد" في قول الشارح: "والصلاة والسلام على سيدنا محمد"؛ بأن السيد معناه: المتولي للسواد أي: الجماعة الكثيرة ، وهذا موافق لقول النبي ﷺ: "أَنَا سَيِّدُ وَلِدِ آدَمَ ولا فَخْر "[2].

3- وفي تفسير المراد من كلمة "تليه" في قول المصنف: "هى الشارحة لحقيقة ما تليه، قال الشنواني: و"تليه" إما مضارع من "ولي" أي: قرب ، ومنه: "كُلْ مِمَّا يَلِيْك"[3].

4- أورد الشنواني في إعراب: "باباً باباً" في قولنا: "عَلَّمْتُهُ الْحِسَابَ باباً باباً" عدة أوجه عن بعض العلماء منها: أن "باباً" الثانية معطوفة على الأولى على تقدير: "باباً فباباً". قال بعض المتأخرين: إنه هو المختار عندهم، لظهوره في بعض التراكيب نحو: "لَتَتَبِعُنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُم بَاعَاً فَبَاعَاً"[4].

وهذا الاستدلال أورده الشنواني نقلاً عن أبى حيان.

5- وأحيانا يسوق الشاهد الذي أورده من أجل الإعراب وتدريب الطالب ، يقول الشنواني: "قوله" أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد". أقرب: مبتدأ ، و "ما" مصدرية ، "ويكون العبد من ربه": صلة، "وما صلتها: في محل جر بالإضافة، أي: أقرب أكوان العبد من ربه ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً لسد الحال مسده[5].

6- وأحياناً يسوق الحديث لا لحكم نحوي ، وإنما كشاهد شرعي، وذلك نحو قول النبي ﷺ: "لا تُفَضِّلُوا بين الأنبياء" ، و"لا تُفَضِّلُونِي على يونس"، أورد هذين الحديثين في عدم تفضيله على الأنبياء. وقال الشنواني معلقاً: بأنه نهي عن تفضيل يؤدي إلى تنقيص بعضهم ، فإن ذلك كفر، أو عن تفضيل في نفس النبوة ؛ التي لا

---

(1) هداية أولي الألباب ق6 ب.
(2) هداية أولي الألباب ق 4 ب، 5أ.
(3) هداية أولي الألباب ق 66 أ.
(4) هداية أولي الألباب ق 32 ب.
(5) هداية أولي الألباب ق 43 ب.

تتفــاوت فــي ذوات الأنبيــاء –علــيهم أفضــل الصــلاة والســلام– المتفــاوتين فــي الخصائص، وبأنه نهي قبل عِلْمِه بأنه أفضل الخلق؛ ولهذا لمّا عَلِم قال: "أنا سيد ولد آدم"[1].

7– وأحياناً يسوق الحديث كشاهد نحوي، ولكن ضمن استدلال غيره من العلماء، وذلك حين حديثه عن "إذا" ووجوه إعرابها ، ثم يورد قول ابن مالك الذي أورده ابن هشام في المغني: "... وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولاً في قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة رضي الله عنها:"إِنِّي لَأَعْلَمُ إِذَا كُنْتِ عَنِّي رَاضِيةً، وإذا كُنْتِ عَلَيَّ غَضْبَى".والجمهور على أن "إذا" لا تخرج عن الظرفية ... وفي الحديث: "إذا" ظرف لمحذوف وهو مفعول "أعلم" ، وتقديره: شأنك ونحوه[2].

ثالثاً: الاستشهاد بالأقوال والحكم والأمثال:

بلغت الأقوال والحكم والأمثال تسعة وعشرين ، موزعة على النحو الآتي: خمسة عشر قولاً ، وأربع حكم ، وعشرة أمثال. وهذه الشواهد ساقها الشنواني إما للاستشهاد النحوي، أو كحكمه، أو لأجل معنى معين ذهب إليه ، وإليك بعض الأمثلة على ذلك:

أ– الاستشهاد بالأقوال:

1– يقول الشيخ الأزهري: "أما بعد حمد الله حق حمده"[3].ثم علق الشنواني على قوله: "حق حمده" بقوله: "فإن قلت: إذا كان "حق حمده" من باب حق جهاده فقد أضيفت الصفة إلى موصوفها، وهو ممتنع عندهم. قلت: يؤول كما أوّل قولهم: "جرد قطيفة" بأن المعنى: قطيفة جرداء ، أي: بالية ، ثم حذف الموصوف وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين ، إذ الجر يحتمل أن يكون من القطيفة ومن غيرها كالفضة"[4].

2– أورد الشنواني قول التفتازاني؛ أنه سمع عن العرب الجزم بـ"لا" النافية ، إذا صلح قبلها "كي" ، وبيّن أن ابن مالك وافقه على ذلك ، ثم أورد استدلال ابن مالك فقال: "قال ابن مالك عن الفراء أنهم يقولون: "ربطت الفرس لا ينفلتْ" برفع "ينفلت"

(1) هداية أولي الألباب ق 203 ب.
(2) هداية أولي الألباب ق 109 أ.
(3) الموصل21، 22..
(4) هداية أولي الألباب ق 17 أ، ب

وجزمه... ولا يخفي أنه يصح قبله "كي" ، إذ يصح أن تقول: ربطت الفرس كى لا ينفلت ... والجزم لا يجوز عند البصريين[1].

3ـ كما أورد الشنواني قول غيره من العلماء الذين استشهد بشواهدهم فمثلاً: يقول الشنواني: قال الرضي: "وقد تدخل" "إلا" -"ولمّا" بمعناها- على الماضي إذا تقدمها قسم نحو: "نشدتك بالله إلا فعلت، وقول عمر في كتاب لأبى موسى الأشعري: "عزمت عليك لمّا ضربت كاتبك سوطاً"[2]. والشاهد في هذا القول أن "لمّا" بمعنى إلا.

ب- الاستشهاد بالأمثال:

1- اعتبر الأزهري أن "أحصى" - في قوله: (لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ)[3] - خبراً للمبتدأ "أي" ، كما اعتبر "أحصى" فعلاً ماضياً، لا اسم تفضيل؛ على الأصح[4]. ثم يعلق الشنواني بقوله: وقيل: "أحصى" اسم تفضيل من الإحصاء ، لقولهم: "هو أحصى للمال، وأفلس من ابن المزلق"[5].

2. وهناك أمثال أوردها الشنواني بسبب قصة، وليست لشاهد نحوي، وذلك نحو قول الزباء: "بيدي لا بيدك يا عمرو" ، وذلك حين مصت خاتمها المسموم لتميت نفسها، وألا يقتلها عدوها[6].

ج- الاستشهاد بالحكم:

(1) هداية أولي الألباب ق 129 أ
(2) هداية أولي الألباب ق 118 أ.
(3) سورة الكهف 12/18.
(4) الموصل 40.
(5) هداية أولي الألباب ق 45 أ.
(6) هداية أولي الألباب ق 180 ب.

سيقت الحكم عند الشنواني للاستدلال على معنى معين، وليست للاستشهاد النحوي فمثلاً: في حديثه عن الحب والعشق، وبيان أن العشق يُعمي عن العيوب ، أورد الحكمة القائلة: "الجنون فنون ، والعشق فن من فنونه"[1].

رابعاً: الاستشهاد بالشعر:

احتل الاستشهاد بالشعر المرتبة الثانية لدى الشنواني بعد القرآن الكريم ، وبلغت عدد الأبيات لديه مئيتن وثلاثين بيتاً ، وكان ـ في معظمها ـ يوردها بشطريها ، أما ما أورد شطره فبلغ ثلاثة وأربعين شطراً ، وكان يذكر قائل البيت أحياناً ، وغالباً لا يذكره، لأن الأهم عنده المعنى أو القاعدة التي يشرحها.

كما أنه أورد بعض الأشعار التي ليست من عصر الاحتجاج، فأورد أشعاراً لأبي العلاء المعري[2] ، ولأبي الطيب المتنبي[3] وللقاضي عياض[4]، ولابن الرومي[5] ، وللشافعي[6] ، ولأبى حيان[7]، ولأبى ناجية[8] ، ولشعراء لم يسمهم[9].

وهذه الأشعار لم يسقها الشنواني للاستشهاد النحوي وإنما لأغراض أخرى منها:

1- توضيح معنى معين:

حين علق الشنواني على كلام الأزهري: "والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله وعبده" ، وبعد بيان معاني العبودية، أورد أبيات القاضي عياض؛ للاستدلال على أن معنى العبودية لله أرقى المقامات. قال القاضي عياض:

ومِمّا زَادَنِي شَرَفَاً وَتِيْهَاً وَكِدْتُ بِأَخْمُصِيْ أَطَأُ الثُّرَيَّا

دُخُوْلِي تَحْتَ قَوْلِكَ يَا عِبَادِيْ وأنْ صيَّرتَ أَحْمَدَ لِيْ نَبِيَّا[10]

2- كما يورد الشنواني أبياتا لابن الرومي يوضح فيها مقدار الشوق للمحبوبة ، ولم يكن ذلك من أجل الاستشهاد النحوي، وإنما من أجل إيضاح مقدار الشوق،

---

(1) هداية أولي الألباب ق 27 ب.
(2) هداية أولي الألباب 50 أ.
(3) هداية أولي الألباب 63 أ.
(4) هداية أولي الألباب ق6 أ.
(5) هداية أولي الألباب ق 29 أ.
(6) هداية أولي الألباب ق 31 أ.
(7) هداية أولي الألباب ق 39أ.
(8) هداية أولي الألباب ق 86 ب
(9) هداية أولي الألباب ق 29 أ، 143أ.
(10) هداية أولي الألباب ق 6 أ.

يقول:

أُعَانِقُهَا والنُّفْسُ بَعْدُ مَشُوقَـةٌ   إلَيْها وَهَلْ بَعْدَ العِنَاقِ تَـدانِ

وأَلثُمُ فَاها كى تَزُولَ صَبَابَتِي فَيَزْدَادُ مَا بِي مِنْ الهَيَجَـانِ

كَأنَّ فُؤَادي لَيْسَ يَشْفَي غَلِيْلَه سُوى أنْ يرى الجِسْمَيْن يَمْتَزِجَانِ[1]

3- وأورد الشنواني أن الجملة الاعتراضية يجاء بها لبيان عدة معان منها: المطابقة، والاستعطاف، ويستأنس ببيت شعر لأبي الطيب الذي يقول فيه:

وَخُفُوقُ قَلْبٍ لَوْ رَأْيتِ لَهِيْبَـهُ   يَا جَنَّتِـي لَرَأَيْتِ فِيْهِ جَهَنَّمَا[2]

فقوله: "يا جَنَّتي" اعتراض للمطابقة؛ مع جهنم، وللاستعطاف أيضاً.

وأما باقي الشعراء فشعرهم حجة؛ لأنهم إما في العصر الجاهلي أو الإسلامي أو الأموي، وهؤلاء الشعراء هم: قيس ليلى، والطائي، والعقيلي، والهذيلي، والأخطل، ومحكم الشيباني، ومقرن بن أوس، وميسون بنت بحدل الكليبية، وجحدر، وجرير، وقتيلة، وأنس بن مدركة الخثعمي، ولبيد، والمرار، والنابغة، والفرزدق، وأبو حية، والمهلهل، وأمية بن أبي الصلت وغيرهم. وأما الأبيات التي لم يذكر قائلها ، فبلغ عددها مئتين وثلاثة أبيات. وإليك بعض النماذج التي استشهد بها الشنواني ، سواء كان الاستشهاد له مباشرة أم لغيره من العلماء ؛ نقله مع نصه، مع بيان وجه الاستدلال إن وجد.

1- قال الشنواني عن "أما": "وإنما لزمت الفاء بعد "أما" ولم تلزم بعد غيرها من الشروط؛ لأن "أما" لمّا كانت دلالتها على الشرط بنيابتها عن "مهما يكن" ضعفت ، فاحتاجت للزوم الفاء لتدل على الشرطية ، بخلاف "مهما" وغيرها من الشروط، على قولٍ قد طُرِح؛ استغناءً عنه بالمقول نحو: (فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم)[1] أي، فيقال لهم: "أكفرتم"، ولا تحذف في غير ذلك إلا في ضرورة كقوله:

---

(1) هداية أولي الألباب ق 28 ب.

(2) هداية أولي الألباب ق 63 أ.

(1) سورة آل عمران 106/3.

أَمَّا القِتَالُ لا قِتَالَ لَدَيْكُمُ[2]   … … … …

والشاهد في هذا البيت: حذف الفاء للضرورة الشعرية، والأصل أن يقول: أما القتال فلا قتال لديكم.

2- ويعلق الشنواني على قول الأزهري: "صلة لاسم موصول[3] فيقول: "احتراز عن صلة "أل" فإنها مفرد لا جملة[4]. ثم يورد الشنواني كلام الدماميني في شرح التسهيل: "أجمعوا على أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب ، وهذا على إطلاقه غير صحيح، بل ينفي التفصيل بين صلة "أل" وصلة غيرها، فالصلة في الثاني لا محل لها قطعاً –ضرورة– لأنه لا يصلح حلول المفرد لمحلها، وأما صلة "أل"؛ حيث توصل بالفعلية؛ ذات المضارع، إما اختياراً –كما يقول ابن مالك– أو اضطراراً كما يقول غيره .... فينبغي أن يكون لها محل حسب العامل في المفرد، فيكون محلها إما الرفع أو النصب أو الجر ، ثم استشهد الدماميني بقول الشاعر:

مَا أَنْتَ بالحَكَمِ الْتُرْضَى حُكُومَتُهُ[5]   … … … …

والشاهد في البيت أن جملة الصلة "الترضى حكومته" لها محل من الإعراب، فهي في محل جر نعت والتقدير: ما أنت بالحكم المرضي حكومته.

3ـ وأحياناً يأتي الشنواني بالبيت من أجل التعليق على الشاهد فيه بغرض التعليم، فيأتي بقول الشاعر:

لَعَلَّ اللهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا   بِشَيْءٍ إِنَّ أُمَكُمُ شَرِيْمُ

ثم يعلق الشنواني على "لعل" فيقول: "وقد تلحق "لعل" تاء الفعل فيقال: "لعلت"، ثم قال: اللام الأولى في "لعل" زائدة عند البصريين، أصلية عند الكوفيين، لأن الأصل عدم التصرف في حروف الزيادة، لأن مبناها على الخفة، والبصريون نظروا إلى كثرة التصرفات فيها والتلقب بها، وجوزوا زيادة التاء، فإن سُمّي بها لم تتصرف –عند

---

(2) هداية أولي الألباب ق 14 أ.
(3) أي: الجملة الثانية مما لا محل له من الإعراب، الجملة الواقعة صلة للاسم الموصول.انظر: الموصل 53.
(4) هداية أولي الألباب 59 ب.
(5) هداية أولي الألباب 60 أ.

البصريين- للتركيب والعلمية، وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية، لأنها ليست من أوزان كلامهم[1].

4. ويستشهد الشنواني بقول ابن هشام في المغني، فيورد قوله وشواهده، فمثلاً: "حتى" العاطفة، ذكر الشنواني شروطها، ثم قال مستشهداً بما ورد في المغني: "والثاني -أي من الشروط- أن تكون بعضاً من جميع ما قبلها كـ: "قدم الحجاج حتى المشاةُ" ، أو جزء من كل نحو: "أكلت السمكةَ حتى رأسَها" أو كجزء نحو: "أعجبتني الجاريةُ حتى حديثُها". ويمتنع أن تقول: "حتى ولدُها" ، والذي يضبط لك ذلك أنها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء ، ويمتنع حيث يمتنع، ولهذا لا يجوز: "ضربت الرجلينِ حتى أفضلَهما"، وإنما جاز:

... ... حتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

لأن ألقى الصحيفة والزاد؛ في معنى: ألقى ما يثقله[2]

5- والملاحظ أن الشنواني لا يترك بيتاً من الشعر فيه كلمات معجمية إلا وضحها، وبين اشتقاها، مع بعض الإعراب، وذلك نحو:

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِي يَوْمَ مَشْهَدٍكَمَا سَيْفُ عَمْرٍوْ لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهُ

الماجد: الكريم. والإخزاء: الإهانة والإذلال. والمشهد: مصدر ميمى ، كالشهود والحضور. ومضرب السيف: -بكسر الراء- نحو شبر من طرفه. فإن قلت كيف جمع ؟ قلت: هو مثل قولهم: "شابت مفارقه" ، وإنما للإنسان مفرق واحد. ومثله قول الشاعر يصف ناقة:

تَمُدّ لِلمُنَى أَوْصاَلاً وأَصْلاَباً   ... ...

وإنما لها صلب واحد ، ولكنهم يعدون تسمية الجزء باسم الكل، فيقع الجمع موقع الواحد. وسيف عمرو: مبتدأ ، ولم تخنه مضاربه: الخبر[3].

6- ويناقش الشنواني بعض الشواهد النحوية بصورة غير مألوفة ، ويورد عليها بعض الشواهد الشعرية ، فهو ينقل عن الرضي قوله: واعلم أنه إذا قصد بكلمة ذلك اللفظ دون معناها كقولك: "أين" -كلمة استفهام-، و"ضرب": فعل ماضٍ ، فهي عَلَم ...

(1) هداية أولي الألباب ق90 أ.
(2) هداية أولي الألباب 134 أ.
(3) هداية أولي الألباب ق 186 أ.

لأنه نقل من مدلول هو المعنى، إلى مدلول هو اللفظ. وبناء عليه يعد الشنواني أن "سوف" اسماً. وكل كلمة –سواء اسم أم فعل أم حرف– اسماً، إن أريد بها لفظ الحروف وليس معناها، ثم يستدل على ذلك بقول الشاعر:

لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئَاً لَيْتُ ... ...

و"ليت" عنده اسم بدليل الإعراب ، وبدليل أنها إذا أولت بمذكر كـ"اللفظ" انصرفت مطلقاً ، وإن أولت بمؤنث كـ "الكلمة" و "اللفظة" ، فإن كانت ثلاثية ساكنة الوسط: كـ"سوف وليت" ؛ فهي كـ"هند" في الصرف وتركه، وإن كانت رباعية أو ثلاثية متحركة الوسط فهي غير منصرفة[1]. ومن خلال المثال السابق يتضح للقارئ مدى ما وصل إليه النحو من فلسفة وتعقيد ، حيث تعتبر كلمة "ضرب" –مثلاً– اسم من حيث اللفظ، وفعل من حيث المعنى، وهكذا بالنسبة لسائر كلمات العربية، والأغرب منه الاستدلال على ذلك بقول العرب، حيث اعتبرت "ليت" الثانية فاعل "ينفع" ، وليست حرفاً كما هو معتاد.

مصادر الشنواني في حاشيته

الكتب وأقوال العلماء

أولا: الكتب:

بلغ عدد الكتب التي رجع إليها الشنواني في مخطوطته واحداً وتسعين كتاباً، منها ما هو في النحو، أو البلاغة، أو التفسير، أو المعاجم اللغوية، أو القراءات، وكانت على النحو الآتي:

1- البلاغة: ثمانية كتب وهي: أساس البلاغة للزمخشري ، والمطول للتفتازاني والتلخيص للقزويني، والمفتاح للسكاكي ، ودلائل الإعجاز للجرجاني ، وشرح المفتاح للتفتازاني ، وشرح التلخيص للسبكى.

2- التفسير: أربعة كتب وهي: الكشاف للزمخشري ، وحواشي الكشاف للتفتازاني، وحاشية الكشاف للسيد الشريف الجرجاني، والبحر الكبير لابن المنير.

3- المعاجم: وهي أربعة معاجم: القاموس المحيط للفيروز آبادي، والصحاح للجوهري، والعين للخليل، والمحكم لابن سيده.

---

(1) هداية أولي الألباب 214 ب، 215 أ.

4- القراءات: وهما كتابان: حاشية المكي، وجمال القراء للسخاوي.

5- الحديث: وهما كتابان: الأذكار للنووي ، وشرح مسلم.

6- كتب أصول الفقه: وهما كتابان: حواشي الأصول، والمختصر في الأصول لابن الحاجب.

7- كتب أخرى، وهي أربعة عشر كتاباً: شرح قصيدة بانت سعاد لابن هشام، والمختصر[1]، والمثل السائر لابن الأثير، وجلى الإفهام لابن القيم، والطبقات لابن سعد، والمنظوم والمنثور[2]، والإكمال للقاضي عياض، والنووي في التحرير[3]، والنهاية لابن الأثير ، وشرح السادية في العروض[4]، وتحصيل الحق للرازي ، والحلية لأبى نعيم، والكتاب الفقهي لابن الحاجب ، وفتاوى الشيخ عز الدين ابن عبد السلام.

8- أما باقي الكتب فهي في النحو، ويبلغ عددها خمسة وخمسين كتاباً ومنها: المغني لابن هشام، وشرح التوضيح لابن هشام، وشرح الحاجبية للرضي، والكافية لابن الحاجب، وشرح المفصل للأندلسي، وشرح الكافية لابن مالك، والتسهيل لابن مالك، وشرح التسهيل للدماميني، وشرح القطر لابن هشام، وشرح شذور الذهب لابن هشام، والأشباه والنظائر للسيوطي، وشرح التسهيل لابن أم قاسم، وشرح التسهيل لابن مالك، وشرح الشافية للرضي، وشرح الكافية لابن الحاجب، والمفصل للزمخشري، وشرح التسهيل لناظر الجيش، والشذور لابن هشام، والجمل للزجاج.

وأما الكتب الأكثر تداولاً لدى الشنواني فهي على الترتيب ، مع عدد التكرار على النحو الآتي:

1- المغني: وتكرر الأخذ عنه سبعين مرة. 2- الكشاف: أربعاً وعشرين مرة.

3. الصحاح للجوهري: ثمانى عشرة مرة. 4. المطول: خمس عشرة مرة.

5. التسهيل لابن مالك: خمس عشرة مرة. 6 . القاموس المحيط : ثماني مرات.

7. شرح الحاجبية الكافية للرضي: ست مرات.

8-شرح الكافية الشافية لابن مالك:خمس مرات. 9. شرح شذور الذهب: خمس مرات.

(1) لم أعثر على المؤلف.

(2) لعله الدر المنثور للسيوطي: ولم أعثر عليه.

(3) لم أعثر للنووي على كتاب بهذا المسمى، ولعله لغيره.

(4) لم أعثر على المؤلف.

10. شرح التسهيل لابن مالك:خمس مرات. 11. شرح التسهيل للدماميني:أربع مرات.

أما باقي الكتب فكان الأخذ عنها يتراوح ما بين مرة إلى ثلاث مرات، لذلك اكتفي الباحث بالمصادر الأساسية عنده.أما الآن؛ فمع أهم مصدر رجع إليه الشنواني وهو:

الكتاب الأول: المغني لابن هشام:

عد كثير من النحاة أن "قواعد الإعراب" لابن هشام هو مختصر للمغنى؛ لهذا أكثر الشنواني من الرجوع إليه، لاستجلاء الغامض، وزيادة الشواهد ومناقشتها، وقد رجع الشنواني للمغني في الصفحات الآتية على سبيل المثال:

7ب، 21ب، 22أ،ب، 39ب، 40أ، 40ب، 43أ، 43ب، 44أ، 44ب، 46، 47أ، 48ب، 49أ، 50ب، 52ب، 53أ، 53ب، 54أ، 55أ، 189ب، 191أ، 194أ، 194ب، 195أ، 195ب، 196أ، 196ب، 197أ، 197ب . وهذه بعض النماذج على ذلك:

1- أورد الشنواني قول ابن هشام في قواعد الإعراب؛ أن الجمل التي لها محل من الإعراب سبعة حيث يقول: وهي سبع[1] ، ثم علق الشنواني بقوله: على المشهور[2] ثم يورد كلام ابن هشام في المغنى فيقول: قال في المغني: "تنبيه: هذا الذي ذكرته؛ في انحصار الجمل التي لها محل في سبع؛ جارٍ على ما قرروه ، والحق أنها تسع، والذي أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند إليها"[3].

2- وأحياناً يوضح الشنواني اللهجات في نطق كلمة، وذلك بالرجوع للمغني، فمثلاً: كلمة "نعم" يقول: قال في المغني: "نَعَمِ" بفتح العين، وكنانة تكسرها، وبها قرأ الكسائي، وبعضهم يبدلها "حاء"، وبها قرأ ابن مسعود، وبعضهم يكسر النون اتباعاً لكسرة العين تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولك "نِعِم" و "شِهِد" بكسرتين، كما نُزِّلت "كلا" منزلة الفعل في الإمالة، والفارسي لم يطلع على هذه القراءة، وأجازها بالقياس[1].

---

(1) قواعد الإعراب 20 الموصل 37.
(2) هداية أولي الألباب ق 40أ .
(3) هداية أولي الألباب ق 40أ.
(1) هداية أولي الألباب ق119 ب.

الكتاب الثاني: الكشاف:

وقد ورد في الصفحات الآتية: 8أ، 18ب، 44أ، 47ب، 68أ، 72أ، 80أ، 81ب، 89ب، 100أ، 188ب، 202أ. ومع العلم بأن الكشاف كتاب في التفسير، إلا أنه تطرق لقضايا بلاغية ونحوية كثيرة، لذلك آثرنا تخصيصه بهذا التفصيل، ومن النماذج التي أوردها الشنواني عن الكشاف:

1- حين يفسر الشنواني معنى كلمة فإنه يعزز قوله بآراء العلماء، فمثلاً: علق الشنواني على قول الشيخ خالد الأزهري: "العبد الفقير إلى مولاه الغني، خالد بن عبد الله الأزهري"[2]. قال الشنواني: "والفقير المحتاج في ذاته؛ لعجزه وضعفه، أخذاً من قوله تعالى: (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلۡفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ)[3]. قال في الكشاف: لأن الفقر مما يتبع الضعف ، وكلما كان الفقير أضعف كان أفقر، وقد شهد الله سبحانه على الإنسان بالضعف في قوله تعالى: (وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا) [4]...... فيكون صفة مشبهة ، أوالكثير الفقر ، فهو صيغة مبالغة"[5].

2- وأحياناً يسوق الشنواني رأي الزمخشري في إعراب آية بغرض التعليم، يقول الشنواني:

قوله: فجملة "تستكثر". حال[6]، ثم علق بقوله: قال في الكشاف فـ"تستكثر": مرفوع منصوب المحل على الحال، أي لا تعطِ مستكثراً، أو رائياً لمّا تعطيه كثيرا، أو طالباً للتكثير؛ فنهى عن الاستغراق، وهو أن يهب شيئاً وهو يطمع أن يتعوض من الموهوب له أكثر من الموهوب[1] .

الكتاب الثالث: الصحاح للجوهري:

وقد ورد الأخذ عنه في الصفحات الآتية:

---

(2) هداية أولي الألباب ق 8 أ.
(3) سورة فاطر 15/35.
(4) سورة النساء 28/4.
(5) هداية أولي الألباب ق 8 أ.
(6) إشارة إلى قوله تعالى " ولا تمنن تستكثر".
(1) هداية أولى الألباب ق 80أ.

14ب، 18أ، 28أ، 34ب، 58ب، 83أ، 89ب، 92ب، 171أ، 172ب، وإليك مثالان على ذلك:

1- استعان الشنواني بمعجم الصحاح للجوهري في الوقوف على تصريف الكلمة، يقول معلقاً على قول الأزهري: "والصلاة والسلام": "والصلاة" اسم يوضع موضع المصدر ، تقول: صليت صلاةً، ولا تقول: تصلية ، كذا في الصحاح. وفيه أيضاً: أن "السلام" اسم من التسليم ، وهو في اللغة: الدعاء بخير، وتعدية فعلها بـ"على" لتضمنه معنى العطف ، وهو من الله تعالى الإحسان ، ومن غيره طلب الإحسان[2].

2ـ وكان يوضح معاني بعض الكلمات بالرجوع إلى الصحاح أيضاً ، فمثلاً: قال الشنواني بعد أن أورد معنى الشوق والعشق عند كثير من الشعراء والأطباء: وفي الصحاح ، العشق: فرط الحب[3] ، وقال في الصحاح: الشوق والاشتياق: نزاع النفس إلى الشيء ... واختلف في الشوق هل يزول بالوصال أو يزيد؟ فقالت طائفة: يزول؛ لأن سفر القلب إلى المحبوب إذا وصل إليه انتهى السفر.... وقالت طائفة: بل يزيد[4].

الكتاب الرابع: المطول:

وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحات الآتية: 10أ، 11ب، 2أ، 16ب، 50أ، 51ب، 110أ، 187أ وهذان نموذجان على ذلك:

1- عقب الشنواني على قول الأزهري[1]: "يقدر –الفعل- مؤخراً لإفادة الحصر عند البيانيين ، وللاهتمام عند النحويين. يقول الشنواني: ظاهر التقديم عند البيانيين لا يكون إلا لإفادة الحصر، وعند النحويين لا يكون إلا للاهتمام، وليس كذلك، ففي المطول –عقب قول التلخيص- : والتخصيص لازم للتقديم غالباً، يعنى أن التخصيص لا ينفك في غالب الأمر عن تقديم ما حقه التأخير ، يعنى أنه لازم للتقديم لزوماً جزئياً أكثرياً[2].

---

(2) هداية أولي الألباب ق 18 أ،ب.

(3) هداية أولي الألباب ق 28أ.

(4) هداية أولي الألباب 30 ب، 31 أ.

(1) الموصل:21 وذلك في التعليق على:"بسم الله الرحمن الرحيم" فالجار والمجرور متعلق بفعل يقدر مؤخراً.... الخ.

(2) هداية أولي الألباب 12أ.

2- وأحياناً يورد الشنواني قول الأزهري ليضيف عليه، فيقول: قوله[3]: "أقوال ثلاثة"، وذلك في حديثه عن إذا الفجائية[4] ، ثم يقول الشنواني: بقي رابع ذكره في المطول وهو: أنها مفعول به ، والعامل في "إذا" هو "فاجأت"، فحينئذ يكون مفعولاً به لا ظرفاً ، ويجوز أن يكون العامل هو الخبر المحذوف[5].

الكتاب الخامس: التسهيل لابن مالك:

وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحات الآتية على سبيل المثال: 53ب، 58أ، 78ب، 89أ، 104أ، 129أ، 198ب، 202أ ، وهذان مثالان على ذلك:

1. في مجال نصب جملة مقول القول على المفعولية؛ سواء جملة اسمية أم فعلية، ونصبها إذا كانت مفردة، وأورد الشنواني قول الأزهري[6]: "أو مفرداً يؤدي معنى الجملة "كـ" قلت قصيدة"ثم يقول الشنواني: قال في التسهيل: وينصب به المفرد المؤدي معناها[7] ، كالحديث والفقه والشعر والخطبة والكلام، ويعتبر ذلك بأن يجعل مكان ذلك المفرد الجملة، ثم يحمل عليها ذلك المفرد[8].

2. أشار الشنواني لقول الأزهري[9]: "ما يأتي من الكلمات على سبعة أوجه: وهو "قد" لا غير، ثم قال الشنواني: وزاد ابن سيده؛ أنها تكون للنفي، وحكى:

قَدْ كُنْتَ فِيْ خَيْرٍ فَتَعْرِفَهُ ... ...

بنصب تعرف، وأشار في التسهيل إليه بقوله: وربما نفي ب"قد".

الكتاب السادس: القاموس المحيط:

وقد ورد في الصفحات الآتية: 6ب، 7أ، 166ب، 181أ، 182أ وهذان مثالان على ذلك:

1- فسر الشنواني بعض الألفاظ من قول الزباء؛ حين رأت الجمال التي جاء بها عمرو فقالت:

---

(3) أي قول الأزهري .
(4) الموصل 96.
(5) هداية أولي الألباب ق 110 ب.
(6) انظر: الموصل 121.
(7) أي معنى الجملة.
(8) هداية أولي الألباب ق 150أ.
(9) الموصل 133.

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيِّهَاَ وَئِيْـدَا　　　أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدَيـدَا

أَمْ صِرْفَاَناً بَارِدَاً شَدِيْـدَا　　　أَمْ الرِّجَالُ جُثَّمَا قُعُـودَا

يقول الشنواني: والوئيد: – بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها مثناه تحتية فذال مهملة– : التؤدة .... وفي القاموس: الوئيد: الرزانة والتأني، والجندل: الصخر. والصَرَفَانْ. بفتح الصاد والراء المهملتين بعدها فاء فألف فنون. جنس من التمر[1].

3– وأحياناً يلجأ الشنواني إلى القاموس ليحدد من راوي البيت بدقة ، فمثلاً:قال الأزهري: قال المرار يخاطب امرأة:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا　　　وِصَالٌ عَلَى طُوْلِ الصُّدُودِ يَدُومُ[2]

ويعلق الشنواني بقوله: "المَرَّار": بفتح الميم وتشديد الراء. وفي القاموس: والمرار الكلبي، وابن سعيد العنسي، وابن منقذ التميمي، وابن سلامة العجلي، وابن بشير الشيباني، وابن معاذ الخربي،: ولا أدري الآن من هو صاحب هذا البيت من هؤلاء[3].

الكتاب السابع: شرح الحاجبية للرضي(الكافية):

وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحات الآتية: 34أ، 61ب، 71أ، 81ب، 100أ، ......150ب، وهذان مثالان على ذلك:

1. ذهب أبو البقاء إلى أن المحل للموصول وصلته معاً[1]، ثم يوضح الشنواني رأي المصنف في المغني ثم يقول: وفي شرح الحاجبية للرضي ما يوافقه ، فإنه قال: "واعلم أن حق الإعراب أن يدور على الموصول ؛ لأنه المقصود بالكلام وإنما جيء بالصلة لتوضيحه"[2].

2ـ وأجاز الرضي –في شرح الكافية– وقوع المفرد بعد القول، وقد نقل الشنواني الخلاف في المسألة ثم قال: وقع في شرح الحاجبية للرضي الإستراباذي إجازة الوجه

---

(1) هداية أولي الألباب 180ب، 181أ.
(2) الموصل 151، 152.
(3) هداية أولي الألباب ق 182 أ.
(1) الموصل 54.
(2) هداية أولي الألباب ق 61أ.

الثاني؛ الذي حكى الإجماع على امتناعه، وذلك أن الرضي قال: ويقع المفرد بعد القول على خمسة أوجه ، فذكر الأول وهو: أن يكون مؤدياً معنى الجملة.
وثانيهما: أن يعبر عن المفرد لا غير نحو: قلت كلمة.
وثالثهما: أن يكون لفظاً يصلح لأن يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو: "قلت لفظاً"، فإنك تقول: "زيد" لفظ ، و "زيد قائم" لفظ. وتُنْصَبُ هذه الثلاثة[3]. وأما الوجه الرابع والخامس فلا داعي لذكرهما خوف الإطالة[4].

الكتاب الثامن: شرح الكافية لابن مالك:

وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحات الآتية على سبيل المثال: 88ب، 89أ، 93ب، 161أ، وهذا مثال على ذلك:

يرى ابن مالك أن التعبير عن "لو" –بأنها حرف امتناع للجواب لامتناع الشرط[5]– تعبير غير دقيق والصواب –عنده– ما نقله الشنواني عن ابن مالك في شرح الكافية حيث يقول: "والعبارة الجيدة في "لو" أن يقال حرف يدل على امتناع تالٍ، يلزم ثبوته ثبوت تاليه، فقيام زيد من قولك: "لو قام زيد قام عمرو" محكوم بانتفائه

فيما مضى، وكونُه مستلزماً ثبوته بثبوت تاليه[1].

الكتاب التاسع: شرح شذور الذهب لابن هشام:

وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحات الآتية: 68ب،187أ،188أ ومثال ذلك:

اختار ابن هشام مصطلح "نائب الفاعل"، وفضله على مصطلح سيبويه: "مفعول لم يسم فاعله"، وإلى هذا أشار الشنواني بقوله: قال المصنف في شرح الشذور: وهو الذي يعبرون عنه بمفعول لم يسم فاعله ، والعبارة الأُولى أَولى لوجهين، أحدهما: أن النائب عن الفاعل يكون مفعولاً وغيره[3].

(3) هداية أولي الألباب 160 أ.
(4) هداية أولي الألباب 150ب.
(5) هداية أولي الألباب 150ب، 151أ.
(1) هداية أولي الألباب ق 161 أ.
(3) مثل الجار والمجرور.

والثاني: أن المنصوب في قولي: "أُعطي زيدٌ ديناراً" يصدق عليه أنه الفعل الذي لم يسم فاعله ؛ وليس مقصوداً لهم[4].

الكتاب العاشر: شرح التسهيل لابن مالك:

وقد ورد في الصفحات الآتية: 83ب، 102ب، 142أ، 198ب، ومثال ذلك:

1. يشير الشنواني إلى خمس لغات في قط[5]، ثم يقول: فهذه خمس لغات ذكرها ابن مالك في شرح التسهيل، وذكرها الشيخ في المغني[6].

2. أشار الشنواني إلى قول ابن مالك: إن تكرار"ما" الحجازية لا يبطل عملها نحو: "ما ما زيد قائم". ثم يعلق الشنواني بقوله: وهو الحق الذي أفاده كلام ابن مالك في شرح التسهيل –وغيره أيضاً– فإنه صريح في ذلك؛ في أن تكرير "ما" لا يبطل عملها ، واقتضاه كلام بعضهم، وذكره بعضهم ، ومشى عليه الأشموني في شرح التوضيح[7].

الكتاب الحادي عشر: شرح التسهيل للدماميني:

وقد ورد الأخذ عنه في الصفحات الآتية: 57أ، 60أ، 114ب ومثال ذلك:

1ـ وافق الدماميني السيرافي على أن جملة "مذ" و "منذ" في موضع نصب على الحال[8]، خلافاً لابن هشام الذي قال في المغني على هذا الرأي: "وليس بشيء". وقال الدماميني في شرح التسهيل: قلت بل هو شيء؛ لأن المعنى عند بعضهم: "بيني وبين لقائه يومان" ، فالرابط موجود بحسب المعنى ، وإن لم يكن موجوداً لفظاً[1].

ثانياً: أقوال العلماء

1– بلغ عدد الأعلام لدى الشنواني في مخطوطته مئتينِ واثنينِ وثلاثين علماً، وعدد النحاة منهم: واحد وسبعون عالماً، وهم: السيد عيسى الصفوي –أستاذ الشنواني–، وابن خروف، والأعلم، والسيوطي، وابن الأنباري، والزجاجي، والأندلسي، وناظر الجيش، وثعلب، وهشام الضرير، وابن برهان، وابن الشجري، وابن السراج، والزجاجي

---

(4) شرح شذور الذهب 159، وهداية أولى الألباب ق 187ب،188أ

(5) الموصل 88.

(6) هداية أولي ق 102أ،ب.

(7) هداية أولي الألباب 142أ.

(8) وذلك في قولنا: ما لقيته مذ يومان.

[1] هداية أولي الألباب ق 57أ..

والسيرافي، وابن عصفور، وابن قاسم، وابن درستويه، ويونس، وأبو البقاء، وابن كيسان، وابن حزم، وابن طاهر، وابن عطية، وابن الناظم، والحوفي، والمرادي، وابن أبي العالية، والمالقي، والراغب، وابن عقيل، وابن الطراوة، وابن هشام الخضراوي، وابن الصائغ، والشيخ جمال الدين ابن مالك، وعيسى بن عمر، والصفار، وأبو علي الفارسي، والجرمي، وابن الخباز، والغزي، والسيد الجرجاني، والحديثي، والقاضي اليمني، والفراء، والمهدوي، وابن العلج، وقطب الدين، والشريف، والكازروي، والأزهري سيد بن ربحي، وأبو علي الشلوبين، وأبو عبيدة، وابن قتيبة، واللقاني، وابن السيد، وسيبويه، والزمخشري، والرضي، والدماميني، وابن مالك، والكافيجي، وابن الحاجب، والأخفش، وأبو حيان، والشمني، والشلوبين، والمبرد، والخليل، والرماني والهروي.

2- وأما اللغويون فهم ثمانية: الجوهري، وأبو على الفارسي، وابن جني، والليث، وابن سيده، والأصمعي، وابن دريد، والإسنوي، والسمعاني، واللحياني.

3- وفي البلاغة أربعة علماء وهم: الرماني، وعبد القاهر الجرجاني، والسكاكي، والطيبي، والتفتازاني.

4- وفي القراءات اثنان وعشرون وهم: سليمان، وعامر، والكسائي، وورش، وابن عامر، وأبى بن كعب، وأبو بكر، وابن مسعود، وزيد، والحسن، والأعمش، وأبو عمرو، ونافع، ومكي، وابن محيصن، وابن الجزري، وابن ذكوان، ويعقوب، وعيسى، وابن ظاهر، والسخاوي، والحرميين.

5- وفي التفسير ستة علماء وهم: الإمام الرازي، والزمخشري، وابن المنير، وابن عباس، والبيضاوى، وأبو سليمان الدمشقى.

6- وفي الحديث سبعة علماء وهم الإمام النووي، والبخاري، وابن القيم، والخطيبي، والترمذي، والنسائي، وأحمد بن حنبل.

7- وفي التصوف ثلاثة وهم: القاضي عياض، والجنيد، وأبو بكر بن العربي.

8- وفي الفقه خمسة علماء وهم: الشيخ عز الدين بن عبد السلام، وابن تيميه، والجويني، والشافعي، وسعيد بن جبير.

9- ومن الصحابة أربعة عشر صحابياً وهم: أبو موسى الأشعري، وعمر بن الخطاب، وصهيب، وسالم مولى حذيفة، وخولة بنت ثعلبة، وأوس بن الصامت – زوجها– وعائشة، وأبو هريرة، وأُبي بن كعب، وحسان بن ثابت، ومعاوية بن أبي سفيان، وعبد الله بن عباس، وابن مسعود، والزبير بن العوام.

10- ومن الأدباء ثلاثة وهم: ابن الأثير، وابن خلكان، والحريرى.

11- الشعراء: وهم كثر، وقد تم حصرهم فيما سبق.

12- وهناك علماء في مجالات متنوعة منهم: فيثاغورث، وأفلاطون، وأرسطو طاليس، وأبو زهير المدني، وأبو وائل الأوضاحي، وبحر بن الأكتم، وشهاب الدين القرافي، وابن جماعة، والدواني، وأبو حاتم، وهارون، والأشعري، والحليمي وأبو علي الدقاق.

وبهذا يكون مجموع العلماء الذين أوردهم الشنواني في حاشيته مئة واثنين وخمسين عالماً، وإذا أضيف لهم الشعراء يكون مجموع الأعلام مئتين واثنين وثلاثين علماً كما أسلفنا.

وبعد هذا العرض السريع لأهم العلماء الواردة أسماؤهم بحاشية الشنواني، سنتحدث عن بعض علماء النحو الذين مثلوا أهم مصادر الشنواني، وهم على الترتيب حسب مقدار الأخذ عنهم:

1. الزمخشري: وقد تكرر الأخذ عنه إحدى وسبعين مرة.
2. سيبويه: تسعاً وستين 3. الرضي: سبعاً وستين.
4. الدماميني: تسعاً وخمسين 5. ابن مالك: ستاً وخمسين.
6. الكافيجي: أربعة وثلاثين 7. ابن الحاجب: ثلاثين.
8. الأخفش: تسعاً وعشرين 9. أبو حيان: سبعاً وعشرين.
10. الشمني: خمس عشرة 11. الشلوبين: خمس عشرة.
12. المبرد: أربع عشرة 13. الخليل: اثنتي عشرة.

العالم الأول: الزمخشري:

أكثر الشنواني من الأخذ عن الزمخشري ، فاحتل المرتبة الأولى ، وكان النقل عنه حسب الصفحات الآتية على سبيل المثال: 12أ، 17أ، 19أ، 35ب، 43ب، 64ب، 69أ، 71أ، 77أ، 79ب، 89ب، 95ب،....189أ، 190أ . وهذان مثالان على ذلك:

1- أورد الشنواني رأي الزمخشري في تأويل قوله تعالى: (فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ)[1] ، على أن اللام في "لا أقسم": لام الابتداء، وبعدها محذوف ، والفعل خبره ، فلما حذف المبتدأ ، اتصلت اللام بخبره ، أي فلا أنا أقسم. ثم يعلق الشنواني بقوله: قاله الزمخشري[2] وابن جني[3]. غير أن هناك من قال[4] بأن "لا" نافية أو زائدة للتوكيد.

2- وفي الاختلاف في نوع "ما" في قوله تعالى: (بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى)[1]، قال الزمخشري: "فإن قلت: "ما" –في قوله تعالى السابق– من أي الكلمات هي ؟ قلت المصدرية أو الموصولة ، أي: بالذي غفر لي من الذنوب ، ويحتمل أن تكون استفهامية، بمعنى: أي شيء غفر لي ربي ..... إلا أن قولك: "بما غفر لي ربي" بطرح الألف أجود وإن كان إثباتها جائزاً"[2]. غير أن ابن هشام يعجب من جعلها استفهامية. ويجيز أن تكون بمعنى الذي[3].

العالم الثاني: سيبويه:

---

(1) سورة الواقعة 75/56.

(2) يبدو أن في النقل خطأن وما قاله الزمخشري هو: وقرأ الحسن فلأقسم ومعناه: فلا أنا أقسم؛ اللازم لام الابتداء، دخلت على الجملة من مبتدأ وخبر وهي: أنا أقسم... ثم حذف المبتدأ، ولا يصح أن تكون اللازم لام القسم لأمرين، أحدهما: أن حقها أن يقرن بها النون المؤكدة، والإخلال بها ضعيف قبيح، والثاني: أن لأفعلن في جواب القسم للاستقبال، وفعل القسم يجب أن يكون للحال. انظر الكشاف 58/4

(3) هداية أولي الألباب ق 64 ب. .

(4) هداية أولى الألباب ق64 ب.

(1) سورة يس 27/36.

(2) هداية أولي الألباب 177 أ.

(3) هداية أولي الألباب 177 أ.

وقد بلغ الأخذ عنه تسعاً وستين مرة، ومنها: 7أ، 7ب، 13ب، 14ب، 23ب، 27أ، 47أ، 52ب، 56ب، 60ب، 62أ، 80ب، 89أ، 90ب، 91أ، 93ب، 94ب، 196أ، 203ب، ولا يأتي الشنواني بكلام مباشر لسيبويه، وإنما يشير إليه إشارة كما في المثالين الآتيين:

1- نقل الشنواني أنه ورد في شرح التسهيل لابن أم قاسم؛ مذهب أئمة النحو المتقدمين والمتأخرين وهو: أن المعارف متفاوتة ، وذهب ابن حزم إلى أنها متساوية، وأعرفها عند سيبويه والجمهور المضمر ، وقيل أعرفها العلم ، وهو مذهب الصميرى، وعزي إلى الكوفيين ، ونسب إلى سيبويه. وقيل: اسم الإشارة ، ونسب إلى ابن السراج ، وقيل: المعرف بأل. وأما المضاف فلم يذهب أحد إلى أنه أعرفها ، إذ لا يمكن أن يكون أعرف من المضاف إليه ، وبه تعرّف[4].

2- اعتبر سيبويه "لولا" جارة للضمير في "لولاك ، ولولاه ، ولولاي" وذلك نحو:

لَوْلَاكِ فِي ذا العَامِ لَمْ أَحْجُجْ قَبْلَهُ[5] ... ...

العالم الثالث: الرضي:

وقد بلغ الأخذ عنه سبعاً وستين مرة، وذلك في الصفحات الآتية:

13ب، 19أ، 36أ، 36ب، 39ب، 44أ، 46ب، 48أ، 56ب، 71أ، 76أ، 77ب، 78ب، 82أ، 83ب، 86أ، 90أ، 94ب، 201أ، ومثال ذلك:

1- في الحديث عن "بينما" وأنّ أصلها "بين"، أورد الشنواني قول الرضي: "وزادوا عليه "ما" الكافة ، لأنها تكف المقتضى عن الاقتضاء ، وأشبعوا الفتحة ، فتولدت الألف؛ لتكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه ، كأنه وقف عليه ، والألف قد يؤتى بها للوقف كما في "نا"[1] و "الظنونا"[2].

2- وفي حديث الشنواني عن "ما" الاستفهامية؛ نقل رأي الرضي وهو: "وقد تحذف ألف "ما" الاستفهامية في الأغلب، عند انجرارها بحرف جر أو مضاف، وذلك لأن لها صدر الكلام؛ لكونها استفهاماً، ولم يمكن تأخير الجار عنها، فقُدِّم عليها، وركب

---

[4] هداية أولي الألباب ق 80 ب

[5] هداية أولي الألباب ق 90 ب.

[1] إشارة إلى قوله "لكنا هو الله ربي" سورة الكهف 38/18.

[2] سورة الأحزاب، هداية أولي الألباب ق46ب.

معها حتى يسير المجموع كلمة موضوعة للاستفهام ، فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة الصدر ، وجعل حذف الألف دليل التركيب[3].

العالم الرابع: الدماميني:

وقد بلغ الأخذ عنه تسعاً وخمسين مرة؛ وعلى سبيل المثال: 35ب، 54ب، 55أ، 56ب، 60أ، 69أ، 78أ، 87ب، 92ب، 99ب، ...198ب، وهذان مثالان على ذلك:

1- أنكر الدماميني أن تكون "ما" زمانية خلافاً لابن هشام في قواعد الإعراب[4] ، وفي المغني، حيث يقول: والزمانية نحو: (مَا دُمْتُ حَيّاً) [5]. ثم يورد الشنواني قول الدماميني: وظاهر كلامه[6] أنها تدل على الزمان بطريق النيابة ، والتحقيق أنها لا تدل على الزمان أصلاً ، لا بطريق النيابة ولا بطريق الأصالة ، وإنما الدال على الزمان في هذا التركيب ما وضع له ، وهو المضاف المحذوف ، وبعد حذفه يفهم بقرينة[1]. ثم يورد الشنواني رأي الشمني مدعماً لقول الدماميني[2]، وبهذا يخالف الشنواني ابن هشام.

ويرى الباحث أن "ما" مصدرية ظرفية للزمان، كما ذهب ابن هشام والشنواني ومعظم النحاة، كما أنهم اشترطوا لإعمال دام الناقصة أن تسبقها "ما" الظرفية؛ ليكون المصدر المؤول في محل نصب على الظرفية الزمانية.

2- معلوم أن همزة "إنّ" مفتوحة بعد حقا[3]، ولكن الشنواني استشهد بكلام الدماميني، حيث جعل همزة "إن" مكسورة بعد "حقاً"، وذلك إذا كانت متعلقة؛ لأن "إنّ" حينئذ واقعة في ابتداء الكلام، كما إذا قلت: "زيد أكْرمه حقاً؛ إنه فاضل" فتجعل

---

[3] هداية أولي الألباب ق176ب.
[4] قواعد الإعراب 73
[5] سورة مريم 31/19.
[6] أي كلام ابن هشام، ق181ب.
(1) هداية أولي الألباب ق181ب.
(2) هداية أولي الألباب ق181ب.
(3) الموصل 109.

حقاً متعلقة بما قبله .... ونحو قوله تعالى: (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا إِنَّهُۥ يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ) [(4)].

العالم الخامس: ابن مالك:

وقد تكرر الأخذ عنه ستاً وخمسين مرة، ومنها: 14أ، 18أ، 41ب، 46أ، 46ب، 60أ، 74أ، 78ب، 93ب، 99أ، 199أ، 200أ، وهذان مثالان على ذلك:

1- نقل الشنواني تعليق ابن مالك على الفعل "كاد" في قوله: "وما كادوا يفعلون" في شرح الكافية: " قد اشتهر القول بأن "كاد إثباتها نفي ، ونفيها إثبات ، حتى جعل هذا المعنى لغزاً:

أَنَحْوِيَّ هذا العصرِ ما هَي كَلَمِةٌ   جَرَتْ فِيْ لِسَانِ عَادٍ وَثَمُوْدِ

إِذَا اسْتُعمِلَتْ فِيْ صُوْرَةِ الجَحْدِ أُثْبِتَتْ   وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَاَمَتْ مَقَامَ جُحُودِي

ثم يعلق الشنواني على كلام ابن مالك السابق بقوله: ومراد هذا القائل "كاد" ، ومن زعم هذا فليس بمصيب، فإن حكم "كاد" حكم سائر الأفعال، وإنّ معناها منفي إذا صحبها نفي، وثابت إذا لم يصحبها، فإذا قال قائل: "كاد زيد يبكي" فمعناه قارب زيد على البكاء، فمقاربة البكاء، ونفس البكاء منتفٍ، وإذا قال: "ما كاد زيد يبكي" فمعناه لم يقارب البكاء، فمقاربة البكاء منفية، ونفس البكاء منتفٍ انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة[(1)].

2- ذكر ابن مالك أن الجواب للمتقدم؛ إذا اجتمع القسم والشرط في نحو:

فَأُقِسْمُ أَنْ لَوْ الْتَقِيَنَا وَأَنْتُمُ   لَكَاَنَ لَكُمْ يَوْمٌ مَنْ الْشَرِّ مُظْلِمُ

ويعلق الشنواني على البيت بقوله: ولا يخفى أنه قد توالى في البيت قسم وشرط، ولم يقع بعده غير جواب واحد وهو قوله: "لكان لكم" فيجعل هنا جواباً للقسم، إذ هو السابق؛ على القاعدة المقررة في ذلك. وقد نص بعض المغاربة على أنه لا فرق في هذا بين الشرط الامتناعي[(2)] وغيره ، وهو ظاهر كلام الجماعة. وأما ابن مالك

(4) سورة يونس 4/10 هداية أولي الألباب ق129أ.

(1) هداية أولي الألباب ق41ب.

(2) الشرط الامتناعي: الشرط بـ "لو".

فموافق على ذلك؛ إن لم يكن الشرط امتناعياً. واضطرب كلامه في التسهيل في الشرط الامتناعي ، فظاهر ما قاله في باب القسم: إن الجواب لـ"لو"، وأنها مع جوابها جواب القسم ، وكلامه في باب الجوازم على أن جواب القسم محذوف ، أغنى عنه[3] جواب "لو"[4].

العالم السادس: الكافيجي:

وقد بلغ الأخذ عنه أربعاً وثلاثين مرة ومنها: 20ب، 66ب، 67أ، 69أ، 70أ، 70ب، 73أ، 83أ، 83ب، 86ب، 91أ، 91ب، 96ب، ..... 200أ. وهذان مثالان على ذلك:

1- يورد الشنواني قول الكافيجي بغرض تفسير بعض المفردات القرآنية، وذلك نحو قوله تعالى: (إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَ خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ)[5]، قال الكافيجي: قلت: المَثل لغة: بمعنى المِثل ، وهو النظير، ثم قيل للقول السائر: المثل، بِمَورِده ومَضْرِبه، وكلا المعنيين لا يصح، فاستعير المثل –هنا– للحال الغريبة، مثل استعارة "الأسد" للمِقْدام. فإن قلت من أي المعنيين استعير؟ قلت: من الثاني، والجامع بينهما الغرابة، ألا ترى أنهم لا يستعملون المثل إلا في أمر غريب[1].

2- وكان الشنواني يورد كلام الكافيجي بغرض التفصيل أو التوضيح، فمثلاً: قال الأزهري في تعريف الجملة المفسرة بأنها: "هي الكاشفة لحقيقة ما تليه من مفرد أو مركب وليست عمدة"[2]، ثم يورد الشنواني قول الكافيجي: فإن قلت: لا شك أن المعترضة قد تجيء للبيان ، فتجوز أن تكون كاشفة لحقيقة ما تليه. قلت: البيان الحاصل من الاعتراض لا يكون بياناً للحقيقة ، وإلا فلا يتصور الاعتراض حقيقة[3].

---

[3] كلمة: "عنه" ساقطة من المخطوطة ق144ب.
[4] هداية أولي الألباب ق144أ،ب.
[5] سورة آل عمران 59/3 و هداية أولي الألباب ق69أ
[1] هداية أولي الألباب ق70أ.
[2] الموصل 58.
[3] هداية أولي الألباب ق66ب .

العالم السابع: ابن الحاجب:

وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحات الآتية:12ب، 13أ، 34ب، 35ب، 46ب، 56ب، 75ب، 84ب، 106ب ..... 195ب، وهذان مثالان على ذلك:

1- دخول "إن" الشرطية على "كان" يفيد الاستقبال عند ابن الحاجب -كسائر الأفعال- ويستشهد على ذلك بقوله تعالى: (وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ)[4] فيدخل في ذلك-الماضي والمستقبل جميعاً؛ وكذلك قوله تعالى: (: إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُواْ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ ٱلْحَرِيقِ)[5] والمراد: أصحاب الأخدود وغيرهم ممن يفعل فعلهم. ثم يقول الشنواني: ليس ما في هذه الآية من قبيل الشرط حتى يورده هنا ، ولكن لمّا كان هذا مشابهاً للشرط ، وكان الحكم الذي ذكره هنا جارياً في مشابه الشرط؛ أورد هذا المثال أيضاً ، تنبيهاً على جريان الحكم المذكور[6].

2- يرى ابن الحاجب أن "لو" تفيد امتناع الأول لامتناع الثاني ، وأن التعبير بأنها حرف يفيد امتناع الامتناع غير دقيق ...، واستحسن المتأخرون رأي ابن الحاجب، حتى كادوا يجمعون على أنها لامتناع الأول لامتناع الثاني[1].

العالم الثامن: الأخفش:

وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحات الآتية:56ب، 57ب، 58أ، 61أ، 79ب، 90ب، 100أ، 100ب، 105أ، 105ب، 111ب،.... 196ب، 203 ب .

ومن الملاحظ أن الأخفش كثيراً ما ينفرد بآراء خاصة ، وغالباً ما يوافق الكوفيين، مع العلم أنه بصري. وهذه بعض الأمثلة على ذلك:

1- نقل الشنواني رأي الأخفش في إعرابه لقوله تعالى: (يَٰٓأَيُّهَا ٱلْإِنسَٰنُ)[2] وهو: أي: اسم موصول، وأما المرفوع بعدها خبر لمبتدأ مضمر، والجملة صلة،

---

[4] سورة محمد 36/47.
[5] سورة البروج 10/85.
[6] هداية أولي الألباب ق137ب.
(1) هداية أولي الألباب ق 160ب، 161أ.
(2) سورة الانفطار 6/82.

والتقدير: يا الذي هو الإنسان، والمرفوع بعدها، لا يجوز نصبه على المحل خلافاً للمازني ، وها: زائدة للتنبيه ؛ لازمة لها[3].

2- اعتبر الأخفش "إذا" الفجائية حرفاً، ولهذا لا يصح أن تقع خبراً، يقول صاحب المغني: "وإذا قيل: خرجت فإذا الأسد ، صح كونها[4] -عند المبرد- خبراً، أي: فبالحضرة الأسد. ولم يصح عند الزجاج؛ لأن الزمان لا يخبر به عن الجثة، ولا عند الأخفش؛ لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه[5].

3- "حتى" تدخل على "إذا" وتجرها، نحو: (حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلۡتُمۡ وَتَنَٰزَعۡتُمۡ)[6].

قال بذلك ابن مالك وسبقه إليه الأخفش وغيره، والجمهور على خلافها، وأنها حرف ابتداء، و"إذا" في موضع نصب بشرطها أو بجوابها[7].

العالم التاسع: أبو حيان:

وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحات الآتية: 13أ، 32ب، 46ب، 48أ، 62أ، 64ب، 65ب، 95ب، .... 190ب. وهذا مثال على ذلك:

1- أورد الشنواني عن الأزهري قوله تعالى:(فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ)[1] ، وقال الشنواني معقباً: قرأه العامة "فلا" بلام وألف، وفيها أوجه: أحدها: أنها حرف نفي، وأن المنفي بها محذوف، وهو كلام الكافر الجاحد ، تقديره: فلا حجة لما يقوله الكافر، ثم ابتدأ قسماً بما ذكر ، وإليه ذهب جماعة من المفسرين والنحويين، وضعف هذا بأن فيه حذف اسم "لا". قال أبو حيان: ولا يجوز ولا ينبغي[2]؛ أي: رافضاً أن يكون هذا من قول الكافر الجاحد. أما الوجه الثاني لـ"لا": أنها زائدة، والوجه الثالث: أنها لام الابتداء[3]،وذلك في قراءة "لأقسم".

---

(3) هداية أولي الألباب ق 155أ.
(4) المقصود إذا الفجائية.
(5) هداية أولي الألباب ق 111ب.
(6) سورة آل عمران 152/3
(7) هداية أولي الألباب ق 127ب، 128أ
(1) سورة الواقعة
(2) هداية أولي الألباب 66 ب.
(3) هداية أولي الألباب ق65،64أ.

العالم العاشر: الشمني:

وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحات الآتية: 51أ، 54ب، 55ب، 56ب، 65ب، 99ب، 125أ، 168ب، 171ب، 173أ، ..... 182ب.وإليك مثال على ذلك:

1ـ يرى الشمني أن الذي يقدر معنى الحال هو صاحبها خلافاً للدماميني، قال الشمني: وأقول: الدليل على أن الذي يقدر معنى الحال هو صاحبها، أن في الحال ضميراً يعود على صاحبها، ويمتنع في الآية[4] أن تكون الشياطين يقدرون عدم سماعه بعد الحفظ، لأن عدم سماعه لازم للحفظ منهم، والحفظ منهم مقارن لوجود الكواكب غير مفارق له، فلو كانوا مقدرين عدم سماعهم بعد الحفظ، لكانوا مقدرين عدم سماعهم حال عدم سماعهم، لأن عدم سماعهم عدم واحد مستمر، ولكانوا متصفين بالحال المقدرة في وقت تقديرها، والحال المقدرة لا يتصف بها صاحبها في وقت تقديرها بل بعده[1]. وبهذا ينتصر الشمني لرأي ابن هشام[2] القاضي بأن الذي يقدر معنى الحال هو صاحبها.

2ـ ذكر ابن هشام أن "حتى" على ثلاثة أوجه: جارة وعاطفة وحرف ابتداء[3]، وتحتمل الغاية احتمالاً مرجوحاً، قال بذلك الدماميني وتبعه الشمني[4]، وتحتمل التعليل احتمالاً مرجوحاً[5] نحو قول الشاعر:

لَيْسَ الْعَطَاْء مِنْ الفُضُولِ سَمَاَحَةً   حَتَى تَجُودَ وَمَاَ لَدَيْكَ قَلِيْلُ[6]

ويعلق الشنواني على هذا البيت بقوله: وتحتمل أيضاً التعليل احتمالاً مرجوحاً، بأن يكون المعنى، إني أحكم بأن إعطاءك من فضول المال ليس سماحة، إذا بعثك على الإعطاء حالة الإقلال من المال. كذا قاله الشمني[7].

---

(4) "وحفظا من كل شيطان مارد، لا يسمعون إلى الملأ الأعلى" سورة الصافات 8/37.

(1) هداية أولي الألباب ق55أ،ب.

(2) الموصل 49.

(3) الإعراب عن قواعد الإعراب 51-53.

(4) الموصل 105.

(5) هداية أولي الألباب ق125أ.

(6) الموصل 104.

(7) هداية أولي الألباب ق125أ.

وبهذا استدل الشنواني بكلام الشمني على أن معنى "حتى" التعليل بشكل مرجوح.

ومما سبق نلاحظ أن الشنواني أخذ عن هؤلاء العلماء العشرة، وهم من جميع المدارس النحوية، ما بين كوفية وبصرية وأندلسية ومصرية، غير أن الحظ الأوفر كان من نصيب المدرسة المصرية، فمنها خمسة علماء؛ من ضمن عشرة وهم: الرضي، والدماميني، والكافيجي، وابن الحاجب، والشمني. وهذا يبين مقدار تأثر الشنواني بالمدرسة المصرية؛ مع عدم إهمال باقي المدارس.

ثالثاً: الأُصول النحوية لدى الشنواني

"سماع و قياس و تعليل و تأويل"

أ- السماع:

تقول الباحثة "عزيزة غانم": "لم يشر الشنواني في هذه الحاشية[1] إلى ما يوضح موقفه من السماع والقياس"[2]، غير أن الدراسة المتعمقة تثبت غير ذلك ، فالسماع ورد لدى الشنواني على شكلين هما: الأول: سماع يورده في كلامه. والثاني : سماع يورده من خلال أقوال العلماء.

أما أمثلة الشكل الأول فهي:

1- خالف الشنواني الأزهري، وقدّم السماع على القياس، وذلك في عطف الفعل المضارع المجزوم بالشرط على الفعل الماضي في نحو: "إن قام ويقعدْ أخواك قام عمرو". يقول الأزهري: ولهذا تقول إذا عطفت على فعل الشرط الماضي فعلاً

(1) المقصود بها: هداية أولي الألباب

(2) رسالة ماجستير بعنوان: الدراسات النحوية في مصر في القرن الحادي عشر هجري 137.

مضارعاً –كما في المثال– فتجزم المضارع المعطوف على الماضي؛ قبل أن تكتمل الجملة بفاعلها، وهو أخواك[3].

ولا يوافق الشنواني على ذلك؛ لأنه لم يسمع عن العرب مثل هذا التركيب، يقول: "فيه بحث.... والحاصل أنّا لا نسلم بثبوت الحكم ... ، فيكون الحاصل أن يصبح[4] هذا القول قولاً صحيحاً ثابتاً بالسماع، فتثبت هذه القاعدة[5].

وأما أمثلة الشكل الثاني فهي:

1- نقل الشنواني عن التفتازاني قوله: "وقد سمع عن العرب الجزم بـ"لا" النافية إذا صلح قبلها "كي" نحو: جئتك لا يكن له عليّ حجة[6]. وقال في التسهيل[7]: والمنفي بـ"لا"؛ الصالح قبلها [كي][8] جائز الرفع والجزم سماعاً عن العرب[9].

2. قال ابن مالك عن الفراء عن العرب أنهم يقولون: "ربطت الفرسَ لا يَنْفَلِتُ" برفع "ينفلت" وجزمه، وكذا يقولون: "أوثقت العبد لا يفرُّ ولا يفررْ" رفعاً وجزماً[1].

3. ومن السماع: الاستشهاد بالقراءات القرآنية، وهو كثير لدى الشنواني، ومنه: قوله عن "إن" النافية: "وحكمها الإهمال عند جمهور العرب ... فإذا دخلت على الجملة الاسمية لم تعمل عند سيبويه والفراء، وأجاز الكسائي والمبرد إعمالها عمل "ليس"، وقرأ سعيد بن جبير: (إِنِ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمۡثَالُكُمۡۖ)[2] بتَخفيف "إن" وكسرها؛ لالتقاء الساكنين، ونصب "عباداً" و "أمثالكم"[3].

ب . القياس:

أورد الشنواني القياس عن غيره من العلماء، وذلك أثناء نقله عنهم، ومنه:

---

(3) الموصل 43.
(4) في المخطوطة: يصح ق48أ.
(5) هداية أولي الألباب ق48أ.
(6) هداية أولي الألباب ق129أ.
(7) لم يحدد الشنواني القائل وغالباً أنه ابن مالك.
(8) الحرف: "كي" غير موجود بالمخطوطة ق129أ.
(9) هداية أولي الألباب ق129أ.
(1) هداية أولي الألباب ق129ب.
(2) سورة الأعراف 194/7.
(3) هداية أولي الألباب ق139أ.

1- نقل الشنواني عن الزمخشري تعليقه على قوله تعالى: (وَجَٰهِدُواْ فِي ٱللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِۦۚ)[4]، يقال: هو حقُ عالمٍ، وجدٌّ عالم، أي: عالم حقاً وجداً، ومنه: "حق جهاده" ، فإن قلت: ما وجه هذه الإضافة؟ وكان القياس: حق الجهاد فيه، أو حق جهادكم فيه[5].

2. ونقل الشنواني عن الأزهري: "وأهل العالية يعملونها[6] عمل "ليس"[7] .... والنسبة إليها: عاليّ، ويقال أيضاً علوي، على غير قياس، كذا في الصحاح [8].

3. وتعليقاً على قوله تعالى: (لَّٰكِنَّاْ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي) [9]، يقول الشنواني: أصلها لكن أنا هو الله ربي، ويؤيده قراءة الحسن: "لكن أنا" على الأصل. ثم يورد قول الأزهري: "فحذفت الهمزة بنقل الحركة، أو بدونه، وتلاقت النون فأدغم[1]. ثم يعلق الشنواني بقوله: "فحذفت الهمزة بنقل الحركة –أي حركة الهمزة – من "أنا" إلى نون "لكن"، ثم حذفت الهمزة على القياس في التخفيف بالنقل، ثم سكنت النون التي نقلت إليها حركة الهمزة، وأدغمت في نون "أنا" بعد ذهاب همزتها[2].

4. وفي التفريق بين خبر "كان" وخبر " كاد"، أورد الأزهري أن خبر "كان" مختلف في نصبه على ثلاثة أقوال: أحدها؛ أنه خبر مشبه بالمفعول عند البصريين[3]. ويعلق الشنواني على الجملة الأخيرة بقوله: لأنه كثيراً ما يأتي على صورة لا يكون عليها الحال، فكان تشبيهه بالمفعول أولى لاطراده[4]، والاطراد يعني القياس.

5. ويورد الشنواني القياس عن علماء آخرين، وذلك حين نقله عنه، يقول الشنواني: قال في المغني: واختلف في نحو: "عرفت زيداً أبو من هو"، فقيل: جملة الاستفهام

---

(4) سورة الحج 78/22.
(5) هداية أولي الألباب ق17أ.
(6) أي: "ما".
(7) الموصل 115.
(8) هداية أولي الألباب ق139ب.
(9) سورة الكهف 38/18.
(1) الموصل 34.
(2) هداية أولي الألباب ق38ب.
(3) الموصل 38.
(4) هداية أولي الألباب ق60ب.

حال. ورد بأن الجمل الاستفهامية لا تكون حالاً. وقيل: مفعول ثانٍ؛ على تضمين "عرف" معنى "علم"، ورد بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيب مقيس[5].

جـ . التعليل:

عني الشنواني في هذه الحاشية بالعلة عناية كبيرة، فلا تكاد تخلو صفحة من تعليل أو أكثر، ومن أمثلة ذلك:

1. قال الشنواني معللاً اقتران الفاء بجواب "أما": "أقول: وإنما لزمت الفاء بعد "أما"، ولم تلزم بعد غيرها من الشروط؛ لأن "أما" لمّا كانت دلالتها على الشرط بنيابتها عن "مهما يكن" ضعفت، فاحتاجت للزوم الفاء؛ لتدل على الشرطية، بخلاف "مهما" وغيرها من الشروط ، فإن دلالتها على الشرطية بالأصالة[6].

2. ويعلل الشنواني السبب في أن "كلا" حرف وليست اسم فعل، فيقول: "فإن قلت: الظاهر أن يكون اسم فعل بمعنى: "ارتدع" ، كما كان "عليك" اسم فعل ؛ بمعنى الزم، فما الذي يصرف عن ذلك الظاهر؟ قلت: أجيب بأن عدم استقلال معناها بنفسها يصرفه عن ذلك[1].

3. وأحياناً يورد التعليل عن غيره من العلماء، وذلك في حديثه عن "كلا"، يقول: اختلف فيها بسيطة أم مركبة، فعند جماعة أنها بسيطة، وقال ثعلب: مركبة من كاف التشبيه، و"لا" النافية. قال[2]: وإنما شددت لامها لتقوية المعنى ، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين[3].

4. يقول الأزهري: من الجمل التي في موضع خفض "كل جملة وقعت بعد "إذ" أو "إذا" أو "لمّا" الوجودية[4]. ويعلق الشنواني على "لمّا" الوجودية بقوله: وإنما قيدها بذلك احترازاً من "لمّا" الجازمة والاستثنائية، لأنها بهذين المعنيين حرف بالاتفاق، فلا يمكن إضافتها[5].

---

(5) هداية أولي الألباب ق67ب.
(6) هداية أولي الألباب ق14أ.
(1) هداية أولي الألباب ق128أ.
(2) القائل هو ثعلب.
(3) هداية أولي الألباب ق128أ.
(4) الموصل 41.
(5) هداية أولي الألباب ق45ب.

5. ويعلل الشنواني تعليلاً تعليمياً، وذلك حين تعليقه على إعراب بعض الآيات فمثلاً قوله تعالى: (لَّوْلَا كِتَـٰبٌ مِّنَ ٱللَّهِ سَبَقَ)[6]. يقول الشنواني: "يتعين كون "سبق" صفة ثانية؛ لا حالاً من "الكتاب"؛ لأن الابتداء لا يعمل في الحال. ولا [حالاً][7] من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، لأن أبا الحسن حكى أن الحال لا يذكر بعد "لولا" ، كما لا يذكر الخبر ، ولا يكون خبراً[8].

6. واستخدم الشنواني علة الأولى وذلك في قوله: "... حمل سيبويه الكاف بعد "لولا" على الجر[9] ، وأن "لولا" في هذه اللغة الضعيفة حرف جر ، إذ ليس في كلامهم في باب الضمائر أن يكون الكاف مرفوعاً ، ولكن يكون منصوباً ومجروراً كـ"نَصْرَكَ" و"غلاَمَكِ"، غير أن الجر أولى؛ لأن "لولا" حرف، والحروف الجارة أكثر من الناصبة، فالحمل على ما هو أكثر أوْلى[1].

د ـ التأويل:

معظم التأويل الذي ورد في المخطوطة كان تأويلاً لعلماء ذكرهم الشنواني، وأحياناً كانت هناك بعض التأويلات للشنواني. وإليك أمثلة على ذلك:

1ـ يقول الشيخ الأزهري أن معنى "كلا" للردع والزجر، وهو قول الخليل وسيبويه وجمهور البصريين[2]، لا معنى لها عندهم إلا ذلك حتى إنهم يجيزون أبداً الوقف عليها، والابتداء بما بعدها، ويؤولون ما يأتي من الأمثلة[3].

2ـ وافق الشنواني الدماميني على أن "لا" النافية تجزم المضارع، ولكن على التوهم، والتقدير في قوله: "ربطت الفرس لا ينفلتْ" ، على تقدير جملة شرطية، إذ المعنى ربطت الفرس لأني إن لم أربطه ينفلت، ولعل المصنف لم يتعرض له لقلته[4].

والتأويل السابق يطلق عليه: التأويل بالحذف، أو تأويل على التوهم.

---

(6) سورة الأنفال 68/8 .

(7) كلمة: "حالاً" من عند الباحث ليستقيم المعنى.

(8) هداية أولي الألباب ق

(9) نحو: "لولاك"، "لولاه".

(1) هداية أولي الألباب ق91أ.

(2) الموصل 107.

(3) هداية أولي الألباب ق128أ.

(4) هداية أولي الألباب ق129ب.

3. وهناك تأويل بالحذف ساقه الشنواني عن المغني، وذلك في التعلق بالمقدر، نحو قوله تعالى: (وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَـٰلِحًا) [5] بتقدير: وأرسلنا. ولم يتقدم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبي المرسل إليهم، يدل على ذلك[6].

4. وفي تأويل قوله تعالى: (وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ) [7]، قال الشنواني نقلاً عن المغني: "فهي[8] متعلقة بِ"إله"، وهو اسم غير صفة، بدليل أنه يوصف، فتقول: "إله واحد"، ولا يوصف به ، فلا تقول: "شيء إله"، وإنما صح التعلق به لتأوله بمعبود، وإله خبر[9].

5. وأشار الشنواني إلى التأويل، وذلك حين الحديث عن الجمل التي لها محل من الإعراب، ومنها الجمل الخبرية، حيث يقول: "واحترز بالجملة الخبرية عن الإنشائية، فإنها لا تقع نعتاً، ولا حالاً –على المشهور– إلا بتأويل، خلافاً لبعض المحققين[1].

---

[5] سورة الأعراف 73/7، سورة هود 61/11.
[6] هداية أولي الألباب ق84أ.
[7] سورة الزخرف 84/43.
[8] أي: "شبه جملة من الجار والمجرور".
[9] هداية أولي الألباب ق84أ.
[1] هداية أولي الألباب ق76ب.

الفصل الثالث:

حاشية الحموي على شرح القواعد

دراسة وصفية تحليلية

ويشتمل على:

1. منهجـــــــــه
2. شـواهـــــــده
3. أصـولـه النحوية
4. مـصـــــــــادره
5. مذهبـه النحـــوي

حاشية الحموي على شرح القواعد
دراسة تحليلية

أولاً : كتاب الإعراب عن قواعد الإعراب وشروحه :

هذا الكتاب للشيخ أبى محمد عبد الله بن يوسف الشهير بابن هشام النحوي (708-761هـ)، وهو كتاب مختصر ومشهور بقواعد الإعراب، وهو على أربعة أبواب هي :

الأول: في الجمل وأحكامها.

الثاني: في الجار والمجرور.

الثالث: في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب، وهي عشرون كلمة.

الرابع: في الإشارة إلى عبارات محررة مستوفاة موجزة.

قيمة الكتاب :

حوى كتاب الإعراب بين دفتيه موضوعات ذات قيمة علمية عالية، وتشكل على كثير من المختصين مثل: الجمل التي لها محل من الإعراب، والجمل التي لا محل لها من الإعراب، وكلمات خاصة ذات إعرابات خاصة، بالإضافة إلى موضعي التعليق والتعلق.

أسلوب ابن هشام في قواعد الإعراب :

جاء أسلوبه سهلاً بسيطاً، ذو جمل قصيرة، سهلة التناول، يسيرة الفهم، كما أن كلمات المصنف خالية من التعقيد والتعميم، لدرجة أنها لا تحتاج إلى شرح أو تعليق أو توضيح، مما يناسب طلاب العلم، ويقارب مستواهم الفكري واللغوي.

وقد اعتمد في شواهده على آيات القرآن الكريم بالدرجة الأولى، ثم الشعر، وكان مقلاً من الاستشهاد بالحديث والنثر كما سيأتي تفصيله.

أهم شروح "قواعد الإعراب" :

ذكر حاجي خليفة في كتابه "كشف الظنون[1]" عدداً من شروح هذا المتن وهي:

1- شـرح قواعـد الإعـراب؛ للعلامـة محـي الـدين محمـد بـن سـليمان الكـافيجي (ت 879هـ)، وهو أحسنها.

2- شرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلي (ت 864هـ) ولم يكمله.

3- شـرح خالـد بـن عبـد الله الأزهـري (ت 905هـ)، وهـو كتـاب تعليمـي بعنـوان : "موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب".

4- شرح برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي شريف المقدسي (ت 900هـ).

5- شرح أحمد بن محمد الزيلي بعنوان : "حل معاقد القواعد" (ت 967هـ).

6- شرح محمود بن إسماعيل بن عبد الله الخَرْتَبَرْتي (ت 910هـ).

7- شرح نور الدين العُسَيْلي (ت 980هـ).

8- شرح محمد بن عبد الكريم بعنوان : "كاشف القناع".

9- شـرح أبـي عبـد الله محمـد بـن جماعـة الكنـاني (ت 819هـ) بعنـوان : "أوثـق الأسباب".

وقد شرحه نظماً :

1- أبو البقاء محمد بن أحمد بعنوان : "بهجة القواعد".

2- شهاب الدين أحمد بن الهائم بعنوان : "تحفة الطلاب" (ت 815هـ).

* ومن شروحه التي لم تذكرها كتب الفهارس :

شرح محمد بن مصطفي القوجوي الحنفي (950هـ)[2].

ثانياً : منهج الحموي في حاشيته :

---

(1) كشف الظنون 124/1، 125.

(2) شرح قواعد الإعراب لابن هشام تأليف محمد بن مصطفي القوجوي 35.

لم يذكر الحموي أسس منهجه في حاشيته، ولكن القارئ يمكن أن يستنبطها من خلال دراسة المخطوطة، وهذه أهم الأسس :

1- يبدأ حاشيته بالحمد والصلاة على النبي -صلى الله عليه وسلم-، وبيان سبب التأليف، يقول الحموي: "فقد سألني بعض الإخوان الأفاضل؛ أن أختصر حاشية شيخي وأستاذي المحقق العلامة، والمدقق الفهامة، الشيخ أبي بكر الشنواني؛ على شرح قواعد الإعراب، للشيخ العلامة: خالد الأزهري -تغمدهما الله بالرحمة والرضوان- فأجبته إلى سؤاله، طالباً للثواب، ومرغباً للطلاب، ومتضرعاً إلى الله سبحانه أن ينفع بها، كما نفع بأصلها، إنه على ذلك قدير، وبالإجابة جدير، وهو حسبي ونعم الوكيل[1].

2- طريقة عرضه للمادة العلمية :

يستعمل كلمة: "قوله" للإشارة إلى كلام الشيخ الأزهري، ولا يفصل بين كلامه وكلام الشيخ الأزهري، مما يجعل المتنين يتداخلان أحياناً، مما يجعل الباحث يرجع إلى نص الشيخ الأزهري ليفصل بين القولين. ومن أمثلة ذلك:

أ- شرحه لمعنى: "الحمد"، يقول الحموي: "قوله: "الحمد لله". الحمد: هو الوصف بالجميل على الفعل الجميل، الاختياري، حقيقة أو حكماً، على وجه التعظيم ظاهراً أو باطناً، وهو يتوقف على خمسة أمور ...."[2].

ب- وفي شرحه لأعرف المعارف، وهي الضمائر، يقول: "قوله: "بل هي أعرف المعارف"، وهو الصحيح، وقيل غير ذلك ..."[3].

3- تفسير بعض المفردات اللغوية :

يُعنى الحموي -كغيره من أصحاب الحواشي- بتفسير بعض المفردات اللغوية، وذلك خدمة للقارئ، وخاصة المبتدئ، وذلك لأن الغرض من هذه الحاشية -في الأصل- تعليمي، ومن الأمثلة على ذلك:

---

(1) حاشية الحموي ق 1 ب.
(2) حاشية الحموي ق2 أ.
(3) حاشية الحموي ق 37 أ.

أ- يبين الحموي معنى "القفو" فيقول: "قوله: القفو" وهو: الإتباع، ومنه الكلام المقفى، وسميت قوافي الشعر بذلك؛ لأن بعضها يتبع بعضاً. يقال: "قفوت فلاناً" أي: اتبعت أثره[1].

ب- ومن ذلك -أيضاً- تعليقه على بيت الشعر:

فَمَا زَالَتِ القْتلى تَمجُّ دِمَاءَها بدَِجلةَ حَتَى ماءُ دجلةَ أشكلُ

يقول: "قوله: "تمج دماءها"، المج: رمي الشراب ونحوه من الفم، ودَِجلة: -بكسر الدال المهملة وفتحها-: وهو نهر ببغداد[2].

ج- -ومنه- أيضاً- تفسيره لبعض المفردات في بيت الشعر الذي يمتدح فيه السيف:

أَخٌ ماجدٌ لم يُخزنِيْ يومَ مَشهدٍ كَمَا سَيْفُ عَمْروٍ لم تَخْنهُ مَضارِبُهْ

يقول الحموي: الماجد: الكريم، الإخزاء: الإهانة والإذلال، والمشهد: مصدر ميمي كالشهود، وَمضرِب السيف: -بكسر الراء- شبر من طرفه، وجُمع؛ لأنهم يقدرون تسمية الجزء باسم الكل، فيقع الجمع موقع الواحد[3].

د- وأحياناً يفسر كلام الشارح مازجاً إياه بالصرف، وذلك نحو قول الشيخ الأزهري: "معشر النحاة". يقول الحموي: المعشر: جماعة من الناس، وقيل هم الجمع الذين شأنهم واحد، كالأنبياء والفقهاء. والنحاة: جمع ناحٍ، كقاضٍ: قضاة[4].

هـ- وأحياناً يذكر الحموي فوائد، لتوضيح معنى الكلمة باختلاف حرف الجر وذلك نحو الفعل "نظر"، يقول الحموي: "إذا استعمل النظر بـ"في" فيكون بمعنى الفكر، وبـ"إلى" بمعنى الرؤية، وباللام بمعنى الرحمة، و"بين" بمعنى الحكم"[5].

(1) حاشية الحموي ق 12 أ.
(2) حاشية الحموي ق 28 ب.
(3) حاشية الحموي ق 70 أ.
(4) حاشية الحموي ق 16 ب.
(5) حاشية الحموي ق 22 ب.

4- يهتم بالاستشهاد بلغات العرب، ومن أمثلة ذلك :

أ- ما نقله عن لغات العرب في: "لعل حيث يقول: "قوله: "ولهم في لامها الأولى ...". ثم يعلق الحموي بقوله: وزاد عليهم لغات: لَعَنَّ، ولَغَّنَّ، وُرَعْنَّ، وَرَغَنَّ"[1].

ب- وكذلك أشار الحموي إلى لغات في "قط" فقال: "قوله في اللغة الفصحى"، فهما: أي حركة القاف، وحالة الطاء من التشديد والتخفيف[2].

ج- ومن الأمثلة كذلك: اللغات في "نَعَم". يقول الحموي: "قوله: "نعم" -بفتحتين-: أي للنون والعين، وأما الميم: فساكنة، وكنانة تكسر العين، وبها قرأ الكسائى، وبعضهم يبدلها حاء، و بها قرأ ابن مسعود، وبعضهم يكسر النون؛ اتباعاً لكسرة العين، تنزيلاً لها منزلة الفعل في قولك: "نِعِم"، و"شِهِدِ" بكسرتين[3].

5- يقوم الحموي بتعريف بعض المصطلحات في النحو والمنطق والبلاغة وغيرها ، ومن أمثلة ذلك :

أ- يعرف الإضافة حين تطرقه لشرح قول الأزهري: "بإضافتهن إليها".

يقول الحموي: الإضافة: نسبة تقييدية بين اسمين ، تقتضي انجرار ثانيهما[4].

ب- كما يعرف اللفظ، حيث يشير إلى قول الشيخ الأزهري: "قوله: اللفظ": "هو صوت يعتمد على شيء من المخارج المعلومة إن صدرت من الإنسان".

ثم يعرف بعض المصطلحات الأخرى منها :

المركب: وهو ما فيه كلمتان أو أكثر.

الإسنادي: هو ما فيه إسناد ، وهو ربط إحدى الكلمتين بالأخرى على وجه يفيد[5].

ج- ويفسر بعض المصطلحات البلاغية منها :

-الجناس: يقول الحموي: "قوله: "والتجنيس التام اللفظي والخطي".

[التجنيس][1]: تشابه اللفظين في التلفظ. والتام : اتفاق اللفظين في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها[2].

---

(1) حاشية الحموي ق 40 أ.

(2) حاشية الحموي ق 44 أ،ب أي: قط.

(3) حاشية الحموي ق 50 أ،ب.

(4) حاشية الحموي ق 23 أ.

(5) حاشية الحموي ق 16 أ.

(1) ما بين معقوفين [ ] من إضافة الباحث للربط بين الجمل.

د- وفي تعريف التجريد يقول: "قوله: وفيه أربع مسائل". ثم يعلق الحموي بقوله: من باب التجريد: وهو أن ينتزع من أمر ذي صفة أمراً آخر مثله، مبالغة بكماله فيها نحو : "في العسكر ألف رجل" ، مع أنهم أنفسهم ألف رجل"[(3)].

6- يستخدم الحموي أسلوب الحوار في شرحه، ومن أمثلة ذلك:

أ- يقول الحموي في إعراب البسملة: "قوله: تقديره أفتتح"؛ أَوْلَى منه أؤلف أو أصنف؛ لأنه يدل على تلبس التأليف كله بالتسمية على وجه التبرك أو الاستعانة، بخلاف الذي قدره، فإنه إنما يفيد تَلَبُسُ ابتداءِ التأليف بها خاصة. فإن قلت: قد سوَّى بعضهم بين التقديرين ... قلت: هذا إنما يأتي على جعل الباء للتعدية، وهو خلاف المشهور[(4)].

ب- وفي التعليق على قول الأزهري: "بدأ بالحمد" يقول الحموي: "فإن قلت: قوله: أما بعد حمد الله .... إلى آخره" ليس بحمد، فضلاً عن كونه حمداً غير مبدوء به، قلت: يمكن الجواب بأنه حمد باللازم؛ لأنه دال على حمد الله ، والدلالة على أنه حمد لله؛ يلزم منها الحمد[(5)].

ج- ويشير إلى كلام الأزهري[(6)]: قوله : في بابى المبتدأ و"إنّ": ثم يعلق الحموي: إنما عدهما واحداً لاشتراكهما في الرفع. فإن قلت : مِثْل "إنَّ" في كون خبرها مرفوعاً ، لا التي لنفي الجنس، ومثل: "كان وكاد" في نصب الخبر... قلت : يحتمل أنه أراد بباب "إنّ" الحروف الرافعة للخبر ، وبباب "كان" الكلمات الناصبة للخبر ، ويحتمل أنه أراد بباب "إن" الأحرف الستة فقط ، وبباب "كان" الأفعال الناصبة للخبر[(7)].

د- وعن الكلام وشرطه يقول الحموي: "قوله: بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر". أي: انتظاراً تاماً معتداً به .... فإن قلت: تعقل الفعل المتعدي متوقف على

---

(2) حاشية الحموي ق14 أ.
(3) حاشية الحموي ق 15 ب..
(4) حاشية الحموي ق 7 ب، 8 أ.
(5) حاشية الحموي ق9 ب.
(6) الموصل 37 أي: أن الجملة الواقعة خبر موضعها رفع في بابي المبتدأ وإنّ المشددة.
(7) حاشية الحموي ق 20 أ،ب.

المفعول به. أجيب عن ذلك: بأن توقفه عليه إنما هو لفهم معناه، وذلك لا يضر ... بخلاف توقفه على الفاعل[1].

7- بيان أوجه الإعراب المختلفة :

اهتم الحموي كثيراً بالإعراب، وببيان أوجهه المختلفة، وذلك لأن غرض هذا الكتاب تعليمي بالدرجة الأولى، ومن الأمثلة على ذلك:

أ . في إعراب كلمة التوحيد : "لا إله إلا الله" يقول الحموي: "قوله: فـ"إله": اسمها". أي: و"الله" بدل منه، باعتبار محل الرفع، ولم يجز باعتبار محل النصب؛ لعدم صلاحيته لعمل "لا"؛ لأنه معرفة، و"لا" لا تعمل في المعارف، وخبر "لا" محذوف، أي: لا إله في الوجود إلا الله. وقيل: إن "الله" بدل من الضمير المستتر في الخبر. وقيل: "إلا الله" صفة لـ"إله" على موضعه قبل دخول "لا"، أو على موضعها معها، ويسير المعنى: لا إله غير الله في الوجود. وقيل: الاستثناء مفرغ، و"الله" الخبر. وهذا منقول عن الشلوبين والزمخشري. وقال العصام: "جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر[2].

ب- وفي إعراب قوله تعالى:(لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓا۟ أَمَدًا)[3]

يقول الحموي: "فمجموع الجملة في موضع نصب بـ"نعلم"، المعلق عنها بالاستفهام، و"أمداً": مفعول "أحصى" بناءً على أنه فعل ماضٍ، و"لما لبثوا": حال. وقيل مفعول، واللام زائدة، و"ما" موصولة، و"أمداً": تمييز، وجملة "أحصى": خبره[4].

ج- ومن أمثلة ذلك -أيضاً- إعرابه لقوله تعالى: (لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ)[1]. يقول الحموي: قال ابن خروف: من: مبتدأ، و"يعذبه الله": الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع[2].

---

(1) حاشية الحموي ق 16ب، والمراد أن شرط الكلام تمام المعنى، بخلاف الجملة فقد يتم وقد لا الموصل 29.
(2) حاشية الحموي ق 54 أ.
(3) سورة الكهف 12/18.
(4) حاشية الحموي ق 22 أ.
(1) سورة الغاشية 22/88، 23.
(2) حاشية الحموي ق ق 20 أ..

والأمثلة على هذا النوع كثيرة، سواءٌ في إعراب الأشعار أو الشواهد القرآنية، أو إعراب كلام المصنف أو الشارح.

8- التفصيل في بعض المسائل :

فصل الحموي في ثمان وثلاثين مسالة، وهذا مثال على ذلك:

* في تعليقه على البسملة يقول الحموي: "الباء فيه للمصاحبة أو للاستعانة، أي: متلبساً متبركاً أو مستعيناًً باسم مسمى هذا اللفظ المبالغ في الرحمة، بمعنى: إرادة الإنعام، أو الإنعام أصنف أو أفتتح، لا باسم غيره، رداً على المشركين المبتدئين باسم غيره. أيضاً: ففيه قصر إفراد، فإن قيل: التبرك؛ لم يعد من معاني الباء، فالجواب : إن معنى "الباء" -الذي هو الملابسة- محمول على الملابسة التبركية بمعونة المقام ، كما يحمل العام على الخاص، وقدم "الرحمن" لمناسبة اسم الذات في الاختصاص؛ وعظمة المعنى. وعلى القول بأنه عَلَم: فهو اسم ذات، فيقدم على اسم الصفة. وجملة البسملة: تحتمل الخبرية والإنشائية، ولعل تعقيب اسم الذات بهذين الوصفين المفيدين للمبالغة في الرحمة إشارة لسبق الرحمة وغلبتها على أضادها، لأن كونها ملاصقة لاسم الذات؛ دل على السبق، وتكررها دل على الغلبة، ولعل وجه إيراد البسملة محتملة للاسمية والفعلية ، قصداً للاختصار بحذف المتعلق[3].

9. الإشارة إلى البيت :

تقول الباحثة عزيزة غانم: إن الحموي يكمل ما لم يكمله الشارح[4] من الشواهد، وهذا غير دقيق، فغالباً لا يذكر الحموي بيت الشعر كاملاً، وإنما يشير إلى جملة منه، ويشرح بعض كلمات البيت وإن لم يكن أمام القارئ، مما يضطر القارئ للرجوع للبيت عند الأزهري أو عند الشنواني ليقف عليه كاملاً. ومن أمثلة ذلك:

أ- يقول الحموي: قوله:

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ[1] ... ...

الحوادث: نوازل الدهر. والجمة: الكثيرة. والأسنة: جمع سنان، وهو الحديد المستدق الذي يجعل في طرف الرمح. والعزل: جمع أعزل؛ وهو الذي لا سلاح معه،

(3) حاشية الحموي ق 1ب، 2أ.

(4) رسالة ماجستير بعنوان الدراسات النحوية في مصر في القرن الحادي عشر 285.

(1) البيت بنصه في الموصل 54 وعجزه :أسنة قوم لا ضعاف ولا عزل .

"وضعاف وعزل" مجروران بالتبعية لقوم، واعترض بـ"لا" النافية بين الصفة والموصوف، وتكررت؛ لأنها متى وقعت خبراً أو نعتاً أو حالاً؛ وجب تكريرها إلا في ضرورة، خلافاً للمبرد وابن كيسان(2).

ب- وبنفس الطريقة يقول الحموي: قوله:

إِنَّ سُلَيْمَى ... ... (3)

يكلؤها: يحفظها. وضنت: بخلت. يرزؤها: ينقصها، من باب علم يعلم(4).

ويظل الحموي يسير على نفس المنوال في الشواهد الشعرية، ولا يكملها، فهو يكتفي بأن البيت أورده سالفاً الشيخ الأزهري أو الشنواني كاملاً، ولم يكمل إلا بيتاً واحداً حيث أورد الشيخ الأزهري صدره، وأكمله الحموي، مع ذكر البيت الذي يليه، وهما:

لَوْلاَكِ فِيْ ذا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجْ قَبْلَهُ   أَوْمَتْ بِعْيِنِهَا مِنْ الْهَوْدَجِ

أَنّتِ إِلَى مَكَّةَ أَخْرَجْتنِي   وَلَوْ تَركتِ الْحَجَّ لَمْ أَخْرُجِ(5)

أما بالنسبة للآيات والأحاديث والأقوال فكان يورد بمقدار ما يحتاج إليه الشاهد، كما سيأتي بيانه.

10- الترجمة لبعض من يرد ذكرهم :

ومن الأمثلة على ذلك :

أ- قُتيلة: يقول الحموي: بقاف مضمومة، فتاء فوقية، فياء تصغير، بنت النضر بن الحارث، قتل النبي -صلى الله عليه وسلم- أباها النضر صبراً، فأنشدته بعد قتل أبيها أبياتاً منها:

أَمُحَمَّدٌ وَلأَنْتَ نَجْلُ نجِيْبَةٍ   فِيْ قَوْمِهَا وَالْفَحْلُ فَحْلٌ مُعْرِقُ

مَا كَانَ ضَرَكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا   مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ المَغِيْظُ المُحْنَقُ

فقال -صلى الله عليه وسلم-: "لو سمعتها ما قتلته"(1).

---

(2) حاشية الحموي ق 30أ .

(3) البيت في الموصل 55 وتمامه : إِنَّ سُلَيِمَى وَاللهُ يَكْلِؤُهَا   ضَنَّنتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزَؤُهَا

(4) حاشية الحموي ق30 ب.

(5) حاشية الحموي ق 40 ب.

ب . كما ترجم الحموي لأبي بكر بن دريد حيث قال: هو إمام عصره في الأدب والشعر، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد البصري، عرض له في رأس التسعين من عمره فالج ، سقى له الترياق فبرئ، ثم عاوده بعد أحوال، فكان يحرك يده حركة ضعيفة، وبطل من محزمه إلى قدمه، وكان –مع هذا الحال– ثابت الذهن، كامل العقل، توفي سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة[2].

ج– وأحياناً يكتفي الحموي بترجمة مختصرة، وذلك كترجمته لـ"ميسون" فيقول: وهي "ميسون" امرأة معاوية، واسم أبيها "بحدل" –بالباء الموحدة– بعدها مهملتان ولام، حيث تقول:

وَلُبْسُ عَبَاَءةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِـي   أحبُّ إليّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ
لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الأَرْواحُ فِيْـهِ   أحبُّ إليّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيْفِ

قالت ذلك لما تزوجها معاوية ونقلها من البادية إلى الشام، فكانت تكثر الحنين إلى ناسها،والتذكير إلى مسقط رأسها، فاستمع لها يوماً وهي تنشد هذه الأبيات فقال: ما رضيت ابنة "بحدل" حتى جعلتني علجا عنيفاً[3].

د– وكذلك ترجم للزباء ملكة اليمن فقال: "بالمد –وقد تقصر– ملكة الجزيرة، وتعد من ملوك الطوائف، وكان من خبرها أنها لما قتلت جذيمة، قال قصير بن سعد لعمرو بن أخت جذيمة: ألا تطلب ثأر خالك؟!، قال: وكيف أقدر على الزباء؟ .... فلحقها، فمصت خاتماً في يدها مسموماً، وقالت: "بيدي لا بيدك ياعمرو"، فماتت مكانها، ثم استباح بلادها واستولى على ملكها[1].

11– العناية ببعض الأمور البلاغية أحياناً:

أ– يقول الحموي معلقاً على قول الأزهري في سبب تأليف الموصل: "سألنيه بعض الأصحاب". والسؤال لغة: الطلب. واصطلاحاً: طلب الأدنى من الأعلى ... وإذا كان لاستدعاء مال، فإنه يعدى[2] إلى المفعول الثاني بنفسه تارة –وهو أكثر–نحو:

---

(1) حاشية الحموي ق 63 ب.
(2) حاشية الحموي ق 38ب، 39أ.
(3) حاشية الحموي ق 64 أ،ب.
(1) حاشية الحموي ق68ب ، 69أ.
(2) أي الفعل : سأل.

(وَإِذَا سَأَلۡتُمُوهُنَّ مَتَٰعٗا)[3] ويعدى إليه بـ"من" تارة نحو:(وَسۡـَٔلُواْ ٱللَّهَ مِن فَضۡلِهِۦٓۚ)[4]. ثم يردف الحموي معلقاً: أقول: إن الشيخ عداه بنفسه تشبيهاً لاستدعاء الشرح باستدعاء المال ، والجامع: الانتفاع بكل منهما، فهي استعارة تبعية[5].

ب- كما يشير الحموي إلى قول الشيخ الأزهري في مهمة كتابه: "يحلُّ المباني" فيقول الحموي معلقاً: "استعارة بالكناية أو استعارة تبعية، ويجوز أن يكون إطلاق الحل[6] على التبيين، لا باعتبار التشبيه، بل باعتبار أنه لازم للحل، فيكون مجازاً مرسلاً[7].

ج- كما يضيف الحموي بعض المعاني البلاغية لما ذكره الشيخ الأزهري؛ يقول الحموي: قوله: "يقدر مؤخراً؛ لإفادة الحصر عند البيانيين، والاهتمام عند النحويين غالباً"[8].

ظاهره أن التقديم عند البيانيين لا يكون إلا لإفادة الحصر، وعند النحويين لا يكون إلا للاهتمام، وليس كذلك...... قوله : "غالباً": إشارة إلى أن التقديم قد لا يكون للتخصيص، بل لمجرد الاهتمام أو التبرك أو الاستلذاذ أو موافقة كلام السامع، أو ضرورة الشعر أو رعاية السجع أو الفاصلة ، أو ما أشبه ذلك[9].

د- كما أنه ذكر الفوائد البلاغية للجملة الاعتراضية فيقول : قوله : "وهي إما للتسديد أو للتبيين". ظاهره انحصار فائدتها في ذلك ، وفيه نظر ، فقد ذكر العلماء من فوائدها أموراً منها : التحسين ، والتنزيه ، والدعاء ، والتنبيه ، والتأكيد ، والمطابقة ، والاستعطاف[1].

12- الإكثار من الاستشهاد بالقرآن الكريم:

بلغت الآيات في هذه الحاشية مائة وثمانية وأربعين شاهداً ، كما أنه يحتج بالقراءات القرآنية، وسيأتي تفصيله عما قريب إن شاء الله تعالى.

---

(3) سورة الأحزاب 53/33.
(4) سورة النساء 32/4
(5) حاشية الحموي ق 6 ب.
(6) الحل : مأخوذة من قوله : يحل المباني.
(7) حاشية الحموي ق 7أ.
(8) كلمة : "غالباً" وردت في الحاشية التالية مباشرة من حواشي الحموي.
(9) حاشية الحموي ق8 أ.
(1) حاشية الحموي ق29ب ، 30أ.

13- الإكثار من الاستشهاد بالشعر:

ويحتل المرتبة الثانية بعد الاستشهاد بالقرآن الكريم حيث بلغت ثلاثة وثمانين بيتاً، وسيأتي بيانه مفصلاً إن شاء الله تعالى.

14. الإقلال من الاستشهاد بالحديث والنثر :

حيث بلغت الأحاديث تسعة عشر حديثاً ، والنثر الفني مجتمعاً: اثني عشر حديثاً، وهي نسبة ضئيلة إذا ما قورنت بالاستشهاد بالقرآن أو الشعر.

ثالثاً : شواهده: قرآن وحديث وكلام العرب نثره وشعره.

أ- القرآن الكريم :

احتل الاستشهاد بالقرآن الكريم المرتبة الأولى لدى الحموي في حاشيته، فقد بلغ عدد الشواهد القرآنية مائة وثماني وأربعين شاهداً، ومن الملاحظ أن الحموي كان يورد – أحياناً- الآية كاملة، أو جزءاً منها، حسب ما يقتضيه الشاهد، وقد كانت هذه الشواهد واردة كلها لدى الشنواني.

وهذه بعض النماذج لاستشهادات الحموي في مخطوطته:

1- اختلف في الفرق بين كلمة الرسول والنبي، وقيل: بترادفهما؛ يقول الحموي: "وقيل بترادفهما"، لقوله تعالى: (وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٖ وَلَا نَبِيٍّ)[2] وقد أثبت لهما معنى الإرسال[3].

2- وذكر الحموي أن التقديم قد لا يكون للتخصيص، بل لمجرد الاهتمام أو التبرك أو الاستلذاذ، أو موافقة كلام السامع، أو ضرورة الشعر، أو رعاية السجع، أو الفاصلة أو ما أشبه ذلك، قال الله تعالى :(وَمَا ظَلَمَهُمُ ٱللَّهُ وَلَٰكِن كَانُوٓاْ

(2) سورة الحج 52/22.

(3) حاشية الحموي ق 4 ب.

أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ)[1] وقال :(فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ)[2]، إلى غير ذلك من المواضع، مما لا يحسن فيه اعتبار التخصيص لنبو المقام عنه[3].

3. ونقل الحموي عن ابن هشام؛ أن الجمل التي لها محل من الإعراب سبع على المشهور ، وزاد في المغني أنها تسع ، بزيادة الجمل المستثناة ، والجمل المسند إليها. أما الأولى فنحو: (لَّسۡتَ عَلَيۡهِم بِمُصَيۡطِرٍ ﴿٢٢﴾ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ)[4]....

وأما الثانية فنحو (سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ)[5]

4. وفي الجملة المعترضة يقول الحموي: "قوله : "وهي إما للتسديد أو للتبيين". ظاهره انحصار فائدتها في ذلك، وفيه نظر ، فقد ذكر العلماء من فوائدها أموراً منها: التحسين والتنزيه والدعاء والتنبيه .... والترغيب كقوله تعالى: (فَأۡتُوهُنَّ مِنۡ حَيۡثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُۚ)[6]، وتخصيص أحد المذكورين بزيادة التأكيد في أمر علق بهما كقوله: (وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ وَهۡنًا عَلَىٰ وَهۡنٍ)[7]

، فقوله: "أن اشكر لي" تفسير لـ"وصينا"، وقوله: "حملته": اعتراض؛ لزيادة التوكيد في التوصية بالوالدة خصوصاً ، وتذكيراً لحقها العظيم مفرداً[8].

5– وذكر الحموي أنّ "إنْ" الشرطية شرطها –في الأغلب– مستقلة المعنى، فإن أردت معنى الماضي، جعلت الشرط لفظة "كان" كقوله تعالى :(إِن كُنتُ قُلۡتُهُۥ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥۚ)[1] ، ...ثم يعقب بقوله: والصحيح –وهو مذهب الجمهور– أنها[2]

---

(1) سورة النحل 33/16.
(2) سورة الضحى 9/93.
(3) حاشية الحموي ق 8أ.
(4) سورة الغاشية 22/88، 23.
(5) سورة البقرة 6/2.
(6) سورة البقرة 222/2.
(7) سورة لقمان 14/31.
(8) حاشية الحموي ق 29ب، 30أ.
(1) سورة المائدة 116/5.
(2) أي : كان.

بعد "إن" الشرطية كغيرها من الأفعال الماضية، فَتَصرِف "إنْ" معناها إلى الاستقبال ، ألا ترى أن المعنى على الاستقبال في قوله تعالى: (وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ)[3] ، وجوز بعضهم أن يراد بفعل الشرط الماضي والمستقبل جميعاً، كقوله تعالى : (وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ)[4]، وكذلك: (وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُكَفِّرْ عَنْهُ سَيِّـَٔاتِهِۦ وَيُدْخِلْهُ جَنَّٰتٍ) [5]؛ فالمراد من آمن ومن يؤمن؛ لأن المعنى والسياق يقتضي ذلك ، فاستعمل الشرط -في مثل ذلك- في مطلق الزمان مجازاً للقرينة، من باب استعمال المقيد في المطلق، فصدق على الماضي كما صدق على المستقبل[6].

6- وأحياناً يستشهد بالقراءات القرآنية وذلك نحو : (مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً)[7] برفع بعوضة، يقول : "وقرئ برفع بعوضة على حذف العائد ، مع عدم طول الصلة، وهو شاذ عن البصريين قياس عند الكوفيين[8].

ب- الحديث الشريف :

بلغ عدد الأحاديث لدى الحموي في حاشيته تسعة عشر حديثاً، ومن الأمثلة على ذلك :

1- يعلق الحموي على بدء الشيخ الأزهري بالحمد بقوله: "واختار الحمد على الشكر -مع أن المتبادر من العبارة أن المحمود عليه هنا نعمة إلهام الحمد- اقتداء بالكتاب

---

(3) سورة المائدة 6/5.
(4) سورة محمد 36/47.
(5) سورة التغابن 9/64.
(6) حاشية الحموي ق 56 أ.
(7) سورة البقرة26/2.
(8) حاشية الحموي ق 70 أ،ب.

العزيز[1]، وعملاً بموجب الحديث الشريف وهو: "كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد فهو أجذم"[2].

2- يقول الحموي : وهذه الفاء لازمة في جواب "أما"[3]، وإن كانت غير لازمة في جواب غيرها من الشروط ... ولا يجوز عدم اقترانها إلا في ضرورة أو ندور نحو قوله -صلى الله عليه وسلم-: "أما بعد: ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله تعالى".[4]

3- ذكر الحموي أن الرماني وابن مالك ذهبا إلى أن الخبر بعد "لولا" إذا كان كوناً مطلقاً كالوجود والحصول فيجب حذفه، وإن كان كوناً مقيداً كالقيام والقعود فيجب ذكره؛ إن لم يعلم نحو قوله -صلى الله عليه وسلم-: "لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة". وإن علم؛ يجوز الأمران[5].

4- يعلق الحموي على قول الأزهري : "وقد تستعمل للماضي" -والحديث عن إذا- فيقول: "وقد تستعمل غير ظرف، وزعم ابن مالك أنها واقعة مفعولاً به في قوله -عليه الصلاة والسلام -لعائشة- رضي الله عنها- "إني لأعلم إذا كنت عني راضية، وإذا كنت عليّ غضبى". والجمهور على أن "إذا" لا تخرج عن الظرفية ..... و"إذا" في الحديث ظرف لمحذوف هو مفعول "أعلم"، وتقديره: شأنك ونحوه[6].

5- وقد تأتي "حتى" بمعنى "إلا"، يقول الحموي : ومن ورودها للاستثناء قوله -صلى الله عليه وسلم-: "كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه يهودانه أو ينصرانه"[1].

ج- الاستشهاد بالأقوال والحكم والأمثال :

(1) إشارة إلى قوله تعالى "الحمد لله رب العالمين".
(2) حاشية الحموي ق9أ.
(3) أنظر الموصل 22، إشارة لقوله: "أما بعد... فهذه فوائد".
(4) حاشية الحموي ق55أ.
(5) حاشية الحموي ق55أ.
(6) حاشية الحموي قق47أ.
(1) حاشية الحموي ق51ب.

بلغ مجموع ما سيق في هذا المجال تسعة، وهي: ثلاثة أقوال، وخمسة أمثال، وحكمة، ومن الأمثلة على ذلك :

1- أورد الحموي الحكمة: "طعم الآلاء أحلى من المن، وهو أمر من الآلاء عند المن "[2] وذلك بغرض بيان المفرد والجمع حيث يقول: "الآلاء: جمع "ألَى" بالفتح وقد يكسر [3].

2- ومن الأقوال الواردة لدى الحموي، قولهم في نداء الباري -عز وجل- : "يا حليماً لا يعجل، ويا جواداً لا يبخل"، وذلك تعقيباً على قول الأزهري: "أو بعد المعارف المحضة أحوال[4]، حيث يعلق الحموي على القول السابق بقوله:

"إنْ أعربت الجملة حالاً من الضمير المستتر في الوصف، وعامل الحال هو عامل صاحبها، ويكون من باب التشبيه بالمضاف فلا إشكال". وإن أعربت نعتاً للمنادى انتقض كلامهم هنا؛ لأن المنادى في المثالين معرفة محضة، لأنه معين مقصود[5].

3- قوله: "ملازم للنفي" وذلك في الحديث عن "قط". يعلق الحموي: أي غالباً لا دائماً، وقد ورد بدون النفي لفظاً ومعنى، كقول بعضهم: "كنت أراه قط". أي: دائماً. وورد بدون النفي لفظاً لا معنى، كقول أُبي حين سأل عبد الله: كأين تقرأ سورة الأحزاب؟ فقال: ثلاثاً وسبعين، فقال: "قط". أي : ما كانت كذا قط[6].

4- ومن الأمثال : إذا ظهر السبب بطل العجب ، أورد هذا المثل في بيان معنى التعجب[1].

وبهذا القدر كفاية؛ لأن باقي الحكم والأمثال والأقوال سيقت في مبحث الشنواني ، والكلام واحد ، فلا داعي للتكرار.

رابعاً : استشهاد الحموي بالشعر :

---

(2) الموصل 24.
(3) حاشية الحموي ق15أ.
(4) الموصل 68.
(5) حاشية الحموي ق36ب.
(6) حاشية الحموي ق44ب.
(1) حاشية الحموي ق68أ.

استشهد الحموي بالشعر، فقد بلغت الأبيات عنده واحداً وسبعين بيتاً ، وجميع هذه الأشعار لدى الشنواني، وأربعة من هذه الأبيات منسوبة، وتسعة وسبعون بيتاً غير منسوب، وذلك لأن معظمها منسوب لدى الشنواني في هداية أولي الألباب، ومن الأمثلة على استشهاده بالشعر:

1- استشهد على اقتران جواب الشرط الجازم بالفاء؛ ولو مقدرة، بقول الشاعر:

مَنْ يَفْعَلْ الَحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا[2] ... ...

والشاهد في البيت أن الفاء مقدرة في جواب الشرط الجازم، والتقدير: من يفعل الحسنات فالله يشكرها[3].

2- وذكر أن من فوائد الجمل الاعتراضية أنها للاستعطاف، وذلك نحو قول أبى الطيب:

وَخُفُوقُ قَلْبٍ لَوْ رَأَيت لَهِيْبَهُ -يَاجَنَّتِي- لَرَأَيْتِ فِيْهِ جَهَنَّمَا[4]

فالجملة الاعتراضية – يا جنتي- تعيد استعطاف المحبوبة.

3- وزعم الفارسي أن الظرف يتعلق بـ"نِعْمَ" أو بما في معناه: أي بلفظ استعمل في معناه، دال على معناه التضمني الذي هو الحدث نحو:

وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِيْ سِرٍّ وَإِعَلَانِ[5] ... ...

4- وذكر أن الجار والمجرور أو الظرف يتعلق بمحذوف وجوباً، وقد يظهر ضرورة كقول الشاعر:

لَكَ الْعِزُّ إنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وإنْ يَهُنْ فَأَنْتَ لَدَىَ بُحْبُوْحَةِ الْهُوْنِ كَائَنُ[1]

حيث تعلق الجار والمجرور "بحبوحة" بـ "كائن"، وقد ظهر "كائن" للضرورة الشعرية.

5- وفي الحرف "إذ" يقول الحموي: ويدخل على الجملتين[2]، قال في المغني: "وقد يحذف أحد شطري الجملة، فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد كقوله:

هَلْ تَرْجِعَنُّ لِيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا

---

(2) حاشية الحموي قق23أ،ب.
(3) التعقيب من الباحث.
(4) حاشية الحموي ق30أ.
(5) حاشية الحموي ق38أ.
(1) حاشية الحموي ق41ب.
(2) أي الجملة الاسمية والفعلية.

والتقدير: إذ ذاك كذلك[3].

6- وفي مخالفة "لمّا" لـ"لم" ذكر الحموي منها: الخامس: أن منفي "لما" جائز الحذف لدليل، كقوله :

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْءاً ولمَّـا ... ...

أي: ولما أكن بدءاً قبل ذلك[4]. وأما قوله:

.. .. يَوْمَ الأَعَارِبِ إنْ وَصَلْتَ وإنْ لَمْ

فضرورة[5]. والشاهد حذف منفي "لم" ضرورة وليس قياساً.

7- وفي زيادة "إن" يقول الأزهري: "والغالب أن تقع بعد "ما" النافية[6]، ثم يضيف الحموي بقوله: داخلة[7] على جملة فعلية، كقوله :

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ ... ...

أو اسمية كقوله:

فَمَا إَنْ طِبُّنَا[8] جُبُـنٌ ... ...

وقد تزاد بعد "ما" الموصولة الاسمية كقوله:

يُرَجَّى الْمَرءُ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ وَتَعْرِضَ دَوْنَ أَدْنَاْه الْخُطُوبِ

وبعد "ما" المصدرية كقوله:

وَرَجِّ الْفَتى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْراً لاَ يَزَالُ يُرِيدُ

وبعد "ألا" الاستفتاحية كقوله:

أَلاَ إِنَّ سِرِّى ليلاً فَبَتُّ كَئَيْبَاً[1] ... .

8- "إذا" إنْ جَزمتْ فإنها تكون حينئذٍ غير مضافة، وذلك نحو:

... ... وَإِذَا تُصْبكَ خَصَاصَةٌ[2]

---

(3) حاشية الحموي ق48أ،ب

(4) حاشية الحموي ق49ب.

(5) حاشية الحموي ق49ب.

(6) الموصل 117.

(7) أي: "إنْ".

(8) "إن" في هذا المثال لم تدخل على جملة اسمية، ولعله أخطأ في الاستشهاد وإنما "إنْ" واقعة بعد "ما".

(1) حاشية الحموي ق57أ..

(2) حاشية الحموي ق46أ.

مصادر الحموي في حاشيته:

"الكتب و أقوال العلماء"

أولاً : الكتب :

بلـغ عـدد الكتـب فـي حاشـية الحمـوي خمسـة عشـر كتابـاً، كلهـا وردت لـدى الشـنواني مـن قبـل، وهـذه الكتـب هـي: القـاموس المحـيط للفيروزآيـادي، والمطـول للتفتـازاني، والتلخـيص للقزوينـي، وشـرح التوضـيح لأبـن هشـام،"أوضـح المسـالك"، والمغني لأبن هشام، ومختصر فن الأصول لأبن الحاجب، والمفتاح للساكي، وشرح الحاجبية للرضـي، والصـحاح للجوهري، والكشاف للزمخشري، والتسهيل لابن مالك وشرح التسهيل لبن مالك، والحلية لأبي نعيم، والمنتخب، والبديع.

أما الكتب التي أكثر الحموي من الرجوع إليها فهي:

1- المغني : وقد تكرر الأخذ عنه عشرين مرة.

2- الكشاف: خمس مرات. 3. المطول: ثلاث مرات.

4- شرح التوضيح: مرتان.

وأما باقي الكتب فمرة واحدة فقط.

وإليك بعض النماذج التي توضح استعانة الحموي بهذه المصادر:

الكتاب الأول : المغني:

وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحات الآتية 12أ، 21ب، 23أ، 35أ، 35ب، 39أ، 41ب، 48أ،......69ب، 72ب، وهذان نموذجان على ذلك:

1- ذكر الحموي أن المبتدأ لا يكون جملة، وذلك على المشهور، وجوز بعضهم كونه جملة، كما ذكره المصنف في المغنى[1].ولم يمثل ولم أعثر عليه في المغني.

2- ويرجعُ الحمويُّ للمغني لإكمال معلومةٍ، وذلك نحو: ما ورد عن الأزهري: "ويستثني من حروف الجر أربعة، فلا تتعلق بشيء.

أحدها: الحرف الزائد كـ"الباء ومن"

والثاني: "لعل". والثالث: "لولا".

والرابع: "كاف التشبيه"[2].

---

(1) حاشية الحموي ق21ب.

(2) الموصل 74، 75، 76، 77.

ثم يقول الحموي: وزاد في المغني على هذه الأربعة اثنين:
أحدهما: "رُب" وثانيهما: "حرف استثناء وهو: (خلا، وعدا، وحاشا) إذا خفضن [3].

الكتاب الثاني: الكشاف للزمخشري:

وقد تكرر الأخذ عنه خمس مرات، وذلك في الصفحات الآتية: 32ب، 34أ، 63ب، 68أ، 75أ. وهذه أمثلة على ذلك:

1- يلجأ الحموي لتفسير الزمخشري –الكشاف- للوقوف على معنى الآية وتأويل القراءات فيها، فمثلاً قوله تعالى: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ)[4] قال في الكشاف: وقرئ "كلٌ" بالرفع، والقدر: التقدير، أي: خلقنا كلَّ شيء مقدراً محكماً مرتباً على حسب ما اقتضته الحكمة، أو مقدراً مكتوباً في اللوح معلوماً قبل كونه؛ قد علمنا حاله وزمانه[5].

2- وفي تأويل "ما" في الآية: (مَثَلا مَّا بَعُوضَةً)[6] قال الحموي: "في الكشاف: و"ما" في هذه إبهامية، وهي التي إذا اقترنت باسم تكون أبهمته إبهاماً، وزادته شياعاً وعموماً نحو: "أعطني شيئاً ما"[7].

3- وأحياناً يستشهد بكلام الزمخشري في الكشاف على إعرابٍ ما، يقول الحموي: ففي الكشاف أن: "يومئذٍ" بدل من "إذا" في قوله: (إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا)[1].

الكتاب الثالث : المطول للتفتازاني :

وقد تكرر الأخذ عنه ثلاث مرات حسب الصفحات الآتية:8أ، 47ب، 62ب، وإليك مثال على ذلك:

1- استعان الحموي بما ورد في المطول؛ لبيان الفائدة من التقديم والتأخير، قال الأزهري: "لإفادة الحصر عند البيانيين والاهتمام عند النحويين[2]". ثم علق الحموي

---

(3) حاشية الحموي ق39أ.
(4) سورة القمر 49/54.
(5) حاشية الحموي ق34أ.
(6) سورة البقرة 26/2.
(7) حاشية الحموي ق34أ.
(1) سورة الزلزلة 1/99، حاشية الحموي ق75أ.

على ذلك بقوله: ظاهره أن التقديم عند البيانيين لا يكون إلا لإفادة الحصر، وعند النحويين لا يكون إلا للاهتمام، وليس كذلك، ففي المطول عقب قول التلخيص: "والتخصيص لازم للتقديم غالباً، يعني أن التخصيص لا ينفك في غالب الأمر عن تقديم ما حقه التأخير، بمعنى أنه لازم للتقديم لزوماً جزئياً أكثرياً"[3]. ثم يوضحُ فوائد التقديم والتأخير وهي: التبرك، أو الاستلذاذ، أو موافقة كلام السامع، أو ضرورة الشعر، أو رعاية السجع، أو الفاصلة، أو ما أشبه[4].

2- أورد الأزهري في "إذا" أقوالاً ثلاثة وهي: أنها حرف أو اسم أو ظرف زمان أو مكان[5]، ثم يقول الحموي: ذكر في المطول: "رابعاً" وهو: أنها مفعول به، حيث قال: "والغالب في"إذا" هو فاجأت، فحينئذٍ تكون مفعولاً به لا ظرفاً"[6].

الكتاب الرابع : شرح التوضيح لابن هشام:

وقد تكرر ذكره مرتين في الصفحتين 9أ، 10ب، وهذا مثال على ذلك:

* قال الأزهري في إعراب "بعد" في قولنا: "أما بعد": بالنصب على الظرفية[7] ثم يقول الحموي: قال الشارح في شرح التوضيح: "بعد" ظرف زمان كثيراً ومكان قليلاً، تقول في الزمان "جاء زيد بعد عمرو"، وفي المكان: "دار زيد بعد دار عمرو"، وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ، وللمكان باعتبار الرقم[1].

الكتاب الخامس : مختصر فن الأصول لابن الحاجب:

رد ابن مالك على الزمخشري وابن الحاجب اللذين قالا بترادف الكلام والجملة، يقول الحموي: "قوله: ردٌ على من قال بترادفهما كالزمخشري". وهو ظاهر كلام ابن الحاجب، فإنه عرف الجملة بتعريف الكلام في مختصره في فن الأصول،

---

(2) الموصل 21.
(3) حاشية الحموي ق8أ.
(4) حاشية الحموي ق8أ.
(5) الموصل 21.
(6) حاشية الحموي ق47ب.
(7) الموصل 21.
(1) حاشية الحموي ق9أ،ب..

وهذا اصطلاح عمل به أهل الأصول ، وما قاله المصنف اصطلاح لآخرين ، ولا مشاحة في الاصطلاح[2].

الكتاب السادس : شرح الحاجبية (الكافية) للرضي:

أورد الحموي الخلاف في كون المحل للموصول وصلته، أم للموصول فقط. قال الرضي في شرح الحاجبية: "واعلم أن حق الإعراب أن يدور على الموصول؛ لأنه المقصود بالكلام، وإنما جيء بالصلة لتوضيحه، والدليل: ظهور الإعراب في "أي" الموصولة نحو: "جاءني أيهم ضربت"، وكذا في: "اللذين واللتين" في من قال بإعرابهما. وأما الصلة فقد قال بعضهم إنها معربة بإعراب الموصول اعتقاداً منه أنها صفة للموصول لتبينها له، كما في الجمل الواقعة صفة للنكرات، وليس بشيء؛ لأن الموصولات معارف اتفاقاً، والجمل لا تقع صفات للموصول الحرفي وصلته[3].

الكتاب السابع : الصحاح للجوهري:

قال الحموي: قوله: "ثمرٌ يانع" قال في الصحاح: الثمرة: واحدة الثمر والثمرات. وينع الثمر . يَنْيِعُ ويُنُوعاً. أي: تفتح، وقال بعضهم: هو البالغ المدرك[4].

ثانياً : أقوال العلماء :

بلغ عدد العلماء في حاشية الحموي سبعين عالماً، موزعين على علوم مختلفة وهي:

1- علماء النحو: وعددهم اثنان وأربعون عالماً وهم: الرضي، والزمخشري، وسيبويه، وابن الحاجب، والكافيجي، والسيد عيسى الصفوي، وابن الأنباري، وناظر الجيش، وابن خروف، وابن مالك، والدماميني، والشمني، والمبرد، والأخفش، والهروي، والسيرافي، والخليل، ويونس، وأبو البقاء، وابن كيسان، وثعلب، والعصام، والزجاجي، وابن الناظم، والمالقي، والسهيلي، والزجاج، وابن عصفور، والفراء، وأبو حيان، والكواشي، والأشموني، والسيوطي، والشريف، وابن درستويه، والصفار، والحليمي، وابن جماعة، وأبو حاتم، والعيني.

(2) حاشية الحموي ق17أ.

(3) حاشية الحموي ق29أ،ب.

(4) حاشية الحموي ق41أ.

2- اللغويين: وهم خمسة: الجوهري، وابن جني، واللحياني، وابن دريد، وابن سيده.

3- وفي البلاغة واحد وهو: الشيخ سعد الدين التفتازاني.

4- وفي القراءات ستة وهم: الحسن، وابن عامر، وأبي بكر، والكسائي، ومكي، والسخاوي.

5- وفي التفسير ستة وهم: الرازي، والزمخشري، والبيضاوي، والكواشي، والدماميني، والجلال المحلي.

6- وفي الحديث اثنان وهما: الإمام النووي، وأبو نعيم.

7- وفي التصوف: القاضي عياض.

8- وفي الفقه ثلاثة وهم: الشافعي، والشيخ عز الدين بن عبد السلام، والقرافي.

9- ومن الصحابة أربعة وهم: ابن عباس ، وعائشة ، وعمر، وأبي بن كعب، رضي الله عنهم.

10- الشعراء والأدباء : وقد تم حصر الشعراء في الاستشهاد بالشعر، وأما الأدباء فلم يورد أحداً منهم.

وبعد هذا العرض لأسماء العلماء الذين وردوا بحاشية الحموي سنتحدث عن بعض علماء النحو في كيفية استشهاداتهم، وسنركز على الذين كان لهم الأثر الأكبر في حاشية الحموي وهم:

1- ابن مالك : وتكرر الأخذ عنه ست عشرة مرة.

2- الزمخشري: خمس عشرة مرة. 3- سيبويه: اثنتي عشرة مرة.

4- الرضي: إحدى عشرة مرة. 5- الدماميني: ثماني مرات.

6- الأخفش: ثماني مرات. 7- المبرد: خمس مرات.

8- ابن الحاجب: خمس مرات. 9- ابن عصفور: خمس مرات.

10- الكافيجي: أربع مرات. 11- الشلوبين: أربع مرات.

12- أبو حيان: ثلاث مرات. 13- الرازي: ثلاث مرات.

وأما الباقي فأقل من ذلك،. وهذه بعض النماذج على اقتباس الحموي عن هؤلاء العلماء:

العالم الأول: ابن مالك:

وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحات الآتية: 23أ، 38أ، 47أ، 49أ، 49ب، 53ب، 55أ،......71ب،3بأ، ومن اقتباساته :

1- في "إذا" نقل الحموي أنها قد تستعمل للماضي، وقد تستعمل غير ظرفية، حيث زعم أبو الحسن أن إذا مجرورة بـ"حتى" في قوله تعالى: (حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا)[1]، وزعم ابن مالك أنها وقعت مفعولاً في قوله . عليه الصلاة والسلام . لعائشة –رضي الله عنها– : "إني لأعلم إذا كنت عنى راضية، وإذا كنت عليّ غضبى".والجمهور أجمع على أن "إذا" لا تخرج عن الظرفية[2].

2- ولابن مالك رأي خاص في "لو"، يقول الحموي: قال ابن مالك: "والعبارة الجيدة في "لو" أن يقال: "حرف يدل على امتناع تالٍ يلزم لثبوته ثبوت تاليه، فقيام "زيد" من قولك: "لو قام زيد قام عمرو" محكوم بانتفائه فيما مضى، وكونه مستلزماً ثبوته لثبوت قيام عمرو، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيد؟ أو ليس له؟ لا نعرض لذلك، بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين[1].

العالم الثاني : الزمخشري :

وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحات الآتية: 6ب، 11أ، 12أ، 17أ، 31ب، 33أ، 36أ، 40أ، ... 67ب، 71أ ومن الأمثلة على ذلك:

1- ينقل الحموي كلام الزمخشري لنقضه، وذلك كما في التعليق على قوله تعالى: (بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى)[2]. يقول : قال في المغني: "والعجب من الزمخشري إذ جوز كونها استفهامية"[3].

(1) سورة الزمر 73/39،71.
(2) حاشية الحموي ق47أ.
(1) حاشية الحموي ق62ب،63أ.
(2) سورة يس. 27/36.
(3) حاشية الحموي ق.67ب

2- ويرى الزمخشري بأن "لن" حرف يفيد تأكيد النفي، غير أن الأزهري يقول: "ولا يقتضى تأكيد النفي"[4] خلافاً للزمخشري، ثم يعلق الحموي بقوله: "بل قال بعضهم إن منعه مكابرة"[5] ، وبهذا يوافق الحموي الزمخشري.

3- وفي نحو : "جاءني رجل وهو راكب" يقول الحموي: "فلا يجوز أن تكون صفة؛ لتحقق المانع وهو "الواو"، فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافاً للزمخشري.[6]

وبهذا نجد أن الحموي يوافق الزمخشري أحياناً ويخالفه أخرى.

العالم الثالث : سيبويه :

وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحات الآتية : 8ب، 9أ، 24أ، 37أ، 49أ، 55أ، ....68أ، 73أ ومثال ذلك:

1- علق الحموي على الحرف "أمّا" فقال: "أما"[1] فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد، ومعنى التوكيد قلَّ من يذكره لها، تقول: "زيد ذاهب" فإذا قصدت توكيد ذلك ، وأنه لا محالة ذاهب قلت: "أما زيد فذاهب"، ولذلك قال سيبويه في تفسير: "مهما يكن من شيء فزيد ذاهب": و"هذا التفسير مدلٌ بفائدتين: بيان كونه توكيداً، أو أنه في معنى الشرط". ولم يُرِد سيبويه أنّ معنى "أما" كمعنى "مهما" وشرطها؛ لأن "أما"، حرف، فكيف يصح أن يكون بمعنى اسم وفعل، وإنما المراد أن موضعها صلح لهما، وأنها قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط[2].

2- نقل الحموي أن "لولا" مختصة بالضمير الظاهر المتصل، جارة له، وذلك نحو: "لولاي لكان كذا".ثم يورد قول سيبويه والجمهور: "لولا" جارة للضمير، مختصة به، كما اختصت "حتى" بالظاهر، ولا تتعلق "لولا" بشيء، وموضع مجرورها رفع بالابتداء، والخبر محذوف"[3]. وهناك في المسألة آراء أخرى.

---

(4) الموصل 160.
(5) حاشية الحموي ق71أ.
(6) حاشية الحموي ق.
(1) حاشية الحموي ق.
(2) حاشية الحموي ق8ب.
(3) حاشية الحموي، ق 55أ.

العالم الرابع: الرضي:

وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحات الآتية: 5ب، 11أ، 17ب، 23أ، 58ب، 59ب، وهذان مثالان على ذلك:

1- وبالنسبة لضمير الشأن قال الرضي : ولا يجوز تقدير ضمير الشأن إلا بعد "أنْ" المخففة قياساً ، و"إنّ" وأخواتها ضرورة.[4]

2- وفي إعراب أسماء الأفعال قال الرضي: "اعلم أن بعضهم يدعى أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل على أنها مبتدءات لا خبر لها، كما في: "أقائم الزيدان"، وليس بشيء، لأن معنى "قائم" معنى الاسم، وإن شابه الفعل، فيصح أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل، فإنه ليس معنى الاسم فيه"[5].

---

(4) حاشية الحموي ق59ب.

(5) حاشية الحموي ق17ب،18أ.

العالم الخامس: الدماميني:

وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحات الآتية: 26ب، 29أ، 39أ، 48ب، 65أ، 66أ، وهذان مثالان على ذلك:

1- في "إذ" ينقل الحموي عن الأزهري: "ومن غير الغالب أنها قد تستعمل للمستقبل[1] نحو: (يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا)[2] .... قال الدماميني: "ولا مانع من أن يتأول هذا[3] بما تأول به الجمهور الآية[4] فيقال: إنه من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع"[5].

2- يقول الأزهري في "قد" اسم فعل بمعنى "يكفي"[6]، ثم يعلق الحموي بقوله: "قال الدماميني: لا أدرى لمَ جعلها بمعنى المضارع، مع أن مجيء اسم الفعل بمعناه كلاماً، وابن الحاجب يأباه ، وعبارة بعضهم بمعنى : "كفى"[7].

العالم السادس : الأخفش :

وقد ورد الأخذ عنه في الصفحات الآتية : 27أ ، 28ب ، 43ب، 47ب، 54ب ، 65ب ، 73أ ، 76ب . وهذان مثالان على ذلك:

1- يأتي الحموي برأي الأخفش، كرأي من ضمن آراء في المسألة، وذلك نحو قوله : "ويأتي في نحو: "عندك زيدٌ" المذهبان. أي: مذهب الجمهور، وهو كون "زيد" مبتدأ لا غير، ومذهب الكوفيين والأخفش وهو كونه إما مبتدأ أو فاعلاً[8].

2- سبق أن أوضحنا رأى سيبويه والجمهور في: "لولاي لكان كذا"، فعندهم "لولا": جارة للضمير مختصة به. وقال الأخفش: الضمير مبتدأ، و "لولا" غير جارة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع[9].

---

(1) الموصل 97.
(2) سورة الزلزلة4/99.
(3) أي: تأويل:"فسوف يعلمون إذ الأغلال في أعناقهم".
(4) "يومئذٍ تحدث أخبارها".
(5) حاشية الحموي ق48ب.
(6) الموصل 133.
(7) حاشية الحموي قق65أ.
(8) حاشية الحموي ق44أ.
(9) حاشية الحموي ق55أ.

العالم السابع: المبرد:

وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحات الآتية: 27ب، 30أ، 47ب، 53ب، 56أ، وهذان مثالان على ذلك:

1- يورد الحموي رأي المبرد في مقام تعدد الآراء في المسألة، وذلك نحو: "خرجت فإذا الأسد". يقول الحموي: "ويصح في هذا المثال أن تكون "إذا" خبراً عند المبرد، أي: فبالحضرة الأسد، ولا يصح عند الزجاج، لأن الزمان لا يخبر به عن الجثة، ولا عند الأخفش، لأن الحرف لا يخبر به ولا عنه[1]".

2- كما يعرض رأي المبرد لتبيان الآراء أيضاً، وذلك نحو تعليق الحموي على البيت :

أَحَقَّاً أَنَّ جِيْرَانَنا استَقَلُّوا ... ...

"أنّ" وصلتها مبتدأ، خبره: حقاً. وقال المبرد: "حقاً": مصدر "يحق" محذوفاً، و"أن" وصلتها فاعل[2].

العالم الثامن : ابن الحاجب :

وقد ورد الأخذ عنه في الصفحات الآتية : 9أ، 17أ، 27ب، 39ب، 73أ، وهذان مثالان على ذلك:

1- الزمخشري وابن الحاجب جعلا الجملة والكلام مترادفين ، وإلى هذا يشير الحموي بقوله :

"...... وهو ظاهر كلام ابن الحاجب فإنه عرف الجملة بتعريف الكلام"[3].

2- معلوم أنه في قولنا: "ما لقيته مذ يومان" رأيان: "مذ": مبتدأ. والرأي الثاني: خبر مقدم، ثم يقول الأزهري: والأول قول المبرد وابن السراج والفارسي[4]. ثم يعلق الحموي بقوله: وهو مذهب المحققين، واختاره ابن الحاجب في كافيته، لكنه يشكل

(1) حاشية الحموي ق47ب،48أ.
(2) حاشية الحموي ق53ب.
(3) حاشية الحموي ق17أ.
(4) الموصل 49، 50.

عليه بعده "مذ ومنذ" في الظروف، وكونهما مبتدأين منافٍ لكونهما ظرفين. ثم يَرُدُّ الشمني على هذا الإشكال، ويبين جواز أن تكون "مذ ومنذ" مبتدأين وظرفين[1].

العالم التاسع ابن عصفور:

وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحات التالية : 49أ، 53ب، 65ب، 71ب، 73أ، وهذان مثالان على ذلك:

1- يقول الحموي عن "لمّا" : "قوله: وتختص بالدخول على الفعل الماضي، ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً، وجملة اسمية مقرونة بـ"إذا" الفجائية أو بالفاء عند ابن مالك، وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور. ودليل الأول (فَلَمَّا نَجَّىٰكُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ أَعۡرَضۡتُمۡۚ)[2]. والثاني: (فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ فَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞۚ)[3]، والثالث: (فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ إِذَا هُمۡ يُشۡرِكُون)[4].

2- يشير الحموي إلى كلام الأزهري عن "لا" بقوله: "قوله: "فتكون نافية وناهية وزائدة، فالنافية تعمل في النكرات عمل "إنّ" كثيراً[5]. ثم يعلق الحموي: وقد سمع من العرب الجزم بها إذا صلح قبلها "كي" نحو: "جئته لا يكنْ له علي حجة". وسمع من العرب الرفع أيضاً في مثل هذا المثال، وخالف ابن عصفور فقال: وهذا عندنا يجب رفعه ولا يجزم إلا ضرورة[6].

---

(1) حاشية الحموي ق27ب.
(2) سورة الإسراء 67/17 .
(3) سورة لقمان 32/31..
(4) سورة العنكبوت 65/29 وحاشية الحموي ق47أ.
(5) الموصل 110.
(6) حاشية الحموي ق53ب.

العالم العاشر: الكافيجي:

وقد تكرر الأخذ عنه في الصفحات الآتية: 11ب، 34ب، 39ب، 53أ وهذان مثالان على ذلك:

1- ينقل الحموي كلام الكافيجي في تفسير معنى كلمة ما، وذلك نحو قول الحموي: قوله: "فوائد جليلة" أي عظيمة. قال الكافيجي: عظيمة: كثيرة، يقال: جلَّ فلان: أي عظم قدره. ويقال: "ما أجلني وما أدقني" أي: ما أعطاني كثيراً ولا قليلاً[1].

2- وفي القسم في نحو: "أقسم بالله لأفعلن" يقول الحموي: هنا ثلاثة اعتبارات:

الأول: اعتبار جملة القسم وحدها، ولا شك أنها لا محل لها من الإعراب.

الثاني: اعتبار جملة الجواب وحدها ، وليس لها محل ، لأنها لا تقع موقع المفرد. قال الكافيجي: "والتحقيق أن جواب القسم إذا وقع بعد المبتدأ يكون له محل، وأن الخبر هو ذلك الجواب، على أن الجملة المقسم بها من قبيل التأكيد الزائد على نفي الخبر. وأما كون جواب القسم جملة فلا ينافي الإعراب المحلي، إذا وقع في حيز الخبر".

الثالث: اعتبارهما معاً، من العلماء من أجاز، ومنهم من منع[2].

الخلاصة :

مما سبق نلاحظ أنَّ الحموي قد اختار العلماء من شتى المدارس، كما فعل شيخه الشنواني من قبل، وكان التركيز بصورة أكثر على المدرسة المصرية، فعدد من أخذ عنهم من هؤلاء العشرة أربعة وهم: الرضي، والدماميني، وابن الحاجب، والكافيجي. وأما من المدرسة الأندلسية فهما: ابن مالك، وابن عصفور. ومن البصرة: سيبويه، والأخفش، والمبرد. ومن المدرسة البغدادية: الزمخشري.

---

(1) حاشية الحموي ق11ب.

(2) حاشية الحموي ق34ب.

ثالثاً : الأصول النحوية لدى الحموي :السماع و القياس و التعليل و التأويل:

أولاً: السماع:

تقول الباحثة عزيزة غانم: "لا يظهر في الحاشية موقف الحموي من السماع والقياس؛ ربما لأن الحاشية موجزة ومختصرة"[1]. والحقيقة غير ذلك، فأحياناً السماع يشير إليه الحموي مباشرة، وأحياناً عبر نقوله عن العلماء، وهذه أمثلة على ذلك:

1- يورد الحموي أحياناً عدة لغات في الكلمة ومن ذلك قوله: والشمأل: بفتح الشين وسكون الميم بعدها همزة مفتوحة، لغة في الشمال . بفتح المعجمة والميم بعدها ألف[2].

ويرى الباحث أن هذه اللهجات سماعية قطعاً، وإن لم يشر الحموي إلى ذلك صراحة.

2- ومن السماع : الاستشهاد بالقراءات القرآنية، حيث تكرر ذلك في عدة مواضع منها قوله: (لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى)[3] وذلك في قراءة ابن عامر بإثبات ألف "نا" وصلاً ووقفاً[4].

3- وكذلك يمكن اعتبار أن جميع الآيات والأحاديث والشعر من أدلة السماع على القاعدة.

4- وفي أنواع "ما" ذكر الحموي "ما" الواقعة في أسلوب الاستثناء فقال: "قوله: وزائدة" قال في المغني: "وزيدت قبل الخافض، كما في قول بعضهم: "ما خلا زيدٍ، وما عدا عمرو -بالخفض- وهو نادر"[5]، ويرى الباحث أن كلمة "نادر" توحي بالسماع.

---

(1) رسالة ماجستير بعنوان: الدراسات النحوية في مصر في القرن الحادي عشر هجري 286

(2) حاشية الحموي ق 30ب.

(3) سورة الكهف 38/18 .

(4) حاشية الحموي ق19أ.

(5) حاشية الحموي ق70أ

5- وفي "لا" النافية يقول الحموي: وقد سمع من العرب الجزم بها؛ إذا صلح قبلها "كي" نحو: "جئته لا يكن له على حجة". وسمع من العرب الرفع أيضاً[1].

6- ومما يدل على السماع قول الحموي: "ونقل اللحياني عن بني صباح الجزم بـ"أن" كقوله:

... ... تَعَالَوا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ تَحْطِبُ[2]

ثانياً: القياس:

والألفاظ الدالة على القياس هي: وقيس، وعلى القياس، واطرد، وضرورة، وشاذ.

ومن أمثلة القياس لدى الحموي ما يلي:

1- يقول الحموي: "... وقد يقال: سمع هذا الذي استدل به من العرب، فأخذ يقيس عليه غيره، ويثبت به هذه القاعدة النحوية، إذا الكلام يستنبط منه القواعد النحوية"[3].

2- وفي إعراب قوله تعالى: (هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ)[4]، قال الحموي: لا يجوز أن يكون "خالق" مبتدأ و"غير الله" فاعلاً به أغنى عن الخبر..... والصواب: أن "خالق" مبتدأ، و"غير الله": صفته، و"يرزقكم": خبره. وذكر الكواشي أن الخبر محذوف تقديره: "لكم"؛ ليكون استعمال "هل" على القياس، فإنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل إلا شذوذاً[5].

3- وجعل الحموي ظرف الزمان أصلاً لظرف المكان فقال: "قوله: "والمكان نحو: "زيد جالس أمام الخطيب". في هذا العطف[6] إشارة إلى أن ظرف الزمان أصل بالقياس إلى ظرف المكان؛ لشدة احتياج الفعل إليه[7].

(1) حاشية الحموي ق53ب.
(2) حاشية الحموي ق57ب.
(3) حاشية الحموي ق23.
(4) سورة فاطر 3/35.
(5) حاشية الحموي ق40أ.
(6) يقصد بالعطف:"والمكان" في بداية الجملة.
(7) حاشية الحموي ق44أ.

4- ويـــذكر الحمـــوي أن "لمّـــا" اســـتثنائية نحـــو: (إِن كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ)[1]، قال أبو حيان: "لما" بمعنى: "إلا"، وهي قليلة الدور في كلام العرب، وينبغي أن لا يتسع فيها، بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلامهم، وقاسه الزجاجي، وزعم أنه يقال: لم يأتِ من القوم لمّا أخوك[2].

5- وفي اشتقاق كلمة: "الرازي" يقول الحموي: نسبة إلى "الري" على غير قياس[3].

6- وفي تأويل قوله تعالى: (يَوَدُّ أَحَدُهُمۡ لَوۡ يُعَمَّرُ)[4]، في الكشاف: أن "لو" في هذه الآية للتمني، حكاية لودادهم ، وكان القياس : لو أعمره؛ إلا أنه روعي لفظ "أحد"، لكون الظاهر من قبيل الغيبة[5].

7- يقول الحموي: قوله: "ظرف مستقَبل"، -فتح الباء- اسم مفعول؛ لأنك تستقبل الزمان، والقياس يقتضي الكسر ليكون اسم فاعل، كما يقال: الماضي[6].

8- ويقول الحموي عن "إنْ" النافية: قوله: "ويقلُّ إعمالها عمل "إنّ" المشددة؛ إذا دخلت على الجملة الاسمية ... والأكثر في الاستعمال كون الفعل ماضياً ناسخاً نحو: (وَإِن كَانَتۡ لَكَبِيرَةً)[7]، ودونه أن يكون مضارعاً ناسخاً نحو: (وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ)[8] ويقاس على النوعين اتفاقاً، ودون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ نحو:

شَلَّتْ يَمِيُنكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسلمَا ... ...

ولا يقاس عليه خلافاً للأخفش، ودون هذا أن يكون مضارعاً غير ناسخ نحو: "إن يُزْيِّنْك لنفسك"، ولا يقاس عليه إجماعاً[1].

---

(1) سورة الطارق4/86.
(2) حاشية الحموي ق50أ.
(3) حاشية الحموي ق.
(4) سورة البقرة 96/2 .
(5) حاشية الحموي ق63ب.
(6) حاشية الحموي ق46أ.
(7) سورة البقرة 143/2 .
(8) سورة الشعراء 186/26 .
(1) حاشية الحموي ق57أ.

ثالثاً: التأويل:

1- ينقل الحموي عن الرضي ما نصه: "ولا اعتبار باللفظة، فـ"أن تسمع" في قولك: "تسمع بالمعيدي" مبتدأ، وإن كان لفظه فعلاً"[2]، وهذا التأويل ليس للحموي ولكن استعان به.

2- ومن التأويل بالحذف ما نقله الحموي عن كلمة "أيضاً" يقول: "قوله: مصدر "آضَ" وهو مفعول مطلق حذف عامله[3].

3- وفي تأويل الجار والمجرور؛ من حيث المحل الإعرابي، يقول الحموي: "قوله: فالجار والمجرور في محل نصب بـ"مررت"[4] ". قال الرضي: والتحقيق أن المجرور وحده منصوب المحل؛ لأن الجار هو الموصل للفعل كالهمزة والتضعيف، لكن لما كان الهمز والتضعيف من تمام صيغة الفعل ، والجار منفصلاً عنه، كالجزء من المفعول؛ توسعوا في اللفظ، فقالوا : هما في محل نصب[5].

ويرى الباحث أن عبارة: "توسعوا في اللفظ" توحي بالتأويل، فضلاً عن المحل الإعرابي للجار والمجرور.

4- ومن التأويل بالحذف أيضاً قوله: "وبعد": يقول الحموي: هو ظرف بتقدير: أقول ونحوه، والفاء بعده[6] زائدة على توهم "أما" إشعارا بلزوم ما بعدها لما قبلها[7].

5- يقول الأزهري عن الجملة الاسمية: "وتسمى الجملة اسمية إن بدئت باسم صريح أو مؤول"[1]، ويعلق الحموي على قوله "صريح" بقوله: "أي ظاهر غير محتاج في كونه اسماً إلى تأويل، فيقابله المؤول. وأما مقابلة الصريح بالكناية فمصطلح أهل الأصول"[2].

---

(2) حاشية الحموي ق18أ.

(3) حاشية الحموي ق25ب،26أ.

(4) وذلك أقولنا: "مررتُ به".

(5) حاشية الحموي ق38ب.

(6) نحو: "وبعد فهذه فوائد".

(7) حاشية الحموي ق5ب.

(1) الموصل 30.

(2) حاشية الحموي ق17ب.

6- ويعلق الحموي على قوله تعالى: ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾[3] بقوله: "هو منصوب بـ"أنْ" المقدرة بعد "أو" ليكون مع "أنْ" مؤولاً بالاسم الصريح، ليصح عطفه على الاسم الصريح وهو: "وحياً"؛ الواقع موقع الحال، والتقدير: وما صح أن يكلم الله أحداً إلا موحياً أو مسمعاً من وراء حجاب أو مرسلاً"[4].

رابعاً: التعليل:

يعلل الحموي كثيراً، ولكنه تعليل مختصر، ومنه:

1- في تعليل تسمية القافية بهذا الاسم يقول الحموي: "والقفو: وهو الإتباع، ومنه: الكلام المقفى، وسميت قوافي الشعر بذلك؛ لأن بعضها يتبع بعضاً"[5].

2- يعقب الحموي على قول الشارح: "قوله: لأن نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل"، قيد بالمعرفة؛ لأن كلامه هنا فيها، ولأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالاً على سبيل الأولوية أو الوجوب، على الخلاف في ذلك[6].

3- يقول الحموي: قوله: "عبارات": جمع عبارة، وهو اللفظ؛ لأنه يعبر به عما في الضمير [7].

4- وفي ضمير الشأن، يقول الحموي: "ولا يجوز دخول هذا الضمير إلا في كلام له شأن عظيم، ويسميه الكوفيون "ضمير المجهول"، لأن ذلك الشأن مجهول، ولا يؤكد، ولا يبدل منه، ولا يقدم الخبر عليه، كل هذا لئلا يزول الإبهام المقصود"[8].

5- وفي قول الأزهري: والصلاة والسلام على سيدنا محمد، رسوله، وعبده، وعلى آله وصحبه وجنده وبعد[1]. يعلق الحموي على قوله: "وبعد" : والمشهور أن الأصل: "أما بعد"، فعوضت الواو نيابة عن "أما" تخفيفاً؛ لدلالة "الفاء" عليها[2].

---

(3) سورة الشورى 51/42 .
(4) حاشية الحموي ق64ب.
(5) حاشية الحموي ق12أ.
(6) حاشية الحموي ق11أ.
(7) حاشية الحموي ق15ب.
(8) حاشية الحموي ق33ب.
(1) الموصل 19.
(2) حاشية الحموي ق5ب.

6- ينقل الحموي تعليل ناظر الجيش في إطلاق مصطلح الجملة على الجملة الواقعة شرطاً أو جواباً، فيقول: "قال ناظر الجيش؛ أما إطلاق الجملة على الواقعة شرطاً أو جواباً فمجازي؛ لأنها كانت جملة من قبل، وسميت بالجملة باعتبار ما كان[3].

7- ويعلق الحموي على قول الأزهري: "كلا : حرف ردع". فيقول: وليست اسم فعل بمعنى ارتدع -كما هو الظاهر- لأن عدم استقلالها بمعناها صرفها عن ذلك الظاهر[4].

8- وفي تعليل وجود "أي" بين ياء النداء والمنادى يقول الحموي: "وإنما جعلت وصله لنداء ما فيه "أل"؛ لأنهم استكرهوا اجتماع أداتي التعريف، فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسم مبهم؛ يحتاج به إلى ما يزيل إبهامه[5].

ويلاحظ الباحث أن هذه العلل بسيطة -في أغلبها- لأن الغرض منها توضيحُ المعلومة وترسيخها؛ عن طريق فهم العلة والسبب.

مختاراته النحوية :

لم يكن الحموي حاطب ليل -كما يقولون- بل كان يختار من بين الآراء ما يراه صواباً، ويصحح بعض الآراء ويخطيء أخرى، كما كان يحكم على أسلوب الشيخ خالد الأزهري في بعض العبارات، ومن النماذج على ذلك :

1- وافق الحموي البصريين على أن خبر "كان" مشبه بالمفعول، فهو يقول: "قوله: إنه خبر مشبه بالمفعول" عند البصريين[1]. ثم يعلق الحموي بقوله: هو الصحيح، لأن هذه الأفعال يتوقف معناها على اسمين، فأشبهت "ضرب" مثلاً[2].

2- ويخالف البصريين والأزهري في رفضهم القول بحالية الجملة المستثناة على أحد رأيين[3]، فيقول: "قوله: في موضع نصب على الحال فلا"[4]. أي: والمعنى: قام القوم

---

(3) حاشية الحموي ق17أ.
(4) حاشية الحموي ق53أ.
(5) حاشية الحموي ق61أ.
(1) الموصل 38.
(2) حاشية الحموي ق21أ.
(3) الموصل 51 الجملة المستثناة فيها رأيان:لا محل لها من الإعراب، أو حالية.

خالين عن زيد[5]، ولا يضر عدم اشتمال الجملة على ضمير صاحب الحال؛ لحصول الربط باشتمال مرجع الضمير المستتر في "خلا" –مثلاً– على صاحب الحال، إذ التقدير: خلا هو، أي: بعضهم، أو فعلهم، أو قائمهم مثلاً. وَرَدٌ القول بالحالية، بعدم اشتمال الجملة على "قد" ظاهرة أو مقدرة، مبني على مذهب البصريين، وهو ضعيف، والصحيح جوازه بغير "قد"، لكثرة ما ورَدُّ من ذلك[6].

3- وأحياناً يبدى وجهك نظره في أسلوب الشيخ خالد الأزهري فمثلاً :يقول الأزهري: "في الإشارة إلى عبارات محررة ... مستوفاة للمقصود"[7]. ويعلق الحموي: "قوله : "مستوفاة" كان الأولى : "مستوفية ، اسم فاعل من "استوفي فلان حقه" ، إذا أخذه وافياً كاملاً[8].

4- وأحياناً يصوب أحد الآراء، ومن ذلك :

أ- في تعليقه على ما ذكره الأزهري: "الجملة المفعولة تقع في أربعة مواضع : الأول : أن تقع محكية بالقول[9]. ويعلق الحموي: "هذا أحد مذهبين، والمذهب الثاني : أنها مفعول مطلق نوعي كـ: "القرفصاء" من قولهم: "قعد زيد القرفصاء" ، فهي نوع من القعود. والصواب الأول"[10].

ب- وفي الجمل الواقعة بعد "بينا وبينما" يقول الحموي: قوله: "بإضافتهن إليها". ثم يعلق الحموي فيقول: "وفي الجار للمضاف إليه أقوال أصحها: أنه المضاف[1].

ج- وإذا كان الحموي لا يوافق الرأي في مسألة ما يقول: "فيه بحث". ومثال ذلك؛ حين تعليق الأزهري على الآية: (مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُۥ وَيَذَرُهُمْ)[2]، حيث يقول: "عطفاً على محل الجملة[3]. ثم يعلق الحموي بقوله: فيه بحث، إذ يلزم

---

(4) كلمة "فلا" لم يذكرها الحموي في حاشيته ولكنها بالموصل 51.
(5) الموصل 50 المثال في الأصل هو: قام القوم خلا زيداً .
(6) حاشية الحموي ق28أ
(7) الموصل 159.
(8) حاشية الحموي ق70ب.
(9) الموصل 39.
(10) حاشية الحموي ق21ب.
(1) حاشية الحموي ق23أ.
(2) سورة الأعراف 186/7.
(3) الموصل 43.

منه عطف المفرد على الجملة، وهو ممتنع، ويمكن الجواب بأن الجملة حالة محل فعل مفرد مجزوم[4].

5- وقد يقول: "فيه نظر"، ومثال ذلك في التعليق على: "إن قام زيد أقومُ"، يقول الحموي: قوله: "هو دليل الجواب"[5]. فيه نظر، لأن رفع المضارع مع تأخيره وبنية تقديمه مختص بالضرورة، وكلامنا في حال السعة[6].

6- وأحياناً يبين فساد الرأي في مسألة ما، وذلك نحو :

أ- أشار الحموي إلى قول السيرافي: جملة "مذ ومنذ" في موضع نصب على الحال، ثم علق الحموي بقوله: وليس بشيء[7].

ب- ويذكر الحموي أن الشلوبين ذكر لـ"إذ" معنيين أحدهما: التوكيد: وذلك أنْ يُحمل "إذ" على الزيادة نحو: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ)[8].

الثاني: التحقيق كـ"قد"، وعليه حمل الآية، ثم يعلق الحموي بقوله: "وليس القولان بشيء"[9].

مذهبه النحوي:

من خلال اختيارات الحموي النحوية، ومن خلال مصادره، والعلماء الذين أخذ عنهم، يتبين مذهبه النحوي، حيث نستطيع القول -وبكل اطمئنان- أنه لا يسير على مذهب معين، بل يصطاد ما يراه صحيحاً من شتى المدارس، ويبرهن على ما يذهب إليه مستعيناً بالتعليل والقياس ما وسعه ذلك.

---

(4) حاشية الحموي ق23ب.
(5) أي: "أَقُوم".
(6) حاشية الحموي ق23ب.
(7) حاشية الحموي ق27ب،28أ.
(8) سورة البقرة 30/2.
(9) حاشية الحموي ق49أ.

النتائج والتوصيـات

أولاً: النتائج:

يمكن إيجاز أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، من خلال الدراسة في النقاط الآتية :

(1) وقف البحث على دراسة تحليلية لكتاب هام في النحو العربي، وهو كتاب قواعد الإعراب لابن هشام، وشرح له وهو كتاب: موصل الطلاب للأزهري، وحاشية عليه، وهو كتاب: هداية أولي الألباب للشنواني، ومختصر لها، وهو كتاب: حاشية على شرح القواعد للحموي.

(2) قام البحث على تحقيق نص تراثي هام وهو: حاشية على شرح قواعد الإعراب للحموي.

(3) عرّف البحث شخصية نحوية غير مدروسة من قبل .

(4) اهتم ابن هشام والأزهري والشنواني والحموي بالاستشهاد بالقرآن الكريم، وكان المصدر الأول في الاستشهاد.

(5) أكثروا من الاستشهاد بالشعر، منسوباً وغير منسوب، وبالبيت كاملاً أو بجزء منه.

(6) كانوا مقلين من الحديث الشريف، وهم بهذا يوافقون جمهور النحاة.

(7) استشهدوا بالقراءات القرآنية، وهي حجة عندهم سواء متواترة أم شاذة.

(8) اعتمدوا على شرح الغامض في كثير من الأحيان.

(9) مالوا جميعاً للإعراب بغرض التعليم، وبيان بعض الوجوه الإعرابية.

(10) يتصف قواعد الإعراب، وشرح موصل الطلاب، وحاشية الحموي بالإيجاز، بخلاف حاشية الشنواني.

(11) اهتموا بمناقشة بعض الأمور الواردة في التفسير، كقضية استراق السمع الواردة في سورة الصافات.

(12) استخدم الجميع المصطلحات البصرية بشكل عام مثل مصطلح ما لم يسَم فاعله، وبعض المصطلحات الكوفية مثل: النعت.

(13) المزج بين النحو والصرف والبلاغة باستثناء ابن هشام.

(14) جواز العطف على محل الجزم في نحو : "ومن يضلل الله فلا هادي له ويذرْهم" بسكون المضارع.

(15) يميل الشنواني والحموي لضبط بعض الكلمات المعجمية الغريبة مثل: الشَّلْوَبِيْن.

(16) امتاز الأزهري والشنواني والحموي بمناقشة بعض المصطلحات، وتفضيل بعضها على الآخر؛ مثل تفضيل المبني للمجهول على مصطلح: ما لم يسم فاعله.

ثانياً : التوصيات:

(1) الاعتزاز بالتراث ،لأنه لا يمكن لأمة أن تنسلخ عن جذورها.

(2) الاهتمام بالتحقيق العلمي لكتب التراث، والعمل على إيقاف الحملة المغرضة لتعطيل تحقيق التراث؛ لأن هذا التراث مصدر فخر وعز لنا.

(3) الاهتمام بدارسة الشخصيات المتأخرة؛ التي لم تقم عليها دراسات ، خاصة في مجال النحو؛ لبيان جهودهم المتصلة بمن سبقهم.

(4) الاهتمام بتعليم القراءات؛ لأن القراءات وفهمها أكبر حافظ للغة .

القسم الثاني

التحقيق

التحقيق ويشمل

- وصف النســخ .
- حاشية الحموي توثيق ونسبة .
- منهج التحقـيق
- صور المخطوطات
- النص محققــاً .

وصف النســـخ

اعتمد الباحث في تحقيق هذه الحاشية على ثلاث نسخ وهي :

1. "حاشية الحموي على شرح القواعد" لمحمد بن عبد الرحمن الحموي، والمصورة عن دار الكتب المصرية، والمسجلة برقم 5982، وتتكون من ست وسبعين ورقة، في كل صفحة واحد وعشرون سطراً، وفي كل سطر حوالي عشر كلمات، ولا مقدمة للمخطوطة، وتبدأ بـ:" (بسم الله الرحمن الرحيم) يقول العبد الفقير –إلى رحمة مولاه– محمد بن عبدالرحمن الحموي: الحمد لله رب العالمين ...." وتنتهي بقوله قال مؤلفه :"وكان الفراغ من تحريره في يوم الجمعة، عاشر من رمضان –المعظم قدرة من شهور– واحدى وثلاثين بعد الألف، ووافق الفرغ من كتابة هذه النسخة في يوم الاثنين؛ لعشرين خلت من ربيع الأول من شهور سنة تسعين بعد الألف، والحمد لله رب العالمين، وصلي الله على سيدنا محمد، وعلى آله

- وهي مكتوبة بخط نسخ مشرقي واضح، ويوجد بها بعض التعليقات

على جانبي بعض الصفحات. وقد رمز الباحث لهذه النسخة بالرمز أ، وقام بمقابلة النسختين الأخريين عليها، وذلك للأسباب الآتية :

أ- لأنها الأوضح خطاً.

ب- قلة الإلحاق والأخطاء

ج- وجود سقط في بعض الكلمات في نسخة "ب"مع كثرة الإلحاق، ووجود خرمين في نسخة "ج".

د- وجود أختام تمليك على المخطوطة أ، مما يعني أهميتها، وتناولها بالدرس والتعليم.

2. حاشية الحموي على موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب "لمحمد بن عبدالرحمن الحموي، والمصورة عن دار الكتب المصرية، والمسجلة برقم

5682، وتتكون من إحدى وسبعين ورقة، في كل صفحة ثلاثة وعشرون سطراً، وفي كل سطر تسع كلمات، ولا مقدمة للمخطوطة، وتبدأ (بسم الله الرحمن الرحيم)، و به نستعين على القوم الكافرين، يقول الفقير إلى رحمة مولاه الغني القدير، محمد بن عبد الرحمن الحموي: الحمد لله رب العالمين...."وتنتهي بقوله:"قال المؤلف : وكان الفراغ من تحرير يوم الجمعة عاشر رمضان، المعظم قدرة من شهور، إحدى وثلاثين بعد الألف، وكان الفراغ من نسخه يوم الأحد المبارك، سابع جماد الثاني سنة ألفِ وخمس وثمانين من الهجرة النبوية؛ على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله". وهي مكتوبة بخط نسخ مشرقي، ولكن غير واضح أحياناً، ويكثر من الإلحاق، وقد رمز لها الباحث بالرمز ب ولا يوجد عليها أختام تمليك سوى ختم دار الكتب المصرية.

3. "كتاب حاشية على شرح القواعد" للشيخ محمد بن عبدالرحمن الحموي، والمصورة عن دار الكتب المصرية، والمسجلة برقم (1487) نحو، وتتكون من خمسين ورقة في كل صفحة ثلاثة وعشرون سطراً، وفي كل سطر حوالي إحدى عشرة كلمة، ولا مقدمة للمخطوطة، وتبدأ بقوله: (بسم الله الرحمن الرحيم) حسبي الله وكفى رب البرية، يقول العبد الفقير إلى رحمة مولاه الغني القوي؛ محمد بن عبدالرحمن الحموي ...." وتنتهي بقوله: "تم هذا الكتاب بعون الملك الوهاب؛ ... يوم الأحد بعيد الظهر، من خمسة أيام مضت من شهر جماد الثاني، من شهور سنة ألف ومئة وأربعة وثلاثين من الهجرة النبوية؛ على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التحية، والحمد لله رب العالمين. وهي مكتوبة بخط نسخ مشرقي، ويوجد فيها خرمان وضحها المحقق في مكانهما، ورمز لها بالرمز ج، ويوجد عليها ختم تمليك بالإضافة لختم دار الكتب السلطانية.

حاشية على شرح القواعد للحموي: توثيق ونسبة:

لقد توفرت لدي الأدلة الكافية التي تثبت أن كتاب: "حاشية على شرح القواعد" لمحمد بن عبدالرحمن الحموي، وهي:

1- نص الحموي في ورقة العنوان على اسمه واسم أبيه ولقبه.

2- ورد اسم الحموي في الورقة الأولى من النسخ الثلاث واسم أبيه ولقبه، يقول: يقول العبد الفقير إلى رحمة مولاه، محمد بن عبدالرحمن الحموي[1]

3- نسبة بعض كتب التراجم الكتاب لمحمد بن عبدالرحمن الحموي في: خلاصة الأثر 489/3 وهدية العارفين 267/6 والأعلام 196/6 ومعجم المؤلفين 151/10، وتاريخ الأدب العربي لكارك بروكلمان.

4- لم أقف على أحد من العلماء أنه نسب هذه الحاشية لغيره.

---

[1] حاشية الحموي ق 1 ب.

منهج التحقيق

اتبع الباحث في تحقيق النص الخطوات الآتية :

(1) كتابة الآيات القرآنية، بالرسم العثماني مضبوطة، ووضعها بين قوسين مُزْهَّرَيْن، مع ذكر اسم السورة ورقمها، ثم الآية .

(2) تخريج الآيات التي وردت على أكثر من قراءة أو رواية ، من كتب القراءات.

(3) تخريج الأحاديث النبوية الشريفة من كتب متون الحديث ، وذلك بذكر الجزء والصفحة ، والكتاب ، والباب والراوي ، مع التنبيه على الفروق في الرواية إن وجدت.

(4) تخريج الأبيات الشعرية ، وذلك بالرجوع للديوان أولا – إن توفر – ثم من كتب التراث النحوي والأدبي ، معتمداً منهج تكثير المصادر، وذلك بهدف التسهيل على القارئ؛ إن أراد الرجوع للمعلومة في مصادرها.

(5) تخريج الأمثال العربية من كتب الأمثال ، وكذلك الأقوال الواردة عن العرب.

(6) الترجمة للأعلام الواردة في المتن ، وذلك في المرة الأولى التي يرد فيها العلم، مع الحرص على تكثير المصادر.

(7) ترتيب المراجع في حاشية التحقيق تاريخياً حسب وفاة مؤلفيها من القديم إلى الحديث ، مع الربط بواو العطف ، دون فاصلة، بالإضافة إلى ذكر الجزء ثم الصفحة .

(8) ضبط الكلمات التي تحتاج إلى ذلك ، وذلك من خلال الرجوع إلى المعاجم اللغوية .

(9) التمييز بين كلام الأزهري وكلام الحموي ، بوضع كلام الأزهري بعد كلمة : "قوله" بين علامتي تنصيص ، مع كتابتها بخط عريض ثقيل.

(10) الاجتهاد في توثيق المقولات التي اقتبسها الحموي ، ونسبتها إلى مؤلفيها في كتبها مباشرة ، أو من كتب التراث التي أوردت هذا النص

(11) ترقيم أوراق المخطوطة ، وذلك من خلال البدء بالرقم (1) والإشارة إلى الجهة اليمني بـ (ب) والجهة اليسرى بـ (أ)، ووضع ذلك بين شرطتين مائلتين ، نحو : /5أ/ ، /5ب/.

(12) المقابلة بين النسخ ، والاجتهاد في اختيار الصواب من الكلمات أو العبارات ، وإثباته في النص المحقق ، ووضع ما يقابله في الحاشية.

(13) الاجتهاد في تعريف الأماكن والقبائل التي ورد ذكرها ، وذلك من خلال الرجوع إلى كتب التراجم الخاصة بالبلدان والقبائل .

(14) عمل فهارس فنية على النحو الآتي:

- فهرس الآيات القرآنية.
- فهرس الأحاديث النبوية .
- فهرس الأمثال وأقوال العرب.
- فهرس القوافي.
- فهرس الأعلام .
- فهرس القبائل والأماكن والبلدان .
- فهرس الكتب.
- فهرس مصادر البحث و التحقيق.
- فهرس الموضوعات.

صور المخطوطات

النص محققــــاً

التحقيق ويشمل

- وصف النسخ .
- حاشية الحموي توثيق ونسبه .
- النص محققـــاً .

﴿ بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾

وبه نستعين على القوم الكافرين[1].

يقول العبد [2] الفقيرإلى رحمة مولاه الغني القوي[3]، محمد بن عبد الرحمن الحموي : الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد سألني بعض الإخوان الأفاضل؛ أن أختصر حاشية شيخي وأستاذي المحقق العّلامة، والمدقق الفهّامة، الشيخ أبي[4] بكر الشنواني، على شرح قواعد الإعراب، للشيخ العلامة: خالد الأزهري[5] – تغمدهما الله بالرحمة والرضوان– فأجبته الى سؤاله؛ طالباً للثواب، ومرغباً للطلاب، ومتضرعاً إلى الله[6] سبحانه[7] أن ينفع بها، كما نفع بأصلها، إنه على ذلك[8] قدير، وبالإجابة جدير، وهو حسبي ونعم الوكيل.

"بسم الله الرحمن الرحيم": "الباء" فيه للمصاحبة أو للاستعانة، أي: متلبساً[9] متبركاً أو مستعيناً[10] باسم" مسمى هذا اللفظ؛ المبالغ في الرحمة، بمعنى إرادة الإنعام ، أو الإنعام أصنف أو أفتتح، لا باسم غيره، رداً[11] على المشركين المبتدئين باسم[1]

---

(1) عبارة: "وبه نستعين على القوم الكافرين" ساقطة من أ. أما في ج:"بسم الله الرحمن الرحيم حسبي الله وكفي، رب البشرية"

(2) كلمة : "العبد" ساقطة من ب.

(3) ب: "القدير".

(4) أ : أبو بكر الشنواني: هو أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي الشنواني، نحوي، تونسي الأصل، ولد في شنوان، بالمنوفية في مصر، وتعلم بالقاهرة، وبها وفاته . له كتب كلها شروح وهوامش؛ على الآجرومية والشذور والقطر. توفي سنة تسع عشر وألف . انظر : إشارة التعيين 402 ولطف السمر 261/1 262 وخلاصة الأثر 79/1 والأعلام 62/2 ،63 ومعجم المؤلفين 283/2.

(5) خالد الأزهري : وهو زين الدين خالد بن عبدالله بن أبي بكر بن محمد الجرجاوي الأزهري المشور بالوقاد، نحوي بارع، ولد سنة ثمان وثلاثون و ثمانمائة، له: شرح الآجرومية، وشرح البردة ، وشرح التصريح ، والمقدمة الأزهرية في علم العربية ، والألغاز النحوية وغيرها.توفي سنة خمس وتسعمائة . انظر : الضوء اللامع 171/2 وبدائع الزهور 61/2 والكواكب السائرة 188/1 وشذرات الذهب 26/8 وكشف الظنون 124/1 وإيضاح المكنون 118/1والأعلام 297/2 ومعجم المؤلفين 96/4.

(6) أ: "لله"

(7) ج: "تعالى.

(8) ج : إنه على كل شيء قدير.

(9) ب،ج: "ملتبساً".

(10) ب: "مستغيثاً".

(11) ج: "أو" .

(1) ج: "اسم".

غيره. أيضاً[2] ففيه قصر إفراد. فإن قيل: التبرك لم يعد من معاني "الباء"، فالجواب: إن معنى "الباء"–الذي هو الملابسه– محمول على الملابسة التبركية، بمعونة المقام، كما يحمل العام على الخاص. وقدم "الرحمن" لمناسبة[3] اسم الذات في الاختصاص، وعظمة[4] المعنى. وعلى القول بأنه علم: فهو اسم ذات، فيقدم على اسم الصفه، و"جملة البسملة" تحتمل الخبرية والإنشائية، ولعل تعقيب اسم الذات بهذين الوصفين المفيدين[5] للمبالغة في الرحمة، إشارة لسبق /2أ/ الرحمة، وغلبتها على أضدادها؛ لأن كونها ملاصقة لاسم الذات ؛ دل على السبق، وتكررها دل على الغلبة، ولعل وجه إيراد البسملة محتملة للاسمية والفعلية ، قصد الاقتصار [6] بحذف المتعلق.

قوله: "**الحمد لله**".

الحمد؛ هو الوصف بالجميل، على الفعل الجميل؛ الاختياريّ حقيقة أو حكماً، على وجه التعظيم ظاهراً أو باطناً. وهو يتوقف على خمسة أمور:

الأول: المحمودية: وهو ما يُظهر اتصاف شيء به على وجه مخصوص. ويجب أن يكون جميلاً، أي صفة كمال يُدرِك حسنها العقل السليم؛ الخالي عن موانع إدراك الحقائق، ويكفي فيه أن يكون جميلاً عند الحامد أو عند المحمود ، بل أو عند غيرهما، في احتمال[7] بعيد.

الأمر الثاني: المحمود عليه: وهو ما كان الوصف بالجميل بإزائه ، بمعنى أن الموصوف لما كان له ذلك الشيء؛ ذكر جميله، وأظهر كماله. ويجب أن يكون كمالاً؛ لأن غير الكمال لا يكون سبباً لإظهار الكمال، وأن يكون جميلاً عند الحامد، ولا يكفي كونه جميلاً عند غيره؛ مع نقصه عنده ؛ لأنه لا يصير سبباً للتعظيم. ويجب أن يكون فعلاً صادراً عن المحمود، وأن يكون اختيارياً، أي: حاصلاً من المحمود باختياره وإرادته، فلا يكون ثناء اللؤلؤة على صفائها حمداً.

---

[2] كلمة : "أيضاً" ساقطة من ج.
[3] ج: "الملابسة".
[4] ج: "وعصمة".
[5] أ: "المقيدين".
[6] أ: قصد الاختصار، ج: قصد الاختصاص.
[7] ج: "إجمال".

وقولهم في تعريف الحمد حقيقة أو حكماً، تعميم [1] بالنظر إلى الفعل والاختيار [2]: أي: الوصف بالجميل على الفعل حقيقة أو حكماً؛ الاختياري حقيقة أو حكماً[3]، فلا يشكل ثناء[4] الله تعالى على صفاته الذاتية، ولا بالثناء[5]على ذاته المقدسة، لأن المراد بالفعل الحكمي: ما ترتب عليه فعل[6]، وبالاختياري الحكمي /2ب/: ما ترتب عليه أموراختيارية، فالشيء إذا حصل منه[7] آ ثار اختيارية؛ جعل في حكم الاختياري، فالحاصل أن المراد: ما كان فعلاً اختيارياً نفسه[8] أو أثره.

الأمر الثالث: الحامد:

ويجب أن يكون معظِّماً بثنائه المحمود، ظاهراً أو باطناً. والمراد من التعظيم[9] الظاهري: ألا يكون في أقواله وجوارحه ما يدل على التحقير والهزؤ[10].فأرادوا بالتعظيم هنا، عدم التحقير والهزؤ، وعدم مخالفة الفعل القول.

والمراد من التعظيم الباطني: أن يعتقداتصاف المحمود بالمحمودية، كما اقتضاه كلام السيد.[11] والأظهر أن المراد به أن يقصد التعظيم، وإن لم يعتقد ما ذكر،

فتدخل[1]القصائد المشتملة على وصف الممدوح[2]بما يعتقد المادح انتفائه عن

---

[1] ج: "تعظيم".

[2] أ: "الاختياري".

[3] عبارة: "أو حكماً" ساقطة من أ.

[4] كلمة: "ثناء" ساقطة من ب.

[5] ج: "والإنشائية"

[6] ج: "حكم".

[7] ب: "فيه".

[8] ب: "لنفسه".

[9] ب: "المراد بالتعظيم".

[10] ب: "التهزؤ".

[11] يقصد به: السيد عيسى الصفوي، حيث يقول عنه الشنواني أُستاذ شيخنا. وهو : أبو الخير عيسى بن محمد بن عبدالله، قطب الدين الحسن الحسيني، المعروف بالسيد الصفوي، ولد سنة 900، له: شرح كافية بن الحاجب ومختصر نهاية ابن كثير. توفي سنة ثلاث وخمسين وتسعمائة. انظر: شذرات الذهب 279/8، وإيضاح المكنون 10/1 وهدية العارفين 810/1 والأعلام 108/5 ومعجم المؤلفين 32/8.

[1] أ، ب: فيدخل.

[2] ج: "المحمود".

المحمود[3]، فإن الجمهور يعدونها حمداً ومدحاً ، لعلمهم بأن المادح قصد بها التعظيم للممدوح.

الأمر الرابع: المحمود

ويجب -كما عرف- أن يكون فاعلاً مختاراً حقيقة أو حكماً ، أي صادراً[4] منه المحمود عليه بالاختيار ، أو ما هو من آثاره.

الأمر الخامس:

ذكر ما يدل على اتصاف المحمود بالمحمود به[5]، والمشهور اختصاص الحمد بجارحة اللسان، فيخرج كلام من تنزه عنها، والأظهر عند المحققين؛ أنه قيد غالبي. وجملة "الحمد لله"[6]إنشائية -لأنها وضعت شرعاً لإنشاء الحمد- أو خبرية لفظاً إنشائية معنى، أو خبرية لفظاً ومعنىً[7]. ويحصل الحمد بها؛ لكن بطريق اللزوم ، إذ من لازِمِ الإخبار عن الحمد؛ بأنه مملوك أو مستحق له تعالى.

وَصْفُهُ تعالى بأنه مالك أو مستحق له -وذلك جميل- فيكون الوصف به حمداً، والمعنى: أن جنس الحمد -أو جميع أفراده- مختص[8] بالله تعالى، وهذا الاختصاص إما على المبالغة؛ تنزيلاً لحمد غير الله تعالى منزلة العدم، أو منزلة حمده تعالى[9]/3/أ/؛ لأنه مبدأ كل جميل. وإما على الحقيقة؛ لأن المحمود عليه يجب أن يكون صدوره بالاختيار[10]، ولا اختيار[11] لغيره تعالى بالحقيقة؛ عند أهل السنة، وهذا بناءً على حمل الاختيار على الحقيقي ، والأول بناءً على حمله على العرفي.

واختار الحمد على الشكر؛ مع أن المتبادر من العبارة؛ أن المحمود عليه هنا؛ نعمة إلهام الحمد اقتداءً بالكتاب العزيز، وعملاً بموجب الحديث الشريف، وهو: " كُلَّ أَمرٍ ذِيْ بَالٍ لا يُبْدَأُ فِيْهِ بالْحَمْدِ لِلَهِ فَهْوَ أجذم "[1].

---

[3] عبارة: "بما يعتقد المادح.... عن المحمود" ساقطة من أ،ج.
[4] أ: "صادر".
[5] كلمة: "به" ساقطة من أ.
[6] عبارة: "لله" ساقطة من أ.
[7] عبارة: "أوخبرية... ومعنى" ساقطة من ب.
[8] ب: "اختص".
[9] عبارة: "وهذا الاختصاص ..... حمده تعالى" ساقطة من أ.
[10] ج: "صدقاً في الاختيار".
[11] ب: "ولا ختيار".
[1] أخرجه الإمام أبو داود في سننه(35) كتاب الأدب(21) باب الهدى في الكلام (4840/733/1).

ولما كان[2] الحمد من المصادر التي تنصب بأفعال مضمرة، فكان من حقه أن يلاحظ معه الفعل، ثم أنه[3] عدل عن حقه، واختير الجملة الاسمية؛ ليفيد[4] الدوام والثبوت؛ بتقدير اسم الفاعل، بمعنى: الثبوت، إجابةً لمناسبة المقام. فإن قيل: الفعل المضارع يفيد الاستمرار التجددي، فِلِمَ اختير عليه مع أصالته؟ أجيب بأنه اختير عليه؛ ليمكن إدخال اللام، ليفيد[5] العموم والانحصار مع الاختصار، وبأن الاستمرار إنما هو بالنسبة إلى مفاد المضارع من الاستقبال، والدوام الاسمي[6] مع الأزمنة الثلاثة[7].

"والله" اسم للذات الواجب الوجود، المستحق لجميع المحامد؛ ولذا لم يقل الحمد[8]للخالق أو الرازق أو نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاقه الحمد بوصف دون وصف، بل إنما تَعَرَّض لنعمة الإلهام[9]– بعد الدلالة على استحقاق الذات– تنبيهاً على تحقق الاستحقاقين. وقّدم الحمد؛ لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به ، وإن كان ذكر الله أهم في نفسه.

فإن قيل: مقام الحمد لايقتضي تقديم لفظه؛ لأن تحصيل معنى الثناء[10] لله[11]لايتم إلا بمجموع المبتدأ والخبر ، فيقتضي تقديم /3ب/ المجموع على ما سواه. فالجواب[1]: إن لفظة الحمد –من بين اللفظين– أنسب بالتقديم نظراً إلى أن هذا اللفظ موضوع لمفهوم[2] هذا المعنى.

قوله: "**الملهم لحمده**".

أي: لحمدي إياه، فالمصدر مضاف إلى مفعوله، والفاعل محذوف، والإلهام[3]: إلقاء معنى في القلب، ويختص بما كان منه تعالى، أو من الملأ

---

[2] عبارة: "ولما كان" ساقطة من أ،ج.
[3] كلمة: "أنه" ساقطة من أ.
[4] ب: "لتفيد".
[5] ب: "لليفيد".
[6] أ: "الاسم".
[7] ب: "كلها".
[8] كلمة: "الحمد" ساقطة من أ.
[9] ج: إنما تعرض للإلهام.
[10] أ،ب: "الثاء".
[11] أ: "الله".
[1] ب: "الجواب".
[2] ب: "لفهوم".

الأعلى؛ وبخبر لا كسب فيه، وبمعنىً[4] مُدْرَك، يمكن التعبير عنه بلفظ. والإلهام[5]: هو الفعل المحمود عليه، والظاهر أن المصنف[6] قصد بذكره الحمد التفصيلي – ثانياً– جمعاً بين نوعي الحمد؛ كما في القرآن.

قوله: "**والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسوله[7] وعبده**".[8]

وأردف الحمد بتعظيم النبي –صلى الله عليه وسلم– أداءً لبعض ما وجب عليه[9]، وتوسلاً في قبول الحمد، والتوفيق لتمام المراد[10]، فإنه واسطة كل كمال، واتباعاً لله تعالى في تعقيب اسمه، ولحديث: " لاَ أُذكرُ إلاّ وَتُذْكُرُ مَعِيْ [11]". ولحديث: " مَنْ صَلَّى عليّ فِيْ كِتَابٍ لَمْ تَزَلْ الْمَلاَئكَةُ تَسْتَغْفِرُ لهُ مَادَامَ اسْمِي فِيْ ذَلِكَ الْكِتَابَ [12]". والجملة لإنشاء الدعاء، وطلب الرحمة والتعظيم والسلامة، وإن كانت في صورة الخبر، والمطلوب أمر زائد على ما حصل له في كل وقت، فإن نعمه[13] تعالى لا نهاية لها؛ ففيه حذف أو استعمال العام في الخاص، بقرينة أنّ طلب الحاصل غير معقول، والوجه أن يجعل جملة: "الحمد لله" إنشائية؛ ليصح عطف جملة الصلاة عليها، فإن الجمهور على[1] منع عطف الإنشاء على الخبر، فيما[2] لا محل له من الإعراب. ويصح[3] أن يجعل[4] جملة الحمد[5] خبرية لفظاً ومعنى كما تقدم، ولكن يقدر /4أ/ القول في جملة الصلاة. والصلاة[6] من الله رحمة

---

[3] الحرف: "و" ساقطة من أ
[4] أ،ب : والمعنى ، ج: "وبمعنن".
[5] الحرف: "و" ساقط من ب.
[6] ج: "المص".
[7] كلمة: "رسوله" ساقطة من ب.
[8] ج: "عبده ورسوله".
[9] كلمة: "عليه" ساقطة من أ،ب.
[10] م: "والتوفيق في قبول المراد لتمام المراد".
[11] أخرجه الإمام ابن حبان في صحيحه (الإحسان)11 كتاب الزكاة (11) باب الإخبار عن إباحة تعداد النعم للمنعم على لمنعم عليه في الدنيا (3312/175/8) عن أبي سعيد الخدري، وإسناده ضعيف .انظر: الإحسان في تقريب صحيح.
[12] ذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة 42/329/1أبن حيان.
[13] ج:"نعمة الله تعالى".
[1] الحرف: "على" ساقط من ج.
[2] ب: "خما".
[3] ب،ج:"ويجوز".
[4] أ: "تجعل".
[5] ج: "الحمدلله".
[6] ج: "ولكن يقدر القول في جملة الصلاة والسلام من الله رحمه".

مقرونة بتعظيم، ومن الملائكة استغفار ، ومن غيرهما تضرع ودعاء. والسلام: بمعنى السلامة من النقائص أو بمعنى التسليم. والسيد: الذي يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم. والحليم: الذي لا يستفزه غضبه. والكريم و المالك والمتولي للسواد، أي: الجماعة الكثيرة. وَوَصفُ نبينا -صلى الله عليه وسلم- بالسيد يوافق[7] ما ثبت في الحديث أنه قال[8]: " أَنَا سَيِّدُ وَلَدَ آدَمَ وَلاَ فَخْر [9]"، ولكن هذا في مقام الإخبار عن نفسه بمرتبته، وأما في الصلاة عليه: فهل[10] الأفضل ذكر السيد مراعاة للأدب؟ أو عدم ذكره رعاية للوارد في كيفية الصلاة عليه، لمّا سألوه عنها، وهو قوله صلى الله عليه وسلم: "اللهم صلِ على محمد .... إلى آخره[11] ". فلم يذكر لفظ سيد[12].

تردد نظر الشيخ عز الدين[13] في ذلك؛ بناءً على أن الأفضل سلوك الأدب، أو امتثال الأمر. فعلى الأول يستحب دون الثاني، و "محمد" بدل من "سيدنا"، إذ المقصود بالذات: الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم، وذكر "السيد" توطئة لذكر اسمه الشريف، فإثبات السيادة له مقصود؛ لكن لا بالذات بل توطئة وتمهيداً، فلا يَرِدُ أن قولهم: المبدل منه في نية الطرح؛ يستلزم عدم جواز البدلية[1] هنا؛ لما يلزم من[2] أن يكون إثبات السيادة له غير مقصودة أصلاً؛ لأنا نقول: معنى الطرح ألاّ[3] يكون المبدل منه[4] مقصوداً[5] بالذات، ولكن ذكر توطئة للبدل. ويجوز أن يكون عطف بيان جئ به للمدح /4ب/ ، فيكون إثبات السيادة له - صلى الله عليه وسلم- مقصوداً

---

(7) ب: "ليوافق".

(8) عبارة: "أنه قال" ساقطة من ج.

(9) أخرجه الإمام الترمذي (46) كتاب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (1) باب فضل النبي صلى الله عليه وسلم 3615/822/1.

(10) ب: "هنا".

(11) ج: الخ.

(12) ب،ج: "السيد".

(13) الشيخ عزالدين هو: عبدالعزيز بن عبدالسلام أبو القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي عزالدين الملقب بسلطان العلماء، شافعي، بلغ رتبة الاجتهاد. من كتبه : التفسير الكبير، والإلمام في أدلة الأحكام، وقواعد الشريعة، والفوائد، وقواعد الأحكام في إصلاح الأنام، وترغيب أهل الإسلام في سكن الشام، والفتاوى، وغيرها. انظر: فوات الوفيات 350/2 والأعلام 21/4 ومعجم المؤلفين 249/5.

(1) ب: "يقتضي أن يكون البدل ممتنعاً هنا.

(2) عبارة: "يلزم من" ساقطة من ج.

(3) ج: "أن لا".

(4) ج: "البدل فيه" .

(5) أ: "مقصود ".

بالذات. والإضافة في: "رسوله وعبده" لتشريف المضاف أيّ تشريف[6]. وتقديم رسوله على عبده لرعاية السجع، ولولا ذلك لقدمّ "عبده" على "رسوله"، امتثالاً لما في الحديث الصحيح: " وَلَكِنْ قُوْلُوا: عَبْدُ اللهِ وَرَسُوْلُهُ "[7].

والرسول لغة[8]: المرسل. وشرعاً: إنسان أوحي إليه بشرع يعمل به[9]، وأمر بتبليغه[10]. والنبي: إنسان أوحي إليه بشرع ولم يؤمر بتبليغه[11]. وقيل بترادفهما، لقوله سبحانه وتعالى: (وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ)[12]، "فقد أثبت لهما معنى الإرسال. وقال النووي[13]: "إن الرسول يتناول جميع رسل الله تعالى من الآدميين والملائكة، قال الله تعالى: (ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ)[14]، ولا يسمى الملك نبياً". انتهى. فعلى هذا بينهما عموم من وجه، وعلى الأول بينهما عموم مطلق.

والعبد في الأصل صفة، ثم استعمل استعمال الأسماء، وهو أحب الأسماء الى الله تعالى وأرفعها، وليس للعبد صفة أتم ولا أشرف من العبودية؛ لأن الألوهية والسيادة إنما هي في الحقيقة[1] لله تعالى[2] لا غيره[3]، والعبودية بالحقيقة لمن دونه، ففي الوصف بها إشارة، أي: إشارة إلى غاية كماله تعالى، واحتياج غيره إليه في سائر أحواله. والعبودية في الرسول؛ لكونها انصرافاً من الخلق إلى الحق؛ أكمل من

---

(6) ب: "للتشريف".

(7) أخرجه الإمام البخاري (60) كتاب أحاديث الأنبياء (48) باب قوله تعالى:"واذكر في الكتاب مريم إذ انتبذت من أهلها" 3445/580/1.

(8) لسان العرب (رسل) 53/6.

(9) عبارة: "يعمل به" ساقطة من أ،ب.

(10) أ،ب: وإن لم يؤمر بتبليغه.

(11) عبارة: "والنبي إنسان ..... بتبليغه" ساقطة من أ،ب.

(12) سورة الحج 52/22.

(13) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم 44/1. وهو أبوزكريا محي الدين يحيى بن شرف الحوراني النووي الشافعي، علامة بالفقه والحديث. مولده ووفاته في (نوى) بسوريا، وإليها نسبته. من كتبه: تهذيب الأسماء واللغات، ومنهاج الطالبين، ورياض الصالحين، وغيرها. توفي سنة ست وسبعين وستمائة. انظر: طبقات الشافعية للسبكي. والأعلام 149/8،150.

(14) سورة الحج 75/22.

(1) أ،ب:"بالحقيقة".

(2) كلمة: "تعالى" ساقطة من أ.

(3) ب: ج"لا غير".

الرسالة؛ لكونها بالعكس، ولأن العبد يتكفل مولاه بإصلاح شأنه، والرسول يتكفل بإصلاح شأن الأمة.

ويقال: "العبد" على أضرب:

الأول: "عبد بحكم الشرع"، وهو المكلف.

الثاني: عبد بالإيجاد، وإياه قصد بقوله تعالى: /4ب/(إِن كُلُّ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ إِلَّآ ءَاتِي ٱلرَّحْمَٰنِ عَبْدًا)[4].

الثالث: عبدٌ بالعبادة: وهو المقصود بقوله: (سُبْحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ)[5].

الرابع: عبد الدنيا وأغراضها، وهو المعتكف على خدمتها ومراعاتها.

والعبودية: إظهار التذلل، والعبادة أبلغ منها، لأنها غاية التذلل والخضوع، ولا يستحقها إلا من له غاية الإفضال، ولهذا كانت العبادة دليلاً على الوحدانية.

وأثر الفصل بين جملتي البسملة والحمد؛ تنبيهاً على استقلال كل بالمقصودية الذاتية ، والوصل في جملة الصلاة؛ تنبيهاً على تمييز ما يتعلق به تعالى بالمتبوعية والمقصودية الذاتية.

قوله: "**وعلى آله وصحبه وجنده**".

أعاد كلمة "على"؛ رداً على الشيعة القائلين بعدم جواز الفصل بينه وبين آله بكلمة "على"، ، والمشهور أن أصل "آل" "هل"[1]، قلبت الهاء ألفاً. وفي القاموس[2]: همزة ثم ألف، وقيل[3]: أصله "أَوْل"، وفي القاموس[4] يصغر على أويل وأهيل،

---

[4] سورة مريم 93/19.

[5] سورة الإسراء 1/17.

[1] ب،ج: "أهل".

[2] القاموس المحيط: (أهل) 1245.

[3] أ: "أو قيل".

[4] القاموس المحيط (أول) 1245.

وخـص بـأن لا يضـاف إلاّ إلـى ذوي الخطـر [5] مـن ذوي العقـول، وذا[6] لا ينـافي التصغير، لأن الخطر فيه[7] متفاوت، فيقبل التصغير.
والصحب: اسم جمع لصاحب[8]. وقيل: جمع لـه. وبعضـهم حمل القول بالجمعية على الدلالة على ما فوق الواحد، أي: فلا خلاف في الحقيقة.
والجند: الأنصار والأعوان.

وقضية كلام الجوهري [9]، أنه اسم جمع، وأن الجندي منسوب الى إحدى البلاد التي تسمي جنداً، كدمشق، وحمص، وفلسطين، لإقامة الأنصـار والأعوان بها في ذلك الوقت، والإضافة فيما ذكر لتشريف المضاف، أي /5ب/ تشريف.
قوله: "**وبعد**".

هو ظرف بتقدير: "أقول" ونحوه. والفاء بعده زائدة على توهم "أما"، إشعاراً بلزوم ما بعدها لما قبلها، والمشهور أن الأصل: أما بعد، فعوضت الواو نيابة[10] عن "أما"، تخفيفاً لدلالة الفاء عليها. لكن المتبادر من كلام الرضي[1] أن أما إنما تحذف إذا كان الجزاء أمراً أو نهياً، فلا يقال: "زيداً فضربت"، وحيث جعل السابق إنشاءً ففيه عطف الخبر عليه. وقد يقال: المعطوف أيضاً يحتمل الإنشاء؛ لأن الغرض منه مدح الشرح.
قوله: "**فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغني: خالد بن عبد الله الأزهري**".

---

(5) ج: "الحظر"، والمقصود بذوي الخطر: الناس؛ لأن لهم خواطر.انظر: القاموس المحيط (خطر) 494.
(6) ب: "وذلك".
(7) كلمة: :فيه" ساقطة من أ،ج.
(8) وذلك عند سيبويه، انظر: الكتاب 625/3.
(9) الجوهري: هو أبونصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، أول من حاول الطيران، ومات في سبيله، لغوي من الأئمة، أشهر كتبه الصحاح، وله كتاب في العروض، ومقدمة في النحو، أصله من فاراب، ودخل العراق صغيراً، وسافر إلى الحجاز، وطاف البادية، وعاد إلى خرسان، ثم أقام في نيسابور. توفي سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة. انظر: نزهة الألباء 344، وإنباه الرواة 229/1-233 ومعجم الأدباء 151/6-165 وإشارة التعيين 55-56 والبلغة 66-58 وبغية الوعاة 446/1-448 والأعلام 313/1.
(10) كلمة: " نيابة" ساقطة من أ،ج.
(1) شرح الكافية 400/2 .
الرضي: هو محمد بن الحسن الرضي الأسترآباذي نجم الدين،عالم بالعربية،من أهل أستراباذ، من أعمال طبرستان، أشتهر بكتابيه: شرح الكافية في النحو، وشرح شافية ابن حاجب، توفي سنة ست وثمانين وستمائة. انظر: بغية الوعاة 567/1 والأعلام 86/6 وشرح الكافية 400/2.

القول وما يشتق منه لحكاية الجمل المفيدة[2]، والمحكي هنا قوله[3]: هذا[4] شرح لطيف، وما يتعلق به، أو جميع الخطبة، أو جميع الكتاب، كل جائز. فالفقير: المحتاج في ذاته لعجزه وضعفه، وهو صفة مشبهه[5]؛ بمعنى الدائم الفقر والحاجة، أو صيغة مبالغة بمعنى: الكثير الفقر.

واسم المولى[6] يقع على معان كثيرة ، منها: الرب، والمالك، والسيد، والمنعم، والمعتق، والناصر، والمحب، والتابع، والجار[7]، وابن العم، والحليف،والصهر[8]، والعبد، والمنعم عليه، والمعتق، والعاصب، والقائم بالأمر[9]، وناظر اليتيم، والشريك، والنديم.

والغني: الذي لا يحتاج؛ بل كل ما سواه محتاج إليه، وفي مقابلة العبد بالمولى، والفقير بالغني؛ من أنواع البديع؛ "المطابقة"[10].

وخالد اسم الشارح، "وابن عبد الله" نعت له، أو خبر لمبتدأ محذوف، والجملة مستأنفة، أو معترضة بين القول، ومحكيه، وبين الموصوف وصفته، وفائدة الاعتراض: تمييز المصنف عن غيره. والأزهري /6أ/ نسبة إلى الجامع الأزهر؛ لأنه كان مستقراً فيه، وكان شافعي المذهب، صعيدياً، جرجي البلد. والأزهر هو[1]: أول بيت وضع للناس بالقاهرة. قال فيه بعض العلماء؛ إن الجالس فيه يجد راحة من جهة الرحمن، ولله الفضل والمنة، إذ جعل عمل أهله عمل أهل الجنة.

قوله: "**هذا**"[2].

---

[2] أ: "المقيدة".

[3] كلمة: "قوله" ساقطة من أ،ب.

[4] كلمة: "هذا" ساقطة من ب.

[5] الصفة المشبهة لها أوزان منها: فعيل، وهو مشترك بين صيغة المبالغة والصفة المشبهة، غير أن الصفة المشبهة تكون من الفعل اللازم، وهوصفة ملازمة، بخلاف صيغة المبالغة فهي غير ثابتة، وتكون من فعل متعد .

[6] لسان العرب: (ولي) 282/15.

[7] ب: "الجاري".

[8] ج: "والمعين".

[9] ب: "في الأمر".

[10] المطابقة: هي الجمع بين المتضادين. الإيضاح للقزويني 334.

[1] كلمة: "هو " ساقطة من ب.

[2] ب: "هذه".

الإشارة به[3] إن كانت قبل التأليف فإلى ما في الذهن، وفيه إشكال؛ لأن الحاضر في الذهن حقيقة هو المجمل، ومسمى الكتاب هو المفصل، وهو غير حاضر في الذهن حقيقة، والمشار إليه يجب حضوره. فالمشار إليه هو المجمل، فلا يصح الإخبار عنه بما سماه[4] المفصل، وهو قوله: شرح. وجوابه أن المخبر عنه مضاف محذوف، أي مفصل هذا المجمل. فالمشار إليه المجمل الحاضر في الذهن، والمخبر عنه[5] المفصل، واسم الإشاره –وإن كان موضوعاً للأمور المبصرة– قد يستعمل في الأمور المعقولة؛ لكن لابد من نكتة، والنكتة هنا إما الإشارة إلى إتقانه لهذه المعاني الحاضرة في الذهن ، حتى صارت كأنها مبصرة عنده. وإما الإشارة إلى أنها سهلة التناول ، قريبة المأخذ ، كالأمور المحسوسة. وإن كانت الإشارة به بعد التأليف؛ فإما إلى ما في الذهن –وقد علم ما فيه– وإما إلى ما في الخارج؛ إن جعل مسمى الكتاب أمراً خارجياً ، كالنقوش المخصوصةأو[6] الألفاظ المخصوصة، وهي الصادرة من الشارح في الوقت المخصوص على الوجه المخصوص. وفيه أيضاً إشكال؛ لأن الموجود في الخارج منها ليس إلاّ الشخص ، وليس الغرض تسمية ذلك الشخص؛ ولا /6ب/ وصفه بالأوصاف الآتية ، وإنما الغرض تسمية نوعه ووصفه، وجوابه أنه[1] على حذف مضاف ، أي نوع هذا اللفظ أو النقش.

قوله : "**شرح لطيف**".

أي ألفاظ مرتبة[2] ترتيباً خاصاً؛ باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة؛ على ما هو المختار في مدلول أسماء الكتب. و "الشرح"[3] : الكشف؛ من شرحت الغامض إذا فسرته. و"اللطيف"[4]: من اللطافة ، وهي رقة القوام، أو كونه شفافاً، أي

---

[3] ج: "إشارة إن كانت" .... إلخ.
[4] ب،ج "مسماه".
[5] عبارة: "مفصل هذا المجمل... والمخبر عنه" ساقطة من ب.
[6] ج: "أو".
[1] أ: وجوابه على أنه على .... إلخ.
[2] ب،ج: مترتبة.
[3] لسان العرب: (شرح) 50/8.
[4] لسان العرب (لطف) 202/13.

لا يحجب البصر عن إدراك ما ورائه، "وينبغي أن يكون المراد به صغير الحجم"[5]، وبديع الصنع.

قوله : "**سألنيه بعض الأصحاب**".

السؤال لغة: الطلب. واصطلاحاً: طلب الأدنى من الأعلى. وإذا كان للتعريف تعدى إلى المفعول الثاني؛ تارة بنفسه، وتارة بـ "عن"، وهو أكثر، نحو: ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ﴾[6]. وإذا كان لاستدعاء مال؛ فإنه يعدى[7] إلى المفعول الثاني بنفسه تارةً، وهو أكثر[8] نحو: ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَـٰعًا ﴾[9]. ويعدى إليه[10] بـ"مِنْ" تارةً ، نحو: ﴿ وَسْـَٔلُوا۟ ٱللَّهَ مِن فَضْلِهِۦٓ ﴾[11].

أقول[1]: إن الشيخ[2] عداه بنفسه تشبيهاً لاستدعاء الشرح باستدعاء المال، والجامع: الانتفاع بكل منهما، ففيه استعارة تبعية، ولا يصح أن يكون السؤال في عبارته للتعريف، لأنه غير مراد، فليتأمل.

و"الأصحاب"، قال الدواني[3]: جمع صاحب، أو جمع صحب، تخفيف صحب بمعنى صاحب، وأورد على كونه جمع صاحب[4] أن الزمخشري[5] جمع

---

[5] لسان العرب: (لكف) 202/13.
[6] سورة الإسراء 85/17.
[7] ج: "يتعدى".
[8] عبارة : وهو أكثر" ساقطة من ب.
[9] سورة الأحزاب 53/33.
[10] ج: "ويتعدى".
[11] سورة النساء 32/4.
[1] أي: الحموي.
[2] أي: الشيخ خالد الأزهري.
[3] ب الدوياني:
الدواني:هو محمد بن أسعد الصديقي الدواني جلال الدين، قاض، باحث، يعد من الفلاسفة، ولد في (دوان) من بلاد فارس، وولي قضاءها، وتوفي بها سنة تسعمائةً وثماني عشر هجرية . له: أنموذج العلوم، وتعريف العلم، وإثبات الواجب، وحاشية على شرح القوشجي لتجريد الكلام، وشرح تهذيب المنطق وغيرها. انظر: كشف الظنون 184 والأعلام 32/6 ،33 ومعجم المؤلفين 47/9.
[4] ح: "كونه بمعنى جمع صاحب".
[5] الزمخشري هو: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي الزمخشري، من أئمة العلم بالدين والله والتفسير واللغة والأدب، ولد في زمخشر، من قرى خوارزم، وسافر إلى مكة، فجاور بها زمناً، فلقب بجار الله، وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية من قرى خوارزم، وتوفي بها

فاعل على أفعال. وعلى كونه جمع صحب؛ أن فَعْلاً الذي ليس معتل العين لا يجمع أيضاً[6] على أفعال. /7ب/ والجواب أنه يمكن أن يكون الدواني[7] ثبت له دليل يدل[8] على أنه جمع لِفَعْل ولفاعل، لكن شذوذاً في كل منهما، لأنهم صرحوا بأن أفعالاً مما حفظ في فاعل نحو: "جاهل وأجهال".وقال في التوضيح[9]: "كما شذَّ، أي: أفعال؛ في فَعْل المفتوح إلفاً، الصحيح العين الساكنها". انتهى.

والصاحب لغة: من بينك وبينه مواصلة ومداخلة وإن قَلَّت. وعرفاً: التابع لغيره، الآخذ بمذهبه[10].

قوله: "**يحل المباني، ويبين المعاني**".

حل المباني: فك التراكيب ببيان الفاعل والمفعول، ومرجع الضمائر، ونحو ذلك.

وفي قوله: "يحل المباني" استعارة بالكناية، أو استعارة تبعية، ويجوز أن يكون إطلاق الحل على التبيين، لا باعتبار التشبيه، بل باعتبار أنه لازم للحل، فيكون مجازا مرسلا. وقوله: "ويبين المعاني": يحتمل أنه[1] من عطف العام على الخاص، وقد يقال أن بينهما عموماً وخصوصاً من وجه، لأن حل المباني قد لايتبين بمجرد المراد، وبيان المعنى[2] المراد قد يكون بدون حل التركيب، كأن يقتصر على نحو: والمراد كذا. "والمباني": جمع مبنى، ومبانى الكتاب؛ ما تبنى[3] عليه مسائله. "والمعانى": جمع معنى، والمعنى إما مَفْعَل –كما هو الظاهر من "عنى– يعني" إذا قصد[4] –وإما مخفف مَعْنِيّ بالتشديد، اسم مفعول منه، أي: المقصود.[5] وعلى كونه "مَفْعَل"؛ يكون اسم مكان، أو مصدرا ميمياً.

سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة. انظر: نزهة الألباء 391-393 وإنباه الرواة 265/3-272 وبغية الوعاة 279/2، 280، والأعلام 178/7.

[6] كلمة: "أيضاً" ساقطة من ج.

[7] ب: الدوياني.

[8] كلمة: "يدل" ساقطة من ب.

[9] أوضح المسالك 310/4.

[10] أ: "لمذهبه".

[1] ب: "أن يكونّ".

[2] كلمة: "المعنى" ساقطة من ب.

[3] ب: "يبنى".

[4] أ: "قصدوا".

[5] ج: "مقصود".

وللمعنى في الاصطلاح معنيان، أحدهما: ما يقصد بالفعل من اللفظ، /7ب/ والثاني: ما يمكن أن يقصد من اللفظ. وذكر الجامي[6] معنى آخر يحتاج فيه إلى نقل، وهو المقصود من الشيء.

قوله: "**موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**".

يجوز فيه ضم "موصلُ الطلاب" على الحكاية، ويجوز نصبه. والطلاب: جمع طالب، ككتُّاب جمع كاتب. وسماه بذلك ليكون اسمه باعتبار معناه العلمى؛ مطابقاً ومناسباً لمعناه الأصلي، لأن معناه الأصلي من أوصاف الكتاب القائمة به، فصار الاسم مناسباً لوصف الكتاب، فلا يرد ما عساه يتوهم.

قوله: "**نافع، إن شاء الله تعالى**".

النفع: مايستعان به في الوصول إلى الخير، وما يتوصل به إلى الخير خير[1]، فالنفع خير، وضده الضر، ولا شك في توقف النفع به على تعلق مشيئة الله تعالى به؛ كسائر الكائنات. ويجوز عود "إن شاء الله" على جميع سابقه.

قوله: "**الباء متعلقة[2] بفعل محذوف**"[3].

وقيل إنها زائدة، فلا تتعلق بشئ.

قوله: "**تقديره أفتتح**".

أولى منه أؤلف أو أصنف ، لأنه يدل على تلبس التأليف كله بالتسمية[4]؛ على وجه التبرك أو الاستعانة، بخلاف الذي قدره، فإنه إنما يفيد تلبس ابتداء التأليف بها خاصة.

---

[6] أ،ب: "الجاي".
الجامي هو: أبوالبركات نور الدين عبدالرحمن بن محمد الشيرازي الجامي، عالم مشارك في العلوم العقلية والنقلية، ولد في جام-بلاد ما وراء النهرسنة عشرة وثمانمائة. له تصانيف القرآن ، والفوائد الضيائية وغيرها. توفي سنة ثمان وتسعين وثمانمائة للهجرة. انظر: كشف الظنون 71/1 وشذرات الذهب 360/7، والبدر الطالع 327/1 وأبجد العلوم 178/3 وإيضاح المكنون 414/2 وهدية العارفين 534/1 والأعلام 296/3 ومعجم المؤلفين 122/5.

[1] كلمة: "خير" ساقطة من ج.
[2] ب: "متعلق".
[3] وذلك في قوله تعالى "بسمالله الرحمن الرحيم" انظر: الكشاف 25/1،24.
[4] ب: "بالتنبيه".

فإن قلت قد سوى بعضهم بين التقديرين، محتجاً بأن في كل منهما مزّية، إذ في الأول عموم التبرك والاستعانة بجميع التأليف، وفي الثاني : جعل الاسم فاتحة متضمنة لجميع[5] الكتاب، إذ فاتحة الكتاب تتضمنه[6].

قلت: هذا إنما يأتي على جعل الباء /8ب/ للتعدية، وهو خلاف المشهور، مع أن المسوي بين التقديرين بنى[7] على المشهور، ولأن الافتتاح هنا ليس إلا بمعنى الابتداء، ومجرد ذلك لا يقتضي كون الاسم فاتحة له، بمعنى تضمنه لجميع ما فيه، فلم يكن في "أفتتح" مزية، فيترجح "أؤلف".

قوله : "**يقدر مؤخرا لإفادة الحصر عند البيانيين[8]، والاهتمام عند النحويين**".

ظاهره أن التقديم عند البيانيين لا يكون إلا لإفادة الحصر، وعند النحويين لا يكون إلا[9] للاهتمام، وليس كذلك. ففي المطول[10] عقَّب قول التلخيص: والتخصيص: "لازم للتقديم غالبا "، يعني أن التخصيص لا ينفك في غالب الأمر عن تقديم ماحقه التأخير، بمعنى أنه لازم للتقديم لزوما جزئيا أكثريا، كما أن تحرك[1] الفك الأسفل لازم للمضغ غالبا؛ بخلاف التمساح[2].

وقوله : "**غالبا**".

إشارة إلى أن التقديم قد[3] لا يكون للتخصيص؛ بل لمجرد الاهتمام أو التبرك أو الاستلذاذ، أو[4] موافقة كلام السامع، أو ضرورة الشعر، أو[5] رعاية السجع، أوالفاصلة، أو ما أشبه ذلك[6]، قال الله[7] تعالى:(وَمَا ظَلَمُونَا وَلَـٰكِن كَانُوٓاْ

---

(5) ج: "الكل".
(6) أ: "متضمنة".
(7) أ: "ماشي" ، ج: "مشى".
(8) البيانيون هو أهل البلاغة كالجرجاني والسكاكي.
(9) الحرف: "إلا" ساقط من ج.
(10) لم أعثر عليها.
(1) ج: "تحريك".
(2) المقصود أن الأكثرية في الحيوانات والسباع والعوام تحرك الفك الأسفل ما عدا التمساح، وذلك من باب اللزوم الجزئي الأكثري، أي: في أكثر أجزاء- أفراد- جنسه، والجامع في التشبيه التغليب عند البلاغيين. انظر: التعريفات للجرجاني 37/1، 60/18.
(3) الحرف: "قد" ساقط من أ،ب.
(4) أ،ج:"و".
(5) ج: "و".
(6) الإيضاح 195.

أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ)[8] الآيـة[9] وقـال:(فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ)[10] الآيـة، إلى غير ذلك [11] مما لايحسن فيه اعتبار التخصيص؛ لنبو المقام عنه. انتهى. وقد يقال أن الشارح أضاف لكل قوم مااشتهر عنهم .

قوله : "**حرف فيه معنى الشرط**"[12].

أي: وليس بحرف شرط، كما يدل عليه[13] كلامه، وصرح به غير واحد من النحاة[14] .

ونقل عن أبي حيان[1] بعضُ أصحابه أنها حرف إخبار مضمَّن[2] معنى/8ب/ الشرط، ولو كانت أداة شرط؛ اقتضت فعلاً بعدها، لكنها أغنت عن الجملة الشرطية، وعن أداة[3] الشرط وهي من أغرب الحروف لقيامها مقام أداة شرط[4] وجملة شرطية؛ ولكونها تدل على الشرط؛ علم أن معنى:"أما زيد فذاهب" الإخبار بأنه سيذهب[5] في المستقبل، لأن[6] "زيد ذاهب"[7] جواب الشرط. و"لايكون جوابه إلاّ

---

(7) لفظ الجلالة: "الله" ساقط من أ.
(8) سورة البقرة 157/2، كلمة: يظلمون ساقطة من أ.
(9) كلمة: "الآية" ساقطة من أ،ب.
(10) سورة الضحى9/93
(11) ب،جـ: "إلى غير ذلك من المواضع".
(12) الحديث عن أما. انظر: ارتشاف الضرب 568/2وهمع الهوامع 479/2.
(13) كلمة: "عليه" ساقطة من ج.
(14) ومنهم: ثعلب والفراء والجمهور. انظر: ارتشاف الضرب 568/2.
(1) انظر: ارتشاف الضرب 568/2. أبو حيان هو: محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي الشافعي المصري، نحوي ولغوي ومقريء ومفسر، ولد سنة أربع وخمسين وستمائة، تنقل بين مكة ومصر، فسمع الكثير وقرأ على الكثير. له: اللمحة البدرية، وتحفة الأديب، والبحر المحيط، وشرح التسهيل، وارتشاف الضرب، وغيرها. توفي سنة خمسين وأربعين وسبعمائة. انظر: إشارة التعيين وفوات الوفيات 71/4 وذيل تذكرة الحفاظ 23/1-26 والبلغة 203 والدرر الكامنة 302/4 وشذرات الذهب 145/6- 147 وهدية العارفين 152/2-153.
(2) ج: "متضمن".
(3) ب: "أدات".
(4) جملة: "وهي من أغرب – مقام أداة شرط " ساقطة من أ.
(5) ج: "يذهب"
(6) أ: "لا أن" .انظر: أوضح المسالك 233/4.
(7) ب: "ذهب".

مستقبلاً"، هذا كلامه[8]، وليس في كلام المصنف ما يفيد الحصر، فلا ينافي أن "أما"[9] حرف بسيط فيه معنى الشرط والتفصيل والتوكيد، وقل من يذكر[10] التوكيد لها[11]. تقول[12]: "زيد ذاهب"، فإذا قصدت توكيد ذلك، وأنه لا محالة ذاهب، قلت: "أما زيد فذاهب". ولذلك قال[13] سيبويه[14] في تفسيره:"مهما يكن من شئ فزيد ذاهب"، وهذا التعبير[15] مدلٌ بنا[16] بفائدتين: بيان كونه توكيدا، وأنه[17] في معنى الشرط[1]، ولم يُرِد سيبويه أن معنى "أما" كمعنى "مهما" وشرطها؛ لأن "أما" حرف فكيف يصح أن يكون[2] بمعنى[3] اسم وفعل، وإنما المراد أن موضعها صالح لهما، وأنها قائمة مقامهما، لتضمنها معنى الشرط. وإفادة "أما" للتفصيل في الغالب[4] لا دائما، فإنها هنا[5] لمجرد اللزوم، مجردة عن معنى التفصيل، فلم يحتج لذكر "أما" معها. والمقصود تحقق مدخول "الفاء" بعد ما تقدم، فإن المعنى لزوم وجوده[6] بعدما تقدم، لوجود شيء ما، أو[7] لزوم وجوده لوجود شيء ما بعدما تقدم، ووجود شيء ما مطلقاً؛ وبعدما تقدم معلوم ضرورة[8]، فكذا الجزاء.

---

(8) أي كلام أبي حيان في ارتشاف في الضرب 571/568.

(9) أ: "ما".

(10) ب: "ذكر".

(11) انظر: المغني ا/69،68.

(12) ب: "فيقول" .

(13) ب: "فيقول".

(14) انظر الكتاب 59/3، 60 و المغني 69/1.

سيبويه: هو أبو بشر عمرو بن قنبر، فارسي الأصل، قدم البصرة، فلزم الخليل بن احمد، فأصبح إماما لنحاة،ورحل إلى بغداد، وناظر الكسائي، صنف " الكتاب" في النحو، وتوفي بالأهوار بفارس سنة مئة وثمانين للهجرة. انظر: مراتب النحويين 106، وأخبار النحويين البصريين 61-65 وطبقات النحويين واللغويين 66-72 وتاريخ العلماء النحويين 90-112 ونزهة الألباء 346/2-360 وإشارة التعيين242-245 والبلغة 163-165 وبغية الوعاة 229/2-230 والأعلام 81/5.

(15) أ: التفسير.

(16) عبارة: "مدل" بنا "ساقطة" من ب.

(17) أ:"أو أنه".

(1) المغني: 69/1.

(2) ج: "تكون".

(3) كلمة: "بمعنى" ساقطة من أ.

(4) المغني 68/1.

(5) كلمة: "هنا" ساقطة من ب.

(6) ب: "وجود".

(7) عبارة: "لزوم وجوده.... لوجود شيء ما أو" ساقطة من ج.

(8) ج: "ضروري".

فإن قلت: مضمون الجزاء ثابت، وجد شيء[9] بعد[10] تقدم /9أ/ أو لم يوجد، فما المراد بكونه بعده[11]؟ قلت: أجيب بأنه قيد للإخبار وللإعلام[12]، فإن القيود قد تتعلق به[13]، كما نص عليه ابن الحاجب[14] فكأنه قال: فأقول، أو فاعلم هذا، أو البعديه[15]رتبة[16]، فلا تقدير. وقيل: العبارة مستعملة لمجرد الانتقال، ولم يقصد معناها، وهو بعيد.

قوله : "**بدليل دخول الفاء في جوابها**".

وهذه الفاء لازمة في جواب أما، وإن كانت غير لازمة في جواب غيرها من الشروط، ووجه ذلك أن[1] "أما" لما كانت دلالتها على الشرط بنيابتها عن "مهما ويكن"[2] ضعفت فاحتاجت للزوم الفاء لتدل[3] على الشرطية، بخلاف غيرها من الشروط، فإن دلالتها على الشرطية بالأصالة، فلم يلزم[4] في جوابها الفاء إلا إذا كان غير صالح أن[5] يكون شرطاً[6]، كما هو مقرر في محله، ويجب ألا يؤتى بالفاء بعد "أما" في موضع واحد، وهو القول الذي قد طرح استغناءً عنه بالمقول[7] نحو:(فَأَمَّا ٱلَّذِينَ

---

(9) كلمة: "شيء" ساقطة من أ.
(10) كلمة: "بعد" ساقطة من أ،ب.
(11) عبارة: "يكون بعده" ساقطة من أ، أما "ج": "بكونه مقيداً به".
(12) أ: "والأعلام".
(13) أي بالجزاء.
(14) شرح الكافية 400/2
ابن الحاجب هو: أبوعمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن يونس المعروف بابن الحاجب، فقيه مالكي، من كبار العلماءبالعربية، كردي الأصل، ولد في"إسنا" من صعيد مصر، ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية، كان أبوه حاجباً فعرف به. من تصانيفه: الكافية،والشافية، ومختصر الفقه، والأمالي النحوية، وغيرها توفي سنة ستة وأربعين وستمائة. انظر: إشارة التعبين 143،144 والبلغة 143،144 وبغية الوعاة 34/2 والأعلام 211/4.
(15) ب: "التغذية" .
(16) أب : "رتبيه".
(1) ب:"أنا".
(2) ب:"مهما ولكن".
(3) ج:"فتدل".
(4) أ:"تلزم".
(5) أ:"كأن".
(6) كلمة:"شرطاً" ساقطة من "ب".
(7) ج:"بالقول".

ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ)[8]، أي فيقال لهم: أكفرتم؟. ولا يجوز في غير ذلك إلا في ضرورة الشعر[9] كقوله[10]:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمُ[11] ... ...

أو ندور، نحو قوله –صلى الله عليه وسلم– أما بعد: " مَا بَالُ أَقْوَامٍ يَشْتَرِطُوْنَ شُرُوْطَاً لَيْسَتْ فِيْ كِتَابِ اللَه [12]".

قوله: "**على[13] الظرفية الزمانية**".

قال الشارح: في شرح التوضيح: "بعد" ظرف زمان كثيراً، ومكان قليلاً. تقول[1] في الزمان: "جاء زيد بعد عمرو"، وفي المكان: "دار زيد بعد دار عمرو"، وهي هنا صالحة /9ب/ للزمان باعتبار اللفظ، وللمكان باعتبار الرقم.

قوله: "**والأصل عنده ... إلى آخره**".

عبارة سيبويه[2]. أما: "زيد فمنطلق" معناه: "مهما يك[3] من شيء فزيد منطلق. واختلف في تفسير كلامه، فقال الجمهور: مراده أنه في الأصل كان كذلك، ثم حذف مهما يكن من شيء[4]، وأُتي بـ "أما" بدل ذلك. وقال بعضهم: بل[5] مراده بيان المعنى[6] البحث[7]، وأن "أما" تفيد لزوم ما بعد فائه لما قبله، لأنه[8] في الأصل

---

[8] سورة آل عمران 106/3 عبارة "بعد إيمانكم" ساقطة من أ، ج: انظر:ارتشاف الضرب 570/2.
[9] كلمة:"شعر" ساقطة من أ، ج.
[10] كلمة:"كقوله" ساقطة من ب.
[11] صدر بيت من الطويل وتمامه :

فَأَمَّا الْقِتَالُ لاَ قِتَالَ لَدَيْكُمُ وَلَكِنْ سَيْرَاً فِيْ عَرْضِ الْمَوَاكِبِ

البيت للوليد بن نهيك أو للكميت في إيضاح شواهد الإيضاح 129/1 والمقاصد النحوية 577/1أو لرجل من بني أسد بن أمية 577/1، وبلا نسبة في المقتضب 69/2 والأغاني 38/1 وسر صناعة الإعراب 265/1 والمنصف 188/3 وأمالي ابن الشجري 132/3 واللباب 185/1 وشرح التسهيل 328/1 وشرح الكافية الشافية 1648/3 وارتشاف الضرب 51/2، 570 والجنى الداني 254 وتوضيح المقاصد 275/1 وأوضح المسالك 234/4 والمغني 67/1 والفضة المضيئة 252 وهمع الهوامع 479/2 وشرح شواهد المغني 177/1 -178 وشرح أبيات المغني 375/1 وخزانة الأدب 452/1 ، 453 ، 11 /365.
[12] أخرجه الإمام البخاري (34) كتاب البيوع (73) باب إذا اشترط في البيع شروطاً لا تحل (1-346، 21680/347) جزء من حديث
[13] الحرف :"على" ساقط من ج.
[1] أ:"نقول".
[2] انظر الكتاب 235/4 والمفصل 323 والكافية شرح الرضي 397/2..
[3] ج: "يكن".
[4] جملة: فزيد منطلق.. ثم حذف مهما يكن من شيء" ساقطة من ج.
[5] الحرف:"بل" ساقط من ج.
[6] ج:"المعنى".

كان كذلك؛ بل الأصل "إن يكن من شيء"، فحذف الشرط وهو "يكن"، وزيدت "ما"، وأدغمت النون في الميم، وفتحت همزة حرف الشرط.

قوله: "**حمداً لله**".

مصدر مضاف إلى المفعول، والفاعل محذوف، أي: أما بعد حمدي الله.

قوله: "**بدأ بالحمد**"[9].

فإن قلت: قوله: "أما بعد حمد الله .... إلى آخره" ليس بحمد، فضلاً عن كونه حمداً غير مبدوء[10] به. قلت: يمكن الجواب بأنه حمد باللازم؛ لأنه دال على أنه[11] حمد الله، والدلالة على أنه حمدٌ لله يلزم منها الحمد، وأيضاً الثناء على حمده؛ بأنه حق الحمد ثناء عليه، فهو حمد له.

قوله: "**تأدية .... إلى آخره**"[12].

هذا تعليل لقوله: بدأ بالحمد باعتبار ما اشتمل عليه من الإتيان بالحمد، لأن معنى بدأ بالحمد: أتى بالحمد في البدء، وإضافة الحق إلى شيء بيانيه. أي: لحق هو شيء، وذلك الشيء بعض الشكر الواجب، ويجوز ألا تكون بيانيه[1] فيراد بحق الشكر صدوره بإخلاص نية[2] وحسن طوية.

والحق: الأمر اللائق المناسب للشيء، وتأديته: إيفاؤه. ولما[3] قال شيء[4]، ولم يقل لحق[5] ما يجب[6]، فأتى /10أ/ بصيغة التنكير الدالة على التقليل؛ تنبيهاً على أن العباد لا يؤدون إلا حقاً يسيراً مما يجب عليهم من شكر النعمة.

قوله: "**اسم للذات المستجمع لسائر الصفات**".

---

(7) ب،ج : "البحث".
(8) أ: "إلا أنه".
(9) أ:"بالجملة".
(10) ب:"مُبدأ"."
(11) كلمة:"أنه" ساقطة من ب ، ج.
(12) الموصل 21 تمام العبارة: بدأ بالحمد تأدية لحق شيء مما وجب عليه" .
(1) عبارة: "أي": لحق هو شيء .. ألا تكون بابين ساقطة من ج.
(2) كلمة :"نية" ساقطة من ج.
(3) ب: "وإنما".
(4) ج: "ذلك".
(5) ج: "للحق".
(6) ج:"وجب".

هذا ليس تعريفاً لقوله: "الله"؛ لأنه لو كان تعريفاً له لورد عليه أنه غير مانع، لأنه يدخل فيه حينئذ[7] غير لفظة "الله" من مرادفاته الفارسية، إذ يصدق عليها أنها اسم لما ذكر، و إنما هو بيان للموضوع له، وذكر الوصف للإشارة إلى استجماع الذات لجميع صفات الكمال، ولبيان سبب حصر الجنس المستفاد من "الحمد لله"، والظاهر أن السين –في المستجمع– للتأكيد.

قوله: "**حق حمده**".

إضافة الحق إلى الحمد من إضافة الصفة إلى الموصوف، فتؤول كما أول قولهم: "جرد قطيفة"؛ لأن[8] الأصل: قطيفة[9] ثوب جَرِد[10]، أي: بالية[11]، ثم حذف الموصوف، وأضيفت صفته إلى جنسها للتبيين، إذ المجرد يحتمل أن يكون من القطيفة ومن غيرها، فالإضافة[12] بمعنى: مِنْ .

قوله: "**الذي يتعين له.**

" تفسير " لواجب حمده"[1].

قوله: "**يستحقه**"[2]

تفسير ليتعين له كمال[3] ذاته، وقديم[4] صفاته، وتَقَّدُسُ أسمائه، وعموم آلائه". الإضافة في كل[5] ذلك، من إضافة الصفة إلى الموصوف، أي ذاته الكاملة، وصفاته القديمة، أي: التي لا ابتداء لوجودها، وهي صفاته الذاتية ، وأسماؤه المقدسة، أي المنزه عن سوء الأدب. وآلاؤه[6] العامة، أي: الشاملة لكل موجود.

قوله: "**وانتصابه على المفعولية**"[7].

---

(7) ج: ح

(8) ج: "بأن".

(9) ج: "كلمة" قطيفة ساقطة من ج.

(10) ج: "مجرد".

(11) بالٍ.

(12) ب: "فإضافة".

(1) إشارة لقوله: "حق حمده: أي وجب حمده الذي يتعين له".

(2) الموصل 22 شارة لقوله : حق حمده... الذي يتعين له، ويستحقه كمال ذاته.

(3) ج: تفسير ليتعين له. قول كمال".

(4) كلمة: "كل" ساقطة من أ.

(5) أ: "المتقدسة" ، ب: القدسية.المتقدسة"

(6) أ: والاوه،ب: والاؤه، ج: والآأه.

(7) الموصل 22،21. في قوله: "حميد الله حق حمده"

العامل فيه حمد، لأن المصدر قد[8] ينصبه مصدر مثله.

قوله: /10ب/ "**والصلاةَ والسلامِ**".

أي وبعد دعائي بالصلاة والسلام.

قوله: "**بالجر**"[9].

لعل وجوب الجر؛ لما يلزم على الرفع؛ من الفصل بين "أما والفاء" بجملة غير شرطية، ولكن ذكر بعضهم في قوله تعالى:(فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ)[10]. الآيه، أن جواب "أما" فذوقوا[11]. وقوله: "أكفرتم" اعتراض[12]، وعليه، فالأوجه رفع الصلاة والسلام.

قوله: "**عطف على حمد الله**".

أي: على حمد من حمد الله. لكن الصلاة معطوفة على الحمد قولاً واحداً، والسلام إما معطوف عليه[1] أو على الصلاة على القولين المشهورين.

قوله: "**متعلق بالسلام ... إلى آخره**[2].

هذا مبني على أن الصلاة والسلام عاملان تنازعا الظرف الواقع بعدهما، ولا ينافيه ما نقله في شرح التوضيح[3] من أنه لا تنازع بين مصدرين، لأنه هنا مشي على مختاره[4]، وفي شرح التوضيح على قول بعض النحاة. ويحتمل أن يكون الظرف مستقراً في محل نصب على الحال؛ من الصلاة والسلام، وصح ذلك مع كونهما مضافيين إليهما، وليسا من الصور الثلاثة المشهورة؛ لأنهما بمعنى ما ليس بمضاف إليه، إذ المعنى: مهما يكن من شيء تأخر عن الحمد والصلاة والسلام.

---

(8) الحرف: "قد" ساقط من ج.

(9) أي في العبارة السابقة.

(10) سورة آل عمران 106/3.

(11) المغني 68/1. أ: "أن جواب أما قد".

(12) المغني 68/1.

(1) أي على الحمد.

(2) الموصل 22 وهو قوله: "على سيدنا متعلق بالسلام على اختيار البصريين".

(3) أنظر: أوضح المسالك 192/2.

(4) ج: "اختياره".

قوله: "**وفيه من أنواع البديع المطابقة**"[5].

البديع[6]: علم يعرف به وجوه تحسين الكلام؛ بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال. والمطابقة: الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة[7]، وهي[8] هنا: الجمع بين السيد والعبد.

قوله: "**بدل من سيدنا**"[9].

ظاهر على النسخة التى ليس[10] فيها "وعبده". وأما على تلك النسخة فينبغي[11] أن يكون بدلاً من عبده، لا من سيدنا /11أ/؛ لئلا يتقدم العطف على البدل. وعلى أنه بدل من سيدنا: لا يقال يلزم أن يكون إثبات السيادة له غير مقصودة أصلاً؛ لأن المبدل منه في حكم الطرح، لأنا نقول: المراد؛ [12] المبدل منه في حكم الطرح؛ أنه غير مقصود بالذات، وإنما ذكر توطئة وتمهيداً، إذ المقصود بالذات[1] ها هنا؛ الصلاة والسلام على محمد صلى الله عليه وسلم، ويكون[2] ذكر سيدنا مقصوداً[3] للتمهيد لقوله: "محمد". ويجوز أن يكون[4] "محمد" عطف بيان، جيء به للمدح، فيكون إثبات السيادة له مقصوداً بالذات، ولا يجوز أن يكون نعتاً لسيدنا، لأن "العلم ينعت، ولا ينعت به"[5]، وما ذكره الزمخشري[6] في قوله تعالى:(ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمۡ)[7] من تجويز كون اسم الله تعالى صفة لاسم الإشارة، إنما يصح بناء على تأويله[8] بالمعرف باللام ، كالمستحق للعبادة.

قوله: "**لأن نعت المعرفة إذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل ..إلى آخره**"[9].

---

[5] بين "سيد وعبد" في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم.
[6] بين "سيد وعبد" في الصلاة والسلام على سيدنا محمد". ب: سيد.
[7] الإيضاح 317.
[8] ج: "وبه".
[9] الموصل 22 وهو قوله: والصلاة والسلام على سيدنا محمد".ب: سيد.
[10] ب: "ليست".
[11] ب: "فليبغي".
[12] ج: "المراد يكون المبدل منه في حكم الطرح".
[1] كلمة: "بالذات" ساقطة من ج.
[2]) كلمة: "يكون"ساقطة من أ،ج.
[3] أ،ب مقصود.
[4] عبارة: "أن يكون" ساقطة من أ،ب.
[5] مغني اللبيب 654/2.
[6] انظر: الكشاف 225/2.
[7] سورة الأنعام 102/6، سورة يونس 3/10.
[8] ج: "تأكيده".
[9] الموصل ص22 تعليقاً على قوله: "على سيدنا محمد" .

قيد بالمعرفة لأن كلامه هنا فيها؛ ولأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالاً على سبيل الأولوية أو الوجوب، على الخلاف في ذلك. قال الرضي[10] ما حاصله شرط[11] جواز تقديم النعت؛ صلاحيته لمباشرة العامل إياه نحو: "مررت بظريف رجل[12] فلو لم يصلح[13] لذلك لم يقدم[14] إلا ضرورة[15]، ويكون في نية التأخير كما تقول في[16]: "إن رجلاً ضربك في الدار"، "إن ضربك رجلاً[17] في الدار". انتهى.

وشرط صحة الحال في نعت النكرة أمران : أحدهما صلاحها[1] لذلك ، فلا يجوز [2] في : "جاءنى رجل أحمر". ونحوه من الصفات الثابتة.

والثاني: عدم المانع من تقديمها، فلا يجوز في نحو[3]: "مررت /11أ/ برجل ضاحك"؛لأن الحال لا تقدم[4]على صاحبها المجرورعند الجمهور.

قوله: "**أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف**"[5].

في قوله: "المؤمنون وبنى" تغلب[6]، كما لايخفي، والمراد بهما ما يشمل المؤمنات من بنى هاشم والمطلب، والذي ينبغي أن يحمل الآل في كلام المصنف على أتباعه، إذ هوأحد معاني الآل، فيدخل فيه الصحب. وأفتى ابن عبد السلام بأن[7] الأولىَ الاقتصار على ما ورد من ذكر الآل دون الأصحاب والأزواج، ظاهر

---

(10) شرح الكافية للرضي 317/1، 318.
(11) كلمة: "شرط" ساقطة من أ.
(12) ب: "رجل ظريف" ، ج: "برجل ظريف".
(13) ب: "فلو لم يصلح أن تقول: مررتُ برجل، فلو لم يصلح" .
(14) أ : "يتقدم"
(15) ب: "لضرورة".
(16) الحرف في ساقط من ج.
(17) ب: "رجل".
(1) ب، ج: "صلوحها".
(2) ج: "يجب".
(3) عبارة: "في نحو" ساقطة من ب.
(4) ب: "تتقد".
(5) انظر: الموصل 22، حيث فسر الشافعي الآل.
(6) أ: "تغلب".
(7) ب: "أنّ".

بالنسبة لصلاة التشهد. أما الصلاة خارج الصلاة فالأولى ذكر الصحب فيها؛ لأنها إذا أطلقت[8] على جميع الآل، ومنهم من ليس بصحابي، فعلى الصحابي أولى.

قوله: "**من بعده**"[9].

حال، أي حالة[10] كون الصلاة على الآل من بعد محمد[11]، أي: من[12] بعد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم[13].

قوله: "**تابعة**"[14].

تفسير لما قبله.

قوله: "**فهذه**".

تقدم البحث في المشار إليه قريبا.

قوله: "**مستحضرة في ذهنه**".

أي الحاضرة[1]، فالسين ليست للطلب.

قوله: "**وهي**"[2].

أي اصطلاحاً؛ مايكون الشيء به أحسن حالاً منه بغيره[3]. وعبارة بعضهم. والفائدة لغة[4]: ما استفدته من علم أومال.

واصطلاحا: ما يترتب على[5] الفعل من المصلحة؛ من حيث هو كذلك، سواء لم يكن ما لأجله الإقدام عليه، أو كان ما لأجله الإقدام عليه[6].

قوله: "**جليلة**": **أي عظيمة**".

---

(8) أ،ج: "طلبت".

(9) الموصل 22، الجملة: وعلى آله من بعده"..

(10) ج: "حال".

(11) ب: الصلاة عليه والسلام.

(12) الحرف: "منْ" ساقط من ج.

(13) عبارة: "من بعد الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم" ساقطة من ج.

(14) الموصل22 وهو قوله:الصلاة على الآل تابعة للصلاة على محمد. ج: "وتابعه".

(1) ج: "حاضرة".

(2) الفوائد.

(3) الموصل 23 تعريف الفوائد.

(4) القاموس المحيط (فاد) 393.

(5) ج: "عليه".

(6) ب: سواء لم يكن حالة الإقدام عليه، وكان حالة الإقدام عليه.
ج: سواءما لم يكن لأجله الإقدام عليه، أو كان ما لأجله الإقدام عليه.

قال الكافيجي[7]: "عظيمة" كثيرة. يقال: "**فَلانٌ جَلَّ**".أي عظم قدره.

ويقال: "ما أجلني وماأدقني[8] أي: ما أعطاني كثيراً ولا[9] قليلاً[10]". انتهى .

ولك في صفة[11] جمع المؤنث كهذا المثال لغتان /12أ/ الإفراد والجمع، قال الله تعالى: (وَلَهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞۖ)[12].

وكذلك[1] يجوز في ضميره أن تقول: "النساء فعلت وفعلن"[2]، والإفراد على معنى الجماعة.

قوله: "**وهي قضية كلية**".

أي محكوم فيها على كل فرد، فرد يتعرف منها أحكام جزئياتها، أي جزئيات موضوعها[3]. وخرج بقوله: "يتعرف... إلى آخره". القضية البديهية، فمقتضاه[4]: تخصيص القاعدة بالقضية النظرية، وخالف في ذلك السيد عيسى الصفوي، فقال: إن البديهية قاعدة. فإن قلت: مقتضى[5]تعرف[6] الجزئيات من القواعد؛ موافقتها على القواعد، ومن جملة الجزئيات[7] الشواهد، والشواهد مثبتة للقواعد، فتكون القواعد متوقفة عليها، فيلزم الدور.

قلت: إثبات القواعد بالشواهد بالنسبة لمثبت القواعد ومقررها[7]، ويُعَرِّف[8] أحكام الجزيئات بالنسبة لغيره.

---

[7] انظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي 44. الكافيجي هو: محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الروحي الحنفي محي الدين أبو عبدالله الكافيجي من كبار العلماء بالمعقولات، رومي الأصل، اشتهر بمصر، ولازمهُ السيوطي أربع عشرة سنة، وعرف بالكافيجي لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو، انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر. له تصانيف منها: مختصر علم التاريخ،وأنوار السعادة في شرح كلمتي الشهادة، ونزهة المعرب في النحو، والتيسير في قواعد التفسير وغيرها. توفي سنة ثمانمائة وتسع وسبعين للهجرة.انظر: بغية الوعاة 117/1 وشذرات الذهب 326/7 والأعلام 151/6 ومعجم المؤلفين 51/10.

[8] ب: "أذقتني".

[9] أ: "وما".

[10] ج: "ما أعطاني لاكثيراً ولا قليلاًً".

[11] ب: "الصفة".

[12] سورةالبقرة 25/2.

[1] يوجد خرم في المخطوطة "ج" من قوله: يجوز في ضميره.... على جهة الاستهزاء والسخرية، وهوما يقابل ق 12أ – ق 26 ب من النسخةأ.

[2] انظر اللغتين في: تفسير البيضاوي 42/1 وتفسير أبي السعود 70/1.

[3] ب: "موضوعاتها".

[4] ب: "فمقضاه".

[5] كلمة: "مقتضى" ساقطة من ب

[6] أ: "يتعرف".

[7] عبارة: "من القواعد .... الجزيئات" ساقطة من أ.

[7] أ: "ومقدرها".

قوله: "**الإعراب**".

في اللغة[9]: الإفصاح، والمراد به هنا علم النحو.

قوله: "**القفو**"[10].

"وهو الإتباع"، ومنه الكلام المقفي[11] وسميت قوافي الشعر بذلك[12]، لأن بعضها يتبع بعضاً[13].

قو له: **يقال: "قفوت فلاناً"**[14].

إذا اتبعتَ أثره، بفتح تاء "اتبعت" كما في المغني، ولو جيء ب(أي) بدل، "إذ" لوجب ضم التاء[1].

قوله: "**وَضَمَّنَهُ**[2] **معنى تسلك**"[3].

والحامل له على التضمين تعديته بالباء؛ مع أنه متعد بنفسه، والتضمين[4]: إشراب اللفظ معنى لفظ آخر، وفائدته: أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين. قال الزمخشري[5]: ألا ترى كيف رجع معنى: (وَلَا تَعۡدُ عَيۡنَاكَ)[6] إلى قولك تقتحمهم[7] عيناك، مجاوزين إلى غيرهم. ومعنى وَلَا (تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَهُمۡ إِلَىٰٓ أَمۡوَٰلِكُمۡۚ) [8]: أي: ولا تضموها /12ب/ إليها آكلين. انتهى.

---

(8) أ: "ويعترف".

(9) لسان العرب: (عرب) 83/10.

(10) لسان العرب (قفو) 166/12.

(11) ب: "القفي".

(12) كلمة بذلك" ساقطة من ب.

(13) لسان العرب (قفا) 166/12.

(14) أ،ب: "قفوت فلان".

(1) نقول: "أي" اتبعتُ أثره.

(2) ب: "وضمّه".

(3) الموصل 23 أي: ضمن "تقتفي" معنى تسلك.

(4) الإيضاح في البلاغة 419.

(5) الكشاف : 481/2 ومغني اللبيب 791/2.

(6) سورة الكهف 28/18.

(7) ب: "سحمهم".

(8) عبارة: " إلى أموالكم" ساقطة من ب.سورة النساء 2/4.

وهنا نكتة، وينبغي أن يتنبه لها، وهي أن اللفظ في صورة التضمين: مستعمل في معناه الحقيقى، والمعنى الآخر مراد بلفظ آخر محذوف، دل عليه بذكر شيء من متعلقاته، كي لا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز، فتارة يجعل المذكور أصلاً والمحذوف حالاً، وتارة بعكس[9] ذلك.

ولقائل أن يقول: معنى[10] الإتباع يتعدى بمثل هذه الباء؛ كمعنى السلوك، فلا حاجة إلى التضمين إلا أن يقال: "تعلق السلوك بالجادة أنسب".

قوله: "**بمتأملها**".

أي: بالناظر فيها[11]. المراد بالناظر فيها: الناظر بالفكر والبصيرة فيها[12]. وفي تعليق الاقتفاء بالتأمل[1]: إشارة[2] بأنها إنما تجعل متأملها سالكاً طريق الصواب، في حال اتصافه بهذه الصفة، ومصاحبته لها، [3]ولو لم يراعها لم تفده ذلك. وإسناد "تقتفي[4] إلى الفوائد"[5] مجاز عقلي[6]، والنسبة الحقيقية إنما هى للمتأمل فيها؛ أي: يقتفي متأملها بسببها جادة الصواب، ومن ثم قال بعضهم: إن في العبارة قلباً، وإن أصلها: يقتفي المتأمل بها[7]، أي الحكم المطابق[8] للصواب.

قوله: "**أي معظم طريق الصواب**".

هذا ادعاء منه، وإلا فمن الواضح أن الناظر فيها لا يصير بذلك سالكاً معظم طريق الصواب.

قوله: "**ضد الخطأ**".

---

[9] ب: "يعكس".
[10] ب: "معين".
[11] ب: "فينا".
[12] كلمة: "فيها" ساقطة من ب.
[1] الموصل 23 إشارة لقوله: " تقتفي بمتأملها".
[2] أ: "إشعاراً" ، ب: أشار، ولعلها إشارة .
[3] أ،ب: "حتى ولو".
[4] ب: "يقتفي".
[5] الموصل 23. "وذلك في قوله: فهذه فوائد جليلة تقتفي بمتأملها جادة الصواب".
[6] الإيضاح للقزويني 22: المجاز العقلي هو: إسناد الفعل إلى غير ما هو له.
[7] عبارة: "ومن ثم قال بعضهم... المتأمل بها" ساقطة من ب.
[8] ب: "للمطابق".

كأن[9] المراد بالصواب: الاستقامة، من قولك: "صاب السهم"[10]، إذا لم يَحُل عن الغرض.

قوله: "**توقفه**".

أي: تجعله واقفاً على تلك النكت الكبيرة أي: شاهداً لها.

قوله: "**الأمد**".

هو: مدة لها حد مجهول، وقد ينحصر[11] نحو: أن /13أ/ يقال: "أمد كذا". والفرق بين الزمان والأمد، أن الأمد يقال باعتبار الغاية[12]، والزمان عام في المبدأ والغاية[13]. وعبارة بعضهم الأمد الغاية، كالمدى. يقال: ما أمدك؟ أي منتهى عمرك.

قوله: "**القصير**"[1].

أي في نفسه أو بالنسبة إلى وقت تحصيل غير هذا الكتاب ، والجمع قصار.

قوله: "**على نكت**".

الفرق بين الفوائد والنكت؛ أن[2] المراد من الفوائد –المطلقة على النكت– قواعد علم النحو على سبيل الضبط والاختصار، والمراد من النكت: الدقائق التى استنبطها بجودة قريحته[3]، ويجوز أن يكون سَمَّى[4] المعاني تارة بالفوائد؛ لكونها مستفادة من الألفاظ، وأخرى بالنكت لكونها مستنبطة بدقة نظر العقل [و][5] الفكر[6]، ويجوز أن يراد بالنكت الفروع المستفادة بواسطة تلك القواعد، ويجوز أن يراد بالفوائد:

---

(9) أ،ب: "كان".

(10) أ: "صاحب".

(11) ب: "وهذا لينحصر".

(12) ب: "الفائت".

(13) التعاريف91/1.

(1) الموصل 23 إشارة لقوله: "فوائد جليلة تقتفي بمتأملها جادة الصواب وتوقفه في الأمد القصير على نكت" .ب: للقصير.

(2) أ،ب: "أي".

(3) ب: "قريحة"انظر التعاريف 316.

(4) ب: "ثم".

(5) ما بين معقوفين [ ] من إضافة المحقق ليستقيم المعنى.

(6) كلمة: "الفكر" ساقطة من أ.

الألفاظ المخصوصة، وبالنكت: المسائل[7]، وبالأبواب: فروع تلك المسائل، وفي هذا الأخير نظر.

قوله: "**وهي الدقيقة**"[8].

الدقيقة من الدقيق خلاف الغليظ[9]، استعير لما لا يدرك إلا بالنظر وحدة[10] الفهم، لأن ما[11] غلظ يُرى بسرعة، والنكتة من الكلام: الجملة المنقحة المحذوفة الفضول. ونكت الكلام لطائفه ودقائقه التى تحتاج الى تفكر.

قوله: "**من الأبواب**"

المراد بالأبواب:[1] التى يحتاج إليها المعرب[2]، والباب لغة: ما يدخل منه ويتوصل منه إلى غيره، سُمي[3] مبدأ كل كلام مفصول[4] باباً؛ لأنه يدخل منه إلى المقصود، ثم سمي نفس ذلك الكلام باباً؛ للوصول منه إلى المعاني /13ب/.

قوله: "**عَمِلْتُها**".

فائدة تغيير الأسلوب، وترك العاطف، للتنبيه[5] على أن هذا العمل على هذا النسخ المقبول؛ متقدم على الأوصاف المذكورة، لكنه[6] قدمها عليها لكونها[7] أنسب بالمقام.

قوله: "**بفتحها**"[8].

---

(7) عبارة: "وبالأبواب..... مسائل" ساقطة من ب.

(8) إشارة لنكت.

(9) القاموس المحيط (دقق) 1140.

(10) أ: "وجدة".

(11) كلمة: "ما" ساقطة من ب.

(1) ب: "أي الأبواب" .

(2) ب: "العرب".

(3) ب: "ثم".

(4) ب: "مقضود"

(5) أ،ب: "التنبيه".

(6) ب: "وإنما".

(7) أ: "عليه لكونه".

(8) الموصل 23 إشارة لقوله: "عَمِلْتُها"، أي: "عَمِلَ، بفتح الميم وكسرها.

وأما "عَمِلْ" –بالكسر–، فوصف باسم عين، يقال: رجل "عَمِلٌ" –بالكسر–، وعمولٌ، إذا كان مطبوعا على العمل.

قوله: " **عَمِلْتُه عَمَلَ مَنْ طَبَّ لِمَنْ حَبَّ** "[9].

يقال: طب يَطِّب[10] أي: صار عالماً ماهراً[11]، أو[12] حب يُحِّب أي: أحب. وتقول العرب: فَعَلْتُه فعل من طب لمن حب، أي: فِعْلُ من هو ماهر بالشيء، حاذق فيه. لمن أحب: فإنه إذا كان كذلك؛ جاء الفعل على غاية من الإتقان[13] الحسن[14].

وقال ابن الأنباري[1]: "الطب من الأضداد، يقال لعلاج[2] الداء وللسحر[3] وكل حاذق طبيب عند العرب" انتهى.

فاللام[4] في قوله: لمن حب[5] متعلق بـ **(عَمِلَ)**[6]، ويجوز أن يتعلق بـ **(طبّ)**.

قوله: "**لغة في أحب**".

"ويجوز أن يكون مأخوذا من قولهم: حبه، "يحبه" بالكسر، فيكون العائد إلى الموصول أو الموصوف محذوفاً، والضمير المستتر في "طب"[7] عائداً إلى الموصول

---

(9) انظر : المثل في العقد الفريد 403/3 وجمهرة الأمثال 329/2 ومجمع الأمثال 514/3والمستقصى 406/2 ولسان العرب 83/9.

(10) طبَّ: يطب ويطب انظر : القاموس المحيط (طب) 139.

(11) أ: "ما هو" .

(12) ب: "و".

(13) ب،جـ: "من الإتقان ومن الحسن".

(14) كلمة: "الحسن" ساقطة من ب.

(1) الأضداد 233،231.

ابن الأنباري هو : أبوبكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، من أعلم الناس وأفضلهم في نحو الكوفيين، وأكثرهم حفظاً للغة، وكان زاهداً متواضعاً، أخذ عن أبي العباس ثعلب، وكان ثقة صدوقاً، من أهل السنة، من كتبه: الزاهر، وشرح المعلقات السبع، وعجائب علوم القرآن، والأمثال والأضداد، وغريب الحديث، وهو غير ابن الانباري صاحب مسائل الخلاف، توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة .انظر: نزهة الألباب 264-271، وإنباه الرواة 201/3، 208 وإشارة التعيين 335، 336،والبلغة 212، 213 وبغية الوعاة 212/1-214.

(2) ب: "العلا".

(3) ب: "والسحد".

(4) ب: "واللام".

(5) ب: "أحب".

(6) ب: "يعمل".

(7) عبارة: "والضمير المستتر في طبَّ" ساقطة من أ.

الأول، ويجوز أن يكون مأخوذا من قولهم: "حَبَّ ، يُحبِ"؛ فيكون لازماً، والضمير المستتر راجع إلى الثاني"[8]، وهو أقرب وأظهر[9]

قوله: "**والأصل: كَعَمَلِ من طَبَّ لمن حَبَّ**".

أي[10] : فهو من التشبيه البليغ، بحذف أداة التشبيه، وفائدته قصد المبالغة فيه، مع الاختصار، والغرض من هذا التشبيه؛ تحصيل العلوم لهم، وإزالة الجهالات عنهم، فإنها على النفوس كالأمراض على الأبدان. ويجوز أن يكون الغرض منه ما سيقوله الشارح قريباً.

قوله: "**في تحصيل المراد**"[11].

أي الذي /14أ/ هو تأليف[12] هذا الكتاب.

قوله: "**وإلا فقد قال ... إلى آخره**"[13].

أي : وإلا يكن المراد ماذكر؛ بل[1] المراد أن الطبيب يطب محبوبه ولا بد.

قوله: "**الأب لا يطب ولده ... إلى آخره**".

أي لا يلزم من طِبِّه طِبُّ ولده، وكذا المراد فيما بعده[2].

وقوله: "**بالإعراب لغة، وهو: البيان، عن قواعد الإعراب اصطلاحا**"[3].

يردُ عليه أنه شرح[4] أجزاء[5] العلم، وهو لا معنى له[6]، و كان ينبغي أن يقول بدل قوله: "لغة: وهو البيان"، ومعناه لغة: البيان؛ لأنه إنما يسمي الفوائد بلفظ الإعراب؛ لا بمعناه لغة الذى هو البيان، وعبارته ظاهرها ذلك. ويقال نظير هذا في قوله؛ عن قواعد الإعراب اصطلاحا. ولو قال عقب الاسم: والإعراب الأول منقول

---

[8] شرح قواعد الإعراب للكافيجي 51، 52.
[9] عبارة: "وهو أقرب وأظهر" ساقطة من ب.
[10] الحرف: "أي" ساقطة من ب.
[11] الموصل 24 إشارة لقوله: والغرض من هذا التشبيه ، بيان كمال الاجتهاد في تحصيل المراد".
[12] ب: "تدوين".
[13] الموصل 24: "وإلا فقد قال الأطباء: " الأب لا يطب ولده".
[1] ب: "بل كان المراد".
[2] ب: فيها زيادة بها كلام غير مفهوم، "ويجوز... ومحبوبه".
[3] الموصل 24 والمراد: أن الإعراب الأولى حسب المعنى اللغوي ، والثانية حسب المعنى الاصطلاحي.
[4] كلمة: "شرح" ساقطة من ب.
[5] ب:جز.
[6] كلمة: "له" ساقطة من أ.

عـن الإعـراب لغـة، والثـاني: عـن الإعـراب اصـطلاحا، لكـان أنسـب؛ وسـلم مـن الاعتراض.

قوله: "**وهو علم النحو**"[7].

مـن إضـافة المسـمى إلـى الاسـم، ومـن فوائـدها الإجمـال والتفصـيل. فـالعلم إجمال، والنحو تفصيل.

قوله: "**التجنيس التام اللفظي و الخطي**"[8].

التجنيس[9] تشابه اللفظين في التلفظ، والتام: اتفاق اللفظين في أنواع الحروف وأعدادها وهيئاتها وترتيبها.

قوله: "**أي: أطلب المدد**".

هذا[10] أصل معناه، وقد استعمله[11] هنا في بعض معناه، وهو الطلب، إذ المراد: ومن الله أطلب التوفيق والهداية.

وقوله: "**لإفادة الحصر**".

أي : أطلب ما ذكر من الله، لا من غيره. ويفيد التقديم مع الحصر والاهتمام أيضا، وليس في عبارته ما ينفيه.

قوله: "**خَلْق قدرة الطاعة في العبد**"[1].

وقـال /14ب/ بعضـهم[2]: هـو خلـق الطاعـة. قـال بعضـهم [3]: و الظـاهر الثاني، فإن القدرة علـى الطاعـة" تتحقق[4] فـي كل مكلـف، اللهم إلا أن يكون المراد

---

[7] أي: "الاعراب اصطلاحاً".

[8] أي: الجناس في كلمة "الاعراب" في:"الإعراب عن قواعد الإعراب ".

[9] انظر: للقزويني 382..

[10] كلمة: "هذا" ساقطة من ب.

[11] ب: "استعمل".

[1] تمام العبارة: "والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد، انظر: الغنية في أصول الديين 134 ومرهم العلل المضلة 165 وموصل الطلاب24.

[2] انظر: المواقف 246/3 .

[3] عبارة : "هو خلق الطاعة، قال بعضهم" ساقطة من ب.

[4] أ: "تحقق".

القدرة المؤثرة التي هي مع الفعل[5]، والطاعة امتثال الأمر والنهي، والقربة[6]: ما تقرب به بشرط معرفة المتقرب إليه[7].

والعبادة: ما تعبد[8] به بشرط النية ومعرفة المعبود[9].

والتوفيق عزيز، ولعزته لم يذكر في القرآن إلا مرة واحدة في قوله تعالى[10]: (وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ).[11]

قوله: "**وضده الخذلان**"[12].

فهو خُلقُ قدرة المعصية في العبد.

قوله: "**الإرشاد**"[13].

مصدر أرشده بمعنى وفقه وهداه، والدلالة[1] تفسير للإرشاد[2]. والمراد: الدلالة الموصلة إلى المطلوب، أو الدلالة على طريق توصل إلى المطلوب[3]، سواء حصل الوصول أو لا، فالهداية في كلام المصنف مصدر "هداه"، بمعنى: دله مطلقاً، أو دلالة موصلة، أو خلق الاهتداء فيه، ويصح إرادة كل واحد من الثلاثة هنا، إلا أن الحمل[4] على أحد الأخيرين أولى، لإفادة الحصر الذى أفاده التقديم كما تقدم.

---

(5) ب: "الفضل".
(6) كلمة: " القربة" ساقطة من ب.
(7) الحدود الأنيقة 77.
(8) أ: "نعبد".
(9) الحدود الأنيقة 77.
(10) كلمة: "تعالى" ساقطة من أ.
(11) سورة هود 88/11.
(12) أي: "ضد التوفيق".
(13) الموصل 24 إشارة لقوله: "ومن الله أستمد التوفيق والهداية"، حيث يفسر الهداية: بالإرشاد والدلالة.
(1) الموصل 24:الدلالة من معاني "الهداية".
(2) ب: "الإرشاد".
(3) عبارة: "أو الدلالة على طريق توصل إلى المطلوب " ساقطة من ب.
(4) أ: "المحمل"، ب: الجمل.

قوله: "**الغَواية والضلالة**"[5].

عطف الضلالة على الغَواية –بفتح الغين[6]– عطف تفسير[7]، وقيل: الضلالة عدم الهداية، فعلى[8] الأول: الضلالة سلوك طريق لا توصل إلى المطلوب. وعلى الثاني: عدم سلوك طريق يوصل[9] إلى المطلوب.

قوله: "**أضافها إليها**"[10].

وفي نسخة: "وأضافها إليه"[11] وهو الأنسب، لأن الضمير عائد إلى[12] الموصوف، وهو مذكر[13]. وعلى ما في بعض النسخ يكون[14] راعى معنى الموصوف وهو /15أ/ الضمير[15].

قوله: "**رعاية للسجع**"[16].

وهو تواطؤ الفاصلتين من النثر على حرف واحد.

قوله: "**أي مستقيم**"[1].

صرفٌ لأفعل عن معنى التفضيل، والمراد بالطريق هنا: دين الإسلام.

قوله: "**وهو**"

أي: أقوم، أي الاهتداء[2] في الطريق[3].

قوله: "**أي إنعامه**".

وبعضهم فسره بواسع عطائه[4] وجوده.

---

(5) الموصل 24: وتمام العبارة "الهداية: الإرشاد والدلالة، وضدها الغواية والضلالة".
(6) القاموس المحيط (غوى) 1701 يقول : ولا يكسر، أي: لايصح غواية.
(7) أ: "تغيير"وما اختاره المحقق موافق لحاشية الشنواني ق30أ.
(8) أ: "ففي".
(9) ب: "توصل".
(10) العبارة: بحاشية الشنواني ق 30 أ، وغير موجودة بالموصل.
(11) أ: "إليها".
(12) ب: "على".
(13) أ: "مذكور".
(14) ب،ج: "فيكون".
(15) ب: "الطريق" والمقصود: طريق الهداية.
(16) الإيضاح للقزويني 393 والتعريفات156.
(1) الموصل 24. إشارة لقوله: "ومن الله استمد التوفيق والهداية إلى أقوم طريق" فأقوم، أي: مستقيم.
(2) ب: "الهتدا".
(3) عبارة: "أي الاهتداء في الطريق" ساقطة من أ.
(4) ب: "عطاياه".

وفي الحديث[5]: "المنان[6] هو الذي يبدأ بالعطاء قبل السؤال، والحنان: هو الذي يحلم على من عصاه".

قوله: "**الصادرة من الشخص**"[7].

لو قال: من الغير كان أولى؛ ليشمل تعديد النعم من الله تعالى، وقد نص القاضي عياض[8] على أنه لا يقال لله تعالى شخص.

قوله: "**وتعديد النعم من الله تعالى مدح**".

إلى الممدوح، والغرض منه تارة التشريف وتارة اللوم.

قوله: "**ذم**".

أي مذموم، قيل: المذموم منه من التوبيخ، وهو ما يكون الغرض منه لوم المنعم عليه[9] والتكبر عليه، وهذا هو المبطل للصدقات ، لأن الأذى[10] الحاصل[1] به للمنعم عليه يمحو الفرح الحاصل من الإنعام لا من التنبيه، وهو ما يكون الغرض منه تنبيه المنعَم عليه، الغافل عن[2] الإنعام، تحصيلاً للذة والفرح في قلبه وإظهار الصداقة[3].

قوله: " **طَعْمُ الْآلَاءِ أَمَرُّ مِنْ الآلاء** "[4].

جمع: "أَلى" بالفتح، وقد يكسر[5].

---

[5] غير موجود بالكتاب والسن، ولا في كتب المتون التي اطلعت عليها كمسند أحمد وصحيح ابن حبان والمستدرك وغيرها.

[6] أ: "المثيان"..

[7] الموصل 24 في قوله: "يطلق المن على تعداد النعم الصادرة من الشخص إلى غيره".

[8] القاضي عياض هو: أبوالفضل عياض موسى بن عياض اليحصبي إمام أهل الحديث في المغرب، ولد سنة ست وسبعين وأربعمائة.له: شرح مسلم، ومشارق الأنوار، والتاريخ. توفى سنة أربع وأربعين وخمسمائة . انظر: وفيات الأعيان 483/3وسير أعلام النبلاء 212/20 ،وشذرات الذهب 43/1 ،وكشف الظنون 805/5.

[9] أي: "الفقير".

[10] ب: "الأذاء، ولعلها: الإيذاء.

[1] ب: "الخالص".

[2] ب: "على".

[3] ب: "الصداقات".

[4] الموصل25: ونصه:"أراد بالآلاء الأولى النعم، وبالثانية الشجر المر، وأراد بالَمنّ الأول المذكور في المن والسلوى، وبالمن الثاني تعديد النعم" ، انظرالمثل في: سوائر الأمثال 334 وجمهرة الأمثال 333/2 ومجمع الأمثال 354/3 والمستقصى 362/1.

[5] لسان العرب (ألى) 143/1.

قوله: "**أي جود**".

الجود هو الإعطاء؛ لا لغرض، ولا يتصور الجود الحقيقي إلا لله تعالى.

قوله: "**على إرادة المصنف**"[6].

أي المقصود منه بالذات، فلا ترد الخطبة.

قوله: على إرادة الفوائد"[7] .

أي: المقصود منها بالذات، فلا ترد الخطبة[8].

/15ب/ قوله: "**وهي الجملة وأحكامها ... إلى آخره**"[9].

فيه مضاف مقدر، أي عبارات الجملة وأحكامها، وعبارات الجار والمجرور، وكذا يقال فيما بعده [10]، وذلك لأن اسم الكتاب على[11] المختار: عبارة عن الألفاظ باعتبار دلالتها على المعاني، فيجب كون أجزائه وهي الأبواب كذلك.

قوله: "**عبارات**".

جمع عبارة، وهي اللفظ؛ لأنه يعبر[12] به عما في الضمير.

قوله: "**محررة**".

أي مهذبة –من التحرير– وهو التهذيب والتنقية.

قوله: "**باباً باباً**"[1].

يجب التكرار في مثل هذا، والمراد به استغراق الأبواب، "مثلاً"؛ ونصب الأول، قيل: بالحالية؛ لأنه بمعنى مرتبا[2]، والثاني: قيل تأكيد[3]، وقيل صفة للأول[4] على تقدير مضاف، أي سابق باب أو ذا باب، والمختار أنه وما قبله

---

(6) الموصل 25: إشارة لقوله: "وينحصر" على إرادة المصنف، أي: أبواب الكتاب.

(7) إشارة لقوله: "وتنحصر" أي: الفوائد الجليلة.

(8) أي: خطبة الكتاب، ليست من الفوائد الجليلة.

(9) أ: "الخ".

(10) الموصل 25 أي: فيما بعده من أبواب وهي: : تفسير كلمات، وعبارات محررة .

(11) ب: "في".

(12) ب: "يخبر".

(1) الموصل 25 وهو قوله:"وستمر بك الأبواب باباً باباً.

(2) انظر: "المفصل 63/1 واللباب 288/1

(3) رأي الزجاج. انظر: ارتشاف الضرب 334/2 .

(4) رأي ابن جني: انظر: ارتشاف الضرب 334/2.

منصـوبان علـى الحـال[5] بالعامـل الأول؛ لأن مجموعهمـا هـو الحـال، ونظيـره فـي الخبر: الزمان، "حلو حامض".

قوله: "**وذكر أقسامها**"[6].

معطـوف علـى الجملـة، وهـو مـن إضـافة الصـفة –للموصـوف– [7]، أي: فـي شـرح الجملـة وشـرح أقسـامها المـذكورة، والمشـهور أن الظرفيـة فـي مثـل هـذا علـى التشبيه، من حيث أن البيان يمكن بغير[8] هذه الألفاظ، فكان البيان محيطا[9] بها، فجعل الشمول العمومي كالشمول الظرفي.

قوله: "**وفيه[10] أربع مسائل**".

من باب التجريد[11]: وهو أن ينتزع من أمر ذى صفة أمراً آخر مثله فيها، مبالغة بكماله فيها. نحو: "في العسكر ألف رجل"، مع أنهم أنفسهم ألف رجل.

قوله: "**ويستتبع ذلك**".

أي شـرح الجملـة وذكـر[1] /16أ/ أقسـامها؛ لأن ذكـر أقسـامها مسـتتبع شـرحها، ومتوقف[2] عليه، وكذا ذكر الأحكام، إذ الحكم على الشـيء فرع عن معرفته، وأشار بهذه العبارة إلـى أنهما تابعان لشرح الجملـة، فحقهما أن يتأخرا عنـه كما فعل المصـنف، حيث ذكر الأقسام في الأولى، والأحكام في المسائل الباقية.

والأقسام مثل: الاسمية والفعلية، والأحكام مثل عروض الإعراب بحسب المحل، ومثل: كون الجملة صفة أو حالاً.

قوله: "**والمراد من الأقسام الجزئيات لا الأجزاء**".

---

(5) رأي الفارسي، انظر: ارتشاف الضرب 234/2.

(6) الموصل 27. إشارة لقوله: "الباب الأول: في شرح الجمل وذكر أقسامها"، حيث انتهت المقدمة وبدأ الباب الأول.

(7) ب: "إلى الموصوف".

(8) أ: "في".

(9) أ: "محيط"، ب: "يحيط".

(10) الحرف: "و"ساقط من "ب".

(11) الإيضاح للقزويني 363.

(1) الحرف: "و" ساقط من أ.

(2) أ: "وتتوقف".

إنما قال ذلك –وإن كان معنى الأقسام حقيقة الجزيئات– دفعا لتوهم أن المراد الأجزاء.

قوله: "**اعلم .. إلى آخره**"[3].

تخصيص بعض المباحث لطلب العلم ، للاهتمام به؛ لما فيه من الغموض.

قوله: "**أيها الواقف على هذا المصنف**".

أي المدرك له[4] ببصيرة، إشارة به إلى أن الخطاب بقوله "اعلم" عام.

قوله: "**اللفظ**".

هو صوت يعتمد على شيءٍ من المخارج المعلومة؛ إن صدر من الإنسان.

قوله: "**المركب**".

هو ما فيه كلمتان أو أكثر.

قوله: "**الإسنادي**".

هو ما فيه إسناد[5] في الحال وفي الأصل،[6] وهو ربط إحدى[7] الكلمتين بالأخرى على وجه يفيد، وتقسيمه إلى المفيد وغيره؛ لا يصح إلا باعتبار؛ أن المراد "بالإسنادى"[8]: ما فيه إسناد في الحال أو في الأصل.

قوله: "**وأن غير المفيد**"[1].

أي وأن اللفظ المركب غير المفيد.

قوله: "**فقط**"[2].

اسم فعل بمعنى: "انتهِ"، وكثيراً ما يصدر بالفاء ترتيبا[3] للفظ، وكأنه جواب شرط مقدر، والتقدير: /16ب/ إنْ سميت اللفظ المركب –غير المفيد– بالجملة، فانتهِ عن تسميته بالكلام.

---

[3] الموصل 29 "أعلم أيها الواقف على هذا المصنف أن اللفظ المركب الإسنادي يكون مفيداً وغير مفيد".

[4] كلمة: "له" ساقط من ب.

[5] أ: "الاسناد".

[6] عبارة: "في الحال وفي الأصل" ساقطة من أ.

[7] ب: "أحد".

[8] (4)) ب: "بالإسناد".

[1] الموصل 29 إشارة لقوله: وأن غير المفيد يسمى جملة فقط". والمغني 431/2.

[2] الموصل 29 إشارة لقوله: "اللفظ غير المفيد يسمى جملة فقط" المغني 431/2.

[3] أ: "تزيناً".

قوله[4]: "**لوجود**[5] **الفائدة**"[6].

ولم[7] يتعرض لغيرها، مما يعتبر في الكلام، لوضوح وجوده فيه.

قوله: "**ونعني**".

أي نقصد[8] ونريد.

قوله: "**معشر النحاة**".

المعشر: جماعة من الناس[9]، وقيل: هم الجمع الذين شأنهم واحد[10]، كالأنبياء والفقهاء. "والنحاة": جمع ناح[11]، كقاض وقضاة.

قوله: "**في بحث الكلام**".

أي في تعريف الكلام.

قوله: "**بحيث لا يسير السامع منتظرا لشيء آخر**".

أي انتظارا تاماً معتداً به، كالانتظار الذي يبقى مع المسند، كقائم –بدون المسند إليه–، كزيد، أو مع المسند إليه بدون المسند، وإنما قيدنا الانتظار بالتام المعتد به، ليدخل مجرد الفعل والفاعل، نحو: "ضَرَبَ زيدٌ" فإنه كلام تام مع أنه يبقى انتظار المفعول به وفيه[1] ونحوهما، لكن هذا الانتظار أقل من الانتظار المذكور.

فإن قلت: تعقل الفعل المتعدي متوقف[2] على المفعول به[3]، أجيب عن ذلك بأن توقفه عليه إنما هو لفهم معناه، وذلك لا يضر؛ كما إذا تُكلم بكلام لا يفهم، بخلاف توقفه على الفاعل، فإنه حاصل بعد فهم معنى[4] الفعل.

والحق في الجواب أن تعقل المتعدي؛ إنما يتوقف على تَعَقُّل مفعول ما، وهو معلوم لكل[5] شخص[6] .

---

(4) كلمة : "قوله" ساقطة من أ.

(5) أ: "العدم".

(6) الموصل 29 إشارة لقوله: "وأن المفيد يسمى كلاماً لوجود الفائدة"انظر: المغني 431/2.

(7) الحرف: "و" ساقط من ب .

(8) كلمة: "نقصد" ساقطة من ب.

(9) لسان العرب (عشر) 158/10 ، 159.

(10) لسان العرب (عشر) 158/10 ، 159.

(11) القاموس المحيط "نحا" 1724.

(1) المفعول فيه: أي الظرف.

(2) أ: "موقوف".

(3) شرح الرضي على الكافية 272/2.

(4)) كلمة: "معنى" ساقطة من ب.

قوله: "**آخر**".

أفعل تفضيل من "أَخَرَ" أي تأخر، فمعناه أشد[7] تأخراً، ثم صار يراد به المغايرة.

قوله: "**إنَّ /17أ/ الجملة أعم من الكلام**"[8].

أعم مطلقا، بقرينة ما بعده، والأعم مطلقا: هو الذى يصدق على كل ما يصدق عليه الآخر، وزيادة؛ من غير عكس، والجملة كذلك.

قوله: "**ولا ينعكس عكساً لغوياً**"[9].

هو تبديل الطرفين؛ مع بقاء الأمر الكلي، وقيد به؛ لأن العكس الاصطلاحي ثابت؛ لأن الموجبة الكلية تنعكس في الاصطلاح موجبة جزيئة.

قوله: "**ألا ترى**".

أي: ألا تبصر، بتنزيل المعقول منزلة المحسوس.

قوله: "**عن صلاحيته**"[1].

بتخفيف الياء مثل: طواعيته[2].

قوله: "**لِمَا قلنا**"[3]

وهو أنه لايفيد معنى يحسن السكوت عليه.

قوله: "**وفي ذلك دليل على ما ادعاه**"[4].

في كون ذلك دليلاً؛ نَظر، وإنما هو توضيح لما ادعاه.

---

(5) ب: "كل".

(6) عبارة: "أما المعقول المعين فلا ينتظر أن يذكر لأجل التعقل، بل لأجل الربط وبيان حال الواقع"، زائده في ب، ولم أُثبتها لإبهام المعنى، وهي بعد كلمة "شخص" مباشرة.

(7) أ: "أشدنا".

(8) الموصل 29، لأن الجملة قد تكون مفيدة وغير مفيدة، وأما الكلام فمفيد.

(9) الموصل 29، 30. أي كل كلام جملة وليس العكس.

(1) الموصل 30. أي: إن الشرطية "أخرجت الكلام عن صلاحيته لأن يكون كلاماً؛ لأنه لا يحسن السكون عليه".

(2) تاج العروس: "صلاح 1670/1.

(3) الموصل 30. إشارة لقوله: "فتسمى جملة ، ولا تسمى كلاماً؛ لما قلناه"

(4) الموصل 30. أي: على ما ادعاه من عدم ترادف الجملة والكلام.

قوله: "**ردٌّ على من قال بترادفهما كالزمخشري**"[5].

وهو ظاهر كلام ابن الحاجب[6]، فإنه عرف الجملة بتعريف الكلام في مختصره: "في فن الأصول"، وهذا اصطلاح عمل به أهل الأصول، وما قاله المصنف اصطلاح لآخرين، ولا مشاحة في الاصطلاح. وقال ناظر الجيش[7]: إن الترادف هو الذي يقتضيه كلام النحاة، وأما إطلاق الجملة الواقعة شرطاً أو جواباً فمجازي، لأنها كانت جملة قبل، فسميت بالجملة باعتبار ما كان.

قوله[8]: "**وعلى من قال: جملة جواب الشرط كلام ... إلى آخره**"[9].

لأن قائل ذلك قيد الإسناد المعتبر في الكلام؛ بالمقصود لذاته، فيخرج به الإسناد الذي في الجملة القسمية؛ لأنها لتوكيد جواب القسم، والذي في الشرطية؛ لأنها قيد /17ب/ في الجزاء، لكن قال السيد [10]: "جواب القسم كلام[11] بلا نزاع، وأما جواب الشرط فغير[1]، ففيه بحث، والحق أن الكلام هو المجموع المركب من جملة الشرط والجزاء، لا الجزاء وحده[2]؛ لأن الصدق والكذب إنما تعلقا[3] بالنسبة التى بينهما[4]، لا بالنسبة التي بين طرفي الجزأين[5]، يظهر لك ذلك بالتأمل في قولك: "إن ضربتنى ضربتك"، فإنه قد[6] لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلاً، ويكون هذا الكلام صادقا". انتهى.نعلم[7] من كلام السيد أنه إن[8] كنت تحب[9]: "إنْ

---

[5] الموصل 30 يرى الزمخشري: ترادف الجملة والكلام انظر: المفصل6 والمغني 431/2 .

[6] شرح الكافية للرضي 8/1.

[7] ناظر الجيش هو: محمد بن يوسف بن أحمد ،محب الدين الحلبي ثم المصري المعروف بناظر الجيش، عالم بالعربية، من تلاميذ أبي حيان، أصله من حلب، ومولده ووفاته في القاهرة، ترقى إلى أن ولي نظارة الجيش بمصر، وفاق غيره في المروءة ومساعدة من يقصده، ولاسيما طلبة العلم .له : تمهيد القواعد، وفي شرح التسهيل لابن مالك وغيرهما. توفي سنة سعمائة وثماني وسبعين . انظر: الدرر الكامنة 61/5 وإنباء الغمر 147/1 والأعلام 153/7.

[8] كلمة: "قوله" ساقطة من أ.

[9] الموصل 30. إشارة لقوله: "رداً على من قال بترادفها كالزمخشري وعلى من قال: جملة جواب الشرط كلام".

[10] لم أعثر عليه.

[11] ب: "جواب".

[1] كلمة: "فغير" ساقطة من أ.

[2] عبارة:"لا الجزاء وحده" ساقطة من أ.

[3] ب: "تعلق".

[4] عبارة: "بالنسبة التي بينهما" ساقطة من ب.

[5] ب: "الجزاء".

[6] ب: "قدر".

[7] ب: "فعلم".

ضَرَبَك" –مخاطباً–[10] "ضربته"؛ عد كلامك صادقاً، ولو[11] لم يتحقق منك ضرب له أصلاً.

قوله: "**ثم الجملة**".

المراد من "ثم" الترتيب الذِّكْري، ويجوز أن تكون[12] للاستئناف[13]، وعلى الأول يكون ما بعدها منصوباً بالعطف على اللفظ، أي ثم اعلم أن الجملة.

قوله: "**إن[14] بُدِئت**"[15].

أي : في الأصل أو في الحال.

قوله: "**باسم**".

أي مسند إليه أو مسند.

قوله: "**صريح**".

أي ظاهر غير محتاج في كونه اسماً إلى تأويل، فيقابله[1] المؤول. وأما مقابلة الصريح بالكناية فمصطلح أهل الأصول.

قوله: "**أو بوصف رافع لمكتفىً به**"[2].

لو أسقط الباء من قوله: "بوصف"، وجعله وما بعده معطوفيين على صريح لكان أولى[3]؛ ، لتكون الأقسام كلها داخلة في عبارة المصنف.

قوله: "**وهيهات العقيق**"[4].

---

[8] ب: "إذا".

[9] ب: "بحيث"والمراد: إن كنت تقصد .

[10] ب: "مخاطب".

[11] الحرف: "لو" ساقط من ب.

[12] ب: "يكون".

[13] وهو رأي الفراء، انظر: ارتشاف الضرب 639/2.

[14] أ: "أي".

[15] الموصل 30 إشارة لقوله: "وتسمى اسمية إن بدئت باسم".

[1] ب: "فيقال له".

[2] الموصل 31: "وتسمى اسميه إن بدئت بوصف رافع لمكتفىً به نحو: أقائم الزيدان".

[3] الموصل 30، 31. المقصود أن يقول: تسمى جملة اسمية إن بدئت باسم صريح أو مؤول أو وصف.

[4] انظر: الموصل 31، أي أن الجملة الأسمية تبدأ باسم فعل.

قال الرضي[5] اعلم أن بعضهم يدعي أن أسماء الأفعال مرفوعة المحل؛ على أنها مبتدءات[6]، لا خبر لها، كما في: "أقائم[7] الزيدان"، وليس بشيء؛ لأن معنى "قائم" معنى الاسم، و إن شابه /18أ/ الفعل، فيصح أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل، فإنه ليس معنى الاسم فيه، ولا اعتبار باللفظة، فـ "أن تسمع" في قولك: " **تَسْمَعَ بِالمُعِيْدِيّ [8]خَيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ** " مبتدأ، وإن كان لفظه فعلاً".

قوله: "**إن بدئت**"[9].

أي الآن، أو في الأصل بفعل، أي ملفوظ به أو مقدر، يدل على ذلك أمثلته.

قوله: "**سواء كان مبنياً للفاعل أم مبنياً للمفعول**"[10].

أي : أكان مبنياً للإسناد للفاعل؛ أم مبنياً للإسناد للمفعول.

قوله: "**تقدم معموله عليه**"[11].

أي جوازاً أو وجوباً.

قوله: "**أو محذوف**"[1].

أي جوازاً أو وجوباً.

قوله: "**لأن التقدير في الأول[2]: ضربت زيداً ضربته**".

أي: لأن المقدر في الأول مع غيره ما ذكر[3]، ولا يقال فيما ذكره جمع بين المفسِر والمفسَّر، وهو لا يجوز، لأننا[4] نقول: الممتنع الجمع بينهما في الاستعمال الكثير؛ لا في مجرد التقدير. ولقائل أن يقول: حين الجمع لا تفسير، وحين الحذف، لا جمع.

---

(5) انظر: شرح الرضي على الكافية 67/2.

(6) أ: "مبتدأة".

(7) ب: "قائم".

(8) انظر: إصلاح المنطق 286 والأمالي للزجاجي 200 والأغاني 297/1 وأخبار الزجاجي 190 وفصل المقال للبكري 135، 136 والأمالي لابن الشجري 181/2 وأمثال العرب للضبي 55 والتذييل والتكميل 54/1 والهمع 27، 289.

(9) الموصل31 أي: وتسمى فعليه إن بدئت بفعل..

(10) أي: مبني للمجهول . انظر: ارتشاف الضرب 184/2.

(11) الموصل 32. أي: أن الجملة تبقى فعليه وإن تقدم معمول الفعل عليه، مثل التفاحةَ أكلتُها.

(1) الموصل32 أي: أن الجملة تبقى فعليه إن كان الفعل محذوفاً مثل : "يا محمد" والتقدير : أدعو .

(2) الموصل 32 "زيداً ضربته".

(3) هكذا التركيب في المخطوطة أ،ب.

(4) ب: "لأنا".

قوله: "**وفي الثاني أدعو**[5] **عبد الله**".

أي[6]: و "أدعو"[7]، والمقدر[8] مستعمل[9] في معنى الإنشاء مجازاً، إن كان خبراً بحسب لفظه، فصح نيابةً يا التي[10] للإنشاء عنه.

قوله: "**ثم الجملة**".

يجري فيه نظير ما تقدم، وعلى كونها عاطفة[11]؛ يكون التقدير، ثم اعلم أن الجملة.

قوله: "**صغرى وكبرى**"[12].

الوجه استعمال "فُعلى أفعل" بأل:[13] أو بالإضافة، ولكن ربما استعمل أفعل التفضيل –الذي لم يُرد به المفاضلة– مطابقاً؛ مع كونه مجرداً. قال الشاعر[14]:

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَزْرَقُ الْعَيْنَيْنِ[1] كُنْتُم كِرَامَاً وَأَنْتُمْ مَاَ أَقَامَ/18ب/ لائمُ

فعلى ذلك يتخرج قول المصنف كغيره من النحويين.

قوله: "**عن مبتدأ في الأصل**"[2].

يعني بأن يدخل عليه ناسخ من نواسخ الابتداء، "أو في الحال"[3]، يعنى في حالة[4] التكلم.

قوله: "**والكبرى**".

---

[5] ب: "أدعوا".
[6]) الحرف: "أي" ساقط من ب.
[7] ب: "أدعوا".
[8] الحرف: "الواو" ساقط من ب.
[9] ب: ""أيستعمل".
[10] عبارة: "يا، التي" ساقطة من أ.
[11] أي: "ثم" .
[12] يقسم الجملة لصغرى وكبرى. انظر: والمغني 437/2، 438 والموصل 32.
[13] ب: "بالباء"..
[14] كلمة الشاعر ساقطة من ب.
البيت من الطويل للفرزدق – ولم أعثر عليه في ديوانه- في المقاصد النحوية 57/4 بلفظ : "ألائم" وتاج العروس (عين) 392/9 وشرح شواهد المغني 779/2 بلفظ (ألائم). وبلا نسبة في الأمالي للقالي 17/1 ومعجم البلدان 193/1 وشرح التسهيل 61/3 ولسان العرب (سود) 298/7 بلفظ (أسود العينين) وارتشاف الضرب 225/3 وشرح الألفية للمرادي 23/3، وكلها بلفظ (ألائم).
[1] أ: العين.
[2] الموصل32 إشارة لقوله: "فالصغرى هي المخبر بها عن مبتدأ في الأصل وفي الحال".
[3] الموصل32 إشارة لقوله: "فالصغرى هي المخبر بها عن مبتدأ في الأصل وفي الحال".
[4] ب: "حال".

هي الاسمية التى خبرها[5] جملة، كذا[6] في المغني، ثم قال فيه[7]: ماَ فَسَّرتُ به الجملة الكبرى، هو مقتضى كلامهم. وقد يقال: كما تكون مصدرة بالمبتدأ؛ تكون مصدرة بالفعل نحو: ظننت زيداً يقوم أبوه". انتهى.

ويمكن أن يوجه مقتضى كلامهم بأنهم[8] أرادوا الاسمية –ولو في الأصل أو غالباً– فليتأمل. وفي بعض النسخ: "والكبرى هى التى خبرها جملة؛ بدون ذكر الاسمية".

قوله: "**وهو**"[9].

أي ما ذكر، ولو قال: "وهما" لكان أولى؛ لأن مثل هذا الخبر[10] يجب فيه العطف.

قوله: "**والمعنى غلام أبي زيد منطلق**"[11].

الأولى أن يقول: والمعنى زيد منطلق غلام أبيه.

قوله: "**أن تضيف كلا من المبتدءات غير الأول إلى ضمير يتلوه**".

"وذلك بأن يكون كل مبتدأ غير الأول مضافاً؛ إلى ضمير يعود على المبتدأ الذي قبله، ويكون هو وخبره في موضع خبر ما قبله، إلى[1] أن ينتهيإلى المبتدأ الأول، نحو: "زيدٌ عمه خاله[2] أخوه أبوه عالم"[3].

قوله: "**والثاني**[4] **أن تأتي بالروابط بعد خبر المبتدأ الأخير**[5] ".

و ذلك بأن تصل خبر المبتدأ[6] الأخير بروابط المبتدءات المخبر[7] عنها بالجمل، ويكون ترتيب الروابط على حسب ترتيب المبتداءت في الذكر، فيجعل أول

---

[5] ب: "خيرها" .

[6] ب: "كذلك" .

[7] أي في المغني 438/2.

[8] أ: "لأنهم".

[9] الموصل 33:إشارة لقوله: "زيدُ ُ أبوه غلامة منطلق" فزيد مبتدأ أول، وأبوه: مبتدأ ثان، وغلامه: مبتدأ ثالث، ومنطلق: خبر المبتدأ الثالث، وهو: غلامه". والحموي يفضل "وهما"؛ لأن المبتدأ اثنان: غلام أبيه، فهما على نية العطف.

[10] ب: "الآخر".

[11] ب: "منطلقاً".

[1] الحرف : "إلى" ساقط من ب.

[2] أ: "خالد".

[3] انظر: شرح الكافية للرضي 109/1 والهمع 347/1.

[4]) أ: "فالثاني"

[5] كلمة: "الأخير" ساقطة من أ.

[6] عبارة: "بأن تصل خبر المبتدأ" ساقطه من أ.

الروابط لآخر المبتدءات، والذى يليه للذي يلي الأخير[8]، وهكذا إلى الأول، نحو: /19أ/ "زيدٌ عمروٌ بكرٌ هندٌ ضارِبُتهُ في داره من أجله"[9].

قوله[10]: "**ومثله في كون الجملة ... إلى آخره**"[11]

أي: وفي تعدد المبتدءات وتعدد الجمل.

قوله: "**إذ أصله ؛ لكن أنا**"[12]

يؤيده قراءة الحسن[13] "**لَكِنْ أَنَا هُوَ**"[14] على الأصل[15].

قوله: "**فحذفت الهمزة بنقل[16] الحركة**".

أي حركة الهمزة من: "أنا" إلى نون "لكن"، ثم سكنت نون "لكن"، وأدغمت في نون "أنا"، بعد حذف الهمزة. هذا ما قاله بعضهم [1]، ورُدَّ بأن المحذوف لعلة بمنزلة الثابت؛ ولهذا تقول: "هذا قاضٍ" بالكسر لا بالرفع، لأن الأصل: "هذا[2] قاضيُ ٌ" بضمة على الياء وتنوين الصرف. وإذا علمت أن المحذوف لعلة بمنزلة الثابت؛ علمت امتناع الإدغام في "لكن أنا"، إذا حكم بنقل حركة الهمزة إلى النون؛ لأن الهمزة فاصلة في التقدير؛ لأن حذفها لعلة، فهي كالموجودة في النطق، ومع ذلك لا يتصور الإدغام أصلاً. وغاية ما قيل أنه لا[3] يعتد بالعارض، وهو أصلٌ مختلفٌ فيه، فقد قيل: إن العارض يعتد به[4]. وقيل إنه لا يعتد به، ألا ترى أن مثل:

---

(7) عبارة: "بروابط المبتداءات المخبر" ساقطة من ب.

(8) أ: "الآخر".

(9) انظر: ارتشاف الضرب 65/2 والهمع 347/1.

(10) كلمة: "قوله" ساقطة من أ.

(11) الموصل 34. تمام العبارة: "ومثله في كون الجملة صغرى وكبرى".

(12) سورة الكهف 38/18 ونصها " لكناْ هو الله ربي ".

(13) انظر هذه القراءة في: السبعة في القراءات السبعة 391 وحجة القراءات 417 والكشف عن وجوه القراءات السبع 6/2 وإتحاف فضلاء البشر 366. وهو الحسن بن يسار البصري أبو سعيد، تابعي، كان إمام أهل البصرة، ولد بالمدينة، وشب في كنف الإمام علي بن أبي طالب، وكان يدخل على الولاة فيأمرهم وينهاهم، ولا يخاف في الله لومة لائم، وكان أقرب هدياًإلى الصحابة، وكان غاية في الفصاحة. له: كتاب فضائل مكة، وله قراءة خاصة به. انظر: وفيات الأعيان 69/2 وتهذيب التهذيب 487/2 والأعلام 226/2، 227.

(14) سورة الكهف 38/18.

(15) أي على أصل "لكنا هو"، وهو : "لكن أنا هو الله ربي".

(16) أ: "بفعل".

(1)) انظر هذه التفصيلات في: مصادر التلاوة السابقة بنفس الصفحات، والكشاف 484/2.

(2) أ: "فهذا".

(3) الحرف: "لا" ساقط من ب.

(4) ب: "يختلف".

"الأحمر"؛ إذا نقلت حركة همزته إلى لام التعريف، فإن شئت أبقيت ألف الوصل غير معتد بالحركة المنقولة[5]؛ لأنها عارضة[6]، وإن شئت حذفت الألف معتداً بلفظ الحركة بعدها.

قوله: "**أو بدونه**"[7].

أي لا لعلةٍ موجبةٍ للحذف، بل لمجرد التخفيف.

قوله: "في قراءة ابن عامر[8] بإثبات ألف "نا" وصلاً ووقفاً".

يوهم أنه لا إدغام في قراءة ابن عامر /19ب/ وليس كذلك؛ لأن الذى يختص به ابن عامر إثبات الألف وصلاً، لا أصل الإدغام.

قوله: "**والذي حسن ذلك ، وقوع الألف عوضاً عن همزة أنا**".

أي[1]: هي تثبت في الوصل والوقف، وكذا عوضها، وفي كون الألف عوضاً عنها توقف.

قوله: "**وإلا... لقيل : لكنه... إلخ**"[2].

أي لأن الضمير بعد لكن يكون ضمير نصب متصلاً، لا ضمير رفع، ولا يستقيم أن يكون[3] اسم "لكنْ" ضمير شأن مقدراً، أو[4] يكون: (هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى)[5] خبرها، لأن حذف ضمير الشأن المنصوب؛ بغير "أنَّ" المفتوحة ضعيف. قال

---

(5) كلمة: "مثل" ساقطة من أ.

(6) ب: بعارضة.

(7) الموصل 34. إشارة لقوله: "فحذفت الهمزة بنقل الحركة أو بدونه" تعليقاًعلى قوله تعالى: "لكنا هو الله ربي".

(8) انظر: "حجة القراءات"417 حيث نسبها لابن عامر، وكذلك الكشاف 484/2.

وابن عامر هو:عبدالله بن عامر بن يزيد اليحبصي الشامي، أحد القراء السبعة، ولي قضاء دمشق في خلافة الوليد بن عبد الملك، ولد في البلقاء، وانتقل إلى دمشق بعد فتحها، وهوصدوق في رواية الحديث، توفي سنة مئتين وإحدى وثلاثين هجرية. انظر: تهذيب التهذيب 470/5 والأعلام 95/4.

(1) أ: "وهي".

(2) الموصل 34، تمام العبارة: "وإلا: أي: وإن لم يكن أصله لكنْ أنا بالتخفيف، بل كان أصله لكنّ هو، بالتشديد وإسقاط الألف؛ لقيل: لكنّه؛ لأنّ لكنّ المشددة عاملة عمل إنّ.

(3) عبارة: "أن يكون" ساقطة من ب.

(4) أ: "و".

(5) سورة الكهف 38/18.

بعضهم: ووقفهم على "لكنا" بالألف؛ دليل على أن الأصل "لكنْ" بالتخفيف لا بالتشديد؛ لأن المشددة لا يوقف عليها بالألف.

قوله: "**وقد تسامح المصنفون ... إلى آخره**"[6].

فيه تأمل لا يخفى[7].

قوله: "**ولكنْ حرف استدراك أي حرف للاستدراك**"[8].

أي التدارك، وفسره المحققون برفع التوهم الناشئ عن الكلام السابق مثل: "ما جاءني زيد لكن عمروٌ"؛ إذا توهم المخاطب عدم مجيء عمروٍ أيضاً؛ لمخالطة وملابسة بينهما[9].

وفي المفتاح[10] أنه يقال؛ لمن توهم أن زيداً جاءك دون عمرو، وبالجملة[11]: [يمكن][12] وصفها لمغايرة ما بعدها لما قبلها.

قوله: "**الجمل التي لها محل من الإعراب**".

حق العبارة أن يقال لها إعراب محلاً، لأن محلها ليس هو الإعراب، وإنما الإعراب فيه، وحقه. وتأويل[1] عبارته أن فيها مضافاً مقدراً، أي: لها محل من محال الإعراب، أي: هو بعض محال الإعراب[2]، فمِنْ للتبعيض، ويجوز أن لا يقدر مضاف، وتكون "مِنْ" للبيان، أي: لها محل هو الإعراب على المبالغة، وتنزيل /20أ/ الإعراب للزومه بمحلها؛ منزلة محلها.

قوله: "**وهي سبع**".

على المشهور[3]، ومقابله أنها تسع[4]، بزيادة الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها. أما الأولى فنحو: (لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ)[5] الآية. قال ابن

---

[6] الموصل 34. تمام العبارة: وقد تسامح المصنفون بدخول اللام في جواب إن الشرطية المقرونة بلا النافية في قولهم: وإلا لكان كذا".

[7] عبارة: قوله: وقد تسامح... تأمل لا يخفي" ساقطة من ب.

[8] عبارة: أي: حرف للاستدراك" ساقطة من أ.

[9] المفتاح 63.

[10] المفتاح 63.

[11] أ،ب: "فبالجملة".

[12] ما بين معقوفين [ ] زيادة المحقق ليستقيم المعنى.

[1] الحرف: "الواو" ساقط من ب.

[2] عبارة: "هو بعض محال الإعراب" ساقطة من ب.

[3] ب: "لمحلها".

خروف[6]: "من": مبتدأ، و"يعذبه الله" الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع"[7]. انتهى وأما الثانية فنحو:(سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ)[8] الآية، إذا أعرب "سواء" خبر، و"أ أنذرتهم" مبتدأ[9]، ونحو: "تسمعَ بالْمعِيدِّيّ خيرٌ من أن تَرَاه"[10]، إذا لم يقدر الأصل: "أن تسمع" فإنها في مقام السماع، كما أن الجملة بعد الظرف في نحو:(وَيَوۡمَ نُسَيِّرُ ٱلۡجِبَالَ)[11] في تأويل المصدر، وإن لم يكن معها حرف سابك. واختلف في الفاعل ونائبه، هل يكون جملة أولا، والمشهور المنع مطلقاً[1] وقيل: بالجواز مطلقاً، وقيل بالجواز إن كان الفعل قلبياً وعلق عن العمل نحو: "ظهر لى أقام زيد"[2].

قوله: "**وموضعها رفع**"[3].

على حذف مضاف قبل[4] المبتدأ أو[5] قبل الخبر، أي: إعراب موضعها رفعٌ، أو موضعها ذو رفع[6]، أو[7] جَعْلُ الموضع رفعاً مبالغة.

قوله: "**في بابى المبتدأ وإنَّ**".

---

(4) المغني 491/2 و الموصل 37.

(5) سورة: الغاشية 22/88، والاستثناء في الآية التي تليها مباشرة "إلا من تولى وكفر". وفيه خلاف هل هو الاستثناء متصل أم منقطع. انظر: الكشاف 248/4.

(6) ابن خروف هو: علي بن محمد الحضرمي أبوالحسن، عالم بالعربية، أندلسي من شراح كتاب سيبويه سماه: تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، وشرح الجمل للزجاجي، وله ردود كثيرة على بعض معاصريه، وهو غير ابن خروف الشاعر، توفي سنة تسمائة وست للهجرة. انظر: إنباه الرواة 192/4 ووفيات الأعيان 335/3 وفوات الوفيات 84/3 وبغية الوعاة 203/2، 204 والأعلام 33/4 ومعجم المؤلفين 221/7

(7) المغني 491/2.

(8) سورة البقرة 6/2.

(9) الجملة الفعلية لا تقع مبتدأ، وإنما الذي وقع مبتدأ عند جمهور النحاة الاسم المؤول بالصريح، بمعنى سواء عليهم إنذارك أو عدمه.

(10) سبق تخريجه ص45.

(11) سورة الكهف 47/18.

(1) القائلون بالجواز: هشام وثعلب. انظر: المغني 491/2.

(2) القائلون بذلك الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه. انظر : المغني 491/2.

(3) أي جملة الخبر.

(4) ب: "قيل".

(5) ب: "وقيل".

(6) عبارة: "ذو رفع" ساقطة من ب.

(7) ب: "و".

إنما عدهما واحداً لاشتراكهما في الرفع، فإن قلت: مثل "إنَّ" في كون خبرها مرفوعاً، لا التى لنفي الجنس، ومثل: "كان وكاد" في نصب الخبر [و][8] الحروف المشبهة بليس، مثل: "ما ولا"، فما الحكمة في اقتصاره على ما ذكر[9]؟

قلت: يحتمل أنه أراد بباب "إنّ" باب الحروف الرافعة للخبر، وبباب "كان" الكلمات الناصبة[10] للخبر. ويحتمل أنه أراد بباب "إنّ" الأحرف /20ب/ الستة فقط، وبباب "كان" الأفعال الناصبة للخبر، ولا يضر[11] إسقاط ما ذكر؛[12] لأن ثبوت كل من الحكميين لكل من البابيين، لا ينافي ثبوته لغيره خصوصاً، وحكم ذلك الغير مفهومٌ إجمالاً من قوله: "الواقعة خبراً".

قوله: "**على الأول**"[13].

أي في الباب[14] الأول، "فعلى" بمعنى "في" كقوله تعالى:("عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ)[15].

قوله: "**محكم**"[1].

أي: غير منسوخ الإعراب.

قوله: "**من الحُكْم، والتردد فيه**"[2].

المراد بالحُكم: إدراك أن[3] النسبة واقعة [4]، أو ليست بواقعة، والضمير في "التردد فيه" راجعٌ إلى الحكم، بمعنى النسبة، فاندفع ما قيل؛[و] [5] لاحاجة إلى ذكر

---

[8] ما بين معقوفين [ ] من زيادة المحقق ليستقيم المعنى.
[9] ب: "ذكره".
[10] ب: "الفاصلة".
[11] ب: "يضره".
[12] ب: "ذكره".
[13] الموصل 37. إشارة للفرق بين خبر المبتدأ وخبرإن، فالعامل في الخبر المبتدأ وفي الثاني إن.
[14] الموصل 37. اعتبر المبتدأ والخبر باباً، وخبر إن باباً.
[15] سورة القصص 15/28.
[1] الموصل 37. إشارة لقوله: الخبر في الأول محكم وفي الثاني منسوخ "
[2] الموصل 37. إشارة لقوله: الخبر في الأول يلقى إلى خالي الذهن من الحكم والتردد فيه، وفي الثاني: الخبر يلقى إلى الشاك أو المنكر في أولى درجاته"
[3] الحرف: "أن" ساقط من ب.
[4]) أي الخبر صحيح أم كاذب.
[5] ما بين معقوفين [ ] من زيادة الباحث ليستقيم المعنى.

"التردد"؛ بعد قوله: "خالي الذهن [6] من الحكم"؛ لاستلزام خلو الذهن من[7] الحكم؛ خلوه من التردد فيه"[8].

قوله: "**في أول درجاته**".

وأما إذا اشتد إنكاره فيزداد في المؤكِّد.

قوله:(وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ)[9].

حكم كاد حكم سائر الأفعال؛ في أن معناها منفي إذا[10] صحبها حرف النفي، وثابتٌ إذا لم يصحبها[11].

فإن[12] قلت: "كاد زيدٌ يبكي" فمعناه: قارب[13] البكاء، فمقاربة البكاء ثابتة[14]، ونفس البكاء منتفٍ[15]،وإذا قلت: "ما كاد زيد يبكي"، فمعناه لم يقارب البكاء، فمقاربة البكاء منفية، ونفس البكاء منفي[16] انتفاء أبعد من انتفائه عند ثبوت المقاربة، ولهذا كان قوله تعالى:(إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ)[1] أبلغ في نفي الرؤية من: "لم يرها"؛ لأن "من لم ير" قد يقارب الرؤية[2]. وأما قوله تعالى : (فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفۡعَلُونَ)[3] فكلام تضمن كلامين، مضمون كل منهما في وقت غير وقت الآخر، والتقدير: فذبحوها بعد أن كانوا مقاربين لذبحها، ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت، وثبوته /21أ/ في وقت آخر.

---

(6) ب: "جاني الذهب".
(7) الحرف: "من" ساقط من أ.
(8) عبارة: "فيه" ساقطة من ب.
(9) سورة البقرة 71/2.وهو الموضع الثاني للخبر، حيث يكون منصوباًفي بابي كان وكاد.
(10) ب: "إنْ".
(11) انظر: المغني 762/2.
(12) أ: "فإذا".
(13) أ: "لم يقارب".
(14) أ: "منفية".
(15) ب: "منفي".
(16) عبارة: "وإذا قلت ... ونفس البكاء منفي" ساقطة من أ.
(1) سورة النور 40/24.
(2) انظر: تفسير النسفي 513/2 وتفسير البيضاوي 126/2 والمغني 762/2 وتفسير الجلالين 470 وروح المعاني 268/10.
(3) سورة البقرة 71/2.

قوله: "**فعلها مضارع**"[4].

وذلك ليدل على الحال أوالاستقبال[5]، فيناسب أفعال باب "كاد"، لأن بعضها يقتضي[6] استقبال الخبر وقربه، وبعضها رجاؤه[7]، وبعضها الشروع فيه.

قوله: "**لا يجوز اقترانه بأن المصدريه**"[8].

لأنه يمتنع جعل الحدث[9] خبراً عن الذات[10]، وهذا واضح إذا كان اسمها اسم عين والكلام إثبات، فلو كان اسم معنى نحو: "كان الرأي أن تسافر"، أو كان الكلام نفياً نحو: "ما كان زيدٌ أن يقوم،" فلا يمتنع اقترانه "بأَنْ" فيهما، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ ﴾[11]، أي: ما كان مفترىً، على تأويل المصدر بالوصف[12]؛ ليصح الإخبار، وجعلُه من الإخباربالمصدر على وجه المبالغة لا يتأتى هنا.

قوله: "**أنه خبر مشبه بالمفعول**"[1].

هو الصحيح[2]؛ لأن هذه الأفعال يتوقف فهم معناها على اسمين، فأشبهت "ضرب" مثلاً.

واعترض هذا القول بأنه لو كان مشبهاً بالمفعول به؛ لم يقع جملة ولا ظرفاً ولا جاراً ومجروراً، واللازم ممتنع[3].

وأجيب بأن المفعول به قد يكون جملة بعد القول، وفي التعليق والظرف وشبهه ليس خبراً[4]، بل الخبر متعلقهما المحذوف، وهو اسم مفرد.

---

[4] الموصل 38.وذلك في الفرق بين خبر كان وخبركاد، حيث جملة خبركاد لا تكون إلا فعليه فعلها مضارع .

[5] ب: "والاستقبال".

[6] ب: "مقتضي".

[7] أ،ب: "رجاه".

[8] الموصل 38. أي خبركان

[9] الحدث: المعنى، أي المصدر، فالفعل حدث وزمن، حيث المعنى الموجود في الفعل حدث والجزء الثاني زمن، والمصدر لا يصلح أن يكون خبراً عن اسم الذات.

[10] أي: "كالآدميين". انظر: أوضح المسالك 203/1.

[11] سورة يونس 37/10.

[12] أ: "للوصف".

[1] الموصل 38، إشارة لقوله: خبركان مختلف في ناصبه على ثلاثة أقوال: أحدها أنه خبر مشبه بالمفعول عند البصريين، والثاني أنه مشبه بالحال، والثالث أنه حال .

[2] انظر: الإنصاف 826/2 واللباب 170/1 وارتشاف الضرب 72/2.

[3] ب: "مشتق".

[4] ب: "خبر".

قوله: "**والثالث أنه حال**"[5].

يرد باضطرادٍ وروده معرفةً وجامداً[6]، وبأنه غير فضلة؛ إذ لا يستغنى عنه.

قوله: "**والواقعة مفعولا**"[7].

مراده المفعول به بقرينة الأمثلة، بل لا يحتاج إلى قرينة؛ لأن المفعول إذا أطلق لا يراد به إلا المفعول به –كما ذكره المصنف– /21ب/ في المغنى[6].

قوله: "**ومحلها النصب**"[8].

محله[9] بالنسبة للواقعة مفعولاً به، ما لم تنب عن الفاعل نحو:("وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ)[10] فحينئذٍ يكون محلها الرفع. وقد يقال: إذا نابت عن الفاعل لا تكون مفعولاً حقيقةً[11].

وأما تسميتها مفعولاً[1] فمجازاً[2]؛ باعتبار ما كان.

قوله: "**الأول أن تقع محكية بالقول**"[3].

هذا أحد مذهبين[4]، والمذهب الثاني أنها مفعول مطلق نوعي[5]، كـ"القرفصاء" من قولهم: "قعد زيد القرفصاء"، فهي نوع من القعود، والصواب الأول[6]، إذ يصح أن يخبر عن الجملة بأنها مقولة[7]، كما يخبر عن "زيد" –مَنْ ضربت؟ زيداً– بأنه مضروب، بخلاف القرفصاء في المثال، فإنه لا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة،

---

(5) هذا رأي الكوفيين في خبر "كان". انظر: ارتشاف الضرب 72/2 والموصل 38.
(6) أ،ب: يرد باضطراد وروده معرفة وجامدا".
(7) انظر: الموصل 38. أي: من الجمل التي لها محل من الإعراب: الواقعة مفعولاً.
(6) المغني 769/2.
(8) أي:الجملة الواقعة مفعولاً.
(9) أي: "محل الإعراب".
(10) سورة الجاثية 32/45.
(11) كلمة: "حقيقة" ساقطة من ب.
(1) عبارة: "أما تسميتها مفعولاً" ساقطة من ب.
(2) ب: "فمجاز".
(3) الموصل 39. الجملة المفعولية تقع على أربعة أنواع منها: محكية بالقول.
(4) أي: "مفعول به" . انظر: المغني 474/2.
(5) وهو رأي ابن الحاجب. انظر: المغني 474/2.
(6) المغني 474/2.
(7) أ: "مقول".

وتسمية النحويين "المحكية" قولاً مجازاً؛ من إطلاق المصدر على اسم المفعول، ومرادهم أنها مقول، كلفظ بمعنى ملفوظ[8].

قوله: "**على الحال من العبد**"[9].

لعل المراد من ضمير "العبد" المستتر في كان المحذوفة.

قوله: "**بقاء كسر إنّ**"[10].

وذلك لأن "إنّ" المفعولة، لا على وجه الحكاية، تفتح.

قوله: "**والمبتدأ لا يكون جملة**"[11].

أي: على المشهور، وجوز بعضهم كونه جملة، كما ذكره المصنف في المغني[12].

قوله: "**والتعليق إبطال العمل لفظاً ... إلى آخره**"[13].

زاد المصنف بعد هذا التعريف المذكور: " بعده"[1]، واحترز بقوله: "بعده" عن مجيئه قبله، فلا يعلقه نحو: "زيداً ظننت قائماً". لكن قضيته أن مجيئه بعده يبطل العمل في الجزأين معاً، سواءً جاء المعلق قبل الجزأين أو الثاني فقط، وهو قول ضعيف. وقيل: إذا كان المعلق قبل الجزء الثاني /22ب/ يعلق العامل عنه دون الأول؛ لاتفاقهم على النصب في نحو: "علمت زيداً، ما هو بقائم". والصحيح أن التعليق لا يكون بالنسبة لأحد المفعولين؛ لأنه لا يفترق الحال بعد تقدم أحد المنصوبيين؛ بين مجئ ماله الصدر[2]، وعدم مجيئه. ولو كان تعليقاً لافترق[3]، فجملة: "ماهو بقائم" في

---

(8) المغني 474/2، أ: المفعول.

(9) الموصل 38. إشارة للحديث: أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد" ، وفيه شاهد على أن جملة: "وهو ساجد" في محل نصب على الحال من العبد.

(10) الموصل 39. إشارة لقوله: "قال إني عبدالله" سورة مريم 30/19، فالجملة المقولة محكية بدليل كسر همزة "إنّ" بعد "قال".

(11) الموصل 39.

(12) لم أعثر عليه في المغني.

(13) الموصل 40. من ضمن المواضع للجملة المفعولية وهو: أن تقع معلقاً عنها العامل وتمام العبارة: والتعليق إبطال العمل لفظاً وإبقاؤه محلاً لمجئ ما له صدر الكلام؛ سواء كان من باب "علم" أو "غيره".

(1) انظر: أوضح المسالك 60/2 والتعريف هو: إبطال العمل ... لمجئ ما له صدر الكلام بعده".

(2) أ: "الصبر".

(3) أ: "لا افترق".

المثال في محل نصب مفعول ثان، ولو لم يأتِ[4] بالثاني. [ولو][5] قلت: "علمت زيداً[6] قام أبوه" لكانت الجملة –أيضاً– في محل نصب مفعولاً ثانياً.

قوله: "**سواء كان العامل من باب علم أم[7] من غيره**".

ولهذا انقسمت هذه[7] الجملة[8] إلى ثلاثة أقسام أحدها: أن تكون[9] في موضع مفعول[10]مقيد[11] بالجار[12] نحو: (يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوۡمُ ٱلدِّينِ)[13] لأنه يقال: سألت عنه.

الثاني: أن تكون في موضع مفعول صريح نحو: "عرفت من أبوك؛" لأنه يقال: عرفت زيداً.

الثالث: أن تكون في موضع المفعولين نحو: (لِنَعۡلَمَ أَيُّ [1]ٱلۡحِزۡبَيۡنِ أَحۡصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدٗا)[2].

فمجموع الجملة في موضع نصب بـ"نعلم"، المعلق عنها[3] بالاستفهام[4]، و"أمدا" مفعول "أحصى"، بناء على أنه فعلٌ ماضٍ[5]، و"لِمَا[6] لبثوا" حال[7] ، وقيل: مفعول، واللام زائدة، "وما" موصولة و "أمدا" تمييز [8].

---

[4] ب: "لن تأتي".
[5] ما بين [ ] من إضافة المحقق ليستقيم المعنى.
[6] ب: "زيد".
[7] ب: "أو".
[7] كلمة: "هذه" ساقطة من ب.
[8] أي الجملة المفعولية.
[9] أ: "يكون".
(10) ب: "معقول.
(11) ب: "مقيداً".
[12] أ: "بالحال".
[13] سورة الذاريات 12/51.
[1] أ: "النعلم يٌّ " على رواية ورش بنقل حركة الهمزة.
[2] سورة الكهف 12/18.
[3] انظر: الآراء الثلاثة السابقة في المغنى 478/2، 479.
[4] انظر: تفسير النفسي 278/2 وتفسير البيضاوي 5/2.
[5] ب: "ما".
[6] تفسير البيضاوي 5/2.
[7] تفسير البيضاوي 5/2.
[8] حرف: "الواو" ساقط من ب.

قوله: "**وأحصى : خبره**".

أي: وجملة أحصى خبره.

قوله: "**على الأصح**"[9].

وذلك لأن اسم التفضيل لا يصاغ إلا من ثلاثي مجرد على الأصح[10]، ولأن شرط نصب التمييز بعد أفعل التفضيل؛ كونه فاعلاً في المعنى، و"الأمد" ليس مُحْصِيًاً؛ بل مُحْصَى. وقيل [11]: "أحصى" اسم تفضيل لقولهم: هو أحصى للمال، و"أمدا"[12] نصب بفعل دل عليه والتقدير /22ب/ : يُحصي أمداً.

قوله: "**والنظر**".

أي: اصطلاحاً: هو الفكر، وهو حركة النفس في المعقولات، أي: انتقالها فيها انتقالاً تدريجياً قصدياً ليؤدي إلى المطلوب، ولو بحسب الظن أو الاعتقاد، فيتناول النظر الفاسد. والمطلوب يشمل العلم التصوري والتصديقي، والظني[1] والالتفات الجديد[2]؛ وإلزام الخصم وإسكاته، دخل في التعريف الحركة في[3] ثاني استدلالين على مطلوب واحد، إذ المقصود بها[4] الالتفات الجديد، وليدخل الحركة التى قصد بها إلزام الخصم[5]، فخرج بالتدريج الانتقال الدفعي[6] كالحدس، وهو الانتقال من المبادئ إلى المطالب، دفعه بالقصد[7] غيره[8]، كالانتقال فيما يتوارد من المعقولات بلا اختيار، كما في المنام، فلا يسمي واحد منهما فكراً.

---

(9) الموصل 40. العبارة: "وأحصى: خبره، وهو فعل ماض، لا اسم تفضيل، على الأصح".

(10) عن أبي الحسن الأخفش جواز بنائه من الثلاثي المزيد. انظر: شرح قطر الندى 324/1.

(11) انظر: تفسير البيضاوي 5/2.

(12) الموصل 40 ، 41. تعليقاً على قوله تعالى: "لنعلم أي الحزبين أحصى" سورة الكهف12/18، حيث أجاز التعليق في غير باب علم.

(1) أ: "الظن".

(2) لعل المراد العلوم الجديدة.

(3) الحرف :"في" ساقط من أ.

(4) أي : "الحركة".

(5) كلمة: "الخصم" ساقطة من ب

(6) أ: "الرفعي" ولعل المراد التفكير الذي يكون دفعة واحدة وهو التخمين .

(7) ب :"وبالقصد".

(8) أي : خرج بالتفكير التدريجي القصدي ما ليس بقصدي.

فائدة: إذا استعمل النظر بـ"في" يكون بمعنى الفكر[9]، وبـ"إلى" بمعنى الرؤية[10]، وبـ"اللام" بمعنى الرحمة[11] وبـ"بين" بمعنى الحكم.

قوله:(هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ)[12].

حقه أن يقول: ينفع الصادقين صدقهم؛ من قوله تعالى: (هَٰذَا[13] يَوۡم يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ)؛ لكن الأئمة كثيراً ما يتسامحون في مثل هذا[14]؛ اتكالاً على ظهور المعنى المراد.

قوله: (يَوۡمَ هُم بَٰرِزُونَۖ)[15].

بدل من يوم التلاق، أو عطف بيان عليه[1].

قوله: "**عدم تنوينه**"[2].

لا يقال يجوز أن يكون عدم تنوينه[3] للبناء، فلا يدل على الإضافة؛ لأنا نقول: إنما يبنى "اليوم" إذا أضيف إلى الجملة[4].

قوله:: "**لمّا الوجودية**"[5].

احتراز عن الجازمة والاستثنائية، فإنهما حرفان اتفاقاً[6] فلا يضافان.

---

(9) المصباح المنير: (نظر)281/2 بالمعنى.
(10) المصباح المنير: (نظر) 281/2 بالمعنى
(11) العين (نظر): 154/8.
(12) سورة المائدة 119/5 وهي شاهد في الموصل 42 على الجملة المجرورة بالإضافة .
(13) كلمة : "هذا" ساقطة من ب.
(14) أ: "ذلك".
(15) سورة غافر 16/40 حيث جملة "هم بارزون" مجروة بإضافة "يوم" اليها.
(1) نص الآيتين : "ذلك يوم التلاق، يوم هم بارزون" انظر : تفسير القرطبي 1969/8، وفتح القدير 555/4.
(2) الموصل 41 أي : الدليل على أن "يوم" مضاف عدم تنوينه، وذلك في قوله: "ذلك يوم التلاق".
(3) ب: "التنوين".
(4) عبارة :"الى الجملة" ساقطة من أ.
(5) الموصل 41 أي: الجمل الواقعة بعد "لماّ "الوجودية تكون في محل خفض بالإضافة.
(6) أوضح المسالك 201/4 والمغني 307/1، 310.

قوله: /23أ/ "**الدالة على وجود شيء لوجود غيره**"[7].

أي فيما مضى.

قوله: "**واستحسنه المصنف في المغني**"[8].

لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة[9]، وعلى هذا فعاملها جوابها، ورُدّ بأنه جاء مصدراً بـ"ما" النافية، وبـ"إذا" الفجائية، وما بعدها[10] لا يعمل فيما قبلها[11]. وبجواز[12] "لمّا أكرمتنى أمس أكرمتك اليوم"، والواقع في اليوم لا يكون في الأمس[13]، ويجاب[14] عن هذا الأخير بأنه على إ ضمار الثبوت، أي: لمّا ثبت اليوم إكرامك لي[15] أمس أكرمتك"[16].

قوله: "**بزيادة الميم في الأولى**".

يشعر بأن "بين" أصل "بينما"، وينافيه ما سيأتي، وظاهر كلام الرضي[1] أن "ما" في "بينما"، والألف في "بين" كافتان لـ"بين" عن الإضافة.

قوله: "**بإضافتهن إليها**"[2].

الإضافة نسبة تقييدية بين اسمين تقتضى انجرار ثانيهما[3]. وفي الجار للمضاف إليه[4] أقوال[5] أصحها: أنه المضاف، وقيل: الإضافة، وقيل: الحرف المقدر، فحينئذ تجعل[6] الباء في قوله: "بإضافتهن" للسببية، أو تؤول الإضافة بالمضاف، وإضافتها

---

(7) تعريف "لما" الوجودية. انظر: المعني 41/1.

(8) أن "لما" الوجودية بمعنى "إذا"، انظر: المغني 309/1 والموصل 41 حيث جعلها الشارح في الموصل بمعنى "إذا".

(9) المغني 309/1.

(10) ب: "ما بعدها".

(11) ب: "قبلهما".

(12) ب: "ويجوز".

(13) ب: "أمس".

(14) المجيب ابن هشام في المغني 309/1.

(15) أ: "في".

(16) المغني 309/1.

(1) شرح الرضي على الكافية 113/2.

(2) أي: إضافة: "بينما وبنيا وإذ وإذا وحيث ولّما" للجملة.

(3) ارتشاف الضرب 501/20 والهمع 411/2.

(4) أ: المضاف إليه.

(5) انظر: ارتشاف الضرب 501/2، 502 وشرح ابن عقيل 43/3.

(6) ب: "يجعل".

للبيان، أي بمضاف هو هذه المذكورات. والداعي[7] إلى هذا أن يكون كلامه موافقاً للقول الأصح؛ الذي اختاره ابن مالك[8] والمصنف[9] وغيرهما.

قوله: "**جواباً لشرط جازم**"[10].

أي لأداة شرط مجازاً، وإن كانت الجملة في الحقيقة جواباً لفعل الشرط؛ لما بين الأداة وفعل الشرط من التعلق المعنوي والقرينةِ[11].

قوله: "**جازم**".

ويحتمل أنه أراد بالشرط فعل الشرط[12]، وإعادة[13] الضمير –من جازم– عليه بمعنى الأداة، فيكون من باب الاستخدام[14].

قوله: "**إذا كانت مقرونة بالفاء**"[1].

أي لو كانت الفاء مقدرة كقوله: /23ب/

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا[2] ... ...

---

(7) أ: "والداع".

(8) لم أعثر عليها في التسهيل أو شرحه، وهي في: شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك 43/3، القول الأصح: الجار للمضاف إليه هو المضاف.

ابن مالك هو: أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجياني، أحد الأئمة في علوم العربية، ولد في جيان بالأندلس، وانتقل إلى دمشق وتوفي بها، من أشهر كتبه: الألفية، وتسهيل الفوائد، وشرح تسهيل الفوائد، والصرف في معرفة لسان العرب، والكافية الشافية وشرحها، وعمدة الحافظ ، وعمدة اللافظ، وشواهد التوضيح وغيرها. توفي سنة ثنتين وستمائة. انظر: إشارة التعيين 320-321 والبلغة 201 وبغية الوعاة 130/1 – 137 والأعلام 223/6.

(9) المصنف: ابن هشام.

(10) أي: الموصل 42: "من الجمل التي لها محل من الإعراب جملة الجواب لشرط جازم".

(11) أ: جواباً لشرط جازم، وعلاقة المجاز ما بين الأداة والشرط من التعلق المعنوي والقرنية".

(12) جملة: "فعل الشرط" ساقطة من ب.

(13) أ: "وأعاد".

(14) هكذا أ،ب ولم أستطع تحديد المراد من الجملة.

(1) الموصل 42 "إذا كانت الجملة الجوابية مقرونة بالفاء فلها محل من الإعراب".

(2) صدر بيت من البسيط وتمامه:

مَنْ يَفْعَلْ الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلَانِ

وهو لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت في أمالي ابن الشجري 9/2، 144 بلفظ: سيان، والمغني68/1 وشرح شواهد المغني 178/1 والأشباه والنظائر 217 وحاشية يس 179/1 وخزانة الأدب 365/2 وشرح أبيات المغني 371/1. ولكعب بن مالك في شرح شواهد المغني 178/1 و شرح أبيات المغني 371/1. ولعبد الله بن حسان بن ثابت في حاشية الصبان 20/4. وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه 303 وسر صناعة الإعراب 264/1 بلفظ "يشكره – يشكرها" ،والخصائص 281/2 والمنصف 118/3 والمحتسب 193/1 والأمالي النحوية 137/4 والمفصل 321 واللباب 59/2 والتوطئة 152 والمقُرب 302 وضرائر الشعر 160 وشرح التسهيل 76/4 وشرح الكافية الشافية 1597/3 وتذكرة النحاة 82 والجنى الداني 69 وأوضح المسالك 210/4 والمقاصد النحوية 578/1 والفضة المضيئة 243 والهمع 458/2. والشاهد في البيت أن جملة "الله يشكرها" في محل جزم لأن الفاء مقدرة في الجواب.

قوله: "**والأداة –إن– خاصة**".

أي بالنسبة لأدوات الشرط الجازم، فلا ينافي[3] أنها جاءت في جواب "إذا"[4] الشرطية كقوله تعالى: (إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرونَ)[5].

قوله: "**ولهذا قرئ بجزم (وَيَذَرْهُمْ)[6] كأنه قيل[7]: من يضلل الله لا يهديه أحد ويذرهم**"[8].

قوله: "**عطفاً على محل الجملة**"[9].

فيه بحث، إذ يلزم منه عطف المفرد على الجملة، وهو ممتنع.

ويمكن الجواب بأن الجملة حالّة محل فعل مفرد[1] مجزوم، فكان العطف[2] في الحقيقة على ذلك المفرد. وفي قوله[3]: "على[4] محل الجملة، تسمح"؛ لأن المعطوف عليه إنما هو الجملة.

قوله: "**فجملة[5]** (هم يَقْنَطُون)[6] **في محل جزم**"[7].

الذي في كلام الجماعة أن محل الجزم لـ"إذا" وما بعدها، أو[8] للفاء وما بعدها.

قوله: "**بأسرها**"[9].

---

[3] أ: "فلا ينافي في أنها".
[4] ب: أداة".
[5] سورة الروم 48/30 وسورة الزمر 45/39.
[6] سورة الأعراف 186/7 وهي قراءة حمزة والكسائي. انظر: السبعة في القراءات 299 وحجة القراءات 304 والكشف عن وجوه القراءات 485/1 واتحاف فضلاً البشر 293.
[7] أ: كأن.
[8] الكشاف 134/2.
[9] أي: جزم :"يذّرهم" عطفاً على محل جملة "فلا هادي له".
[1] ب: "مفرد ومجزوم".
[2] ب: "المعطوف".
[3] ب: "قولهم".
[4] الحرف: "على" ساقط من ب.
[5] أ: "فهم".
[6] سورة الروم 36/30.
[7] الموصل 43.
[8] أ:"و".
[9] الموصل 43: "إن قام زيدُ قام عمرو" فمحل الجزم فعل الجواب، لا الجملة بأسرها" .

أي بجميعها[10]، إذ الأسر: القيد الذى يشد به الأسير، وإذا ذهب الأسير بقيده؛ فقد ذهب بجميعه.

قوله: "**ولهذا تقول ... إلى آخره**"[11].

فيه بحث، لأنه استيضاح على المدعي بما هو منه[12]، وقد يقال: سُمِع هذا الذى استدل به من العرب، فأخذ يقيس عليه غيره، ويثبت به هذه القاعدة النحوية[13]،إذ [14] الكلام يستنبط منه القواعد النحوية[15].

قوله: "**عنوان البحث الآتى**".

أي ترجمته؛ لأن عنوان الشيء ما يدل عليه[1]. وقد يقال: التنبيه لحكم ظاهر في نفسه، وإن لم يعلم من البحث السابق، لا إجمالاً ولا تفصيلاًً.

قوله: "**هو دليل الجواب ... إلى آخره**"[2].

فيه نظر؛ لأن رفع المضارع مع تأخيره وبنية تقديمه مختص[3] بالضرورة، وكلامنا في حال السعة، وكذا نية الفاعل[4] قبل /24أ/ الفعل مختص[5] بالضرورة.

قوله: "**محله مع المبتدأ**"[6].

لو قال: محله هو [و][7] المبتدأ لكان أحصر وأظهر.

قوله: "**وعلى الثاني: ويقعد أخوك بالجزم**"[8].

---

(10) لسان العرب (أسر) 104/1.

(11) الموصل 43: تمام العبارة: ولهذا: تقول إذا عطفت على فعل الشرط الماضي فعلاً مضارعاً في نحو: "إنْ قام ويقعد أخوك قام عمرو" فتجزم المضارع.

(12) أ: "به هو منه".

(13) كلمة: "النحوية" ساقطة من أ.

(14) أ،ب: "كلام"..

(15) عبارة: "إذ الكلام....... النحوية" ساقطة من ب.

(1) كلمة: "عليه" ساقطة من ب.

(2) الموصل 44 "إن قام زيدُ أقوم" قيل: أقومُ: ليس هو الجواب وإنما هو دليل الجواب.

(3) ب: "مختصة".

(4) أ: "الفاء".

(5) أ: مختصة".

(6) أي: محل الفعل مع المبتدأ الجزم في نجو: "إن قام زيدُ أقوم"، والتقدير: إن قام زيدُ فأنا أقوم.

(7) ما بين معقوفين [ ] من إضافة المحقق ليستقيم المعنى.

(8) تمام الجملة: إن قام زيدٌ أقوم ويقعدُ إخوك" بالرفع "و" الثاني: ويقعْد أخوك بالجزم.

أي: إن قُدر العطف على محل الفاء المقدرة وما بعدها. أما إذا قدر العطف على لفظ الفعل وحده[9] فنقول[10]: و"يقعدُ" بالرفع.

قوله: "**التابعة ... إلى آخره**"[11].

أُفهمَ أنّ التابعة[12] لمفرد لا تنحصر في[13] المنعوت[14] بها، وهو كذلك. فمنها[15]: المعطوفة بالحرف نحو: "زيدٌ كاتب وأبوه شاعر"، إن قدرت العطف على خبر المبتدأ.

ومنها المبدلة كقوله تعالى: ("مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ)[1] فـ"إنّ"[2] وما عملت فيه بدل من "ما" الموصولة؛ إن كان المعنى: "ما يقول الله لك إلا ما قد قيل[3] للرسل من قبلك[4]، أما إن كان المعنى ما[5]: يقول لك كفار قومك[6] من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قال الكفار الماضون لأنبيائهم[7]؛ فالجملة استئنافية.

قوله: "**وذلك في بابي النسق والبدل**".

أي: خاصة[8]. واعترض هذا الحصر بالتأكيد اللفظي. نحو: "زيدٌ قام أبوه ، قام أبوه" فالثانية[9] في محل رفع تأكيد لفظي للأولى.

قوله: "**ولو قدرت العطف على الجملة[10] الاسمية ... إلى آخره**". [11]

---

[9] كامة: "وحده" ساقطة من ب.
[10] ب: "فتقول".
[11] الموصل 45: من الجمل التي لها محل من الإعراب: الجملة التابعة لجملة لها محل، وذلك في بابي النسق والبدل. والمغني 489/2.
[12] أ:"التابع".
[13] أ: "فيه".
[14] ب: المعرب.
[15]) انظر: المغني 487/2 – 489.
[1] سورة فصلت 43/41.
[2] الحرف: "إن" ساقط من أ.
[3] أ: "طال".
[4] جملة: "للرسل من قبلك" ساقطة من أ.
[5] أ: "لا".
[6] ب: "مكة".
[7] انظر: الكشاف 455/3 وتفسير النسفي 92/4 وتفسير البيضاوي 355/2.
[8] المغني 489/2.
[9] ب: الثانية.

قدرت: بمعنى جعلت، ومثل ذلك جعل الواو للاعتراض، بناءاً على أنه يكون في آخر الكلام.

قوله: "**وكانت "قد" فيها مضمرة**"[12].

وخالف سيبويه في ذلك[13]، فلم يجوز حذف "قد" من الماضي المثبت، وجعل الجملة من قوله تعالى: (أَوْ جَـآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)[14] صفة /24ب/ موصوف محذوف أي: جاؤكم قوماً حصرت صدورهم، ورُدَّ بأنها[1] تكون حينئذٍ في صورة الحال القائمة مقامه، فيجب تصديرها بـ"قد" أيضاً ، وما ذكره المصنف[2]من تقدير "قد" مع الواو مخالف لمذهب البصريين الذى مشى عليه، فإنهم إنما يقدرون "قد" إذا لم توجد الواو، وأما الكوفيون فلا فرق عندهم بين وجود "قد" وعدمها.

قوله: "**لتقرِّب الماضي من الحال**".

فيه بحث؛ لأن "قد" تفيد المقاربة بالباء؛ لا المقارنة بالنون؛ والمطلوب في الحال الثانية لا[3] الأولى، ويدفع بأن المقاربة بمنزلة المقارنة، لأن القريب من الشيء في حكمه، وفي الرفع توقف؛ لأن الظاهر أن المعتبر في الحال حقيقة المقارنة، وفي أصل الكلام إشكال، وهو أن الحال التي نحن بصددها الحال الاصطلاحية[4]؛ والتي[5] تقرب "قد" الماضي منها الزمانية، بل ربما تبعده عن الحال الاصطلاحيةنحو[6]: "جاء[7] زيد في السنة الماضية قد ركب فرسه". ويجاب عنه بأن

---

(10) كلمة "الجملة" ساقطة من ب.

(11) تمام العبارة: ولو قدرت العطف على الجملة الاسمية وهي: زيد قام أبوه" من قوله" زيدُ قام أبوه وقعد أخوه"، لم يكن للمعطوفة محل؛ لأنها معطوفة على جملة مستأنفة.

(12) الموصل 45:وذلك في قولنا: زيد قام أبوه،وقعد أخوه" إذاجعلنا الواو للحال، وحينها تكون "قد" مضمرة لتقرب الماضي من الحال، وتعرب الجملة حالية.

(13) انظر: الكتاب 114/3.

(14) سورة النساء 90/4.

(1) أ: "بأن".

(2) أ: "المص" وهو ابن هشام.

(3) الحرف: "لا" ساقط من ب.

(4) عبارة: "الحال الاصطلاحية" ساقطة من ب.

(5) الحرف: "و" ساقط من ب.

(6) كلمة: "نحو" ساقطة من ب.

(7) كلمة: "جاء" ساقطة من ب.

حالية الماضي -وإن كانت بالنظر إلى العامل ولفظة "قد"- إنما تقرب الماضي من حال التكلم فقط، والحالان متنافيان، لكن استبشعوا[8] لفظ الماضي والحال، فأرادوا مجرد الاستحسان[9] اللفظي؛ لأن "قد" تكسر منه صورة الاستقباح.

قوله: "**بل الذى محله النصب مجموع الجملتين ... إلى آخره**"[10].

هذا ظاهر إن كانت الواو من كلام المحكي عنه، أما إن كانت من كلام الحاكي، فهو مما نحن فيه[11]؛ كما لا يخفى.

قوله:

أَقُوْلُ لَهُ ارْحَلْ[1] لاْ تُقِيْمَنَّ عِنْدَنَاَ وإِلَّا فَكُنْ /25أ/ فِيْ السَّرَّ والْجَهِّر مُسُلِمَا[2]

أي: فكن على ما يكون عليه المسلم من استواء الحالين؛ في السر والجهر. ويأتي في هذا البيت ما تقدم من أن المحل لمجموع الجملتين، إذ هو المقول، وكل منهما على انفراده جزاء المقول. والجواب بأنه أراد التمثيل لكون الثانية أوفى بتأدية المعنى المراد، لا لكونها ذات محل من الإعراب، [فهو][3] بعيدٌ جداً، لأنه يكون حينئذٍ لم يمثل للمسألة[4] المقصودة، ومثل لشرطها.

قوله: "**أوفي بتأدية المعنى ، المراد من الأولى**"[5].

ونكتة عدم الاقتصار على الجملة الأولى -مع حصول المقصود بها[6]- زيادة الاعتناء[7] بشأن المقصود؛ لكون المقام يقتضي ذلك؛ لأن ذكر الثانية على

---

[8] ب: "لفظة".

[9] ب: "الاستحباب".

[10] الموصل 46: وذلك نحو: في الموصل 46 "قال زيد: عبدالله منطلق، وعمرو مقيم" فليست جملة: "عبدالله منطلق "مقول القول، والثانية معطوفة عليها، بل الذي محله النصب مجموع الجملتين".

[11] أي: من الجملة التابعة لجملة لها محل.

[1] ب: "ارحلن".

[2] البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في: معاهد التنصيص 278/1 وشرح الألفية للمرادي 263/3 والمقاصد النحوية 200/4 والفضة المضيئة 304 وشرح شواهد المغني 389/2 وشرح أبيات المغني 300/6 وخزانة الأدب 207/5، 463/8 وحاشية الصبان 300/3 والشاهد في البيت أن جملة "لا تقيمن عندنا" بدل من جملة ارحل، وهي جملة تابعة، ولا محل لها من الإعراب، بخلاف ما سبق.

[3] ما بين معقوفين [ ] من زيادة المحقق ليستقيم المعنى.

[4] أ: "للمسيلة".

[5] الموصل 46 أي: شرط البدل، وهو أن تكون الجملة الثانية أوفى بتأدية المعنى المراد من الأولى.

[6] في بيت الشعر أعلاه.

[7] ب: "الاعتبار".

سبيل البدل الذي يقصد به الاستئناف؛ زيادة اعتناء بشأن ذلك الخبر، أو[8] فيه قصد الشيء مرتين.

قوله: "**لأنه يدل عليه بالمطابقة**"[9].

فيه بحث؛ لأن "لا تقيمنَّ عندنا" إنما يدل بالمطابقة على طلب الكف عن الإقامة ، وأما إظهار[10] كراهتها فمن لوازمه ، فصارت الدلالة التزامية.

والجواب: "أن لا تقم عندنا"[11]، بحسب العرف حقيقة في إظهار كراهة إقامة المخاطب وحضوره، حتى إنه كثيراً ما يقال: لا تقم عندي، ولا يراد كفه عن

الإقامة[1]، بل مجرد إظهار كراهة حضوره. والتأكيد بالنون دل[2] على كمال هذا المعنى، فصار: "لا تقيمنَّ عندنا" دالاً[3] على كمال[4] إظهار[5] الكراهة لإقامته؛ بالمطابقة بحسب العرف.

وقريب من هذا ما يقال: إنه لم يرد بالمطابقة دلالة اللفظ على تمام /25ب/ ما وضع له، بل دلالته على ما يفهم منه قصداً صريحاً. وقد يجاب أيضاً بأن المراد دلالة تشبه المطابقة في وضوحها.

قوله: "**بالالتزام**"[6].

حينئذ[7] فيه بحث؛ لأن طلب الرحيل لا يستلزم كراهة الإقامة؛ لجواز أن يكون لتحصيل[8] مصلحة للقائل، أو[9] المقول له، أو[10] نحو ذلك؛ مع الرغبة في إقامته.

---

(8) الحرف: "أو" ساقط من أ.

(9) أي: الجملة الثانية تدل على معنى الأولى بالترادف.

(10) ب: "ظاهر".

(11) ب: "عندي".

(1) كلمة: "إقامة" ساقطة من أ.

(2) أ: "دال".

(3) ب: "الا".

(4) كلمة: "كمال" ساقطة من ب.

(5) ب: "ظاهر".

(6) الموصل 46 أي الجملة الأولى – في البيت السابق– تدل على إظهار الكراهة بالالتزام.

(7) كلمة: "حينئذ" ساقطة من أ.

(8) ب: "تحصيل".

(9) ب: "و".

(10) ب: "و".

ويجاب بأن المراد الكراهة ولو بحسب العارض، فإنه إذا تعلق الغرض بحصول مصلحة –تترتب[11] على الرحيل– صارت الإقامة مكروهة من حيث تفويتها ذلك ، وإن كانت في ذاتها[12] محبوبة، فتأمله[13].

قوله: "**المسألة الثالثة من المسائل الأربع في الباب الأول ؛ في بيان الجمل**".

زاد لفظة "بيان" هنا، وأسقطها من السابقة اختصاراً، وحذفها من الأول لدلالة الثاني، وللإشارة[14] إلى أنه لا فرق بين ذكرها وحذفها، وأنها مرادة عند الحذف. و"المسألة": مبتدأ، و"الثالثة"[15]: صفة لها. و"في بيان الجمل": خبر المبتدأ، و "من المسائل الأربع": حال من الضمير المستكن في الخبر ، ولا يضر تقديمه على عامله المعنوى؛ لأنه ظرف، ويجوز أن يكون حالاً من المبتدأ، ويكون الناصب له "الاستقرار" الذي تعلق به الخبر، بناء على جواز[1] أن يكون العامل في الحال غير العامل في صاحبها. و "من الباب الأول"؛ إما نعت للمسائل[2]، بتقديرالمتعلق معرفة ، أي الكائنة من الباب الأول، وإما حال منها، أي كائنة من الباب الأول.

قوله: "**مصدرآضَ بالمد إذا عاد**"[3].

أي: رجع[4]، وهومفعول مطلق /26أ/ حذف عامله، أي: "ارجع إلى الإخبار بكذا رجوعاً"، أو حال، والتقدير: أُخبر بكذا راجعاً، ولا يُستعمل إلا مع شيئين بينهما توافق، ويغني كل منهما عن الآخر، فلا يجوز: "جاء زيدٌ أيضا"، ولا "جاء زيدٌ ومضى عمرو أيضاً"، ولا "اختصم زيدٌ وعمروٌ أيضاً"[5].

قوله: "**إحداها**"[6].

عدل عن أولاها؛ دفعاً لسؤال الترجيح بلا مرجح.

---

[11] ب: "ترتيب".
[12] ب: "ذلك".
[13] ب: "فتأمل".
[14] ب: "الإشارة".
[15] ب: "الثانية".
[1] كلمة: "جواز" ساقطة من ب.
[2] كلمة: "للمسائل" ساقطة من ب.
[3] الموصل 48 إشارة لقوله: "الجمل التي لا محل لها من الإعراب وعددها –أيضا- سبع".
[4] لسان العرب (أيض) 211/1.
[5] ويرى المحقق جواز قولنا: "اختصم محمد ومحمود، واختصم زيد وعمرو أيضاً؛ لأن الفعل استخدم بين شيئين بينهما توافق، فكل منها اختصم مع صاحبه.
[6] أي الجملة الأولى من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

قوله: "**الابتدائية**".

وتسمى المستأنفة[7]، وتسمى[8] أيضاً: "الاستئنافية" و "المبتدأة"، وهذه العبارة التي عبر بها لا تتعين بل صدرت منه اتفاقاً لا قصداً [9]، وأيضاً جرت على ألسنة المعربين، وشاعت بين القوم.

قوله: "**وتسمى المستأنفة، [و]** [10]**؛ هي نوعان**[11]**، أحدهما: الجملة المفتتح بها النطق**".

كقولك ابتداءً: "زيدٌ قائم"[1].

الثاني: المنقطعة عمّا[2] قبلها نحو: "مات فلان، رحمه الله".

ومنه جملة العامل الملغي لتأخره، بخلاف جملة[3] الملغي لتوسطه؛ فمعترضة. وزاد لفظة[4] "تسمى"؛ لئلا يتوهم تغاير الابتدائية والمستأنفة.

قوله: (إِنَّآ أَعۡطَيۡنَٰكَ ٱلۡكَوۡثَرَ)[5].

في التمثيل به للجملة المفتتح بها النطق نظر؛ خصوصاً على قول إمامنا الشافعي[6]؛ إن البسملة آية من كل سورة، إذ القائل بأنها ليست آية من كل سورة[7]؛ مسلمّ أنها مضافة إلى السورة، ومن تعلقاتها.

---

(7) المغني 440/2 والموصل 48.

(8) ب: "ويسمى"

(9) ابن هشام يفضل مصطلح "مستأنفة" لأنه أوضح. انظر: المغني 440/2.

(10) ما بين معقوفين [ ] من زيادة المحقق ليستقيم المعنى.

(11) انظر النوعين في المغني 440/2 ، 441.

(1) لعل الأفضل أن تكون الجملة الابتدائية هي التي يفتتح بها الكلام كقوله تعالى: "الحمدلله"، والمستأنفة التي يستأنف بها المتكلم كلاماً جديداً نحو: "يسألونك عن ذي القرنين، قل سأتلو عليكم منه ذكراً، إنا مكنا له في الأرض"، حيث سكت وأستأنف كلاماً جديداً.

(2) أ،ب: "عن ما".

(3) كلمة: "جملة" ساقط من ب.

(4) أ: "لفظ".

(5) سورة الكوثر 1/108

(6) انظر: المغني لابن قدامة في الفقه 551/1 ولم أعثر على هذا الرأي في كتاب الأم الشافعي، والإمام الشافعي هو: أبوعبدالله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع الهاشمي القرشي، احد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، وإليه نسبة الشافعية كافه، ولد في غزة بفلسطين، وحمل منها إلى مكه وهو ابن سنتين، وقصد مصر سنة 199 هجري، له مصنافات أشهرها: الأم، والمسند، وأحكام القرآن، والرسالة. توفي سنة أربع ومائتين انظر: تذكرة الحفاظ 329/1 وطبقات الشافعية 185/1 والبداية والنهاية 774 وغاية النهاية 95/2-97 وتهذيب التهذيب 25/9 والأعلام 26/6.

قوله: "**والثاني المنقطعة عمّا[8] قبلها**".

فيه أنه إنْ أريد الانقطاع معنى فهو باطل؛ لأنه لا يجب[9]، بل قد يرتبطان معنى[10] بالسببية والمسببية، أو لفظاً: بمعنى أنه لا يكون بينها وبين ما قبلها ارتباط؛ من جهة الإعراب، فهذا الحكم ثابت للنوع الأول أيضاً.

/26ب/ قوله: "**إذ لو قالوا(إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ)[11] لم يحزنه.**

وتجويز بعضهم أن يكون من قولهم[1]؛ على جهة الاستهزاء والسخرية[2]، فيحزنه ذلك؛ خلاف الظاهر.

قوله: "**فينبغي للقارئ ... إلى آخره**"[3].

أي[4] يليق ويحسن ويتأكد ويُطلب، والأغلب استعمالها في المندوب تارة، والواجب أخرى.

ولا يحسن أن تفسر[5] هنا بـ"يجب" لقول السخاوي[6]: "الصواب أنه ليس في جميع القرآن وقفٌ واجب".

قوله: "**لا استئنافاً بيانياً**[7]".

أي : أيضاً؛، لأن كل استئنافٍ بيانّي استئناف نحويّ، ولا عكس[8].

---

[7] المراد: أن الآية لا يصح اعتبارها مستأنفة؛ لأنها مسبوقة بالبسملة.

[8] أ،ب: "عن ما".

[9] ب: "يجب".

[10] أ: "يعني".

[11] سورة يونس 65/10، الموصل 48 والآية دليل على الجملة المنقطعة عما قبلها، وتمام الآية: "فلا يحزنك قولهمُ إن العزة لله جميعاً".

[1] أ: "مقولهم".

[2] ج: "أو السخرية" وهنا ينتهي الخرم في ج.

[3] الموصل 48: تمام العبارة :"فينبغي للقارئ أن يقف على "قولهم"، ويبتدئ: إن العزة لله تعالى".

[4] ب: "إذ".

[5] ب: "يفسر".

[6] انظر: المغني 443/2 ولم أعثر عليه في جمال القراء للسخاوي.

السخاوي هو: علي بن محمد بن عبدالصمد المصري السخاوي الشافعي ، أبو الحسن علم الدين، عالم بالقراءات والأصول واللغة والتفسير، وله نظم، من كتبه: جمال القراء، وهوية المرتاب، والمفضل في شرح المفصل، وشرح الشاطبية، وهو أول من شرحها، وكان سبب شهرتها، توفي سنة ستمائة وثلاث وأربعون . انظر: إنباه الرواه 311/2 -312، ووفيات الأعيان 340/3 ، وبغية الوعاة 192/2-194 والأعلام 332/4 ،333.

[7] الموصل 49.إشارة لقوله : فجملة "لايسمعون" لا محل لها،لأنها مستأنفة استئنافاً نحوياً لا استئنافاً بيانياًّ الاستئناف البياني هو: ما كان جواباً لسؤال مقدر، وفي الآية: "لايسمعون" لا يستقيم أن تكون جوباً لسؤال :لأي شيء تحفظ من الشياطين؟ ويكون الجواب: لا يسمعون.

قوله: "**لم يستقم**"[9].

هذا إذا كان جواباً عن السؤال، عن العلة، أما إذا كان جواباً عن السؤال عن حال الشياطين؛ بعد الحفظ منهم فيستقيم، فيكون استئنافاً بيانياً[10].

قوله: "**فيتعين[11] أن يكون كلاماً منقطعاً**"[12].

قيل: فيكون إخباراً[1] عن حال الشياطين[2] المحفوظ منهم، بأنهم لا يسَمَّعون. فَيرِدُ الإشكال، وهو أنه لا[3] معنى للحفظ ممن هو في نفس الأمر لا يسمع. ويجاب بأنه إخبارٌ عن حالهم بعد الحفظ منهم.

قوله[4]: "**وأما على تقدير الصفة ... إلى آخره**"[5].

يصح أن يكون هذا أيضاً تعليلاً[6]؛ لبطلان كون جملة "لا يسمعون" حالاً، وجوّز بعضهم[7] الصفة والحالية على معنى: لا يسمعون مع الحفظ وبسببه ، وليس المراد أن عدم السماع ثابت لهم قبل الحفظ.

قوله:"**فلأن الذي يقدر معنى الحال ؛ هو صاحبها ... إلى آخره**"[8].

قال الدماميني[9]: "لم لا يجوز أن يقدِّرها غيره، فيكون معنى: "مررتُ برجل معه صقر صائداً به غداً" مقدراً الصيد به /27أ/ في الغد[10]، على أن يكون مقدراً[11] اسم مفعول، فيصح سواء كان هو المقدر أو غيره". انتهى.

---

(8) انظر المغني : 442/2.

(9) أي لم يستقم أن تكون جواباً لسؤال:لأي شيء تحفظ من الشياطين ..؟ الخ ، وبالتالي لا يستقيم أن تكون استئنافاً بيانياً.

(10) أي : الحموي يجيز أن تكون استئنافاً بيانياً.

(11) أ: "فتعين".

(12) الموصل 49 "تعّين أن أن تكون: "لايسمعون" كلاماً منقطعاً عما قبله"وتمام الآيتين: "وحفظاً من كل شيطان مارد، لا يسمعون إلى الملأ الأعلى ويقذفون من كل جانب" سورة الصافات 7/37، 8.

(1) عبارة: "عن العلة، أما إذا كان جواباً.... قيل: حال فيكون إخباراً ساقطة من ب.

(2) كلمة : "حال" ساقطة من أ،ج.

(3) ج: "ما".

(4) كلمة :"قوله" ساقطة من أ.

(5) الموصل 49: تمام العبارة: "وأما على تقدير الصفة، فإنه لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع".

(6) أ:"تقليلاً".

(7) انظر روح المعاني:103/13.

(8) الموصل 49: تمام العبارة: ، "وأما على تقدير الحال المقدرة؛ فلأن الذي يقدر معنى الحال هو صاحبها، والشياطين لا يقدرون عدم السماع ، ولا يريدونه" والمغني 442/2.

(9) الدماميني هو: محمد بن أبي بكر عمر بن أبي بكر بن محمد المخزومي القرشي، بدر الدين المعروف بابن الدماميني، عالم بالشريعة وفنون الأدب، ولد بالإسكندرية، واستقر بالقاهرة، ولازم ابن خلدون ، وتصدر لإقراء العربية بالأزهر، ثم ولي قضاء المالكية بمصر، ثم ترك القضاء وذهب إلى اليمن، فدّرس بجامع زبيد نحو سنة، وبعدها انتقل إلى اليمن، ومات هناك، من كتبه تحفة الغرببب شرح لمغني اللبيب، ونزول الغيث، والفتح الرباني

أي[12]: فيصح الحال المقدرة في الآية؛ على أن المعنى مقدَّراً عدم سماعهم، بلفظ اسم المفعول، ولا يمتنع في الآية أن يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ؛ لما رأوه[13] من القذف بالشهب، والطرد عن الاستراق. وقال الشمنّي[14]:

"الدليل على أن الذي يقدر وجود[1] معنى الحال هو صاحبها؛ أنّ[2] في الحال ضميراً يعود على صاحبها[3]، فيجب أن يكون مقدراً[4] كذلك لأنه بمعناها، فيجب أن يكون مقدِّرَ الحال صاحبها، ويمتنع في الآية أن يكون الشياطين يقدرون عدم سماعهم بعد الحفظ لأن عدم سماعهم لازم للحفظ منهم، والحفظ منهم مقارن لوجود الكواكب ، غير مفارق[5] له، فلو كانوا مقدرين عدم سماعهم في المستقبل ، حال عدم سماعهم في الحال؛ لكانوا[6] متصفين بالحال المقدرة في وقت تقديرها، والحال المقدرة لا يتصف بها صاحبها في وقت تقديرها بل بعده ، كما في المثال". انتهى.

وقد يمتنع[7] قوله إنه بمعناها[8]؛ إذ تقدير الصيد غير الصيد.

وقوله: "**لكانوا مقدرين عدم سماعهم في المستقبل؛ حال عدم سماعهم في الحال**"[9].

لا محذور في ذلك، وأيُّ مانع من اعتبار مثل ذلك؟.

وغيرها. توفي سنة سبع وعشرين وثمانمائة. انظر: بغية الوعاة 66/1-67 وشذرات الذهب 181/7 والأعلام 57/6.

(10) انظر: المغني 442/2.

(11) أ: "مصدراً".

(12) الحرف: "أي" ساقط من ب.

(13) أ، ج :"راه".

(14) الشمني هو: أحمد بن محمد بن حسن بن علي الشمني أبو العباس تقي الدين، محدث مفسر نحوي، قسطنطيني الأصل، ولد بالإسكندرية، وتعلم ومات بالقاهرة. من كتبه:شرح مغني اللبيب، ومزيل الخفا عن ألفاظ السقا، وكمال الدراية في شرح النفاية، توفي سنة اثنين وسبعين وثمانمائة، انظر: بغية الوعاة 379/1،375 و شدرات الذهب 313/7 والأعلام 230/1.

(1) كلمة: "وجود" ساقطة من أ.

(2) ج: "الذي".

(3) عبارة: "أن في الحال ... صاحبه" ساقطة من ب.

(4) أ: "في مقدراً، ج: "في مقدر".

(5) ب: "مفارقة".

(6) أ،ب: "ولو كانوا".

(7) أ،ج: "يمنع".

(8) ب: "معناها".

(9) هذا القول ليس للأزهري.

قوله: "**ولا يريدونه**"[10].

نفي لتقدير[11] هذه الحال بـ"مزيداً". كما أن قوله: "لا[12] يقدرون" نفي[13] لتقديرها[14] بمقدر[15]، وإنما لم يفرضها حالاً حقيقة؛ لأن انتفاء السماع في الحال /27ب/ أمرٌ ثابت لا يتوهم خلافه[16] ، بخلافه في المستقبل، فإنه يتوهم وجوده؛ فاحتيج إلى نفيه.

قوله: "**فهذا كلام**[1] **تضمن جملتين**"[2].

أي: كلاً منهما، فلا يلزم اتحاد المتضَمِنْ والمتَضَمَنْ؛ لأن المتَضَمِنْ –بالكسر– المجموع[3]، والمتَضَمَنْ –بالفتح– كل واحد منهما.

قوله: "**استئنافاً بيانياً**"[4].

أي ونحوياً أيضاً؛ لأن كل استئناف بياني استئناف نحوي ولا عكس[5].

قوله : "**وعلى رأي من جعلها خبراً... إلى آخره**"[6].

اعترض[7] بأن المعنى: بيني وبين لقائه يومان، و"بين" زمانية هنا، فكيف يكون الشيء ظرفاً لنفسه.

والجواب أن هذا، يرد على قولك: "بيني وبين لقائه يومان" وهو جائز، فما كان جواباً عن هذا فهو جواب عن ذلك.

قوله: "**والأول قول المبّرد**[8] **... إلى آخره**".

---

(10) في الموصل 49: أي: الشياطين لا يقَّدرون عدم السماع ولا يريدونه. أ: "ولا يريدونه".

(11) ج: "تقدير".

(12) الحرف: "لا" ساقط من ب.

(13) ج: "ففي".

(14) أ: "لتقدير"، ج: "تقديرها".

(15) أ: "بمقدرا".

(16) عبارة: "وإنما لم يفرضها ... لا يتوهم خلافه" ساقطة من ج.

(1) ب: "الكلام".

(2) الموصل 49: "ما لقيته مُذ يومان" .

(3) ب: "الجموع".

(4) الموصل 49 " : ما لقيته" مذ يومان جملتان مستأنفتان إحداهما: فعلية مقدمة ،وهي: "ما لقيته"، وهي مستأنفة استئنافاً نحوياً، والثانية: جملة اسمية مؤخرة وهي: "مذ يومان" وهي مستأنفة استئنافاً بيانياً.

(5) المغني 441/2.

(6) الموصل 50 : والمراد "قد" في المثال السابق. وتمام العبارة: "وعلى رأي من جعلها خبراً مقدماً، فتقدير السؤال: "ما بينك وبين لقائه"؟ وجوابه: "بيني وبينه يومان".

(7) أ: "اعتراض".

(8) المقتضب 30/3 وانظر الموصل 50 : "ما رأيته مذ يومان"، في "مذ" رأيان، الأول: مبتدأ، والثاني : خبر. والأول للمبرد والثاني للأخفش والزجاج.

المبرد هو: أبوالعباس محمد بن يزيد الثمالي المعروف بالمبرد، شيخ أهل العربية، إليه انتهى علمها بعد طبقة الجرمي والمازني، وكان من أهل البصرة، وأخذ عن الجرمي والمازني وأبي حاتم السجستاني

وهو مذهب المحققين[9]، واختاره ابن الحاجب في كافيته[10]، لكنه يُشْكِل عليه بعده "مذ ومنذ" في الظروف، وكونهما مبتدأين منافٍ لكونهما ظرفين[11].

وأجاب الشمني عنه[1] بأنه لا منافاة بين كونهما مبتدأين؛ لجواز كونهما ظرفين متصرفيين، ويجب تقديم هذا المبتدأ، فلا يقال: "يومان مذ"؛ لأنهم أجروها رافعة مجراها خافضة؛ في أنها لا تدخل إلا على اسم الزمان.

قوله: "**والثاني قول الأخفش[2] ... إلى آخره**".

وعلي: فمعناهما[3] –بين وبين– مضافين[4]، واستشكل هذا القول بأن "يومان" نكرة لا مخصص لها، فكيف تكون[5] مبتدأ، وبأن المعنى الإخبار عن جميع المدة بأنها يومان ، فيكون اليومان خبر الابتداء. /28أ/.

قوله: "**والتقدير من الزمان الذي هو يومان**"[6].

بناءً[7] على أن منذ[8] مركبة من كلمتين، "من، و ذو" الطائية[9].

قوله: "**فلا يتمشى**".

أي: فلا يتأتى. وقال السيرافي[10]: جملة "مذ ومنذ" في موضع نصب على الحال[11]، وليس بشيء".

وغيرهم، صنف كتباً كثيرة من أهمها: المقتضب، والكامل. توفي سنة مئتين وخمس وثمانين. انظر: أخبار النحويين البصريين 105-113 وطبقات النحويين واللغويين 101، وإشارة التعيين 342 والبلغة 216،217.

[9] المحققون هم: جمهور البصريين، انظر: المغني 367/1والكافية 118/2.

[10] الكافية 118/2.

[11] ج: "الظروف".

[1] كلمة: "عنه" ساقطة من ب.

[2] انظر: المغني 367/1 والموصل 50.

الأخفش الأوسط هو : أبوالحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط من أكابر أئمة النحاة البصريين، وكان أعلم من أخذ عن سيبويه، وهو الطريق إلى كتاب سيبويه صنف كتباً كثيرة في النحو والعروض والقوافي. توفي سنة خمس عشرة ومئتين. انظر: أخبار النحويين البصريين 66 ،67 ، وتاريخ العلماء النحويين 85-88 ونزهة الألباء 133 أو إشارة التعيين 131 والبلغة 104، 105 وبغية الوعاة 590/1.

[3] ب: "معناهما".

[4] المغني 367/1.

[5] أ،ب: "يكون".

[6] الموصل 50: تعليقاً على: "ما لقيته مذ يومان" فـ: "يومان"خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ما لقيته من الزمان الذي هو يومان.

[7] كلمة: "بناءً" ساقطة من ج.

[8] ب: "مذ".

[9] المغني 368/1.

[10] المغني 445/2

قوله: "**قيل لك[12]: هل دخل زيدٌ فيهم[13] ؟**".

ويجوز [1] أن يكون التقدير: هل تستثني[2] منهم أحداً.

قوله: "**في موضع[3] نصب على الحال**"[4].

أي: والمعنى قام القوم خالين عن زيد، ولا يضر عدم اشتمال الجملة على ضمير صاحب الحال؛ لحصول الربط باشتمال مرجع الضمير المستتر في "خلا" -مثلاً- على صاحب الحال، إذ التقدير: خلا هو، أي: بعضهم أو فعلهم أو قائمهم مثلاً. ورُدَّ القول بالحالية[5] بعد اشتمال الجملة على "قد" ظاهرة أو مقدرة، وهذا الرد مبني[6] على[7] مذهب البصريين، وهو ضعيف. والصحيح جوازه بغير "قد"؛ لكثرة ما ورد من ذلك؛ على أنه يستثنى على مذهب البصريين الفعل الجامد؛ لأن "قد" لا تدخل عليه، كما استثني على مذهبهم الماضي التالي: "إلا"، والمتلو بـ"أو" فلا[8] تدخل عليها قد.

قوله: "**حتى الابتدائية**"[9].

قيل: إذا فرض الكلام[10] في حتى الابتدائية؛ امتنع جريان الخلاف[11] في الجملة الواقعة بعدها، هل لها محلٌ من الإعراب أم[12] لا؟ فإن القائل[13] بأن الجملة

السيرافي هو: أبوسعيد الحسن بن عبدالله المرزبان السيرافي، نحوي، عالم بالأدب، فارسي الأصل، أقام ببغداد وتولى نيابة القضاء فيها، من أشهر مصنفاته: الإقناع في النحو، وأخبار النحويين البصريين، وشرح كتاب سيبويه، وغيرها، توفي ببغداد سنة ثلاثمائة وثمان وستين للهجرة. انظر: طبقات النحويين واللغويين 185 وتاريخ العلماء النحويين 28، 29 ونزهة الألباء 307، 308، وإنباه الرواة 340-350 والأعلام 195/2 – 196.

(11) ب: "حال".

(12) عبارة: "قوله: قيل لك" ساقطة من أ.

(13) عبارة: "زيد فيهم" ساقطة من ج.

(1) كلمة: "ويجوز" ساقطة من ج.

(2) عبارة: "هل تستثني" ساقطة من ج. أ: يستثني.

(3) عبارة: "في موضع" ساقطة من أ.

(4) أي: جملة المستثنى انظر: المغني 731/2 والموصل 51، وهناك رأي بأنها لا محل لها من الإعراب انظر: الموصل 51.

(5) في جملة الاستثناء في نحو: "قام القوم خلا زيداً"، أي: جملة " خلا زيداً" ليست حالاً.

(6) كلمة: "مبني" ساقطة من ب.

(7) الحرف: "على" ساقط من ج.

(8) ج: "وقد ".

(9) الموصل 51 تمام العبارة: "من الجمل المستأنفة الواقعة بعد حتى الابتدائية ".

(10) ب: "إذا فرض أن الكلام".

(11) أ: "خلاف" .

(12) ب،ج: "أو".

بعد "حتى" الابتدائية[14] في[15] محل جر؛ لا يقول بأن حتى[16] ابتدائية[17]. ويجاب بأنه يكفي في الاتصاف بالعنوان؛ الاتصاف به، ولو على قول[1] ضعيف أو باطل.

قوله: "**وهو جرير**"[2].

إشارة /28ب/ إلى مرجع الضمير[3]، وجاز الإضمار مع عدم تقدم ذكره لشهرة[4]، الكلام المحكي له. وربما قال المصنفون[5] "كقوله: وكقولها[6]"، ويريدون القائل أو القائلة لعدم علمهم بعين القائل أو القائلة، وذلك لا يدفع جواز الإضمار؛ مع العلم، بناء على الشهرة المذكورة.

قوله:

... . تَمُجُّ دِمَاَءَهَا [7] ....

"المج"[8] : رمي الشراب –ونحوه– من الفم.

قوله: "**دِجَلة**".

–بكسر الدال المهملة وفتحها[9]–وهو نهر بغداد.

---

(13) الموصل 52. القائل هو: الزجاج وابن درستويه.

(14) كلمة: "الابتدائية" ساقطة من أ،ج.

(15) أ: "لها".

(16) جملة: "في محل جر... حتى ابتدائية" ساقطة من ب.

(17) ب: "الابتدائية".

(1) كلمة: "قول" ساقطة من أ.

(2) إشارة لجرير قائل البيت: تمج دماءها... الخ الذي سيأتي بعد قليل.
وهو جرير بن عطية بن حذيفة، ولقب حذيفة بالخطفي، وهو من بني كليب بن يربوع، عمّر نيفاً وثمانين سنة، ومات باليمامة، ويكنى أبا جزرة، وكان من فحول شعراء الإسلام. انظر: طبقات فحول الشعراء 464/1، 465، والمؤتلف والمختلف 71 وخزانة الأدب 75/1-76.

(3) الموصل 51. وذلك إشارة لقوله: "حتى الابتدائية في قوله: وهو جرير"، أي أن: الهاء تعود على جرير .حين يقول المصنف: "قوله".

(4) أ:"ذكر الشهرة".

(5) جملة: "قال المصنفون" ساقطة من أ.

(6)) ب: "وقولها".

(7) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:
فَمَاَ زَالَتْ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدَجْلَةَ حَتَّى مَاءُ دَجْلَةَ أَشْكَلُ
وهو لجرير في ديوانه ق 18/12 ج1 ص143 بلفظ: "تمور دماؤها"، وله في الأزهية 216 ولسان العرب (حتت) 28/4 والجنى الداني 52 والمغني 148/1 (تمج دماؤها) والمقاصد النحوية 386/4 وشرح شواهد المغني 377/1 والهمع 343/2 وحاشية الصبان 300/3. وبلا نسبة في شرح ملحة الإعراب 250 ولسان العرب (شكل) 119/8 والفضة المضيئة 174 والهمع 258/2.

(8) لسان العرب (مج) 21/14.

(9) لسان العرب (دجل) 219/5 وشرح أبيات المغني 115/3.

قوله: "**في موضع جر بحتى**"[10].

والفرق على هذا؛ بينها[1] وبين الجارّة[2]، أنها لايقع[3] بعدها إلاّ الجملة[4]، والجارة لا يقع بعدها إلاّ المفرد.

قوله: "**لأن الحرف الجار**".

قَيَّدَ[.5] بالحرف؛ لأن الكلام فيه، وإلا فالجار اسماً[6] كان أو حرفاً تفتح "أنّ" بعده، وأورد على[7] ذلك "حيث"، فإنها مضافة لما بعدها، و"إنّ" بعدها مكسورة وجواباً أو جوازاً.

قوله: "**فلأَنّ مدّعاهما[8] : أنها عاملة في المحل**".

يقال في جوابه: لو كانت حرف جر لم تعمل في المحل وذلك[9]؛ إذا دخلت على المصدَّر بـ"أن".

وقوله: "**لا في اللفظ**"[10].

يفهم أنها لو فتحت "أن" لكانت[11] عاملة في اللفظ، وفيه نظر؛ لأن لفظ "أن" مع صلتها لا يتأثر بالعامل.

ويجاب بأن المراد بالعمل في اللفظ، طلب العامل لذلك اللفظ، وإن لم يظهر أثره في لفظه لمانعٍ، بخلاف العمل في المحل، فإن العامل لا يطلب إلا المحل دون اللفظ.

قوله: "**الواقعة صلةً لاسم موصول**"[12].

---

[10] أي: في الموصل 52 "حتى ماءِ ِدجلة" حيث أجاز الزجاج وابن درستويه أن تكون الجملة المستأنفة بعد حتى في موضع جر بها، وخالفهما الجمهور.

[1] حتى الابتدائية.

[2] حتى الجارة.

[3] ج: "تقع".

[4] المغني 147/1

[.5] ب: "يقيد"

[6] أ:"اسم".

[7] ج: "بعد".

[8] الموصل 52: أي: "الزجاج وابن درستويه، حيث يريان أنها حرف جر، بدليل عملها في المحل.

[9] ما بين معقوفين [ ] من زيادة المحقق ليستقيم المعنى.

[10] أي: ادعاء الزجاج وابن سيبويه أن "حتى" عاملة في المحل لا في اللفظ.

[11] ج: "كانت".

احترز عن صلة "أل" ، فإنها[1] مفرد[2] لا جملة ، وهو معربٌ بإعراب "أل"، ولو وُصلت /29أ/ "أل" بجملة فعلية أو اسمية اضطراراً.

قال الدماميني: "فينبغي أن يكون لها محل من الإعراب، بحسب ما يقتضيه العامل في المفرد؛ الذى يصح حلوله محله ؛ من رفع ونصب وجر".

قوله: "**في قراءة النصب**"[3].

وأما على قراءة الرفع فهي استفهامية معربة[4] مبتدأ، خبرها أشد ومفعول ننزع.

قال الخليل[5]: "مفعول نُزع محذوف[6]، والتقدير لننزعنّ الفريق الذي يقال فيهم: أيهم أشد. وقال يونس[7] الجملة مفعول "ننزع"، وعلق عن العمل لأجل الاستفهام".

ويبطل القولين جميعاً قوله[8]: "فسلِّم على أيُّهُم أفضل". على رواية الضم[9]؛ لأن حرف الجر لا يعلق، ولا يجوز حذف المجرور، ودخول الجار

---

(12) أي: الجملة الثانية من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

(1) ب: "بأنها".

(2) ج: "مفردة".

(3) الموصل 53 إشارة للآية: " ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ"في قراءة النصب، سورة مريم 69/14، والمراد أن الاسم الموصول له محل بعكس جملة الصلة، بدليل تغير الحركة الإعرابية في "أي".

(4) أ: "معرفة".

(5) انظر رأي الخليل في: الكشاف 519/2 وأسرار العربية 329 وهو: الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري الفراهيدي النحوي أبو عبد الرحمن، وفراهيد من الأزد، وكان أزهد الناس، وكان الخلفاء يتعرضون لإعطائه وهو لا يقبل، وكان يعيش من بستان خلفه له أبوه ، وكان يحج سنه ويغزو سنه حتى مات. له مصنفات باهرة منها: معجم العين، وأول من اخترع علم العروض والقوافي، ومعظم كتاب سيبويه له، وكان من تلاميذه: سيبويه، والنضر بن شميل، وعلي بن نصر، توفي سنة سبعين ومئه . انظر: مراتب النحويين 54-72 ونزهة الألباء 45-46 وإشارة التعيين 114.

(6) انظر: الكتاب 398/2، 399 والمراد أن: مفعول ننزع محذوف.

(7) وهو يونس بن حبيب الضبي بالولاء، أبوعبدالرحمن، ويعرف بالنحوي، علامة الأدب، كان إمام نحاة البصرة في عصره، وهو من قرية "جَبُّل" على دجلة، أعجمي الأصل، أخذ عن سيبويه والكسائي والفراء وغيرهم. من كتبه: معاني القرآن، واللغات، والنوادر، والأمثال. انظر: مراتب النحويين 44، 45، وطبقات النحويين واللغويين 51-53 ونزهة الألباء 49-51 والأعلام 261/8 ومعجم المؤلفين 347/13.

(8) كلمة: "قوله" ساقطة من أ.

(9) وذلك على الحكاية عند الخليل، وهو عند سيبويه بعيد، إنما يجوز في اضطرار الشعر. انظر الكتاب 398/2، 399.

علـى معمـول صـلته. وقيـل(مِن كُلِّ شِيعَةٍ)[10] معمـول "تنـزع"، "ومـن" للتبعيض، والجملـة صفة شيعة[1]، علـى إضمار القول، أي: كل شيعة مقول فيهم أيهم أشد.

وقال الأخفش: "من" زائدة، "وكل شيعة" مفعول، و"أيهم أشد" جملة مستأنفة قولاً[2]. وذهب "أبو البقاء"[3] إلى أن المحل للموصول وصلته معاً. قال الرضـي فـي شرح الحاجبيـة[4] : "واعلـم أن حـق الإعـراب أن يـدور علـى الموصـول؛ لأنـه المقصـود بـالكلام، وإنما جئ بالصلة لتوضيحه، والدليل ظهور الإعراب فـي "أي" الموصـولة نحو: "جائني أيُّهم ضربت". وكذا في "اللذين واللتين" في من قال بإعرابهما. وأما الصـلة، فقـال بعضـهم: إنهـا معربـة بـإعراب الموصـول؛ اعتقـاداً منـه أنهـا صـفة للموصـول لتبيينهـا لـه، كمـا فـي الجملـة الواقعـة صـفة للنكرات، ولـيس بشـيء، لأن الموصولات /29ب/ معارف اتفاقاً منهم، والجمل[5] لا تقع صفات للمعارف[6].

قوله[7]: "**للموصول الحرفي[8] مع صلته[9]**".

الأظهر للموصول الحرفي وصلته"[10].

قوله: "**والحرف لا يستقل**"[11].

---

[10] سورة مريم 69/19.

[1] كلمة: "شيعة" ساقطة من أ.

[2] كلمة: "قولاً" ساقطة من أ.

[3] انظر: رأي أبي البقاء في التبيان في إعراب القرآن للعكبري 878/2، وأما معاني القرآن للأخفش 406/1، 407 يقول غير ذلك، فهو يقول: فلم يرتفع على مثل ما ارتفع عليه الأول، لأن قوله: "لننزعن" ليس بطلب علم، ولكن لما فتحت (أي بنيت) مَنْ، والذي في غير موضع، أي صارت غير متمكنة، إذ فارقت أخواتها، فتركت على لفظ واحد وهو الفهم، وليس باعراب، وجعل أشدّ من صلتها وقد نصبها قوم وهو قياس وانظرالموصل 53، 54 . هو أبو البقاء محب الدين بن عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري البغدادي، عالم بالأدب واللغة والفرائض وغيرها، أصله من عكبرا على دجلة، مولده ووفاته ببغداد، أصيب في حياته بالجدري فعمى، صنف كتباً منها: شرح ديون المتنبي، واللباب في علل البناء والإعراب، وشرح اللمع، والتبيان في إعراب القرآن، وإعراب الحديث الشريف، والمحصل في شرح المفصل. توفي سنة ستة عشر وستمائة. انظر: إنباه الرواة 116/2-118 وإشارة التعيين 163-164 والبلغة 122 وبغية الوعاة 38/2-39 والأعلام 8/4.

[4] الكافية في النحو للرضي 39/2.

[5] ب، ج: "والجملة".

[6] كلمة: "للمعارف" ساقطة من أ.

[7] كلمة: "ساقطة من أ".

[8] أ: "للموصول الحرفي وصلته".

[9] انظرالتبيان 878/2 والموصل53، إشارة لقول العكبري : المحل للموصول الحرفي مع صلته؛ تعليقاً على "ربنا أرنا اللذين اضلانا".

[10] عبارة : "الأظهر للموصول الحرفي وصلته" ساقطة من أ

أي: لافتقاره إلى ما يتعلق به.

قوله: "**يؤول مع صلته بمصدر**[1]".

الأظهر: يؤول هو وصلته بمصدر ، بل المؤول في الحقيقة بالمصدر إنما هو صلته.

قوله: "**فما موصول**[2] **حرفي على الأصح**"[3].

ويكون تقدير[4]: "[أعجبني][5]" ما صنعَت"[6]: "أعجبني صنُعك[7]"، ولا ضمير أصلاً.

ومقابل "الأصح"[8] أنها موصول اسمي، والتقدير: أعجبني الصنع الذى صنعته. ويردُّه قول الشاعر:

... ... بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الْخِيَانَةِ وَالْغَدْرِ [9]

لأنه لا يتأتى فيه تقدير رابط.

قوله: "**الجملة**[10] **الثالثة: المعترَضَة**[11]".

بفتح الراء، من باب الحذف والإيصال، أي: المعترض بها، فحذف الجار وصيَّر الضمير مرفوعاً؛ على أنه نائب الفاعل.ويجوز كسر الراء على الإسناد إلى الضمير المستتر إسناداً[12] مجازياً كقوله تعالى: (عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ[13].)

قوله: "**بين شيئين**"[14].

---

[11] أي : "لايستقل بالمعنى".

[1] الموصل 54: وذلك نحو: في "عجبت مما قمت به" أي : من قيامك. والمراد: يؤول الموصول الحرفي – من الحروف المصدرية - مع صلته بمصدر.

[2] أ: "موصولة".

[3] وذلك نحو : الموصل 54: "عجبت مما قمت به".

[4] ب: "تقديره".

[5] ما بين [ ] من زيادة المحقق ليستقيم المعنى.

[6] جملة: "ما صنعت" ساقطة من ب.

[7] ج: "فما" موصول حرفي على الأصح، فإذا قلت : "أعجبني ما صنعت" يكون التقدير : أعجبني صنعك".

[8] أي: "ما" موصول حرفي.

[9] عجز ببيت من الطويل، وتمامه:

أَلَيْسَ أَمِيْرِي فِيْ الأُمُوْرِ بِأَنتمَا بِمَا لَسْتُمَا أَهْلَ الخِيَانَةِ وَالغَدْرِ

وهو بلا نسبة في : ارتشاف الضرب 519/1 ومغني اللبيب 336/1 والمقاصد النحوية: 422/1 وشرح شواهد المغني 717/2 وحاشية يس 207 وشرح أبيات المغني 244/5.

[10] كلمة : الجملة ساقطة من ج.

[11] المراد: من الجمل التي لا محل لها من الاعراب .

[12] ب: "استناداً".

[13] سورة الحاقة 21/69.

أي: مفردين أو جملتين أو مفرد وجملة.

قوله[1]: "**متلازمين**".

أي متطالبين، وهذا اصطلاح النحاة، وبعض أهل المعانى[2]؛ يجيز أن يكون الاعتراض آخر الكلام.

قوله: "**وهى إما للتسديد[3] أو للتبيين**".

ظاهره انحصار فائدتها في ذلك، وفيه نظر، فقد ذكر العلماء من فوائدها أموراً[4] منها[5]: التحسين، والتنزيه، والدعاء، والتنبيه، كقوله[6]:

وَ اعْلَمْ فَعِلْمُ[7] الْمَرْءِ يَنْفَعُـهُ أَنْ سَوْفَ يِأْتَيْ كُلُّ مَا قُدِرَا[8]

والترغيب كقوله[9] تعالى :(فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ)[10] الآية شاهد غير دقيق. وتخصيص/ 29ب/ أحد المذكورين؛ بزيادة التأكيد في أمر[11] علق بهما، كقوله تعالى:(وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ)[12] الآية. فقوله: "أن أشكر لي[13]" تفسير لـ"وصينا[14]". وقوله: "حملته" إلى آخره[15] اعتراض؛ لزيادة التأكيد في التوصية بالوالدة خصوصاً، وتذكيراً لحقها العظيم مفرداً.

---

[14] الموصل 54 وهو تعريف الجملة المعترضة، ونصه :"المعترضة بين شيئين متلازمين" .

[1] كلمة : "قوله" ساقطة من أ، ج.

[2] أمثال : الجرجاني والقزويني؛ انظر: الايضاح للقزويني 206، 207والمغني 459/2 .

[3] أي: من فوائد الاعتراض . الخصائص 331/1 والمغني 446/2.

[4] كلمة: "اموراً" ساقطة من ب.

[5] الايضاح للقزويني 206-209 والمغني 459/2.

[6] البيت من الكامل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل 377/2 ومعاهد التنصيص 377/1 والايضاح للقزويني 206 وشرح ابن عقيل 387/1 ومغني اللبيب 458/2 وشرح شذور الذهب 283 والمقاصد النحوية 313/2 والهمع 257/2 ومجيب الندا 33/2 وشرح أبيات المغني 231/6.

[7] ب:"أن علم".

[8] أ:"قدورا"، ب: "أن سوف يأتي بهما قدراً".

[9] ب:"لقوله".

[10] سورة البقرة 222/2.وتمام الآية: ويسألونك عن المحيض قل هو أذىً فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يتطهرن، فإذا تطهرن فأتوهن من حيث أمركم الله إن الله يحب التوابين ويحب المتطهرين" ولا يبدو في الآية جملة اعتراضية لهذا يبدو الاستشهاد بها غير دقيق، والله أعلم.

[11] ج:"أمور".

[12] سورة لقمان 14/31.

[13] سورة لقمان 14/31.

[14] سورة لقمان 14/31.

[15] عبارة:"الى اخره" ساقطة من أ، ج.

والمطابقة[1] والاستعطاف كقول أبى الطيب[2]:

وَخُفُوقُ قَلْبٍ لَوْ رَأَيْتَ لَهِيْبَـهُ ياجِنَّتي[3] لَرَأَيْتَ فِيْه جَهَنَّمَـا[4]

وبيان السبب لأمر فيه غرابة كقول الشاعر[5]:

فَلاَ هَجْرُهُ يَبْدُوْ وَفِيْ الْيَأْسِ رَاحَةٌ   وَلاَ وَصْلُهُ يَصْفُو لَنَا فَنُكَارِمُهْ

ويمكن رجوع بعض ذلك لما قاله المصنف[6]، ولعل مراد المصنف والشارح[7] أن الأغلب ذلك.

قوله:

وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ [8]   ... ... إلى آخره.

"الحوادث"[9]: نوازل الدهر، "والجَمَّة"[10]: بفتح الجيم –الكثيرة–، و"الأَسِنَّة"[11]: جمع سِنَان، وهو الحديد المستَدَق الذي يُجعل في طرف الرمح. و "العُزْل"[12]: جمع أَعْزَل، وهو الذي لا سلاح معه. "وضِعاف وعُزل" مجروران بالتبعية لقوم. واعترض بـ"لا" النافية بين الصفة والموصوف، وتكررت لأنها متى

---

[1] ب:"وللمطابقة".

[2] هو أبوالطيب المتنبي، واسمه أحمد بن الحسين بن الحسن الكندي، أحد مفاخر الأدب العربي، ولد بالكوفة، ونشأ بالشام، ثم تنقل بالبادية يطلب الأدب واللغة، وقال الشعر صبياً، وتبارى الكتاب والدارسون في الكتابة عنه، ودراسة شعره، توفي سنة ثلاثمائة وأربع وخمسين. انظر: وفيات الأعيان 120/1 والأعلام 115/1 ومعجم المؤلفين 201/1.

[3] أ،ب:"بأجنتي".

[4] البيت من الكامل لأبي الطيب في ديوانه 10 ومعاهد التنصيص 372/1 والإيضاح للقزويني 207 بلفظ "ياجنتي".

[5] البيت من الطويل، وهو للرماح بن ميادة في ديوانه ق 84 /6 / ص 225 والصناعتين 440 وبلا نسبة في الإيضاح للقزويني 207.

[6] أي: ابن هشام.

[7] أ: "والشر" ولعلها اختصار "الشارح".

[8] صدر بيت من الطويل، وتمامه:

وقَدْ أَدْرَكَتْنِيْ وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ   أَسِنَّةُ قوْم لا ضِعَافٌ وَلاَ عُزْلُ

وهو لرجل من بني دارم في شرح شواهد المغني 807/2 ولحنظلة بن عمار العجلي في شرح أبيات المغني 183/6 وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب 140/1 والخصائص 331/1، وأمالي ابن الشجري 328/1 وشرح التسهيل 376/2 ولسان العرب (هم 125/15، (فشل) 185/11 بلفظ "أسنة قوم... ولا فشل، ولا فسل" وارتشاف الضرب 372/2 والمغني 446/2.

[9] لسان العرب (حدث) 53/4.

[10] لسان العرب (جمم) 203/3 وشرح أبيات المغني 184/6.

[11] لسان العرب (سنن) 278/7 وشرح أبيات المغني 184/6.

[12] لسان العرب (عزل) 38/10 وشرح أبيات المغني 184/6.

وقعت قبل خبر أو نعت أو حال وجب تكريرها إلا في الضرورة؛ خلافاً للمبرد وابن كيسان[1].

قوله:

وبُدِّلَتْ والدَّهْرُ ذَوْ ابْتِدَال[2]

الضمير المستتر[3] في "بُدِّلَت" للريح، و"الهَيْف"[4]: بفتح الهاء وسكون الياء، مثل: "الهُوف": –بضم الهاء–ريح حارة تأتي من قبل اليمن، وهي /30ب/ النكباء التي تجري بين الجنوب والدبور[5]، من تحت مجرى سهيل. "والصَّبَا"[6]: ريح مهبها مطلع الشمس؛ إذا استوى الليل والنهار. "والشَّمْأَلْ"[7] : –بفتح الشين وسكون الميم بعدها همزة مفتوحة– لغةٌ: في "الشَمَال"؛ بفتح المعجمة والميم بعدها ألف[8]. وقد دخلت الباء هنا على المتروك[9]، وهو الاستعمال المشهور.

---

(1) ابن كيسان هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم أبو الحسن المعروف بابن كيسان، عالم بالعربية نحواً ولغة، وهو من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثعلب. من كتبه: تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها، والمهذب في النحو، ومعاني القرآن، والمختار في علل النحو وغيرها.انظر: طبقات النحويين واللغويين 153 وتاريخ العلماء النحويين 51، 52 ونزهة الألباء 235 وشذرات الذهب 232/2 وهدية العارفين 23/6 والأعلام 308/5.

(2) ج: "تبدل"

وهو من الرجز، وتمامه:

وبُدِّلَتْ وَالدَّهْرُ ذَوْ اُبْتِدالِ
هَيْفَاً دَبُوْرَاً بِالصَّبَا والشَّمْأَلِ

وهو لأبي النجم العجلي في ديوانه ق 20/58، 21 ص 108.وفي الخصائص 336/1 والتباين 67/1 وشرح شواهد المغني 450/1 وخزانة الأدب 391/2 وشرح أبيات المغني 185/6. وبلا نسبة في الطرائف الأدبية 58 ولسان العرب (بدل) 39/2 وارتشاف الضرب 373/2 والمغني 446/2بلفظ: "تبدل"، والشاهدين: فيه الاعتراض بين الفعل وفاعله.

(3) كلمة: "المستتر" ساقطة من أ،ج.

(4) لسان العرب (هيف) 124/15.

(5) الدبور: ريح من جهة المغرب، شرح أبيات المغني 185/6، 186.

(6) لسان العرب (صبا) 199/8.

(7) ب،ج: "الشمْأل".

(8) لسان العرب (شمل) 136/8 وفيها لغات: شَمْلٌ وشَمَلٌ وشَمَالٌ وشَمْألٌ وشِأْمِل.

(9) لعل المراد: دخلت على: "بالصبا".

قوله:

"إنّ سَلْمَى[1] ... ...

"يكلأها"[2]: يحفظها. وضنَّت[3]: "بخلت". ويرزؤها[4]: "ينقصها"؛ من باب عَلِم يَعْلم.

قوله:(فَإِن لَّمۡ تَفۡعَلُواْ وَلَن تَفۡعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ)[5].

"إن" الشرطية داخلة على جملة "لم تفعلوا"، و"تفعلوا" مجزوم بـ"لم"، ويكون "لم تفعلوا" في محل جزم بـ"إنْ".

قوله :

ذَاكَ الِذَّي وَأَبِيْكَ يَعْرِفُ مَالِكَاً[6] ... ...

أي: أقسم بأبيك، فهو جملة؛ لأنه بتقدير فعل القسم.

قوله:

"لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئَاً لَيْتُ[7]

---

(1) أ،ب،ج: "سلمى"
جزء من صدر بيت من المنسرح، وتمامه:
إِنَّ سُليَمَى وَاللهُ يَكْلَؤُهَا ضَنَّتْ بشَيء مَا كَانَ يَرْزَؤُهَا
وهو لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ق1/1/ص55 وله في القوافي للتنوخي 105 وأمالي ابن الشجري 328/1 والمغني 448/2 وشرح شواهد المغني 826/2 وشرح أبيات المغني 202/6. وبلا نسبة في العقد الفريد 278/2 وشرح التسهيل 378/2 و لسان العرب (كلأ) 94/13 وشرح شواهد المغني 862/2. وارتشاف الضرب 374/2.

(2) لسان العرب (كلأ)، 94/13 وشرح شواهد المغني 826/2.

(3) شرح شواهد المغني 826/2وشرح أبيات المغني 203/6.

(4) أ:"يززوها"، ب:"يزروها" انظر: شرح شواهد المغني 826/2 وشرح أبيات المغني 203/6.

(5) سورة البقرة24/2 والشاهد في الآية الاعتراض بين الشرط وجوابه.

(6) صدر بيت من الكامل، وتمامه:
ذَاكَ الَّذِيْ وَ أَبِيْكَ يَعْرِفُ مَالِكَاً وَ الحَقُّ يَدْفَعُ تَرَّ هَاتِ الْبَاطِلِ
البيت لجرير في ديوانه ق7/171 ج 2 ص 580 ، وله في شرح شواهد المغني 817/2 وشرح أبيات المغني 214/6 وتاج العروس (شكل) 393/7. وبلا نسبة في: شرح التسهيل 376/2 والخصائص 336/1 وارتشاف الضرب 550/1، 372/2 والمغني 450/2 والهمع 286/1 وخزانة الأدب 466/5 والشاهد: وقوع الاعتراض بين الموصول وصلته.

(7) البيت من الرجز، وتمامه:
لَيْتَ وَهَلْ يَنْفَعَ شَيْئَاً لَيْتَ
لَيْتَ شَبَابَاً بُوْعَ فَاشْتَرَيْتُ
وهو لرؤية بن العجاج -وليس في ديوانه- وفي المقاصد النحوية، ومنسوب له -ولم يثبت- في شرح أبيات المغني 219/6 وله في : حاشية الصبان 63/2، وبلا نسبة في: شرح التسهيل131/2، 304/3 وشرح الكافية الشافية 605/2 وشرح الألفية للمرادي 26/2 وتذكرة النحاة 305 وأوضح المسالك 155/2 والمغني 452/2 والفضة المضيئة 74.

فـ"ليت" الثانيـة: اسم فاعل "ينفع"؛ لأنـه أريد بهـا[1] لفظهـا[2]. والثالثـة: تأكيد للأولـى، وبها انتصب "شباباً"، وارتفع ما بعده محلاً. والفصل بين الحرفيين حسن التأكيد، ولو لـم يكـن ثـمَّ[3] فاصـل لجـاز[4] مثـل: "إنّ إنّ زيـداً قـائم[5]، لكـن الفصـل أحسـن؛ لأن المؤكدْ علـى أكثـر مـن حـرف، ولـيس بواجـب الاتصـال. ويجـوز أن تكـون[6] الثالثـة تأكيداً للثانية، وحينئذ[7] لا شاهد[8] فيه؛ للاعتراض بين الحـرف وتوكيده، بل يكون فيه شاهد للاعتراض بين ليت ومعمولها[9].

قوله :

أَخَالِدٌ قَدْ وَاللهِ أَوْطَأْتَ عِشْوَةً[10] ... ...

العُشـوة[11] بالضـم والفتح والكسـر – كـون[12] الشـيء علـى غيـر بيـان، يقـال: أوطأتـه عشوةً: أي أمراً ملتبساً.

قوله: (فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَوَٰقِعِ ٱلنُّجُومِ)[13].

قـراءة العامـة[14] بـلام وألـف؛ حـرف نفـي[15]، والمنفـي بهـا[16] محـذوف، والتقـدير: فـلا[17] حجـة /31أ/ لمـا يقولـه الكـافر الجاحـد، ثـم ابتـدأ قسـماً بمـا ذكـر.

---

(1) ب: "بهما".
(2) ب:"لفظهما".
(3) الحرف: "ثم" ساقط من ج.
(4) أ: "جاز".
(5) ب،ج: "قام".
(6) ب: "يكون".
(7) ج:"ح".
(8) ب:"تساهل".
(9) عبارة:" للاعتراض بين الحرف ... بين ليت ومعمولها" ساقطة من أ، ج.
(10) أ:"عشرة". صدر بيت من الطويل،وتمامه :

أَخَالِدٌ قَدْ وَاللهِ أَوْطَأْتُ عَشْوَةً ... وَمَاَ قَائِلُ المَعْرُوفِ فِيْنَا يُعَنَّفُ

البيت لأخي يزيد بن عبدالله البجلي في شرح شواهد المغني 488/1 وشرح أبيات المغني 86/4. وبلا نسبة في : شرح التسهيل 108/4 والمغني 193/1، 452/2 وتذكرة النحاة 76 والهمع 256/2.
(11) كلمة: "العشوة" ساقطة من ج.
(12) ب، ج "ركوب".
(13) سورة الواقعة 75/56.
(14) ب:"ابن عامر".
(15) أي:اللام والألف "لا".
(16) ج:"به".
(17) ب:"ولا".

وضُعِّفَ هذا الوجه بأن فيه حرف حذف، [و][1]اسم "لا"، وقيل إن"لا" زائدة للتوكيد، وقيل إنها لام الابتداء، أشبعت الفتحة[2]؛ فتولدت الألف. وقرئ: "فلا قسم[3] " بلام[4] واحدة، فقيل إنها لام الابتداء، وبعدها مبتدأ محذوف، والفعل خبره، والتقدير: فلا أنا[5] أقسم. وقيل: إنها لام القسم، دخلت على الفعل الحال؛ لأنه إنشاء، والإنشاء حال. و"مواقع النجوم": مساقطها[6] ومغاربها[7]. وقيل[8]: النجوم آيات[9] القرآن، ويؤيده "إنه لقرآن كريم[10]".

قوله: "**الآية[11]**".

مفعول به لفعل محذوف، أي: اقرأ الآية. ويجوز الرفع على الابتداء، والخبر محذوف تقديره الآية تقرأ بتمامها. ويجوز الجر، أي: اقرأ باقي[12] الآية.

قوله: "**وهما قسمٌ وعظيم**"[13].

العطف في مثل هذا الكلام واجب[14].

قوله: "**ويجوز الاعتراض[15] بأكثر من جملة[16]**".

أي ثبت[17] في الاستعمال ثبوتاً راجحاً.

---

[1] ما بين معقوفين [ ] من إضافة المحقق ليستقيم المعنى.
[2] عبارة: "حذف واسم لا ..... أشبعت الفتحة" ساقطة من أ.
[3]) قراءة الحسن، انظر: الكشاف 58/4.
[4] ج: "بلا".
[5] أ،ج: "فلاناً أقسم" انظر: الكشاف 58/4.
[6] ج: "سواقطها".
[7] الكشاف 58/4
[8] زاد المسير150/8.
[9] كلمة:"آيات" ساقطة من ا،ج.
[10] سورة الواقعة 77/56.
[11] وذلك بعد ذكر الآية حين الاستشهاد.
[12] ج: "اقرأ في الآية".
[13] إشارة الى أن "لو تعلمون" معترضة بين الموصوف وصفته وهما "قسم وعظيم" في قوله تعالى: " وإنه لقسم لو تعلمون عظيم".
[14] أي: عطف عظيم على قسم.
[15] كلمة : "بأكثر" ساقطة من ب.
[16] الموصل 57، 58.
[17] ب: "يثبت"، ج: "التثبت".

قوله: "**بإسكان التاء**[1]".

وقرأ ابن عامر وأبو بكر "وضعتُ[2]" بتاء المتكلم، وهو من كلام أم مريم عليها السلام، خاطبت بذلك نفسها تسلية[3] لها واعتذاراً لله تعالى، حيث أتت بمولود[4] لا يصلح لما نذرته من سدانة[5] بيت المقدس. وقرأ ابن عباس[6] "وضعتِ"[7] بكسر التاء، خاطبها الله تعالى بذلك، بمعنى: إنك لا تعلمين قدر هذا المولود، ولا قدر ما علم الله فيهامن عظائم الأمور. وعلى قراءة الضم: ليس الاعتراض إلاّ بجملة واحدة.

قوله: "**وليس منه**[8] **هذه الآية**".[9]

فإن قلت: الاعتراض الواقع في أثناء الاعتراض/31ب/ بين شيئين؛ واقع بينها بالواسطة، فيكون مما نحن فيه؛ فالجواب أنه لا يسمى اعتراضاً في الاصطلاح؛ إلا ما كان له اتصال بالشيئين –أو بأحدهما– معنىً ونصاً[10]، وهذا الذى بينهما –بالواسطة– ليس كذلك.

---

[1] إشـــارة للآيـــة : (قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ وَٱللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ) ". سورة ال عمران 36/3 حيث جملة "والله أعلم بما وضعت" معترضة.

[2] سورة آل عمران 36/3 . انظر : السبعة في القراءات 204 وحجة القراءات 160 والكشف عن وجوه القراءات 340/1 وإتحاف فضلاء البشر 222؛ وهي بثلاث قراءات: وَضَعَتْ، وَضَعْتُ، وَضَعْتِ.
أبو بكر هو: عبدالرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي القرشي، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة المنورة، كان من سادات التابعين ، ويلقب براهب قريش، ولد بخلافة عمر رضي الله عنه، وتوفي بالمدينة سنة اربع وتسعين. انظر: وفيات الأعيان82/1 وسير أعلام النبلاء 416/4 وشذرات الذهب 104/1 والأعلام 65/2.

[3] أ،ب،ج: "تسلياً".

[4] ب:"بولد".

[5] عبارة: "من سدانة "ساقطة من أ.

[6] انظر: الكشاف 425/1. كلمة: "وضعت" ساقطة من ب.
ابن عباس هو: عبدالله بن عباس بن عبدالمطلب القرشي الهاشمي، ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، حبر الأمة، كُفَّ بصره في آخر عمره، له في الصحيحين 1660 حديثاً ، قال عنه عمر بن دينار: ما رأيت مجلساً كان أجمع لكل خير من مجلس ابن عباس، الحلال والحرام والعربية والأنساب والشعر، كان آية في الحفظ، وكان عمر رضي الله عنه- يقدمه على الشيوخ، توفي سنة ثمانٍ وستين للهجرة. انظر: صفوت الصفوة 379/1 والإصابة 229/3-236 والأعلام 95/4 ومعجم المؤلفين :66/6.

[7] كلمة :"وضعت" ساقطة من ب.

[8] كلمة: "منه" ساقطة من أ .

[9] الموصل 56 وهي:"فلا أقسم بمواقع النجوم" والمراد : إنها ليست من الاعتراض بأكثر من جملة، وبهذا يخالف الشارحُ الأزهريُّ؛ المصنف ابن هشام. انظر: قواعد الاعراب28.

[10] كلمة: "ونصاً" ساقطة من أ،ب .

قوله: "**قلت هذه معطوفة على قوله:** (إِنِّي وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ) [1].

وذلك لأن التسمية إنما هى منها، لا من الله تعالى، بدليل (وَإِنِّيٓ أُعِيذُهَا بِكَ)[2].

قوله: "**بين الجملتين**[3]".

أي اللتين هما مقول: "قالت".

قوله : "**ويدفع بأن الزمخشري**[4] **... إلى آخره**".

فالزمخشري ساكت عن تعدد الاعتراض، مقتصرٌ على تعدد المعتَرض به، وهو الموجود[5] في الموضوعيين، وإن تفاوتا في تعدد الاعتراض في أحدهما دون الآخر[6].

قوله: "**هي الكاشفة لحقيقة ما تليه**[7]".

أَوردَ عليه[8] الجملة الحالية في قولك: "أسررت إلى زيد النجوى[9]"، و (هَلۡ جَزَآءُ ٱلۡإِحۡسَٰنِ إِلَّا ٱلۡإِحۡسَٰنُ)[10]، وأجيب بأن مراده بالفضلة: التي لا محل لها من الإعراب.

قوله[11]: **وتليه**[12].

---

(1) الموصل57-58إشارة لقوله: "فإن قلت: علام عطف "وإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ" قلت: هذه معطوفة على قوله: "إِنِّيْ وَضَعْتُها أُنْثَىَ"، سورة ال عمران 36/3.

(2) سورة آل عمران 36/3.

(3) أي : "معترضة بين الجملتين".

(4) انظر: الموصل 58.تمام العبارة: "ويدفع بأن الزمخشري قصد تشبيه الآية بالآية- "فلا أقسم" وقالت رب"- في عدد الجمل المعترضة بها، لا في عدد الاعتراض. وهذا الدافع من أجل إثبات أنّ الاعتراض جائز بأكثر من جملة.

(5) أ،ب:"موجودة".

(6) انظر:الكشاف 426/1 حيث عدد الجمل المعترض بها اثنتان.

(7) الموصل 58 أي: الجملة المفسرة، وهي الرابعة من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.انظر: هذا التعريف في : المغني 459/2 وقواعد الإعراب 29.

(8) كلمة: "عليه" ساقطة من ج.

(9) ج: "النحوي"، ب: "النحو" وحاشية الشنواني النجوى 66أ.

(10) سورة الرحمن 60/55 وهو بهاتين الجملتين يتحفظ على التعريف السابق، ويبين أنه غير مانع لدخول الجملة الحالية فيه.

(11) كلمة: "قوله" ساقطة من أ ،ج .

(12) الموصل 58: "فخرج بقوله: لحقيقة ما تليه ؛ صلة الموصول".

إمـا مضـارع مـن "ولـي". أي قـرب، أو مـن "تـلاه" إذا تبعـه. وإمـا مـاضٍ مـن الأول والثاني[1].

قوله: "**صلة الموصول**[2].

وكذا المعترضة وغيرها من بقية السبعة"[3].

قوله: "**لأن الفصول العدمية مهجورة في الحدود**[4]".

وذلك لأنـه لا يصـلح[5] أن يكـون شـيء مـن الأمـور العدميـة مقوّمـاً للأمـور الوجودية ، فلا يصح أن يكون فَصْلاً.

والجواب: أن هذا في الأمور المتقدرة[6] المتحققة[7] /32أ/ لا في الأمور الاعتبارية، فإنه قد تحصل معرفتها بمثل[8] هذا التعريف؛ إذ ليس هذا العدم عدماً صرفاً.

قوله :(وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى)[9].

فإن قيل[10]: "النجوى لا تكون إلاّ حقيقةً، فما معنى إسرارها؟ قلت: معناه: بالغوا في إخفائها، بحيث لم يدركها أحد، لا تفصيلاً ولا إجمالاً[11]، لأن المسّارة قد تدرك إجمالاً؛ وإن لم تدرك تفصيلاً. ألا ترى أن اثنين يتساران؛ فيعلم[12] من حيث الإجمال أنهما يتساران، وإن لم يعلم تفصيل ما يتساران به".

---

(1) ب:"تليه" مضارع "وليه"، بمعنى جاء بعده بلا فاصل، وفي نسخة "تلته"- بالتاء قبل الهاء- فعل ماضٍ بمعنى: تبعته".

ج:"وتلته" إما بياء بعد اللام، مضارع من ولي، أي: "قرب"، أو من : "تلاه"، إذا تبعه، وإما بتاء بعد اللام: ماضي من الأول والثاني".

(2) الموصل58 إشارة لقوله: "فخرج بقوله: لحقيقة ما تليه؛ صلة الموصول؛ فإنها وإن كانت كاشفة إلا أنها لا توضح حقيقته".

(3) أي: الجمل السبعة التي لا محل لها من الإعراب.

(4) الموصل 58 إشارة لقوله: "ولو قال: هي الفضلة- كما في المغني لكان أولى؛ لأن الفصول العدمية مهجورة في الحدود" . والتعريف بالفصول العدمية كقوله عن التفسيرية:"ليست عمدة بالنفي، للتعريف بالنفي مهجورعند المناطقة؛ ولهذا آثر الشارح والحموي : "فضله" بالإيجاب .

(5) أ:"يصح".

(6) ج:"المقررة".

(7) ج:"المحققة".

(8) ب:"كمثل".

(9) الموصل 95. سورة الأنبياء 3/21 وهي شاهد على أن الجملة تحتمل التفسير والبدل.

(10) انظر: الكشاف 562/2

(11) عبارة: "لأن المسارة.... إجمالاً" ساقطة من ج .

(12) ب:"في علم".

قوله: "**الاستفهام الصوري**[1]".

أي: لأن معناه النفي.

قوله: "**اسم للتاجى الخفي**[2]".

أي: المتناجى به.

قوله[3]: "**وهل هنا بمعنى ما**[4]".

تفسير لما أوجبته الصناعة[5]؛ لأجل الاستثناء المفرغ؛ لأن التفسير أوجب ذلك.

قوله: "**وقيل بدلٌ منها**"[6].

أي لأن الجملة مرادٌ بها لفظها، فهي في حكم المفرد، كأنه قيل: وأسروا النجوى هذا الكلام، أو لأن البدل تابع، ويفتقر في التابع ما لا يفتقر في المتبوع.

والظاهر أنّ هذا البدل؛ بدل الكل.

وقولهم: "**الجمل**[7] **لا تكون بدل كل**"[8].

محمول على بدل الجملة من الجملة.

قوله: "**نحو: عرفت زيداً أبو من هو**".

قيل –أيضاً– في هذا المثال: إن[9] جملة الاستفهام حال. وقيل: مفعول ثانٍ؛ على تضميين "عرف" معنى "علم". وعلى القول بالبدل قيل: "إنه بدل اشتمال". وقيل: بدل كل، والأصل: "عرفت شأن زيد"[10].

---

(1) الموصل 59 وذلك في : "هل هذا الا بشر مثلكم" ويعني به : الاستفهام غير الحقيقي، والذي له غرض بلاغي، حيث خرج الاستفهام الى النفي.

(2) الموصل 59. وهو تفسيره:"للنجوى"

(3) كلمة:"قوله" ساقطة من أ،ج .

(4) أي في قوله: "هل هذا الا بشر مثلكم".

(5) أي : تفسير "هل" بمعنى "ما" يوافق صناعة النحو، ويوافق المعنى .

(6) أي: جملة الاستفهام الصوري في: "هل هذا إلا بشر مثلكم" تفسيرية لـ " وأسروا النجوى الذين ظلموا"، وقيل: بدل منها". انظر: الموصل 59 والمغني 489/2.

(7) ب: "الجملة".

(8) أ: "الجمل التي تكون بدلاً، بدل الكل".. ب: "الجملة لا تكون البدل الكل".

(9) ب: "أو".

(10) انظر الآراء السابقة في: المغني 480/2.

قوله: "**فإنها**[1] **تفسير لـ(مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوۡاْ مِن قَبۡلِكُمۖ) من قبلكم**"[2].

"ومَثلُهم": حالهم التي هى مثل في الشدة[3]. قال الجوهري[4]: "هما –أي البأساء والضراء– /32ب/ بمعنى "الشدة". انتهى[5].

ولفظ "المثل" مستعار للحال والقصة العجيبة الشأن، وتقدير الآية: "ولما يأتكم مثل الذين خلوا؛ لأن".

"يأتكم"[6]: بمعنى يصبكم، والمصيب لهم؛ إنما هو مِثْلُ حال الماضين[7]، وشبهه لا نفسه.

وقيل[8]: "حال" من الذين خلوا؛ على تقدير: "قد". قاله أبو البقاء[9]، فيه نظر، فإن عبارة أبي البقاء: "مستهم" جملة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب[10]، وهي شارحة لأحوالهم. ويجوز أن يضمر معها "قد"[11] ، فتكون حالاً[12]؛ أي: من الواو في "خلوا"؛ فلا يرد عليه أن الحال لا تأتي[13] من المضاف إليه –في مثل هذا[14]– لأن أبا البقاء لم يقل أنها حال من المضاف إليه.

قوله: "**والثالث** "[15].

كأن المراد : والثالث: ما يحتمل التفسير فقط.

---

[1] أ: "فإنه".

[2] سورة البقرة 214/2 أي: جملة "مستهم البأساء والضراء" مفسرة.

[3] انظر: الكشاف 355/1 وتفسير البيضاوي 116/1.

[4] انظر: الصحاح (ضرر) 720/2.

[5] أ: القضية.

[6] تمام الآية: "أَمْ حَسِبْتُم أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمّاَ يأْتِكُم مَثَلُ الذَّيْنَ خَلَوا مِنْ قَبلْكُمْ".

[7] أ،ب: "الماضيين".

[8] ب: "قوله" .

[9] انظر: المغني 460/2.

[10] عبارة: "من الإعراب" ساقطة من أ،ج.

[11] ج: "ويجوز أن تضمر قد".

[12] التبيان للعكبري 171/1 والمغني 460/2.

[13] ج: "لا يتأتي".

[14] انظر: المغني 460/2 ، والموصل 60، حيث يرد الحموي على ابن هشام.

[15] الموصل 60،أي في: المثال الثالث، يحتمل التفسير فقط نحو " كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تَرَابِ" فجملة خلقه من تراب؛ تفسير لـ "مَثَل" لا محل لها.

قوله: "**تفسير لِمَثَلِ آدم**".

في الكشاف[1] ما نصه: "إن مثل عيسى: شأن عيسى وحاله الغريبة كشأن آدم"[2].

وقوله: (خَلَقَهُۥ مِن تُرَابٍ)[3].

جملة مفسرة لما له شبه عيسى بآدم، أي: خلق آدم من تراب ولم يكن تراب ولا آدم، فكذلك حال عيسى.

فإن قلت[4]: كيف شبه به وقد وجد هو بغير أب، ووجد آدم بغير أب[5] وأم؟ قلت: هو مثله في أحد الطرفين، ولا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من شبهه به؛ لأن المماثلة مشاركة في بعض الأوصاف؛ ولأنه[6] شُبه[7] به في أنه وُجد وجوداً خارجاً عن العادة المستمرة، وهما في ذلك نظيران؛ ولأن الوجود من غير أب وأم أغرب وأخرق للعادة[8] من الوجود بغير أب، فَشبَّه الغريب بالأغرب، ليكون أقطع للخصم /33أ/ ، وأحسم لمادة شبهته، إذا[9] نظر فيما هو أغرب؛ مما استغربه".

وعن بعض العلماء أنه أسر[10] بالروم فقال[11]: لم تعبدون عيسى؟ فقالوا: لأنه لا أب له. قال[12]: فآدم أولى؛ لأنه لا أبوين له، فقالوا[13]: كان يحيي الموتى. قال: فـ"حزقيل" أولى؛ لأن عيسى أحيا أربعة نفر[14]، وحزقيل أحيا ثمانية آلاف[1]. قالوا: كان يبرئ الأكمه والأبرص.قال: فجرجس[2] أولى؛ لأنه طبخ وأحرق ثم قام سالماً".

---

(1) الكشاف 433/1.

(2) عبارة: " في الكشاف... كشأن آدم" غير واضحة في ج.

(3) سورة آل عمران 59/3.

(4) انظر: الكشاف 433/1، وتفسير النسفي 220/1.

(5) عبارة: "وجد آدم بغير أب" ساقطة من ب.

(6) ب: "لأنه".

(7) أ: "شبهه".

(8) أ: "العادة".

(9) أ: "إذا".

(10) أ: "انتشر".

(11) انظر القصة في: الكشاف 433/1.

(12) ج: "فقال".

(13) ج: "قالوا".

(14) أ: "ثمانية آلاف".

(1) عبارة: "وحزقيل أحيا ثمانية آلاف" ساقطة من أ.

(2) ج: "فحزقيل".

قوله: "**استئنافا بيانيا**"[3].

أي: ونحويا؛ لأن كل بياني نحوي ولا عكس[4].

قوله: "**كأنهم قالوا كيف نفعل؟**"؛ **فقال لهم: تؤمنون، وهو خبر**[5]، **ومعناه الطلب**"[6].

وذلك لأن تؤمنون ... إلى آخره[7]. إرشاد للتجارة المنجية وتعليم، والمتعارف في التعليم هو الأمر والنهي دون الخبر[8]. قال الزمخشري[9] : "فإن قلت: لما جيء به على لفظ الخبر؟ قلت للإيذان بوجوب الامتثال، وكأنه امتثل، فهو يخبر عن إيمان وجهاد موجودين، ونظيره قول الداعي: غفر الله لك، ويغفر الله لك. جُعلت المغفرة لقوة الرجاء، كأنها كانت وجدت".

قوله: "**أي لِيتقِ ولْيفعل**"[10].

الظاهر أن "ليفعل" تفسير لـ"فعل خيراً"[11]. وَيُرَّد عليه أنه صفة للنكرة قبله، ويمتنع في الصفة أن تكون طلبية، وكان عليه ألا يذكر "فَعَلْ خيراً" كما فعله غيره، أو يذكره ولا يفسره بما يدل على الطلب، أو[12] يذكره[13] ويعطفه على نفي، كما في بعض النسخ.

والجواب: أن جملة "فعل خيراً" مستأنفة[1]؛ لطلب فعل الخير من "أمر"[2]، أو[3] صفة للنكرة؛ على اضمار القول؛ ويجوز في الطلبي أن يكون كذلك.

---

[3] الموصل 60. إشارة للمثال الرابع الذي يحتمل التفسير والاستئناف، وهو قوله تعالى "هَلْ أَدلُكُمْ عَلَى تِجارَةٍ تُنْجِيْكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيْمٍ،تُؤمِنُونَ بِاللهِ"، فجملة: تؤمنون بالله، مفسرة للتجارة.

[4] المغني: 441/2.أ،ج: "من غير عكس".

[5] الكشاف 99/4.

[6] الموصل 60.

[7] "تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَ تُجَاهِدُونَ.. " الآية.

[8] أ: "الخبري".

[9] الكشاف 100/4.

[10] الموصل 61: إشارة لقوله: ومجئ "يغفرْ" بالجزم – في الآية السابقة -، فهو شبيه بقولهم: اتقى اللهَ امروٌ فعل خيراً يثب عليه"، أي: ليتقِ وليفعل خيراً؛ يثب..

[11] ب: "خيرّ".

[12] الحرف: "أو" ساقط من ج.

[13] ج: "بذكره".

[1] ب: "اسأنفت".

[2] ب: "المراد" ، ج: "الخبر".

[3] ب: "و".

قوله: /33أ/ "**وصح ذلك على إقامة ... إلى آخره**"[4].

وإنما احتيج إلى هذا، ولم يُجعل[5]جواباً لـ(**تُؤْمِنُون**)[6]، لأنه إذا كان تفسيراً للتجارة؛ يكون خبراً لفظاً ومعنىً، ومعلوم أن المناسب للشرط هو: الأمر لا الخبر؛ لأن كل واحد من الشرط والأمر غير ثابت الوجود؛ مع أن الطلب يكون غير مقصود بالذات –غالباً– كالشرط، لا سيما إذا ذكر بعد المطلوب شيء يناسب ارتباطه به[7]، بخلاف الخبر.

قوله: "**وخرج بقولي ... إلى**[8] **آخره**"[9].

آخر بيان[10].

فائدة: هذا القيد[11] عن بيان الأمثلة؛ لطول الكلام على بيان الفائدة، فلم يفصل به بين الأمثلة، مع أن الأمثلة متممة لشرح المعرف، وذلك سابق على المحترز.

قوله: "**عن ضمير الشأن**"[12].

ولا يجوز دخول هذا الضمير إلا في كلام له شأن عظيم، ويسميه الكوفيون "ضمير المجهول"[13]؛ لأن ذلك الشأن مجهول، ولا يؤكد ولا يبدل منه، ولا يقدم الخبر عليه، كل هذا لئلا يزول الإبهام المقصود. ويختار كونه مؤنثاً لرجوعه إلى

---

[4] الموصل61 : تمام العبارة: "صح ذلك الجزم في جواب الاستفهام، على إقامة سبب السبب- وهو الدلالة على التجارة- مقام السبب، وهو الامتثال". والمعنى: أنه يجوز جزم المضارع إذا كان واقعاً في جواب الاستفهام نحو "هل أدلكم.. يغفْر".

[5] أي: ولم يجعل "يغفر" جواباً لـ"تؤمنون".

[6] سورة الصف 11/61.

[7] كلمة: "به" ساقطة من ج.

[8] الحرف: "إلى" ساقط من ب.

[9] لموصل 61: تمام العبارة: "وخرج بقولي في تعريف الجملة التفسيرية التي لا محل لها، -وليست عمدة-، الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن".

[10] كلمة: "آخر" ساقطة من ب.

[11] الموصل 61:القيد: الجملة التفسيرية التي لا محل لها، وليست عمدة.

[12] أي أن الجملة التي أسمها ضمير الشأن لا تكون تفسيرية نحو: عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُم مَرضَى.

[13] انظر: المفصل 133 والمغني 564/2.

القصة؛ إذا كان في الجملة المفسرة له مؤنث عمدة لقصد المطابقة؛ لا لأنه راجع إلى ذلك المؤنث، كقوله تعالى: (فَإِنَّهَا لَا تَعۡمَى ٱلۡأَبۡصَـٰرُ).[1]

قوله: "**فوجب أن يكون لها محل**"[2].

في استلزام ما قبله، فيه[3] نظر[4]، لأن أسماء الأفعال لا محل لها على الصحيح[5]، مع أنها عمدة.

قوله: "**وهي من حيث كونها خبراً[6] ... إلخ**"[7].

جواب عما يقال: الجملة التي لها محل من الإعراب[8]، واقعة موقع المفرد، وجملة خبر ضميرالشأن ليست كذلك.

وأجيب أيضاً: بأن المراد من قولهم: الجملة التي لها محل من الإعراب، واقعة موقع المفرد، /34أ/ إنها واقعة موقعاً يكون الأصل وقوع المفرد فيه، وإن لم تكن هذه الجملة بتأويل المفرد.

قوله: "**سواء كان ما تفسره له محل أو لا**"[9].

أوضح منه، سواء فسرتْ ما له إعراب لفظاً، أو تقديراً، أو محلاً، أو لا.

قوله: "**بفتح المعجمة واللام**"[10].

أي اللام[11]، وضمها أيضاً.

هو الأستاذ أبو علي[1]، وهو[2] بلغة الأندلس: الأبيض الأشقر.

---

[1] سورة الحج 46/22.

[2] الموصل 61 :أي :الجملة المخبر بها عن ضمير الشأن، يجب أن تكون لها محل، لأنها خبر، والخبر عمدة، والعمدة لابد أن يكون له محل.

[3] أ: "له".

[4] أي: في استلزام أن يكون لكل عمدة محل.

[5] انظر: شرح أبن عقيل 33/1 وهو رأي الأخفش والجمهور.

[6] أ،ب،ج: "خبر".

[7] الموصل 61: الجملة التي تلي ضمير الشأن، وتمام العبارة: وهي من حيث كونها خبراً حالةَ محل المفرد".

[8] أ: "الجملة التي لا محل لها من الإعراب".

[9] الموصل :61 حيث يشير للآراء في الجملة المفسرة ، فيقول: لا محل لها هو المشهور، سواء كان ما تفسره له محل أم لا.

[10] وذلك في ضبط: الشَّلَوْبين.

[11] كلمة: "اللام" ساقطة من أ،ب،ج.

قوله: "**والتقدير: "ضربت زيدا ضربته**"[3] .

أي: والمقدر مع غيره [على][4] ما ذكر.

قوله: "**ولا محل للجملة المقدرة**"[5].

أي مع مفعولها الملفوظ به.

قوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[6] .

قال في الكشاف[7]: "وقرئ" كلٌّ" بالرفع. "والقدر" [8]: التقدير، "وقرئ" بهما[9]، أي: خلقنا كل شيء مقدراً محكماً مرتباً على حسب ما اقتضته الحكمة، أو مقدراً مكتوباً في اللوح؛ معلوما قبل كونه "قد" علمنا[10] حاله وزمانه. انتهى.

وعلى قراءة الرفع يجوز أن يكون "كلٌّ" مبتدأ[11]، "وخلقناه" خبره[12]، فهو يفيد[13] المعنى المقصود، وهو أن الموجودات كلها بقدر. ويجوز أن يكون "خلقنا" صفة شيء، ويكون خبر المبتدأ "بقدر"[14]؛ فيفيد أن كل شيء مخلوق له كائن بقدر[15]، وهذا المعنى غير مقصود.

---

(1) أبو علي الشلوبين هو: أبو علي عمر بن محمد الأزدي الشلوبين، من كبار العلماء بالنحو واللغة، مولده ووفاته بأشبلية، من كتبه: القوانين، والتوطئة، وشرح المقدمة الجزولية- كبير وصغير، وحواش على كتاب المفصل، وتعليق على كتاب سيبويه، توفي سنة خمس واربعين وستمائه. انظر: إشارة التعيين 241، والبلغة 162، 163 وبغية الوعاة 2/224-225 والأعلام 62/5.

(2) كلمة: "هو" ساقطة من ج.

(3) إشارة لرأي الشلوبين في الجملة المفسرة وهو: إنها بحسب ما تفسره، فإن كان لها محل فهي لها محل، وإلا فلا، ثم يورد مثالاً على الأخير نحو:"ضربته" في قولك: "زيداً ضربته " والتقدير: ضربت زيداً ضربته، والمراد: لا محل للجملة المقدرة،؛ التي هي "ضربت"؛ لأنها مستأنفة، وكذلك التي تفسرها.

(4) ما بين معقوفين [ ] من زيادة المحقق ليستقيم المعنى.

(5) تم بيان ذلك قبل قليل.

(6) سورة القمر 49/54.

(7) الكشاف 41/4.

(8) ج: "والقدر والقدرة: التقدير ".

(9) كلمة: "بهما" ساقطة من أ،ب.

(10) أ: "علمت".

(11) تفسير القرطبي 96/9 وتفسير البيضاوي 499/2.

(12) تفسير البيضاوي 449/2.

(13) أ: "مفيد" ، ب: "مقيد".

(14) ج: "بقدر".

(15) ب: "يقدر".

وعلى تقدير النصب يتعين أن يكون "خلقناه" مفسراً[1]، فيفيد المعنى المقصود. فلما كان الرفع يحتمل غير المقصود، والنصب لا يحتمله، كان النصب أولى.

قوله: "**فيأكله جملة واقعة في محل رفع**"[2].

ولهذا يظهر الرفع إذا قلت "أكله"[3]، وكأن[4] الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل، ولم يُثْبِتْ الجمهور وقوع عطف البيان والبدل جملة[5]، ولم يثبت جواز حذف /34ب/ المعطوف عليه عطفَ البيان[6].

قوله: "**واستدل على ذلك بعضهم بقول[7] الشاعر**"[8].

إسناد الاستدلال إلى[9] بعض[10] حقيقي، لا[11] ينافي إسناده في المعنى[12]، وذلك إلى الشلوبين مجازاً؛ لأن المؤيد بهذا الاستدلال. قوله : "**فكأنه هو المستدل**". فإن قلت: قول الشاعر إنما يدل على أن للمفرد وحده إعراباً، ولا يلزم منه أن يكون الإعراب[13] لمجموع الجملة المفسرة. فالجواب: إن المفسر هنا –وإن كان مفرداً لفظاً– هو جملة معنىً؛ لأنه المنسوب إلى فاعله، وهو مع فاعله جملة، غايته أن الإعراب ظهر في أحد جزئيها لصلاحيته[14] له.

---

(1) تفسير البيضاوي 449/2.

(2) الموصل 63: إشارة للجملة المفسرة التي لها محل من الإعراب باعتبار ما قبلها حسب رأي الشلوبين السابق، والعبارة هي: "زيدُ الخبز يأكله".

(3) المغني 463/2.

(4) ج: "فكانت"..

(5) المغني 463/2

(6)) المغني 463/2.

(7) ج: "بعود إسناد الشاعر".

(8) إشارة إلى البيت:

فمَنَ نَحْنُ نُؤَمِّنْهُ يَبِتْ وَهْوَ آمِنٌ وَمَنْ لانُجرهُ يُمْسِيْ مِنَّا مُرَوَّعَاً

وهو من الطويل، وهو لهشام المري في خزانة الأدب 38/9، 40 وشرح أبيات المغني 233/6. وبلا نسبة في المقتضب 73/2، والمغني 463/2، وشرح شواهد المغني 289/2، وهي في الثلاثة الأخيرة بلفظ: "مفزعا". الموصل 63،ووجه الاستدلال أن "نؤمنه" مفسر لـ "نؤمن" قبل نحن ". وهو مجزوم؛ لأنه مفسر لجملة لها محل.

(9) ج: "و".

(10) أ: "البعض".

(11) أ،ب،ج: "فلا".

(12) ب: "المغني".

(13) كلمة: "الإعراب" ساقطة من أ،ب.

(14) أ: "لصاحبته".

قوله نحو : "**أقسم بالله لأفعلن**"[1].

هنا ثلاثة اعتبارات[2] :

الأول: اعتبار جملة[3] القسم وحدها. ولا شك أنه لا محل لها من الإعراب.

الثاني: اعتبار جملة الجواب وحدها، وليس لها أيضاً[4] محل منه[5]؛ لأنها لا تقع موقع المفرد؛ ولأنها لا تكون إلا جملة. قال الكافيجي[6]: "والتحقيق أن جواب القسم إذا وقع بعد المبتدأ يكون له محلٌ منه، وأن الخبر هو ذلك الجواب؛ بناء[7] على أن الجملة المقسم بها من قبيل التأكيد الزائد على نفس الخبر. وأما كون جواب القسم جملة دائماً، فلا ينافي في الإعراب المحلى؛ إذا وقع في حيز[8] الخبر". نتهى.

الثالث: اعتبارهما معاً، فقيل: قد يكون لمجموعها محل من الإعراب، بأن يكونا[9] خبراً لمبتدأ. وقيل: لايجوز ذلك؛ لأنه لا ارتباط بينهما، فليستا[10] كجملة الشرط والجواب.

قوله: (إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ)[11].

لأن معنى " أم لكم أيمان علينا"[12] : أم أقسمنا لكم[13]، فهو في معنى فعل القسم وحرفه[14] /35أ/ ، وليس هناك[15] شيء منهما، لا لفظاً ولا تقديراً.

قوله : "**فيتنافيان**"[1].

---

[1] الموصل 63، 64 إشارة إلى النوع الخامس من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وهي جملة القسم.

[2] انظر الاعتبارات الثلاثة في: شرح قواعد الإعراب للكافيجي 195.

[3] ج: "فعل".

[4] كلمة: "أيضاً" ساقطة من أ،ب.

[5] أ: "فيه".

[6] انظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجيي 196

[7] كلمة: "بناء" ساقطة من أ

[8] ب: "خبر" .

[9] أ: "يكون".

[10] أ،ب: "فليسا".

[11] سورة القلم 39/68. الموصل 64.

[12] سورة القلم 39/68.

[13] تفسير الكشاف 149/4 وتفسير البيضاوي 517/2.

[14] ب: "وصرفه".

[15] عبارة: "أقسمنا لكم ... وليس هناك" ساقطة من ج.

فيه نظر، لأن شرط التنافي المحذور اتحاد الجملة[2]، وهو هنا ممنوع[3].

قولـه: **وَرُدَّ[4]بقولــه تعــالى:** (وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ ٱلَّذِى كَانُواْ يَعْمَلُونَ)[5].قـال فـي المغنـــي[6]: "وعنـــدي[7] لمـــا رد بـــه تأويـــل لطيـــف، وهـــو أن المبتـــدأ – في ذلك كله– ضمن معنى الشرط، فخبره[8] منزلٌ منزلة الجواب. فإذا قدر قبله قسم[9]، كان الجواب[10] له، وكان خبر المبتدأ المشبه بجواب[11] الشرط محذوفاً للاستغناء[12] بجواب القسم عنه.

قوله: "**والجواب عما قاله ابن مالك**"[13].

حاصله أنه لا دليل في الآية على وقوع جملة الجواب خبراً، كما ادعاه ابن مالك، لأن الخبر فيها المجموع لا جملة الجواب وحده، وحينئذٍ[14]؛ فلا موقع لقول الشارح، فلا يلزم التنافي، لأن الجواب ليس عند التنافي؛ بل عن دعوى ورود السماع بذلك.

ويمكن الجواب بأن مراده بذلك أنه يستفاد من جواب المصنف[1]؛ أن الخبر مجموع الجملتين، ويترتب على ذلك دفع التنافي، ولم يُرد بذلك بيان[2] حاصل الجواب.

---

(1) الموصل 64:أي: لا يجوز أن يقال "زيدُ لَيقومّن"على الخبرية؛ لأن الخبرية لها محل، وجواب القسم لا محل له، فيتنافيان، وهو رأي ثعلب.

(2) أ،ج: "الجهه".

(3) أ،ب: "وهو ها هنا ممنوع".

(4) أي: "رد" قول ثعلب، والراد ابن مالك في شرح التسهيل بقوله: "وقد ورد السماع بما منعه ثعلب، من وقع جملة الجواب خبراً نحو:"والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبؤنهم"، فجملة "النبؤنهم جواب القسم، وهي خبر الذين انظر: شرح التسهيل 213/3 والمغني 467/2 والموصل 64، 65.

(5) سورة العنكبوت 9/29.

(6) المغني 468/2.

(7) أ،ب: "الشرط".

(8) أ،ب: "الخبره" ، ج: "مخبر".

(9) كلمة: "قسم" ساقطة من أ،ب.

(10) كلمة: "الجواب" ساقطة من ب.

(11) أ،ج: "لجواب".

(12) أ: "لاستغنائه".

(13) المجيب ابن هشام في قواعد الإعراب ص 32.

(14) الحرف: "و" ساقطة من أ. ج: ح.

(1) ج: "المص".

(2) كلمة: "بيان" ساقطة من ب.

قوله: "**وقال في المغني**[3] ... **إلى آخره**".

الفرق بين ما هنا وما في المغني، أنه هنا سلم[4] أن مراد "ثعلب"[5] جملة الجواب[6] فقط، وجزم بالتعليل المذكور، وفي المغني: رد أن مراد "ثعلب" ذلك، وبنى على ذلك فساد التعليل[7].

قوله: "**يخاطب ذئباً**"[8].

وذلك أنه أتاه وهو نازلٌ في بعض أسفاره في بادية، وكان قد أوقد ناراً، ثم رمى إليه زاده، وقال له: تَعَشَّ، ثم بعد ذلك لا ينبغي أن يخون أحد منا /35ب/ صاحبه، حتى نكون[9] مثل الرجلين اللذين[10] يصطحبان[11].

قوله: "**والتقدير حالة كوننا غير خائنين**"[1].

---

[3] تمام العبارة: "وقال في المغني: قال ثعلب: لا تقع جملة القسم جواباً" انظر" المغني 466/2، والموصل 65.

[4] ج: "فسلم".

[5] ثعلب هو : أبو العباس أحمد بن يحيى ين يسار الشيباني، المعروف بثعلب، إمام الكوفيين في النحو واللغة، ورواية الشعر، والحديث ، من كتبه: الفصيح، وقواعد الشعر، ومجالس ثعلب، والقراءات، وشرح ديوان جرير، وغيرها. توفى ببغداد سنة مئتين وإحدى وتسعين للهجرة. انظر: نزهة الألباء 228-232 وإنباه الرواة 173/1-186 ومعجم الأدباء 55/2-78 وتهذيب الأسماء واللغات 275/2 وبغية الوعاة 396/1-398 وشذرات الذهب 207/2 والأعلام 267/1 ومعجم المؤلفين 203/2-204.

[6] كلمة: "الجواب" ساقطة من "ج".

[7] المغني 466/2.

[8] الذي يخاطب الذئب هو الفرزدق. انظر: المغني 465/2 والموصل 66.

[9] أ: "تكون".

[10] أ،ب،ج: "الذين".

[11] إشارة لبيت الشعر:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاَهَدْتَنِيْ لاَ تَخُوْنَنِيْ　　　نَكُنْ مِثْلُ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ

وهو للفرزدق في شرح ديوانه ق 5/576جـ2 صـ590 وطبقات فحول الشعراء 366/1 والمفصل 146 وأمالي ابن الشجري 41/2، 63/3 وتحصيل عين الذهب 386 وارتشاف الضرب 539/1 وتخليص الشواهد 142 والمغني 465/2 وشرح الكافية الشافية 309/1 والمقاصد النحوية 461/1، 462 والهمع 283/1 وشرح شواهد المغني 536/2، وشرح أبيات المغني 237/6. وبلا نسبة في: المقتضب 294/2، وشرح أبيات سيبويه للنحاس 285 والخصائص 422/2 والمحتسب 219/1 والصاحبي 274 والتذييل والتكميل 166/3 وارتشاف الضرب 551/1 وشرح شواهد المغني 829/2. والشاهد فيه " كون جملة "لا تخونني" جواباً "لـ""عاهدتني" فإنه بمنزلة القسم، وهذا هو الرأي الأول في الموصل 66.

[1] يحتمل في جملة: "لا تخونني" أن تكون حالاً من الفاعل في "عاهدتني"، أو حالاً من المفعول في "عاهدتني"، أو حالاً من الفعل والفاعل والتقدير: حالة كوننا غير خائفين، وتمثل الثلاثة الرأي الثاني. انظر الموصل 66 والمغني 465/2.

الأوضح أن يكون التقدير مقولاً لكلٍ منا من جهة[2] صاحبه: لا تخوننى. وإذا جعل حالاً من المفعول؛ لم يستقيم المعنى إلاّ بتقدير: مقولاً لي من جهتك: "لا تخونني"؛ لأن ترك الخيانة بحسب الظاهر من الذئب، فلا يكون صفة للمفعول.

قوله: "**والاحتمال الأول أرجح**"[3].

أي:من احتمالات الحال[4]، إذ لو أراد احتمال[5] الجواب[6] لقال. قال في المغني[7]، والمعنى شاهدٌ له. ولا يقال: أراد لفظ المغني؛ لأن ذلك ليس لفظُهً[8]، بل لفظهُ[9]، والمعنى شاهد للجوابية[10].

قوله: "**التابعة لما لا موضع له**"[11].

أراد بالتابع هنا اللغوي لا الاصطلاحي؛ الذي لا بد أن يكون لمتبوعه محلٌ من الإعراب، أو إطلاق المتابعة[12] هنا مجاز لعلاقة المشابهة.

قوله: "**الجملة الخبرية**"[13].

احترز بذلك عن [14] نحو: "هذا عبدٌ بِعْتُكُه، وهذا عبدي[15] بعُتكَهُ"[16] تريد بذلك[17] الإنشاء، فإن الجملتين مستأنفتان، لأن الإنشاء لا يكون نعتاً، ولا حالاً[1]. ويجوز أن يكونا خبرين آخرين، إلا عند من منع تعدد الخبر مطلقاً[2]، وعند من منع تعدده مختلفاً بالإفراد والجملة[3]، وعند من منع وقوع الإنشاء خبراً[4].

---

(2) كلمة: "جهة" ساقطة من ج.

(3) أي أن جملة: "لا تخونني" حال من الفاعل في "عاهدتني" والمرجح الأزهري نفسه.

(4) الاحتمالات الثلاثة السابقة.

(5) ب: "اخفال".

(6) أي أن تكون جملة "لا تخونني" جواباً لـ "عاهدتني"، على أنها جملة قسم، وهو الاحتمال الأول.

(7) المغني 465/2.

(8) أي: ليس لفظ المغني.

(9) أي لفظ المغني.

(10) انظر: المغني 465/2.

(11) أي: الجملة السابعة من الجمل التي لا محل لها من الإعرب، وهي التابعة لما لا موضع له.

(12) ب: "التابعية".

(13) الموصل 68: أنهى الحديث عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب، وبدأ بالجملة الخبرية التي تحتمل الصدق والكذب.

(14) أ: "من".

(15) أ،ب: "عبد".

(16) المغني 494/2.

(17) عبارة: "نحو هذا عبد... تريد بذلك" ساقطة من ج.

(1) ب: "حلالاً" .

(2) المانع هو ابن عصفور. انظر :المغني 494/2.

(3) وهو رأي ابي علي الفارسي 494/2.

وإنما وجب في الجملة التى هى صفة أو صلة كونها خبرية؛ لأنك إنما تجيء بالصفة والصلة لتعرَّف المخاطب بالموصوف[5]والموصول المبهمين؛ بما كان يعرفه قبل ذكر[6] الموصوف والموصول؛ من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة، فلا يجوز –إذن– إلا أن تكون الصفة والصلة متضمنتين[7] للحكم[8] /36أ/ المعلوم؛ للمخاطب حصوله قبل ذكر[9] تلك الجملة، وهذه هي الجملة الخبرية. أما الإنشائية؛ فلا يعرف المخاطب حصول مضمونها إلا بعد ذكرها.

قوله: "**وهي المحتملة للتصديق والتكذيب**"[10].

أي لنسبة قائلها إلى الصدق والكذب، وذلك بأن يُجَوِّزَ العقل صدقها[11]، أي: مطابقة حكمها المفهوم منها للنسبة[12] التي بين طرفيها في الواقع. والكذب[13]: أي عدم مطابقة حكمها للنسبة المذكورة.

قوله: "**مع قطع النظرعن قائلها**"[14].

كان ينبغي أن يقول: مع قطع النظر عن جميع الخصوصيات، فإن هذا[1] إشارة إلى الجواب عمّا[2] قيل: كثير من الأخبار لا يجوَّزالعقل كذبه، كخبر الله تعالى، وخبر الرسول صلى الله عليه وسلم، والبديهيات الأولية، كقولنا: "النار حارة"، وكثيرًلا يجوز العقل[3] صدقه مثل: "الأرض فوقنا".

---

[4] وهو رأي طائفة من الكوفيين . انظر : المغني 494/2

[5] ب،ج : "الموصوف".

[6] أ،ب :"ذلك".

[7] ب :"متضمنين".

[8] ج:"الحكم".

[9] ب: "ذلك".

[10] الموصل 68.أي: الجملة الخبرية.

[11] الإيضاح للقزويني 13.

[12] ج:"بالنسبة".

[13] الايضاح للقزويني 13.

[14] تكملة تعريف الخبر.

[1] ج:"هذه".

[2] أ، ب، ج: "عن ما".

[3] كلمة: "العقل" ساقطة من أ ، ب.

قوله: "**التي لم يطلبها العامل لزوماً، ويصح الاستغناء عنها**[4]".

خرج بذلك جملة الصلة، وجملة الخبر [5]، والجملة المحكية بالقول، فإنها لا يُستغني عنها، بمعنى أن مقولية القول متوقفة عليها، وأشباه ذلك.

قوله: "**لزوما**"[6].

لعله إشارة[7] إلى الاحتراز عن جملة[8] في الكلام، عامل يجوز أن يكون له؛ ويجوز أن لا[9]، وعن جملة يجوز أن تكون معمولة لمحذوف[10]، ويستغني عنها المذكور. ويشترط أيضاً ألا تقترن[11] بمانع[12]، فخرج جملة "هو راكب" في قولك: "جاءني رجل وهو راكب"، فلا يجوز أن تكون صفة[13]؛ لتحقق المانع، وهو الواو [14]، فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافاً للزمخشري[15].

قوله /**36ب**/ : "**أي الخالصة**"[16].

مما يقربها من المعرفة[1]، وهى التي[2] لم تخصص بشيء من المخصصات.

قوله: "**فصفات**"[3].

سواء كانت مفسرة أو مخصصة أو للمدح أو للذم أو للتوكيد[4].

---

[4] تعريف آخر للجملة الخبرية. انظر: الموصل 68.

[5] جملة الخبر : أي الواقعة خبراً ، بخلاف الجملة الخبرية التي تحتمل الصدق والكذب.

[6] الموصل 68: تمام العبارة: "التي لم يطلبها العامل لزوماً، ويصح الاستغناء عنها".

[7] أ:"أشار" .

[8] أ:"الجملة".

[9] ج: "يجوز أن ولا عن جملة".

[10] ج: "بمحذوف".

[11] ب: "أن تقترن".

[12] أي: كي تكون الجملة خبرية يجب ألا تقترن بمانع مثل: واو الحال.

[13] الصفة نوع من الجمل الخبرية؛ كما مر قبل قليل.

[14] أي: واو الحال.

[15] انظر: الكشاف387/2 وهو قول:"وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إلاَّ وَلَهَا كِتَاب مَعْلُوْمٌ" والمغني496/2، 497.

[16] الموصل 68، إشارة إلى النكرات المحضة أي الخالصة.

[1] الذي يقربها من المعرفة وصفها؛ حيث الجمل بعد النكرات صفات.

[2] أي : الجملة المخضة.

[3] أي: الجمل بعد النكرات صفات.

[4] ب، ج: "للتأكيد".

وظاهر كلامه أن ذلك واجبٌ، ويُشْكِلُ بجواز مجيء الحال من النكرة المحضة[5]، وإن كان قليلاً ، إلا أنْ يحمل هذا[6] على أن الغالب ذلك مع جواز الحالية على قلة.

قوله: "**أو بعد المعارف المحضة فأحوال**"[7].

وقولهم في نداء الباري جل وعلا: "يا حليماً لا يعجل، ويا جواداً لا يبخل[8]"، إن أعربت الجملة حالاً من الضمير المستتر في الوصف، وعامل الحال هو عامل صاحبها، ويكون من باب التشبيه بالمضاف، فلا إشكال. وإن أُعربت نعتاً للمنادى[9] انتقض كلامهم هنا، لأن المنادى في المثاليين معرفة محضة؛ لأنه معين[10] مقصود. ويجاب بأنه يقدر أنه كان موصوفاً قبل النداء.

قوله: "**وذلك مع وجود المقتضى**"[11].

احتراز عن قوله تعالى(فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ [12])، فإنه صفة لـ"كل" أو لـ"شيء"، ولا يصح أن يكون حالاً من كل، مع جواز الوجهين في نحو: "أَكْرِمْ كلَّ رجلٍ جاءك"؛ لعدم ما يعمل في الحال[13].

قوله: "**فجملة (نَّقۡرَؤُهُۥ)[1] صفة**".

جوز في المنتخب أن تكون حالاً من "نا"[2] في "علينا".

قوله: "**وقد مضت أمثلة ثلاثة من ذلك**"[3].

يشير إلى ما ذكره من الأمثلة في الجملة التابعة للمفرد[4].

---

(5) أ: "المحضة".

(6) كلمة: "هذا" ساقطة من ج.

(7) المغني 492/2 ، 493 .

(8) الأشباه والنظائر 18/4.

(9) الأشباه والنظائر 18/4 -20 وذلك على تقدير: "يا حليماً غير عجول" وهو رأي السيوطي.

(10) ب:"مّبني".

(11) أي: مقتضى الحالية : المعرفة المحضة،ومقتضى الوصفية التنكير، والمقتضى لهما عدم تمحض التعريف والتنكير.

(12) سورة القمر 52/54.

(13) انظر المغني 495/2 وأوضح المسالك 169/2.

(1) إشارة لقوله تعالى :"حتى تنزل علينا كتاباً نقرؤه" الإسراء 93/17.

(2) ب : "حالاً منا في علينا".

(3) أي : من وقوع الجملة صفة للنكرة.

(4) أ، ج: "المفرد".

قوله: "**فجملة تستكثر حال**"[5].

أي: ولا تعطِ مستكثراً، أي: رائياً ما تعطيه كثيراً، أو طالباً للكثير. نهيٌ أن يهب شيئاً؛ وهو يطمع أن يتعوض من الموهوب له أكثر من الموهوب[6]، وفيه وجهان:

أحدهما: أن /37أ/ يكون نهياً خاصاً برسول –صلى الله عليه وسلم– لأن الله سبحانه وتعالى[7] اختار له أحسن الأخلاق.

والثاني: أن يكون نهي تنزيه –لا تحريم– له ولأمته.

قوله: "**فإن الضمائر كلها معارف**[8]".

هذا ظاهرٌ على القول الصحيح، إذ[9] ضمير الغائب العائد إلى النكرة معرفة، وفيه قولان آخران، أحدهما: أنه نكرة.والثاني: أنه إن[10] عاد إلى واجب التنكير، كمجرور "رب"؛ فنكرة، وإن عاد إلى جائز التنكير كالفاعل[11]؛ فمعرفة.

قوله: "**بل هي أعرف المعارف**"[12].

هو الصحيح، وقيل غير ذلك[1]. والكلام في غير اسم الله تعالى، فإنه أعرف المعارف إجماعاً[2]، ويليه ضميره. ورُئِيَ سيبويه في المنام، فقيل له: ما فعل الله بك؟ فقال: غفر لي[3]. فقيل: بماذا ؟ قال[4]: بكوني جعلت اسمه أعرف المعارف.

قوله: "**ومثال المحتملة للوجهين**"[5].

---

(5) إشارة لقوله تعالى: "ولا تمنن تستكثر" المدثر 6/74.

(6) انظر: الكشاف 181/4 وتفسير أبي السعود 55/9.

(7) كلمة:"وتعالى" ساقطة من أ ، ب .

(8) انظر :اللباب 367/1 وقواعد الإعراب 34 والموصل 69 حيث جملة :"تستكثر" حال من الضمير في "تمنن"،لأن الضمائر كلها معارف.

(9) أ،ب: "إن".

(10) الحرف :"إن" ساقط من أ.

(11) ب:"كالفاعلي".

(12) أي :"الضمائر": انظر : قواعد الإعراب 34 ، والموصل 69.

(1) انظر هذه الأراء في: أسرار العربية 301 ،302 والإنصاف في مسائل الخلاف 707/2 ،708، واللباب 494/1.

(2) انظر: روح المعاني 63/1 .

(3) ج: "خير كثير".

(4) ب:"فقال".

(5) الموصل 69 أي المحتملة للصفة والحال في نحو :"مررت برجل صالحٍ يصلي".

فإن قلت: الاحتمال يستلزم أن يكون نحو: "يصلي" حالاً وصفةَ "ما" في حالة واحدة؛ لقيام مقتضى كل منهما، ولا يلزم الترجيح بل مرجح.

قلت: الاحتمال لا يستلزم الوقوع والتنافي في الوقوع، لا في الاحتمال سلمناه[6]، لكن الاختيار هو المرجح، كاختيار الجائع أحد الرغيفين[7] المتساويين.

قوله: "**فإن شئت قدرت "يصلي"[8] صفةً، أي: ثانية**"[9].

فيكون المراد استمرار الصلاة، كما هو المناسب لوصف[10] الصلاة.

قوله: "**حالاً منه**"[11].

فيكون المراد تجدد الصلاة له كما هو اللائق بفعل المرور.

قوله: "**لأنه قد قَرُبَ من المعرفة لاختصاصه بالصفة**"[12].

وذلك يقربها من المعرفة، حتى إن أبا الحسن أجاز وصفها بالمعرفة في قوله: (فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ/37ب/ مَقَامَهُمَا مِنَ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَحَقَّ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَوۡلَيَـٰنِ) [13]؛ إن "الأوليان[14]" صفة لـ"آخران" لوصفه بـ[15] "يقومان"[16].

قوله: (كَمَثَلِ ٱلۡحِمَارِ يَحۡمِلُ أَسۡفَارَۢاۚ [1]).

"مَثَل" في الموضعين معناه: القصة. أي: قصتهم لشهرتها كقصة الحمار.

قوله: "**الجنس**"[2].

أي: من حيث تحققه في ضمن فرد من أفراده، فيكون من قبيل المعهود الذهني، كقولهم: "ادخل السوق"، وقول الشارح: "من حيثُ هو"؛ فيه تأمل.

---

(6) ج:"سلمنا".

(7) أ:"الزغيفين".

(8) ب:"تصلي".

(9) الموصل 69 وذلك في :"مررت برجل صالح يصلي" ، أي : صفة ثانية لرجل..

(10) ب:"لوصوف".

(11) الموصل 69: اشارة لقوله : مررت برجل صالح يصلي.

(12) الموصل 69 أي :"جملة يصلي" في المثال السابق حال من رجل؛ لأنه قد قرب من المعرفة بالصفة الأولى.

(13) سورة المائدة 107/5.

(14) عبارة :"إن الأوليان" ساقطة من ب.

(15) الباء : من زيادة المحقق ليستقيم المعنى.

(16) المغني 493/2.

(1) سورة الجمعة 5/62، والموصل 69 وهي مثال على احتمال الصفة والحال.

(2) الموصل 69 إشارة لقوله : "المراد بالحمار هنا الجنس، من حيث هو ، لا حمار بعينه".

قوله: "**وذو**[3] **التعريف الجنسي يقرب من النكرة**"[4].

والفرق بين ذي اللام والمجرد؛ أن المجرد يفيد أن[5] ذلك الاسم بعض من جملة، بمعنى: "اشتريت تمراً"؛ شيئاً من التمر. "وذا[6] اللام": يفيد أن المراد الماهية مجردةً عن البعضية، لكن البعضية مستفادة من القرينة[7] ، كـ"الشراء" في قولك: "اشتريت التمر" -مثلاً، فالمجرد ذو[8] اللام؛ بالنظر إلى القرينة بمعنى، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان، فمن ثم جاز وصف[9] المعرف -من هذا الجنس- بالجملة.

قوله: "**فتحتمل الجملة من قوله تعالى:** (مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا)[10]."من" فيه[11] بيانية. وقوله: بئس[12] مقولة، و"يحمل أسفاراً" بدل أو عطف بيان[13]. ولو قال: فتحتمل جملة "يحمل أسفاراً" وجهين، لكان أخصر وأظهر، ثم إن المعرف بلام الجنس يوجد فيه[1] اعتبار التعريف من حيث: النظر إلى الجنس، واعتبار التنكير من حيث: أنه يلاحظ كونه في ضمن فرد من أفراده.

قوله: "**في ذكر أحكام الجار والمجرور**[2]".

وكذا الظرف تبعاً. أي: في أحكام الجار والمجرور المذكورة، فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف، ويحتمل أن تكون "في" للتعليل /38أ/، أي: الباب الثاني معقودٌ[3] لذكرأحكام الجار والمجرور.

---

(3) ب:"وذوا".
(4) الموصل 69 أي: "الحمار" في الآية قريب من النكرة.
(5) الحرف: "أن" ساقطة من ج.
(6) ب: و"ذوا".
(7) شرح الحاجبية للرضي 130/2.
(8) ج:"فالمجرد وذو اللام".
(9) ج:"المعرفة".
(10) سورة الجمعة 5/62 ، الموصل 69 والمراد: أن الجملة تحتمل أمرين الحالية أو الصفة.
(11) أي في التركيب قبله.
(12) أ:"عسى".، ج : "بمعنى".
(13) أوردها الأزهري على أنها حالية أو صفة، وأوردها الزمخشري على الحال، وأبو علي على الوصف، ولم أعثر لرأي من العلماء ذهب لمثل هذا الإعراب. انظر: الكشاف 103/4 وفتح القدير 316/5 وروح المعاني 140/15 وعليه :فربما يكون الخطأ من النساخ.
(1) كلمة :"فيه" ساقطة من ج.
(2) إشارة لبداية الباب الثاني ،وعنوانه:"في ذكر أحكام الجار والمجرور".

قوله: "**بفعل دخل فيه الناقص، بناءً على الصحيح**".[4]

إنه[5] دال على الحدث؛ إلا "ليس" عند ابن مالك[6]. وذكر الرضي[7] أن "ليس" –أيضاً– دالة على الحدث الذي هو الانتفاء. وهل يتعلقان[8] بالفعل الجامد؟ زعم الفارسي[9] في قول الشاعر :

.... وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِيْ سِرٍّ وَإِعْلَانِ[10]

أنّ[11] الظرف يتعلق بـ"نِعمَ"، أو بما في معناه[12] ، أي: بلفظٍ استعمل في معناه، دال على معناه التضمني؛ الذي هو الحدث. ولعل الأوضح : "أو بما فيه معناه".

ويتعلقان –أيضاً– بما أُول بما يشبه الفعل كقوله تعالى: (وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَـٰهٌ)[1]. فـ"في" متعلقة بـ"إله"[2]، وهو اسم غير صفة[3]، لكنه مؤول بـ"معبود". و"إله" خبر[4]لـ"هو" محذوف، أي: وهو الذي هو معبود في السماء. ويتعلقان –أيضاً– بما يشير إلى معنى الفعل[5]، كقولك: "فلان حاتم في قومه" فَتَعلُق "في[6] قومه" بـ"حاتم"؛

---

(3) ب: "مقصود".

(4) الموصل 35أي: لا بد من تعلق الجار والمجرور بفعل، ولو كان ناقصاً على الصحيح.

(5) أي:"الفعل".

(6) انظر: التسهيل 53.

(7) شرح الرضي على الكافية 290/2 .

(8) أي :"الجار والمجرور".

(9) انظر رأي الفارسي في :المغني 503/2 وخزانة الأدب 11/9 وهو : أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي النحوي ، من أكابر النحويين، أخذ عن أبي بكر بن السراج، وأبي إسحاق الزجاج . وأخذ عنه أبو الفتح بن جني، وعلي بن عيسى والربعي وغيرهما. له: التذكرة ، والحجة ، والإغفال، والإيضاح، والتكملة، توفي سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. انظر: وفيات الأعيان 80/2 وشذرات الذهب 88/3 والأعلام 179/2 ومعجم المؤلفين 200/3.

(10) عجز بيت من البسيط وتمامه :

وَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ طَابَتْ مَذَاهِبُهُ
وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِيْ سِرٍّ وَإِعْلَانِ

البيت بلا نسبة في شرح الكافية الشافية 1109/2 ولسان العرب (زكأ) 44/7 وارتشاف الضرب 547/1 والتذييل والتكميل 134/3 والمغني 360/1 والمقاصد النحوية 487 وشرح أبيات المغني 338.

(11) ب:"إذ"

(12) المغني 502/2 وهو رأي ابن مالك.

(1) سورة الزخرف 84/43، والمغني 500/2.

(2) انظر: تفسير البيضاوي 379/2 وفتح القدير 648/4.

(3) أي: غير وصف.

(4) كلمة: "خبر" ساقطة من ج.

(5) المغني 501/2.

(6) الحرف:"في" ساقطة من ج.

لأنه يشير إلى معنى الفعل؛ وهو الجود[7]. فإن لم يوجد في الكلام شيء مما ذكر؛ قُدِّرَ الفعل[8]، كقوله تعالى:
(وَإِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَـٰلِحًا ۚ)[9]. أي: وأرسلنا إلى ثمود؛ لأن ذكر النبي والمرسل إليهم يدل على ذلك[10].

قوله: "**من مصدر أو صفة أو نحوهما**"[11].

والاسم المنسوب يدل على ذات غير معينة، موصوفة بصفة معينة، فيكون كسائر الصفات في اسم الفاعل وغيره، فيحتاج إلى موصوف يخصص تلك الذات؛ إما هو أو متعلقه نحو: "مررت برجل تميميٍّ، وبرجل مصريٍّ حماره"[12].
ولعدم مشابهته للفعل لفظاً /38ب/؛ لم يعمل إلا في مخصص تلك الذات المبهمة، إما ظاهراً كـ"حماره"، أو مضمراً كالمستتر في "تميميّ" فلا يعمل في غيره؛ إلا في الظرف الذى يكفيه رائحة الفعل نحو : "أنا قرشيّ أبداً"، أو في الحال المشبهةِ له[13].

قوله: "**فالجار والمجرور في محل نصب بـ"مررت"**[1]".

قال الرضي[2]: "والتحقيقُ أنّ المجرور وحده[3] منصوب المحل، لا مع[4] الجار؛ لأن الجار هو الموصل للفعل إليه، كالهمزة والتضعيف؛ لكن لما كان الهمزة والتضعيف من تمام صيغة الفعل، والجارّ منفصلاً عنه، كالجزء من المفعول، توسعوا في اللفظ فقالوا: هما في محل نصب[5].

---

[7] انظر : المغني 501/2.
[8] كلمة:"الفعل" ساقطة من أ،ب.
[9] سورة الأعراف 73/7، وسورة هود 61/11.
[10] المغني 502/2.
[11] الموصل 73: أي "أن التعليق يكون بالفعل أو بما في معناه من مصدر أو صفة أو نحوهما".
[12] أ:"جاره".
[13] شرح الشافية للرضي 13/2.
[1] الموصل 73 وذلك في قولنا :"مررت بزيد".
[2] شرح الكافية للرضي 273/2
[3] ج:"بعده".
[4] أ،ب :"لا محل الجار".
[5] ب، ج : "النصب".

قوله: "**فَعَلَيْهم" الأول : متعلق بفعل**"[6].

المحققون عَلى كسر اللام في المتعَلِق –وإن صح الفتح أيضاً– إذ المراد به معمول الفعل، والمتعارف أن المعمول متعلق بالكسر، والعامل متعلق بالفتح، وسرُّه[7] أن التعلق[8]: هو النسبة. والمنتِسب –بالكسر– هو المعمول الضعيف، وبالفتح هو العامل القوي[9].

قوله: "**وهو أَنْعَمْتَ**"[10].

قال ابن جنيّ[11]: "أسند النعمة إليه بطريق الخطاب تقرباً، وانحرف عن ذلك إلى الغيبة –في ذكر الغضب– تأدباً، ومراده بـ"الغيبة" ترك الخطاب".

قوله: "**في قول أبى بكر بن دُرَيْد**"[1].

هو إمام عصره في الأدب والشعر، أبو بكرٍ محمدٌ بن الحسن بن دريد البصريّ، عرض له رأس التسعين من عمره فالج، سُقي له الترياق فبرئ[2]، ثم

---

(6) الموصل 73 إشارة لقوله تعالى:"صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم" سورة الفاتحة 7/1 "فعليهم" الأول متعلق بفعل وهو :"أنعمت".

(7) أ:"وسن".

(8) ج:"التعليق".

(9) أ: "العدي".

(10) أي :"عليهم متعلق ب"أنعمت".

(11) انظر : روح المعاني 160/1ولم أعثر عليه في بعض كتب ابن جني .

ابن جني هو: أبو الفتح عثمان بن جني، من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف، صنف في النحو والتصريف كتباً وأبدع فيها، كالخصائص، والمنصف، وسر صناعة الإعراب، والمحتسب وغيرها. لزم أبا علي الفارسي أربعين سنة، توفي سنة اثنتين وتسعين وثلاثمائة، انظر: نزهة الألباء 232، وإنباه الرواة 335/2 وإشارة التعيين 200 والبلغة 141، 142 وبغية الوعاة 132/2.

(1) أي: اجتمع التعلق بالفعل أو بما في معناه في قول أبي بكر بن دريد، وهو : اشتعل .. الخ. كما سيأتي الآن.

وهو أبو بكربن محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، من عُمان، كانوا يقولون: ابن دريد أشعرالعلماء وأعلم الشعراء،وهو صاحب المقصورة الدريدية من كتبه:الاشتقاق في الأنساب، والمقصود والممدوح وشرحه، والجمهرة في اللغة ، وذخائر الحكمة، وتقويم اللسان، وغيرها ، توفي سنة ثلاثمائة وإحدى وعشرين . انظر: مراتب النحويين 135، 136 ومعجم الشعراء 461، ونزهة الألباء 256 ووفيات الأعيان 233/4 وبغية الوعاة 76/1 والأعلام 80/6.

(2) ب ، ج :"فبرأ".

عـاوده[3] بعـد أحـوال[4]، فكـان يحـرك يديـه حركـة ضـعيفة، وبطـل مـن محزمـه إلـى قدمـه[5]، وكـان /39أ/ –مـع هـذا الحـال– ثابـت[6] الـذهن، كامـل العقـل، تُـوفي سـنة إحدى وعشرين وثلاثمئة.

قوله:

"**اشتعــل**[7] ... ...

عدل عن الأبلـغ –وهو اشتعل رأسـي بياضـاً أو شيباً– لقصـد تصـوير حالـه علـى أوضح وجه؛ ولكون المقام مقام البسط والإطناب[8].

قوله: "**بالمِبْيَض**"[9].

لأنه اسم فاعل باللام، بمعنى"الذي"، فيكون معتمداً على الموصول.

قوله: "**أوجعلته**[10] **حالاً منه**"[11].

أي: جعلت الجار الأول[1]. ولا يخفي أن الحال إنما هي[2] الجار والمجرور؛ لا الجار[3] وحده، فعَّبر الشيخ[4] بالجزء عن الكل[5] اختصاراً.

قوله[6]: "**في البيت قبله**"[7]، **وهو قوله:**

أَمَا تَرَى رَأْسِيْ حَاكَى لَوْنُهُ   طُرَّةَ صُبْحٍ تَحْتَ أَذْيَالِ[8] الدُّجَى

---

[3] ب:"قاوده".

[4] أي: "سنين".

[5] ب:"مقدمه".

[6] ج:"وكان مع هذا الحال ثابتاً".

[7] جزء من بيت من الرجز، وتمامه :

وَاشْتَعَــــلَ الْمِبْيَــضُّ فِيْ مُسْــــوَدِهِ
مِثْـــلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِيْ جَزْلِ الغضى

البيت لابن دريد في شرح مقصورته للتبريزي 123 والمغني 499/2 وقواعد الإعراب 37 والموصل 73 وشرح أبيات المغني 316/6.

[8] انظر : شرح قواعد الإعراب للكافيجي 224.

[9] الموصل 74 المبيض: الشعر الأبيض .

[10] أ،ب: "جلعته"، ج :"وجعلته" والصواب : "أوجعلته" انظر: قواعد الإعراب 37 والموصل 74.

[11] الموصل74 أي: جعلت الجار والمجرور "في مسودة" متعلقاً بـ "اشتعل"، أو حالاً متعلقاً بكائن.

[1] ج: "أي جعلت منه الجار الأول".

[2] كلمة: "هي" ساقطة من ب.

[3] ب: "لا لجّارّ وحده".

[4] أي: خالد الأزهري.

[5] الجزء هو قوله : "جعلته" أي : الجار، والمراد :الكل وهو الجار والمجرور.

[6] كلمة: "قوله" ساقطة من ج.

[7] المراد: الضمير في "مسوده" عائد على الرأس في البيت قبله.

[8] أ،ب: "أديال. انظر: المقصورة 103.

قوله: "**ويستثنى ... إلى آخره**"[9].

إن[10] قلت: الاستثناء ينافي القاعدة، قلت: إذا كانت[11] قطيعة، أما إذا كانت استقرائية ظنية[12]، فلا ينافي[13]؛ لأن الاستقراء فيها غير تام.

وزاد في المغني[14] على هذه الأربعة اثنين: أحدهما: "رُبَّ" في نحو: "رب رجل صالح لقيت"؛ لأن مجرورها مفعول، وإنما دخلت "رب" لإفادة[15] التكثير أو التقليل؛ لا لتعدية[16] عامل. هذا قول الدماميني، وقال الجمهور: هي حرف جر، مُعَدٍّ[17]، فإن قالوا: عَدَّت[18] العامل[19] المذكور، فخطأ؛ لأنه متعدٍ[20] بنفسه؛ ولاستيفائه معموله في المثال. وإن[1] قالوا: عدَّتْ[2] محذوفاً تقديره: "حصل" أو نحوه، ففيه تقدير لما[3] معنى الكلام مستغنٍ عنه، ولم يلفظ به في وقت.

ثانيهما: حرف الاستثناء، وهو: "خلا وعدا وحاشا"، إذا خفضن فإنهن لتنحية[4] /39ب/ الفعل عما دخلت عليه، وذلك عكس معنى[5] التعدية، وإنما خفض بهن المستثنى، ولم ينصب كالمستثنى بإلا؛ لئلا يزول الفرق بينهن أفعالاً وأحرفاً[6].

قوله: "**أحدهما الحرف الزائد**".

---

[9] الموصل 74 إشارة لقوله :"ويستثنى من حروف الجر أربعة فلا تتعلق بشيء" .

[10] ج:"فإن".

[11] أ،ب:"كان".

[12] ج:"استقرائية وظنية".

[13] ج:"فلا ينافيها".

[14] المغني 509/2.

[15] ب:"لفائدة".

[16] أ،ب:"التعدية".

[17] أ: "يعد" ، ب: "بعد".

[18] ب،ج:"عدة".

[19] ب: "العوامل".

[20] ب:"معتد".

[1] ب:"وإنما".

[2] ب،ج:"عدة".

[3] أ،ب،ج :"ما" والمغنى :"لما" 509/2.

[4] أ:"لتهجية"، ج:"مُنحُية للفعل".

[5] أ:"منع".

[6] المغني 510/2.

أي: فإنه لا يتعلق بشيء؛ "لأن معنى التعلق الارتباط المعنوي، والأصل أنّ أفعالاً قصرت عن الوصول إلى الأسماء، فأُعينتْ على ذلك بحرف الجر، والزائد إنما دخل في الكلام تقوية وتوكيداً[7]، ولم يدخل للربط"[8].

قوله: "**كالباء في قوله**[9]: (كَفَىٰ بِٱللَّهِ)[10].

قال الزجاجي[11]: دخلت لتضمين الكلام معنى اكتفِ.

قوله: "**وأَحسِنْ بزيد عند الجمهور**[12]".

إذ الأصل عندهم: "أَحسَنَ زيدٌ" بمعنى صار ذا حُسنٍ، ثم غُيِّرتْ صيغة الخبر إلى الطلب، وزيدت الباء إصلاحاً للفظ، ولزمته. وأما عند غيرهم؛ القائل بأنه أمر[1] لفظاً ومعنىً، وأن فيه ضمير المخاطب مستتراً؛ فالباء[2] معدية، مثلها في: "امرر بزيد"[3].

قوله: "**وفي المبتدأ نحو: "بحسبك درهم"** "[4].

فإن "حسبك" مبتدأ، خبره: درهم. واختار الكافيجي[5] أن "بحسبك": خبر مقدم، و أن المبتدأ "درهم"؛ نظراً للمعنى، فإنه مَحطُّ الفائدة، إذ القصد الإخبار[6] عن درهم بأنه

---

(7) ب:"وتأكيداً" .

(8) المغني 507، 508.

(9) كلمة: "قوله" ساقطة من أ،ب.

(10) الموصل 74 وهنا الباء زائدة، ولا تتعلق بشيء سورة النساء 6/4، 45، 70، 79، 81، 132، 166، 171 وسورة يونس 29/10 وسورة الرعد 43/13 ، وسورة الإسراء 96/17، وسورة العنكبوت 52/29 وسورة الأحزاب 3/33، 39، 48، وسورة الفتح 28/48.

(11) المغني 124/1

الزجاجي هو: أبو القاسم إسحاق النهاوندي الزجاجي، شيخ العربية في عصره، ولد في نهاوند، ونشأ في بغداد، وسكن دمشق، وتوفي في طبرية. له مصنفات قيمة منها: الجمل، والإيضاح في علل النحو، والزاهر في اللغة واللامات، والأمالي، وشرح خطبة أدب الكاتب وغيرها. توفي سنة ثلاثمائة وأربعين. انظر: إنباه الرواة 160/2- 161 ، وإشارة التعيين 180-181 والبلغة 131 وبغية الوعاة 77/2 -78 والأعلام 299/3.

(12) الموصل 74 أي: "الباء زائدة لا تتعلق بشيء عند الجمهور".

(1) ب:"أثر".

(2) ب:"في الباء".

(3) المغني 124/1.

(4) الموصل 75 أي:"حرف الجر الزائد واقع في المبتدأ، وهو لا يعلق ".

(5) لم أعثر في شرح قواعد الإعراب للكافيجي على ذلك، وإنما أشار الى أن الباء زائدة فقط. انظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي 229.

(6) ب: "الاختيار".

كافيه. ورُدَّ بأنه إنْ أراد أنّ القصد ما ذكر دائماً فليس بصحيح، للقطع؛ بأنه قد[7] ينعكس الحال؛ بأن يكون المقصد[8] الإخبار عن الكافي بأنه درهم. وإن[9] أراد أنه قد يكون القصد ما ذُكر؛ لم يصح جعل ذلك؛ سيّما في كون ما قالوه غير مرضٍ[10].

وأما: "بحسبك زيدٌ"، فحسبك[11]: مبتدأ عند ابن الناظم[12]، وخبر مقدم عند ابن الحاجب[13] /40أ/ ، لأن "حسب" لا يتعرف بالإضافة، وإنما يكون مبتدأ؛ إذا كان بعده نكرة نحو: "بحسبك درهم".

قوله: ﴿ هَلۡ مِنۡ خَـٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ ﴾[14].

لا يجوز أن يكون "خالق" مبتدأ، و"غير الله" فاعلاً به أغنى عن الخبر[1]، خلافاً للزمخشري[2]؛ لأن حرف الجر لا يدخل على الوصف الرافع لمكتفٍ[3] به؛ لشدة شبهه[4] للفعل، كما أنه لا يصغر ولا يوصف ولا يُعرّف[5] لذلك. والصواب أن "خالق" مبتدأ، و"غير الله" صفته، و "يرزقكم" خبره. وذكر الكواشي[6] أن الخبر محذوف تقديره: "لكم"، ليكون استعمال "هل" على القياس، فإنها لا تدخل على مبتدأ خبره فِعْل إلا شذوذاً. والذى ذكره

---

(7) ب:"قيد".

(8) ج:"القصد".

(9) ج: "وإذا".

(10) أ،ب،ج: "مرضي".

(11) ج: "فحسب".

(12) انظر: شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم 105 والمغني 124/1
ابن الناظم هو: محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك الطائي، أبوعبدالله بدرالدين، نحوي، وهو ابن ناظم الألفية، من أهل دمشق مولداً ووفاة. له: شرح الألفية يعرف بشرح ابن الناظم ، والمصباح في المعاني والبيان، وروض الأذهان، وشرح لامية الأفعال، وشرح غريب تصريف ابن الحاجب، وغيرها. توفي سنة ستمائة وست وثمانين. انظر : بغية الوعاة 255/1، وشذرات الذهب 398/5 وهدية العارفين 130/6 والأعلام 31/7.

(13) انظر: شرح الكافية للرضي 103/2.

(14) سورة فاطر 3/35 و"مِنْ" هو الحرف الثاني الزائد الذي لا يتعلق بشيء.

(1) ج: "فاعلاً به أغنى به عن الخبر".

(2) انظر: الكشاف 299/4.

(3) أ: "لمكتفى"، ب: "المكتفي".

(4) ب: "تشبهه".

(5) ج: عبارة "ولا يعرف" ساقطة من ج.

(6) الكواشي هو: أحمد بن يوسف بن الحسن بن رافع بن الحسين الشيباني الموصلي، موفق الدين أبو العباس الكواشي، عالم بالتفسير، من فقهاء الشافعية. من كتبه: تبصرة المتذكر، وكشف الحقائق، وتلخيص في تفسير القرآن العزيز، وغيرها. توفي سنة ستمائة وثمانين. انظر: بغية الوعاة 401/1 وطبقات المفسرين للداودي 100/1-101، وشذرات الذهب 364/5-365 والأعلام 274/1.

الجلال المحلي[7]؛ الإعراب الأول؛ وهو أن "يرزقكم" خبرز ولا يُشْكِل عليه تعليل كلام الكواشي؛ لجواز أن يكون محل الشذوذ؛ إذا كانت "هل" مستعملة في الاستفهام الحقيقي. وقيل: إن: "خالق"[8]: فاعلُ فعلٍ يفسره "يرزقكم"[9].

قوله: "**والثاني: "لعل" في لغة مَنْ يَجرُّ بها**"[10].

لأنها[11] بمنزلة الحرف الزائد، لأن مجرورها في موضع رفع بالابتداء، بدليل ارتفاع ما[12] بعده على الخبرية، في نحو قوله:

... ... لَعَلَّ أَبِيْ الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبَ[13]

ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل، بل لإفادة معنى التوقع[1].

قوله: "**ولهم في لامها الأولى .... إلخ**[2]".

والناصب بها خالفهم في كسر اللام الأخيرة وزاد[3] عليهم لغات: "لَعنَّ" بالعين، و"لَغَنَّ" بالغين المعجمة[4]، وآخرهما[5] نون، و "رعَنَّ" و "رَغَنَّ" بجعل الراء مقام اللام، ولأَنَّ وأَنَّ [6]، وقد يلحق لَعَلَّ تاء التأنيث فيقال:/40 ب/ "لَعَلتْ"، قال شاعرهم في رثاء أخيه:

---

[7] انظر: تفسير الجلالين 574

جلال الدين المحلي هو : محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي، أصولي مفسر، مولده ووفاته بالقاهرة، عرفه ابن العماد بـ:"تفتازاني العرب"، صنف كتاباً في التفسير، أتمه الجلال السيوطي؛ فسمي تفسير الجلالين. توفي سنة ثماني مئة وأربع وستين هجرية. انظر الأعلام 333/5.

[8] ب،ج: "خالقاً".

[9] روح المعاني 166/22

[10] "لعل" هي الحرف الثاني من حروف الجر الزائدة.

[11] كلمة " لأنها" : ساقطة من ب.

[12] أ،ب:"جاء".

[13] عجز بيت من الطويل، وتمامه :

فَقُلْتُ ادْعُ وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِيْ الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيْبُ

البيت لكعب بن سعيد الغنوي في الأصمعيات 96 وسر صناعة الأعراب407/1 وأمالي ابن الشجري 361/1 وإيضاح شواهد الإيضاح 147/1 ولسان العرب (علل) 262/10 وشرح شواهد المغني 691/2 والمقاصد النحوية 247/3 وشرح أبيات المغني 166/5 وخزانة الأدب 426/10 وحاشية الصبان 205/2. وبلا نسبة في آمال القالي 151/2 وكتاب اللامات 136 والتوطئة 39، ورصف المباني 375 وارتشاف الضرب 155/2 والتذييل والتكميل 181/5 وتذكرة النحاة 181 والفضة المضيئة 186 والهمع 373/2 والكواكب الدرية 45/2.

[1] انظر: المغني 580/2.

[2] الموصل 75 الحديث عن "لعل"، ولغاتها: لعلَّ و لعلِّ وعلَّ وعلِّ .

[3] ج:"ورد".

[4] أ:"ولغن بالمُعجمة".

[5] أ:"وآخرها".

[6] انظر بعض هذه اللغات في : اللامات للزجاجي 135.

وَدَاعٍ دَعَا[7] ... ... إلى آخره.

الشائع تعدي "استجابَ"[8] إلى الداعي باللام، وقد يتعدى بنفسه فيقال: "استجابة[9]"؛ بمعنى إجابة، وتعديه إلى "الدعاء"[10] بدون اللام، ولهذا قيل في البيت؛ أنه على حذف مضاف، أي: لم يستجب[11] دعاؤه.

قوله:

وَكَمْ مِنْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ[12] ... ...

طاح[1]: هلك. والجرم[2] : الجسد. والنيق[3]: الجبل الشامخ. والمنهوي[4]: الساقط.

قوله:

لَوْلاَكِ فِيْ ذَا الْعَامِ لَمْ أَحْجُجِ قَبْلَهُ أَوْمَتْ بِعَيْنِهَا[5] مِنْ الْهَوْدجِ[6]

وبعده:

---

[7] أ،ب،ج:"دعى".

جزء من صدر بيت من الطويل ، وتمامه :

وَدَاعٍ دَعَا يَاْ مَنْ يُجْيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عَنْدَ ذَاكَ مُجِيْبُ

البيت لكعب بن سعيد الغنوي في الأصمعيات 96 وأمالي ابن الشجري 95/1 ولسان العرب (جوب) 230/3 والمقاصد النحوية 248/3 وبلا نسبة في اللامات 136.

[8] أ:"استحاب".

[9] أ:"استجاب". أي تعدى على سبيل المفعول المطلق.

[10] ب،ج: "الداعي".

[11] أ:"لم دعاه".

[12] الحديث عن الحرف الثالث الذي لا يتعلق بشيء وهو "لولا"

صدر بيت من الطويل، وتمامه :

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلاَيَ طِحْتَ كَمَا هَوَى بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُنـَّةِ النَّيْقِ مُنـْهَوِيْ

البيت ليزيد بن الحكم الثقفي في الكامل المبرد 345/3 وسر صناعة الاعراب 395/1 والأزهية 171 والمفصل 135 وأمالي ابن الشجري 271/2 وتحصيل عين الذهب 379 ولسان العرب (جرم) 130/3، (وهوى) 115/15 والمقاصد النحوية 87/3 وخزانة الأدب 336/5 ، 337 وحاشية الصبان 206/2. وبلا نسبة في : العقد الفريد 280/2 وشرح أبيات سيبويه 280 وشرح التسهيل 185/3 وشرح الكافية الشافية 786/2 والجنى الداني 603 وجواهر الأدب 485.

[1] خزانة الأدب 343/5.

[2] خزانة الأدب 343/5.

[3] النيق: أعلى الجبل . انظر: لسان العرب (نيق) 398/14، وخزانة الأدب 343/5.

[4] خزانة الأدب 343/5.

وقنة الجبل: ما استدق من رأسه . خزانة الأدب 344/5.

[5] أ: "بغيبتها" ، ج: "بلغيها".

[6] البيت من السريع وهو لعمر بن أبي ربيعه في شرح ديوانه ق 353 /1 ص 487 بتقديم الشطر الثاني على الأول والصناعتين 130.وبلا نسبة في المفصل 136 والإنصاف 693/2 وشرح قطر الندى 251 والمقاصد النحوية 264/3 والموصل 76 وخزانة الأدب 339/5، 340، 342 وحاشية السجاعي على القطر 96.

أَنْتِ إِلَى مَكَّةَ أَخْرَجْتِنِي   وَلَوْ تَرَكْتِ الْحَجَّ لَمْ أَخْرُجِ[7]

ولا تتعلق بشيء[8]؛ لأنها دخلت للدلالة[9] على امتناع جوابها لوجود الأول، لا للتعدية والإفضاء.

قول : "**والأكثر**"[10].

أي أكثر استعمال العرب عند لحوق الضمير بـ"لولا".

قوله: "**بانفصال الضمير**".

أي: وكونه بصيغة ضمير الرفع.

قوله: "**كافُ التشبيه**"[11].

وأما الكاف بمعنى المِثْل، فهو اسم[12] لا يتعلق بشيء من الفعل وغيره اتفاقاً[13]. والفرق بينهما[14] من حيث المعنى: أن الأول يدل على إضافة مخصوصة. والثاني: يدل[1] على ذات يلاحظ[2] فيه معنىً، فيكون اسماً مثل: الكتاب والإمام[3].

قوله: "**بمنزلة الجزء من الكل**"[4].

وذلك لأن ما تقدم مجرد تعلق[5]، وهذا تعلق مع الحكم[6] بالصفة أو الحال، وبأن المتعلق محذوف وجوباً.

قوله: "**حكم الجملة[7] الخبرية**"[8].

---

[7] شرح ديوان عمر بن أبي ربيعه، ق 353 /2 ص 487

[8] الموصل 77 أي: "لولا"، فهي جاره للضمير ولا تتعلق بشيء.

[9] أ: "الدلالة".

[10] الموصل 77: إشارة لقوله : "والأكثر أن يقال: لولا أنت، ولولا هو؛ بانفصال الضمير".

[11] الموصل 77 وهو الحرف الرابع مما لا يتعلق بشيء .

[12] انظر: المغني 203/1.

[13] كلمة: "اتفاقاً" ساقطة من ج.

[14] أي: الفرق بين الكاف و "الاسم".

[1] أ: "يدخل".

[2] ب: "ملاحظ" ، ج: "ملاحظة".

[3] شرح قواعد الإعراب للكافيجي 236.

[4] الموصل 78:إشارة لقوله:المسألة الثانية : في بيان حكم الجار والمجرور بعد المعرفة والنكرة، وَأَخَرها عن الأولى- التعلق – لأنها بمنزلة الجزء من الكل.   ب: "الآ كل".

[5] أ: "نطق".

[6] أ: "حكم".

[7] أ،ب: "الجمل".

لا يقال إنْ كان متعلق الجار والمجرور فعلاً، يكون جملة– فقد /41 أ/ اندرج حكمها في حكم الجمل الخبرية– وإنْ[9] كان شبه فعل؛ يكون مفرداً، فليس في وضع هذه المسألة للجار والمجرور كبير فائدة[10]؛ لأنا نقول: هذا الحكم ثابت في الظاهر لهما، مع قطع النظر عن متعلقهما، وهما بهذا الاعتبار[11] غير الجملة قطعاً، ولا يفهمان ذكر المفردات.

قوله: "**صفة**"[12].

إنما هو بحسب الظاهر، فإن الصفة في الحقيقة متعلقهما، أو هما معه، وبهذا يندفع ما عساه[13] يقال: إذا كان الجار والمجرور صفة لطائر؛ يكون العامل فيه "رأيت"؛ لأن العامل في الصفة والموصوف واحد، فيكون ظرفاً لغواً، واللغو لا يكون صفة ولا حالاً ولا خبراً.

قوله: "**ففي زينته في موضع الحال**"[1].

لا يقال: إذا كان الجار والمجرور حالاً من الضمير في "خرج"؛ يكون العامل[2] فيه "خرج"؛ لأن العامل[3] في الحال هو العامل في صاحبها، فيكون لغواً[4]، واللغو لا يكون حالاً؛ لأنا نقول: جَعْلُه حالاً إنما هو بحسب الظاهر، كما تقدم في الصفة، والحال في الحقيقة متعلقةُ، أو هو معه.

قوله: "**ثمر يانع**"[5].

قال[6] في الصحاح[7]: الثمرة واحدة الثمر و الثمرات[8]. "ويَنَع الثمر"[9]: يِنْيَع نَيْعَاً ونُيوعاً، أي: نضج[10]. وقال بعضهم[11]: "اليانع" هو المدرك البالغ.

---

[8] الموصل 78: إشارة لقوله: حكم الجار والمجرور بعد المعرفة أو النكرة المحضتين حكم الجملة الخبرية، فبعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال.

[9] أ:"وإذا".

[10] انظر: شرح قواعد الإعراب للكافيجي 240، 241.

[11] بعد هذه الكلمة يوجد خرم في المخطوطة ج ويستمر حتى ق 56 ب.

[12] الموصل 78: أي: الجار والمجرور يكون صفة بعد النكرات في نحو: " رأيت طائراً على غصنٍ"

[13] ب: "عداه".

[1] إشاره لقوله تعالى: "فخرج على قومه في زينته". القصص 79/28.

[2] ب: "الفاعل".

[3] ب: "الفاعل".

[4] اللغو: ما يتم الكلام بدونه. شرح قواعد الإعراب للكافيجي 242.

[5] الموصل 78: إشارة لقوله: "هذا ثمر يانع على أغصانه"، وهنا يجوز في الجار والمجرور النعت والحال؛ لأن النكرة غير محضة، حيث خصصت بنعت .

قوله: "**والأغصان**".

وهي أطراف الشجر، ما دامت فيها ثابتة، ويجمع على: غصون.

قوله: "**متى وقع الجار والمجرور صفة**[12] **... إلى آخره**".

أي: أو وقعا بعد نفي أو استفهام، نحو "أفي الدار زيد"[13] ، ولم يقصد المصنف /41ب/ الاحتراز عن ذلك.

قوله: "**تعلق بمحذوف وجوباً**"[14].

وقد يظهر ضرورة كقوله[15] :

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنْ فَأَنْتَ لَدَى بَحْبُوحَةِ الْهَوْنِ كَائِنُ

وأما قوله تعالى: (فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ)[1]، فهذا الاستقرار معناه عدم التحول، لا مطلق الوجود والحصول[2]، فهو كون خاص.

قوله: "**لأن الأصل في الصفة والخبر والحال: الإفراد**"[3].

أي: فعند التردد والاحتمال يكون الأولى تقدير ما هو الأصل. وقال بعضهم: إنه هو الحق[4]؛ إذ المفهوم من: "زيد عندك" أنه مستقر، لا استقر، وهو علامة الحقيقة. فإن أُريد المجاز – وهو استقراره في الماضي– قدر "استقر".

قوله: "**أو استقر**".

---

(6) أ: "قاله".

(7) انظر: الصحاح (ثمر) 605/2.

(8) ب: "التمرة واحدة التمر والتمرات".

(9) ب: "التمر".

(10) أ: "تفتح". انظر: الصحاح (ينع) 1310/3.

(11) تفسير القرطبي 34/4.

(12) الموصل 80: تمام العبارة: "اعلم متى وقع الجار والمجرور صفة أو صلة أو خبراً أو حالاً تعلق - الجار والمجرور- بمحذوف وجوباً تقديره "كائن "أو" استقر" .

(13) أ،ب: "في الدار زيد". وهو هنا يشير لشرط الاعتماد على النفي والاستفهام حين البدء بالنكرة.

(14) أي: الجار والمجرور أو الظرف، والمحذوف هو كائن واستقر.

(15) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل 317/1 والمغني 514/2 وشرح ابن عقيل 211/1 والمقاصد النحوية 544 والهمع 321/1، 92/3 وشرح شواهد المغني 847/2 ومجيب الندا 243/1 وحاشية يس على شرح الفاكهي 244/1 وشرح أبيات المغني 342/6.

(1) سورة النمل 40/27.

(2) هذا راي أبي البقاء وغيره . انظر : اللباب 41/1.

(3) الموصل 80 وتمام العبارة: يتعلق الجار والمجرور بمحذوف وجوباً تقديره "كائن"؛ لأن الأصل في الصفة والخبر والحال:الإفراد.

(4) الحق: "التقدير ب كائن".

أي: على المذهب الذي يقدر المحذوف فعلاً، وتفسيره بـ"كائن أو استقر" للتمثيل لا للتقيد، فيصح أن يقدر ما كان بمعناهما نحو: "حاصل، وثابت، ومستقر" في الأول، و "حصل، وثبت، ووجد، وكان" في الثاني. قال[5] في المغني[6]: "إنْ أُريد الماضي قدِّر كان أو استقر أو وصفهما، وإنْ أُريد الحال أو الاستقبال– نحو: "الصوم في اليوم والجزاء في غد"– قدِّر مضارعهما، وإذا جهلت المعنى فقدر الوصف، فإنه صالح في الأزمنة كلها؛ وإنْ كان حقيقته[7] في الحال؛ لأن الأصل في العمل للأفعال.

قال في المغني[8]: "الأصل أن يقدر المحذوف مقدماً على الجار والمجرور؛ كسائر العوامل مع معمولاتها، وقد يَعْرِض[9] ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخراً. وما يقتضي إيجابه: فالأول نحو: في "الدار /42 أ/ زيد"؛ لأن المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخر عن المبتدأ.

والثاني نحو: "إنّ في الدار زيداً"؛ لأن "إنَّ" لا يليها مرفوع، ويلزم مَنْ قدّر[1] المتعلق فعلاً؛ أن يقدره مؤخراً في جميع المسائل؛ لأن الخبر إذا[2] كان فعلاً لا يتقدم[3] على المبتدأ". انتهى.

وقول المصنف:[4] تقديره "كائن أو استقر". هذه الجملة محلها الجر صفة لقوله[5]: "بمحذوف"، أي: بمحذوف نُقَدّر، بنحو: "كائن أو استقر"؛ مما[6] سموه كوناً مطلقاً. واحترز بذلك عن الكون الخاص نحو: "جالس". فإنه لا يجوز تقديره إلا لدليل خاص، ويكون الحذف حينئذ[7] جائزاً لا واجباً، ولا ينتقل منه الضمير إلى الظرف والجار والمجرور.

---

[5] أ: "قاله".
[6] المغني : 517/2.
[7] أ:"حقيقته".
[8] المغني 519/2.
[9] أ:"تعرض".
[1] ب:"يقدر".
[2] ب: "إنْ".
[3] أ:"يقدم".
[4] الموصل 80 "تعلق الجار والمجرور بمحذوف وجوباً تقديره كائن أو استقر".
[5] أ:"كقوله".
[6] أ: "ما".
[7] أ:"ح".

قوله: "**ويعضده الاتفاق عليه في الصلة**"[8].

فيه نظر؛ لأنه قياس مع الفارق؛ لأنه لم يقِّدر الفعل في الصلة[9]، لأن الأصل في العمل للأفعال، بل لِتُكوِّن جملة؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة.

قوله: "**إلاّ الواقع صلةً**"[10].

إنما لم يجز أن يقال في نحو: "ما الذي في الدار؟"؛ أن تقدر[11] المتعلق[12] "مستقر"، على أنه خبر لمبتدأ محذوف، على حد قراءة بعضهم: ﴿ تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنُ﴾[13] بالرفع؛ لقلة ذلك، واطرد هذا"[14].

---

[8] الموصل 80 أي أنّ تعلق الجار والمجرور بـ "مستقر" أو "استقر" ويعضد ذلك الاتفاق على تقدير استقرّ في الصلة؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة.

[9] الموصل 80 حيث أورد قوله تعالى" وله ما في السموات والأرض" ولم يقدر "استقر".

[10] الموصل 80 أي : في واقع الجار والمجرور صلة لا يجوز الوجهان، بل يتعلق بـ "استقر".

[11] أ، ب: "تقدير".

[12] أ:"التعلق".

[13] سورة الانعام 154/6.

[14] المغني 515/2 وهو قول ابن يعيش .

قوله: "**لأن الصلة لا تكون إلاّ جملة**"[1].

يؤخذ منه أنْ لا يتعين تقدير "استقر"؛ في الظرف الواقع صلة لِـ"أل"[2] في الضرورة نحو:

مَنْ لاَْ يَزَالُ شَاكِرَاً عَلَى الْمَعَهْ

فَهُوَ حَرٍّ بِعِيْشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ[3]

وقوله:[4] **مثال الخبر**[5]:(ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ)[6]

الذي[7] جعل "الله" خبراً"[8] هو المشهور، وتوهم بعضهم أن "الحمَّد" –مرفوع بالجار /42 ب/ والمجرور– فاعلاً مقدماً؛ بناءً[9] على عمل الظرف، وإن لم يعتمد، والتقدير: "لله الحمد". ولبعضهم أن المجرور معمول للمصدر ، واللام للتقوية[10].

قوله: "**لاستقرار**[11] **الضمير فيه بعد حذف عامله**"[12].

وقال شيخ مشايخنا[13]: يحتمل أنه قبله، ولا يضر أنه يلزم تفريغ[14] العامل من الضمير، لأن تفريغه[15] فيه غير ممتنع، بدليل أنه بعد الحذف فارغٌ منه. وقد

---

(1) الموصل 80: يتعين تقدير "استقر" اتفاقاً؛ لأن الصلة لا يكون إلا جملة.

(2) ب:"أن".

(3) البيت من الرجز، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل 203/1 وارتشاف الضرب 531/1 والتذييل والتكميل 69/3 والجنى الداني 203 وشرح الألفية للمرادي 241/1 والمغني 60/1 وشرح ابن عقيل 160/1 والمقاصد النحوية 475/1 وشرح شواهد المغني 161/1 والهمع 278/1 وخزانة الأدب 32/1 وشرح أبيات المغني 290/1 وحاشية يس 214/1 وحاشية الصبان 165/1. والمغني: من لا يزال شاكراً على الذي معه فهو حقيق بعيشه وغيره ذات سعة والشاهد فيه على أنّ (أل) الموصولة بمعنى الذي تلحق الظرف شذوذاً، حيث لحقت هنا الظرف "مع".

(4) كلمة :"قوله" ساقطة من أ، ب، وهي عبارة جديدة . انظر: الموصل 80 .

(5) أي: مثال الجار والمجرور الواقع خبراً .

(6)) سورة الفاتحة 1/1 والكهف 1/18 وغيرها.

(7) أي: الفريق الذي جعل "لله" خبراً هو المشهور.

(8) أ:"الذي جعله الله خبزاً هو المشهور"

ب: الذي جعله الله خبراً هو المشهور

وفي حاشية الشنواني "ما ذكره من ان "لله" خبر عن الحمد هو المشهور" شنواني ق 97 أ.

(9) أ،ب: "بناء مقدماً".

(10) أ:"لتقوية".

(11) أ:"الاستقرار".

(12) الموصل 80 إشارة لقوله : "ويسمى الجار والمجرور في هذه المواضع الأربعة – الصفة والخبر والحال والموصول- بالظرف المستقر، لاستقرار الضمير فيه، بعد حذف عامله".

(13) هوالشيخ عيسى الصفوي حسب ما صرح الشنواني.

(14) أ،ب:"تفريع".

(15) أ:"تفريعه".

يقال: إنه[1] بعد الحذف نابت[2] الظرف عنه في تحمل الضمير، فلم يضر فراغه منه، بخلافه[3] قبل الحذف. ويحتمل أنه معه، ولعله أولى، لأنه لا يلزم عليه شيء، ويحتمل أنه بعده، ولا يضر أنه يلزم حذف الفاعل، لأنه أمرٌ اعتباريّ.

قوله: "**في هذه المواضع الأربعة**"[4].

أي: "الصفة والصلة والخبر والحال". ومحل قوله: "في هذه المواضع"؛ نصب على الحال من قوله : "الجار والمجرور"، والتقدير : حال كون الجار والمجرور كائناً في هذه المواضع الأربعة، ومعلومٌ أن الكائن فيها هو الجار والمجرور[5] مع المرفوع بعده؛[6] في مسألتنا؛ وبه صرِّح بعدُ فقال: "والجملة صفة" فلا يقال: عبارته تقتضي[7] أن الجار والمجرور وحده هو الكائن فيها.

قوله: "**أنْ يرفع الفاعل**"[8].

أي: يرفع الاسم الواقع بعده على أنه[9] فاعل[10]، أو أنْ يعتقد أنه رافعٌ للفاعل، أو أن يحكم بذلك. ومراده بالفاعل: الاسم الظاهر، والضمير البارز مثله. وأما رفعه للضمير المستتر فلا يتقيد بما ذكر.

قوله: "**بالجار والمجرور**"[11].

إن قُدِر المتعلق فعلاً؛ فالجملة فعلية، وإن قُدِر اسماً[12] قيل: /43 أ/ يقال إنها اسميةً، والاسم[13] المحذوف مبتدأ، والمرفوع فاعلٌ أغنى عن الخبر. أو لا يقال

---

(1) عبارة:"بعد الحذف.... إنه" ساقطة من ب.

(2) ب: "ثابت".

(3) ب:"بخلاف".

(4) العبارة تابعة لسابقتها مباشرة في المعنى،

(5) عبارة: " والتقدير... هو الجار والمجرور" ساقطة من ب.

(6) ب: "بعده من قوله في".

(7) كلمة: "تقتضي" ساقطة من ب.

(8) الموصل 80 أي: يجوز للجار والمجرور في الحالات الأربعة السابقة أن يرفع الفاعل.

(9)"أنه" ساقطة من ب.

(10) الموصل 80: وذلك نحو: "مررت برجل في الدار أبوه"، فأبوه فاعل للجار والمجرور لنيابته عن استقر أو مستقر.

(11) الموصل 80 تمام العبارة: "مررت برجل في الدار أبوه"، لك في "أبوه" وجهان: أحدها – أن تقدره فاعلاً بالجار والمجرور – في الدار – لنيابته عن استقر أو مستقر".

(12) كلمة: "اسماً" ساقطة من ب.

(13) أ: "واسم".

ذلك؛ لأنه لمّا قام الجار والمجرور مقام المحذوف، ورفع الفاعل، صار الحكم له، وهو لا يمكن كونه مبتدأ، والمرفوع بعده فاعلٌ به، لا بالاسم المحذوف.

قوله: "**لنيابته عن "استقر**" "[1].

وقرَّبه من الفعل لاعتماده[2]. وقيل: العامل الفعل المحذوف، والمختار الأول؛ لامتناع تقديم الحال في نحو: "زيدٌ في الدار جالساً"، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع[3]؛ ولتأكيد الضمير المستتر في الظرف في قول الشاعر :

... ...   فَإِنَّ فُؤَادِيْ عَنْدَكِ الدَّهَرَ أَجمْعُ[4]

والضمير لا يستتر إلاّ في عامله، ولا يصح أن يكون توكيد الضمير محذوفاً[5] مع الاستقرار، لأن التأكيد والحذف متنافيان[6].

قلت: ولأنهم صرحوا بأن ضمير الاستقرار قد انتقل إلى الظرف.

قوله: "**وهذا هو الراجح**"[7].

يحتمل أن تكون الإشارة إلى قوله: "فاعلاً بالجار والمجرو[8]"، ويحتمل أن تكون إلى قوله "فاعلاً لا غير"، وهذا هو القريب؛ لأنه لم يُذكر إلاّ مقابل كونه[9] فاعلاً، وهو كونه مبتدأ، ولو كان مراده الأول، لَذُكر –أيضاً– مقابل قوله: "فالجار والمجرور".

قوله: "**عند الحذاق**"[10].

---

[1] الموصل 80

[2] أي: الاعتماد على نفي أو استفهام.

[3] انظر: المغني 511/2.

[4] عجز من البيت الطويل، وتمامه:

فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِيْ بِأَرْضٍ سِوَاكُمُ   فإِنَّ فُؤَادِيْ عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ

البيت لجميل بثينة في شرح ديوانه 47 وله في أمالي ابن الشجري 5/1 والمقاصد النحوية 525/1 وشرح شواهد المغني 846/2 وخزانة الأدب 395/1 وشرح أبيات المغني 338/6. ولكثير عزة في ديوانه ق$_2$ 404/17/8 وله في أمالي ابن الشجري 78/2. وبلا نسبة في أمالي القالي 217/1 والتذييل والتكميل 55/4 وارتشاف الضرب 55/2، وأوضح المسالك 201/1 والمغني 511/2.

[5] أ،ب:"محذوف".

[6] انظر: المغني 511/2.

[7] الموصل 80، 81 أي: "أن تقدر" "أبوه" فاعلاً بالجار والمجرور" في قوله: مررت برجل في الدار أبوه".

[8] الموصل 80، 81 أي: "أن تقدر" "أبوه" فاعلاً بالجار والمجرور" في قوله: مررت برجل في الدار أبوه".

[9] ب: "قوله".

[10] " وهذا هو الراجح عند الحذاق".

أي: لأن الأصل عدم التقديم والتأخير[1].

قوله: "**والثاني أن تقدره مبتدأً مؤخراً**"[2].

وهذا يقدح في قولهم: "متى أوقع تقدم الخبر –في البابيين– المبتدأ بالفاعل وجب تأخيره". نحو: "زيدٌ قام". ويجاب: بأن ذلك إنما هو في فاعل نفس الفعل الصريح، بدليل /43 ب/ تجويزهم في نحو: "أقائم زيدٌ"[3]؛ أن يكون "زيدٌ"[4] مبتدأ، أو أن يكون فاعلاً له، أغنى عن الخبر.

قوله: "**والجملة صفة**"[5].

أي سواء أعربنا المرفوع فاعلاً أم مبتدأً.ومثال الصلة: "جاء الذي في الدار أبوه"، والخبر: "زيدٌ عندكَ أخوه"، والحال: "مررتُ بزيدٍ عليه جُبَّة"[6].

قوله:(أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ)[7].

أُدخلت همزة الإنكار على الظرف؛ لأن الكلام في المشكوك فيه؛ وأنه لا يُحتمل بالشك؛ لظهور الأدلة وشهادتها عليه[8]. والشك بالآية: للاستفهام؛ مع أنه فيها للإنكار[9]، والنفي للتشبيه؛ على أن الاعتماد على الاستفهام يكون باعتبار صورته؛ بدون اعتبار معناه، كما يكون مع ملاحظة[10] معناه.

قوله: "**وحكى**[11] **ابن هشام**[12] **... إلى آخره**".

---

(1) المغني 511/2.

(2) أي: الرأي الثاني في إعراب الجار والمجرور من قوله: "مررت برجل في الدار أبوه" ، فأبوه مبتدأ مؤخر، والجار والمجرور خبر مقدم، والجملة من المبتدأ والخبر صفة لرجل. الموصل 81، والمغني 511/2.

(3) أ: " أقام زيدُ ّ" ولعله خطأ من النساخ.

(4) أ: "زيداً".

(5) أي: الجملة من المبتدأ والخبر في قولنا "مررتُ برجل في الدار أبوه".

(6) المغني 511/2.

(7) سورة إبراهيم 10/14 والموصل 40 والمراد في "شك" الوجهان المبتدأ والخبر.

(8) انظر: الكشاف 369/2.

(9) انظر: تفسير الجلالين 337 وروح المعاني 22/17.

(10) ب: "مدة حطة".

(11) حكى عن الأكثرين أن المرفوع بعد الجار والمجرور يجب أن يكون فاعلاً.

(12) ابن هشام هو: أبو عبدالله محمد بن يحيى بن هشام الخضراوي الانصاري الخزرجي، من أهل الجزيرة الخضراء في الأندلس، ولد سنة خمس وسبعين وخمسمائة، كان إماماً في العربية اعترف له الشلوبين بالإمامة في اللغة وله كتاب الإفصاح بفوائد الإيضاح، والاقتراح في لخيص الإيضاح، وفعيل المقال في تلخيص أبنية الأفعال، والنخب. توفي بتونس سنة ست وأربعين وستمائة. انظر: إشارة التعيين 341 والبلغة 250 وبغية الوعاة 267/1 واكشف الظنون 212/1 وشجرة النور الزكية 235..

وجهه أن الإلباس محذور، وأن التعلق عندهم بفعل، فهو كقولك: "قام زيدٌ"، فيتعين أن يكون "زيدٌ" فاعلاً لا مبتدأ[1].

قوله: "**ثابت للظرف**"[2].

لا يقال هذا لمتعلق[3] كون عام يذكره[4]، وخاص بالضرورة[5]؛ لأنا نقول: ليس المراد بالثبوت هنا مجرد الحصول، بل الرسوخ وعدم التزلزل.

قوله: "**عِشاءً**".

" بالكسر[6] والمد". آخر النهار[7]؛ مثل العشي، وهو من صلاة المغرب إلى العتمة.

قوله: "**منكورة مجهولة**"[8].

أي: بعيدة من العمران[9]، فحصل لها إبهام، "فأُلحقت بالجهات الست، كما أَلحق بها "عند"؛ فنصبت نصب الظروف المبهمة[10]. وقيل: لما كثر استعمالها؛ حُذف حرف الجر منها، وجُعلت من قبيل قولهم:

/44أ/ ... ... كَمَا عَسَلَ[11] الطَّرِيْقَ الثَّعْلَبُ"[12].

قوله: "**والمكان نحو: زيدٌ جالس أمام الخطيب**"[1].

---

(1) ب: "المبتدأ".

(2) أي جميع ما ذكر من الأحكام السابقة في الجار والمجرور هي ثابتة للظرف.

(3) أ: "المتغلق".

(4) أ: "تذكرة".

(5) أي: "ذكر كائن" أو مستقر ليس خاصاً بالشعر".

(6) إشارة لقوله تعالى: "وجاؤوا أباهم عشاء يبكون" سورة يوسف 16/12، والشاهد أن الظرف متعلق بـ"جاؤوا".

(7) فتح القدير 13/3.

(8) أي: "أرضاًَ".

(9) الكشاف 305/2.

(10) الكشاف 305/2.

(11) ب: "عسى".

(12) عجز بيت من الكامل، وتمامه:

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ فِيْهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيْقَ الثَّعْلَبُ

وهو لساعدة بن جُؤَيَّة الهذلي في شرح أشعار الهذليين ق 1 / 61 ج 3 ص 1120 وإيضاح شواهد الإيضاح 212/1 ولسان العرب (عسل) 151/10 والمقاصد النحوية 544/2 وشرح شواهد المغني 17/1 وشرح أبيات المغني 59/1 وخزانة الأدب 83/3-86 وحاشية الصبان 91/2. وبلا نسبة في شرح أشعار الهذليين 1120/3 والكامل للمبرد 369/1 وشرح أبيات سيبويه للنحاس 63 والخصائص 319/3 وشرح التسهيل 227/2 وارتشاف الضرب 254/2 وتخليص الشواهد 503 والمغني 16/1 وأوضح المسالك 79/2 و شرح الكافية الشافية 635/2 والهمع 113/2، 7/3.

في هذا العطف[2] إشارة إلى أن ظرف الزمان أصل؛ بالقياس إلى ظرف المكان؛ لشدة احتياج الفعل إليه.

قوله: "**لَجَعَلْتَهُ**[3] **حالاً**"[4].

أي: أو صفة[5].

قوله: (وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡۚ)[6].

أسفل: منصوب اللفظ مرفوع المحل؛ لكونه خبر المبتدأ[7]، وقد أجيز رفعه[8] على تقدير مضاف، أي: وموضع الركب أسفل منكم. "ومنكم"[9] من صلة أسفل؛ لأن فيه معنى التسافل[10].

قوله: (وَمَنۡ عِندَهُۥ لَا يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِهِۦ) [11].

مبتدأ خبره [لا يستكبرون][12]أي: لا يتعظمون[13]. ويجوز أن تعطف[14] "مَنْ" على مَنْ في قوله:

(وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِۚ)[1]. ويكون "لا يستكبرون" مستأنفاً. والمراد بـ"من عنده"[2]: الملائكة، نُزِّلوا –لقربهم وكرامتهم عليه– منزلة المقربين عند الملوك؛ على طريق التمثيل.

---

[1] الموصل 82 : أي: ظرف المكان متعلق بمعنى الفعل.

[2] الموصل 82: أي: عطف ظرف المكان على الزمان.

[3] ب: "جعلت".

[4] الموصل 83: إشارة لقوله: "يعجبني التمر فوق الأغصان"، فيحتمل الوصفية أو الحالية... فإن راعيت معناه جعلت الظرف صفة، وإن راعيت لفظه جعلته حالاً".

[5] أ: "أدميه".

[6] سورة الأنفال 42/8 والموصل 83 والشاهد فيها وقوع الظرف خبراً .

[7] الكشاف 160/2.

[8] تفسير القرطبي 15/4.

[9] كلمة: "ومنكم" ساقطة من ب.

[10] تفسير القرطبي 15/4.

وهي مثال على وقوع الظرف صلة، فمن: اسم موصول، "وعنده" صلتها، الموصل83 . عبارة: "عن عبادته" ساقطة من أ.

[11] سورة الأنبياء 19/21.

[12] ما بين معقوفين [ ] من زيادة المحقق ليستقيم المعنى.

[13] عبارة: "أي: لا يتعظمون" ساقطة من ب.

[14] أ: "يُعطف".

[1] سورة الأنبياء 19/21.

قوله: "**ويأتي في نحو: "عندك[3] زيدٌ" المذهبان**"[4] ".

أي مـذهب الجمهـور –وهـو كـون "زيـد" مبتـدأ لاغيـر– ومـذهب الكـوفيين والأخفش، وهو كونه إما مبتدأً أو فاعلاً[5].

"**الباب الثالث في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب**"

تفسير كلمات: أي من جهة هيئاتها وصفاتها ووجوه استعمالاتها، وما[6] نعلم من هذا؛ أن من قال؛ أن كون أول الكلمة مفتوح أو مضموم؛ [أو] [7] أنّ كون الكلمة معربة أو مبنية؛ لا يصدق عليه حقيقة التفسير، لا لغة ولا اصطلاحاً، فقد سها[8] عن مقصود هذا الباب. "وكلمات": جمع قلة، المراد[9] بها الكثرة بقرينة قوله: "وهي عشرون".

قوله: "**في اللغة الفصحى**"[10].

فهنَّ[11]: أي حركة /44ب/ القاف ، وحالة الطاء من التشديد والتخفيف وحركتها[12].

قوله: "**وهو ظرف لاستغراق ما مضى من الزمان**"[13].

ظاهره أن الاستغراق مظروف[1] في معناها وهو الزمان، وليس شيء من الزمان مظروفاً فيه الاستغراق.

وأجاب بعضهم: بأن اللام في قوله: "للاستغراق" للتعليل، فلا يقتضي كلامه ما ذكر، لكنه قال :إنها موضوعة للزمان، والاستغراقُ إنما استفيد من وقوعها بعد النفي،

---

(2) الكشاف 566/2.

(3) ب: "منذ".

(4) ب: "المذهب".

(5) انظر المذهبان في: المغني 511/2، 512 والموصل 84.

(6) أي والذي نعلمه.

(7) ما بين معقوفين [ ] من زيادة المحقق ليستقيم المعنى .

(8) أ: "سمى".

(9) ب: "أراد".

(10) الموصل 80 يقول: "أحدها: قَطُّ – بفتح القاف وتشديد الطاء وضمها في اللغة الفصحى".

(11) ب: "فيهن".

(12) أي: حركة الطاء. في "قَطُّ" وفيها خمس لغات، انظر: المغني 198/1، 199، والهمع 158/2 والموصل 88.

(13) أي: قط. انظر: المغني 198/1، والموصل88.

(1) أي: الظرف.

والمُضيُّ: من وقوعها بعد الماضي، وما قاله مخالف للنحويين، لأنهم صرحوا بأن معناها: الزمان الماضي. والأَوْلى في الجواب أن يكون قوله: "الاستغراق"[2] خبر ثانٍ، فلا يقتضي كلامه ما ذكر.

قوله: "**ملازم للنفي**[3]".

أي: غالباً، لا دائماً. وقد ورد بدون النفي لفظاً[4] ومعنىً كقول بعضهم: "كنت أراه قط". أي: دائماً. وورد بدونه لفظاً لا معنىً، كقول أُبيّ[5] حين سأل عبد الله:[6] كأين تقرأ[7] سورة الأحزاب؟ فقال: "ثلاثاً وسبعين، فقال: قط". أي ما كانت كذا قط[8].

قوله: "**هذا الشيء**"[9].

قدِّرْه؛ ليكون مرجع الضمير مذكورا.

قوله: "**في جميع أزمنة الماضي**"[10].

الأنسب بالنص على الاستغراق؛ في شيء من أزمنة الماضي، لأنه إذا انتفي في بعضها دون بعض صدق عليه أنه لم يصدر في جميعها، وبنيت "قط"، لتضمنها معنى "مذ وإلى"، إذ المعنى: "مذ أن خلقت إلى الآن"[1]. وعلى حركة[2] لئلا يلتقي ساكنان، وكانت ضمة تشبيهاً لها[3] بالغايات"[4].

قوله: "**وقول**[5] **العامة: لا أفعله قط، لحنٌ**".

---

[2] ب: "الاستغراق".

[3] الموصل 88: أي: قط. والجملة تكملة لسابقتها.

[4] ب: "لفظاً لا معنى".

[5] أبي: هو أبي بن كعب بن قيس بن عبيد، من بني النجار من الخزرج، كان قد قبل الإسلام حَبْراً، وكان مطلعاً على الكتب القديمة، ولما أسلم كان من كتاب الوحي، شهد بدراً وسائر المعارك مع الرسول صلى الله عليه وسلم، في عهد عمر كتب الصلح لأهل بيت المقدس، وأمره عثمان بجمع القرآن، توفي سنة إحدى وعشرين للهجرة. انظر: أسد الغابة 57/1 والإصابة 35/1 والأعلام 82/1.

[6] أي: عبدالله ابن عباس.

[7] ب: "نقرأ".

[8] المغني 210/1.

[9] إشارة لقوله: "هذا الشيء ما فعلته قط".

[10] الموصل 88: تمام العبارة: "ما فعلته قط، أي: لم يصدر مني في جميع أزمنة الماضي".

[1] إشارة إلى: "هذا الشيء ما فعلته قط".

[2] أي: "قطٌّ" أو "قطُ" محركة دائمة .

[3] كلمة: "لها" ساقطة من ب.

[4] المغني 198/1، 199.

[5] أ: "وقوله".

لأنه ليس[6] موجوداً[7] /45 أ/ في كلام أئمة اللغة، ويكفي في ذلك استقراء كلامهم، وتتبع كتبهم. وقول العامة ملحق عند أهل البلاغة بأصوات الحيوانات، سواء كان حقيقةً أو مجازاً، فلا تثبت اللغة بقولهم، فبطل ما قيل. [و][8] يجوز أن يكون العامة استعملوه مع معنى المضارع مجازاً، وعدم النقل عن أهل اللغة، لا يمنع الاستعمال مجازاً، فلا يكون لحناً.

قوله: "**وهو ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمان**"[9].

فيه ما تقدم في " قط" من الإشكال والجوابين. قال الجوهري[10]: "عَوْضُ" للزمان المستقبل[11]، كما أن قط للزمان الماضي[12]". وعبارة التسهيل "قط" للوقت الماضي عاماً[13]، فتدل على أن الماضي والاستغراق داخلان في معناها.

قوله: "**فإن أضفتَه أعربتَه**"[14].

أي: نصبته، وهذا كالتقييد[15] لقوله قبل[16]: "وتثليث آخره"[17]. فكأنه قال:

ما لم تضف؛ فإنه يكون حينئذٍ معرباً بالنصب[1]، لا مبنياً مثلثاً[2].

قوله: "**فقلت" لَا أَفْعَلُهُ عَوْضُ الْعائِضِيْن** [3] ".

عبر بـ"قُلت" دون "قولهم"؛ إشارة إلى أنه مقصور على إضافته إلى العائضين.

---

(6) كلمة :"ليس" ساقطة من أ.
(7) أ،ب: "موجود".
(8) ما بين معقوفين[ ] من وضع المحقق ليستقيم المعنى.
(9) الموصل 89 المراد: "عَوْض". وسمي بذلك لأنه كلما ذَهبتْ مدة عوضتها مرة أخرى.
(10) انظر. الصحاح (عوض) 1093/3.
(11) قد ترد "عَوْض" للماضي. انظر التسهيل 95.
(12) الموصل 88.
(13) التسهيل 95.
(14) أي: "عَوض" وتمام العبارة : فإن أضفته أعربته ونصبته على الحال . الموصل 89 والمغني 172/1.
(15) أي: عبارة "فإن أضفته أعربته" كالتعريف لـ "عوض".
(16) الموصل 89 المعنى: أنة هذه العبارة تعريف؛ لأنه قال قبلها : "عَوْض" بفتح أوله وتسكين ثانية، وتثليث أخره.
(17) أي: جعل الآخر هو الحرف الثالث فقط، وبهذا تكون "عوض" مبنية.
(1) "عوض" لو أضيفت ت تكون معربة.
(2) علامة البناء الضم أو الكسر أو الفتح، و"عوض" تأخذها جميعاً حين البناء، فإن أُعربت لا تأخذ الثلاثة بل الفتح فقط. انظر: المغني 172/1.
(3) الموصل 89: تمام العبارة: فإن أضفته أعربته، ونصبته على الظرفية، فقلت : "لا أفعله عوض العائضين". انظر المثل في : لسان العرب 336/10 والمغني 172/1.

"والعائض": هو الذي يبقى على وجه الأرض. والدليل على أنّ الفتحة عند الإضافة فتحة إعراب، اتفاقهم عليها عند الإضافة، واختلافهم فيها عند عدمها.

قوله: "**وكذلك أبدا**"[4].

الأبد: منه الزمان الممتد الذى لا يتجزأ كما يتجزأ الزمان. يقال: إنَّ زمان كذا، ولا يقال: أبدُ كذا[5].وحقه: أن لا يُثنى ولا يجمع، إذ لا يُتصور حصولُ أبدٍ آخرَ يُضم /45 ب/ إليه، لكنْ قيل: "آباد"[6]؛ على حسب تخصيصه ببعض ما يتناول. وذكربعض الناس[7] أنّ آباد مولد؛ ليس من كلام العرب[8].

قوله: "**وهو حرف موضوع لتصديق الخبر**"[9].

التصديق[10] اعتقادك مطابقة تلك النسبة لما في الواقع[11]، ولا يجيء بعد يالاستفهام.

قوله: "**أو ما جاء زيد**"[12].

بالنفي، إشارة إلى رد تقييد المالقي[1] الخبر؛ الذي "أَجَلْ" بعده بالمثبت.

قوله: "**أي صدقت**"[2].

---

(4) الموصل 90 أي: "أبداً" "مثل عوض" فهي ظرف لاستغراق ما يستقبل من الزمن.

(5) التعاريف للمناوي 91.

(6) ب: "أراد" القاموس المحيط (أبد) 337.

(7) ب: "وذكر بعضهم الناس".

(8) لم أقف عليه في المعّرب للجواليقي .

(9) الحديث عن "أجل". ب: "المخبر".

(10) ب: "الصديق" .

(11) لإيضاح للقزويني 13.

(12) الموصل 91: تمام العبارة: أجل حرف لتصديق الخبر مثبتاً كان أو منفياً، يقال في الإثبات: "جاء زيد" وفي النفي: " ما جاء زيدُ" ، ويكون الجواب تصديقاً للخبر"أجل".

(1) ب: "المالفي".

المالقي هو: يحيى بن علي بن أحمد بن غالب أبو زكريا زين الدين الحضرمي الأندلسي المالقي النحوي، ولد سنة سبع أوثمان وسبعين وخمسمائة، وسمع من ابن حوط الله، ومن الحافظ ابن المفضل، وقرأ النحو على الكندي، وأقرأ الناس القراءات والعربية، توفي سنة أربعين وستمائة. انظر: بغية الوعاة 337/2.

(2) أجل: أي صدقت.

تفسير للكلام المقدر "بعد أجل"، وليس تفسيراً لها، لأن الحرف "ليس" له معنى مستقل[3]، وإنْ جعل تفسيراً لها؛ فهو على دربٍ من المسامحة، كما يقال: معنى من الابتداء.

قوله: "**ووعدٌ بعد الطلب**"[4].

سواء كان أمراً أو نهياً أو تخصيصاً؛ أو عرضاً أو تمنياً أو ترجياً. والمراد بـ"الوعد": مجرد الإخبار[5] بوقوع الفعل، لا مقابل الوعيد[6].

قوله: "**المالقي**".

بفتح اللام ،منسوب إلى مالَقة[7]، مدينة كبيرة بالأندلس.

قوله: "**بلى**".

وهو حرفٌ أصلي الألف، وقال جماعة: الألف زائدة، وأصلها "بل"،. وبعض هؤلاء يقول إنه للتأنيث، بدليل إمالتها[8].

قوله: "**وتختص بالنفي**"[9].

هذا[10] لازمٌ لما تقدم، وأجاز بعضهم استعمالها بعد الإيجاب، ولا حجة له في قوله تعالى: (بَلَىٰ قَدۡ جَآءَتۡكَ ءَايَٰتِي)[11]؛ لأن: (لَوۡ أَنَّ ٱللَّهَ هَدَىٰنِي) [12] يدل على نفي هداية. ومعنى الجواب حينئذٍ: بلى قد هديتك بمجئ الآيات، أي: قد أرشدتك بذلك.

---

[3] : "مستقبل".

[4] الموصل 91: "أجل" كـ "نعم"، فهي حرف تصديق بعد الخبر، ووعد بعد الطلب، وإعلام بعد الاستفهام.

[5] ب: "الأخيا".

[6] ب: "الوعد".

[7] انظر: معجم البلدان 43/5 بفتح اللام والقاف.

[8] انظر: المغني 131/1.

[9] الموصل 92. تمام العبارة: "بلى تختص بالنفي وتفيد إبطاله" والمغني 131/1.

[10] ب: "هو".

[11] سورة الزمر 59/39

[12] سورة الزمر 57/39

قوله: "**أو كان النفي مقروناً بالاستفهام حقيقياً**[1] **كان نحو: "أليس زيد بقائم"؟ فتقول: بلى".**"**أو توبيخاً نحو: ("أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ /46أ/ وَنَجْوَىٰهُم بَلَىٰ)** [2]".

"أو تقريراً[3] نحو: (أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ ۝ قَالُوا۟ بَلَىٰ)[4].

قوله: "**أي بلى أنت ربنا**"[5].

فـ"بلى" دال على إيجاب المنفي[6] الواقع بعد "ليس" المقارن لحرف الاستفهام[7]؛ بالنظر إلى أصل منطوق الكلام، الذى بعد النفي؛ مع تجريد النظر عن الاستفهام[8] الإنكاري العارض له[9].

قوله: "**فلذلك قال ابن عباس وغيره: لو قالوا نعم لكفروا**"[10].

ونازع السهيليّ[11] وجماعةٌ في ذلك، متمسكين بأن الاستفهام التقريرىّ[12] خبرٌ موجب، و "نَعَمْ" بعد الايجاب تصديق له. وقد يقال: إجراؤهم النفي مع التقرير[13] مجرى النفي المجرد يدفع ذلك.

قوله: "**فتارة**"[1].

---

[1] ب: "حقيقة".
[2] سورة الزخرف 80/43.
[3] ب: "تقديراً".
[4] سورة الملك 8/67، 9.
[5] الموصل 92: إشارة لقوله تعالى: "ألست بربكم قالوا بلى" سورة الأعراف 172/7.
[6] الموصل 92.
[7] . ب: "الواقع بعد ليس، ليس المقارن للاستفهام".
[8] عبارة: "بالنظر... عن الاستفهام" ساقطة من ب
[9] ب: "ولا إنكاراً لعارض له".
[10] الموصل 92 وذلك تعليقاً على قوله تعالى: " ألست بربكم، قالوا بلا" الأعراف 172/7. والمغني 131/1.
[11] المغني 131/1، 132 ، ولم أعثر عليه في نتائج الفكر.
السهيلي: هو أبو القاسم بن عبدالرحمن بن عبدالله الخثعمي السهيلي، من مالقة، إمام في اللغة والنحو والحديث، كف بصره بماء نزل فيه. له تأليف منها:روض الأنف، والتعريف، ونتائج الفكر، وشرح آية الوصية، وغيرها. توفي بمراكش سنة إحدى وثمانين وخمسمائة. انظر: إنباه الرواة 162/2-164 ووفيات الأعيان 143/3 وإشارة التعيين 182 والبلغة 122 وبغية الوعاة 81/2-82 وشجرة النور الزكية 156 وشذرات الذهب 271/4-272 ومعجم المؤلفين 147/5.
[12] ب: "التقديري".
[13] ب: "التقدير".

أي مرة، ومثله: "طورا"، فهي ألفاظ مترادفة ، انتصابها إما على الظرف، أو على المفعول المطلق.

قوله: "**ظرف مستقبَل**".

المشهور: فتح الباء –اسم مفعول– لأنك تستقبل الزمان، والقياس يقتضي الكسر؛ ليكون اسم فاعل، كما يقال: الماضي. وإنما كانت ظرفاً مستقبَلاً؛ لدلالتها على الزمان الآتي.

قوله: "**منصوبٌ بجوابه**"[2].

أي: بما[3] في جوابه من فعلٍ أو شبهه. وقال المحققون: "منصوبٌ بشرطه". ورد بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف[4].وأجيب بأن "إذا" عند هؤلاء غير مضافة –كما يقول الجميع– إذا جزمت كقوله:

... ... وإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ"[5]

قوله: "**وأن تكون[6] لغير الشرط، نحو :(وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمْ يَغْفِرُونَ)[7]**،

فـ"إذا": ظرف لخبر المبتدأ بعدها، ولو كانت شرطية؛ والجملة الاسمية[8] جواباً[9]؛ لاقترنت بالفاء، مثل: /46ب/(وَإِن يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)[10].

وقال بعضهم: والجملة جواب على إضمار الفاء، وقال آخر: الضمير توكيد، وما بعده

---

(1) الموصل 93 الحديث عن "إذا" يقول: "فتارة يقال فيها: ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه" .

(2) انظر : المغني 749/2.

(3) ب: "مما".

(4) ب: المضارع.

(5) عجز بيت من الكامل، وتمامه:

وَاسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ

البيت لعبد قيس بن خفاف في المفضليات ق 14/116 جـ1 صـ385 وله في الأصمعيات 230 ولسان العرب (كرب) 41/13 وشرح شواهد المغني 271/1 وشرح أبيات المغني 222/2، وبلا نسبة في شرح التسهيل 211/2، 82/4 وشرح عمدة الحافظ 268 وشرح الكافية الشافية 1584/3 والمغني 108/1، 112 والهمع 132/2.

(6) ب: "وإنْ تكن".

(7) سورة الشورى 37/42.

(8) أ: "اسمية".

(9) أ،ب: "جواب".

(10) سورة الأنعام 17/6.

الجواب. وقال آخر: الجواب محذوف مدلول عليه بالجملة بعدها، ولا يخفي ما في هذه الأقوال من التكلف[1].

قوله: "**ظرف لما يستقبل من الزمان**"[2].

ولا يقال[3] هذا يقتضي أن يكون للزمان زمان، وهو باطلٌ؛ لأن هذا إنما يأتي إنْ عُلق قوله: "لما يُستقبل" بقوله "ظرف"؛ تعلق المظروف بظرفه، وهو ممنوع؛ لجواز تعلقه بمحذوفِ "خبرٍ ثانٍ"[4]. أي: موضوع لما يستقبل من الزمان.

قوله: "**أنفع وأوجز**[5]".

قدم الأول وإن كان الثاني متعلقاً باللفظ، واللفظ مقدم على المعنى، ووسيلة إليه؛ لأن الأول راجع إلى المعنى، والمعنى مقصود[6] بالذات غير القلب[7].

قوله: "**أرشق**" [8].

لعل الأرشق بمعنى الأحسن؛ لأن هذا اللفظ أخف وأكثر معنى.

قوله: "**على شرطية التفسير**"[9].

أي على شرط التفسير، أي: لأجل شرط هو التفسير، أي: لأجل التفسير.

قوله: "**والتقدير: وإن خافت امرأة خافت**"[10].

أي: والمقدر مع غيره، أو: تقدير الكلام.

قوله: "**وإنْ كان للاستدلال ففيه نظر**"[11].

---

(1) انظر الآراء السابقة في المغني 117/1.

(2) الموصل 93، يفضل الشارح: "ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه على: ظرف لما يستقبل من الزمان ، وفيه معنى حرف الشرط غالباً؛ لأنه أنفع معنى وأوجز وأرشق .

(3) ب: " لا يقال".

(4) أ،ب : "خبراً ثانياً".

(5) وهي عبارة: "ظرف مستقبل خافض لشرطه".

(6) أ: والمعاني مقصودة.

(7) ب: "الغلب".

(8) ب:أرتشق.

(9) الموصل 94 وذلك نحو: "وإن امرأة خافت" فامرأة فاعل بفعل محذوف على شرطية التفسير، والتقدير: وإن خافت أمرأة خافت".

(10) إشارة لقوله تعالى :"وإنْ امرأة خافت" سورة النساء128/4.

(11) الموصل 94 المقصود: قياس الشرط غير الجازم نحو: "إذا السماء انشقت على الشرط الجازم نحو وإن امرأة خافت " في: " وإن خافت امرأة خافت"، فهذا القياس إن كان للتنظير فلا بأس وإن كان للاستدلال فيه نظر؛ لأن شرط المقيس عليه أن يكون مما اتفق عليه الخصمان. والمقيس عليه مختلف فيه، فالبصريون يقدرون الفعل، والكوفيون لا.

والجواب عن ذلك من[1] وجهين: أحدهما أنه لا يشترط في المقيس عليه أن يكون متفقاً عليه بين الخصمين؛ إلا إذا كان الغرض من القياس إلزام الخصم، وغرض المصنف إثبات هذا الحكم ، لا إلزام[2] الخصم.

ثانيهما: أنه لا يشترط ما ذكر[3]؛ إذا كانت أدلة الخصم /47أ/ عليه واضحة. وهنا –كذلك– غاية الأمر أن المصنف لم يذكرها؛ لأنه ليس محل ذكرها.

قول : "**وقد تستعمل[4] للماضي[5] ... إلى آخره**".

وقد تستعمل غير ظرف، زعم أبو الحسن[6] في: (حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا)[7] أنّ[8] "إذا" جُـرَّ بـ"حتى". وزعم ابن مالك[9] أنها وقعت مفعولاً في قوله –عليه الصلاة والسلام– لعائشة –رضي الله عنها– :" إنّي لأَعْلَمُ[10] إِذَا كُنْتِ عنّيْ رَاضِيَةٌ و إِذَا كُنْتِ عليَّ غَضْبَى[11]". والجمهور[12] على أن "إذا" لا تخرج عن الظرفية، وأن "حتى" – في الآية– حرف ابتداء، دخل على الجملة بأسرها، ولا عمل له، و"إذا" – في الحديث– ظرف لمحذوف هو مفعول "أعلم"، وتقديره: شأنك ونحوه[13].

قوله:(وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَـٰرَةً أَوْ لَهْوًا ٱنفَضُّوٓاْ إِلَيْهَا)[14].

هذا إخبار بقصية العير التي قدمت المدينة والنبيّ –صلى الله عليه وسلم– يخطب يوم الجمعة، فنفروا عنه، حتى لم يبقَ معه إلا اثنا[1] عشر رجلاً. وقد مضت هذه الواقعة قبل نزول الآية؛ فتكون "إذا" فيها ظرفاً[2] للماضي.

---

[1] الحرف: "من" ساقط من ب.
[2] ب: "الإلزام".
[3] أ: "ذكروا".
[4] ب: "يستعمل".
[5] الموصل 95 أي:"إذا". وتمام العبارة "وقد تخرج إذا عن المستقبل، وتستعمل ظرفاً للماضي مطلقاً نحو: وإذا رأوا تجارة..الخ، وظرفاً للحال بعد القسم نحو: "والنجم إذا هوى" سورة النجم 1/53.
[6] انظر: المغني 109/1.
[7] سورة الزمر 71/39.
[8] ب: "أي".
[9] انظر: المغني 109/1، 110.
[10] أ،ب:"لا أعلم".
[11] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (67) كتاب النكاح (109) باب غيرة النساء ووجدهن (5228/934/1) جزء من حديث.
[12] انظر: المغني 114/1.
[13] المغني 110/1.
[14] سورة الجمعه 11/62 والشاهد: خروج إذا عن ظرف المستقبل إلى ظرف الماضي".

قوله: "**حرف مفاجأة**"[3].

أي موضوع لمفاجأةٍ فقط ، أو مع المكان أو الزمان. وأراد بـ"الحرف": الكلمة؛ فيشمل الاسم. والمفاجأة[4]: بهمزةٍ بعد الجيم[5].

قوله: "**فلا تحتاج إلى جواب**"[6].

بل ولا شرط، ولا تقع [إلا][7] في الابتداء، ومعناها الحال. كقوله تعالى: (فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ)[8] ،(إِذَا لَهُم مَّكْرٌ فِىٓ ءَايَاتِنَا)[9].

قوله: "**وتختص[10] بالدخول على الجمل الاسمية**"[11].

لأنهم قصدوا بذلك إزالة التباسها بالشرطية /47ب/ ، فإنّ تلك خاصة بالأفعال؛ لإفادتها التعليق[12]؛ فخصت هذه بالأسماء.

وقيل: لا تخص بالاسمية، بل يجوز دخولها على الفعلية. وقيل: "إن" اقترنت الفعلية بـ" قد"؛ جاز دخولها عليها، وإلا فلا.

قوله: "**أقوال ثلاثة**"[13].

ذكر في المطول[1] رابعاً وهو: أنها مفعول به ، حيث قال: "والغالب[2] في "إذا" هو: فاجأت[3]؛ فحينئذٍ تكون مفعولاً به، لا ظرفاً، ويجوز أن يكون العامل هو

---

(1) أ،ب: اثنى".

(2) أ: "ظرف".

(3) المغني 102/1، والحديث عن "إذا" الفجائية.

(4) كلمة: "المفأجاة" ساقطة من ب.

(5) ب: "النجوم، أ،ج: الهجوم وحاشية الشنواني الجيم 190 ب.

(6) أي: "إذا" الفجائية.

(7) ما بين معقوفين [ ] من زيادة المحقق ليستقيم المعنى.

(8) سورة طه 20/20.

(9) سورة يونس 21/10. انظر المغني 201/1.

(10) ب: "ويختص".

(11) أي:"إذا" الفجائية. انظر المغني 201/1 والموصل 95.

(12) الأفضل: التعلق، لأن التعليق مختلف عن التعلق، و "إذا" تتعلق ولا تُعلِّق.

(13) الموصل 96 اختلف في "إذا" الفجائية على أقوال ثلاثة: اسم لظرف مكان، أو اسم لظرف زمان، أو حرف.

(1) لم أعثر عليها.

(2) ب: "الغامل".

الخبر المحذوف، فحينئذٍ لا يكون مضافاً إلى الجملة". انتهى. أي: لئلا يلزم إعمال جزء المضاف إليه في المضاف.

قوله: "**وإذا بطل أن تكون ظرفاً تعين أن تكون حرفاً**"[(4)].

فيه بحث؛ لاحتمال[(5)] أن تكون[(6)] مفعولاً به[(7)]، كما قيل به.

قوله: "**وهل هي حرف**"[(8)]؟

تقديمه لهذا القول يشعر بترجيحه.

قوله: "**ظرف مكان**"[(9)].

ومقتضاه أن لا تضاف إلى الاسمية بعدها؛ لأنه لا يضاف من ظروف المكان إلا "حيث"[(10)].

قوله: "**أقوال**".

أي: فيه أقوال، أو هذه أقوال[(11)].

قوله: "**واختاره الزمخشريّ**"[(12)].

وزعم أنّ عاملها فعلٌ مقدر مشتق من لفظ المفاجأة، قال في قوله تعالى: (ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ)[(13)]. الآية.التقدير: "إذا دعاكم فاجأكم الخروج في ذلك الوقت، ولا يعرف هذا لغيره، وإنما ناصبها عندهم الخبر المذكور في نحو: "خرجت فإذا زيدٌ جالس"، أو المقدر في نحو: "فإذا الأسد"، أي حاضر[(1)]. ويصح في هذا المثال أن تكون "إذا" خبراً عند المبرد[(2)] /48أ/ أي: فبالحاضرة الأسد، ولا يصح عند الزجاج[(3)]؛ لأن الزمان

---

(3) أ: "فأجاب".
(4) أي: "إذا" الفجائية.
(5) أ: "لاحتماله".
(6) أ: "يكون".
(7) انظر: المغني 109/1، 110.
(8) الموصل 96 أي: "إذا" الفجائية.
(9) تمام العبارة: "وهل هي ظرف مكان" . والمقصود: إذا الفجائية.
(10) انظر المغني 151/1 .
(11) أي: "إذا" الفجائية فيها أقوال ثلاثة، كما مر سابقاً.
(12) الموصل 96 أي: اختار أن تكون "إذا" الفجائية ظرف زمان. انظر المغني 102/1
(13) سورة الروم 25/30.
(1) المغني 102/1.
(2) المغني 102/1.
(3) المغني 103/1.

لا يخبر به عن الجثة، ولا عند الأخفش[4]؛ لأن الحرف لا يخبر به، ولا عنه. فإن قلت: "فإذا القتال" ؛ صحت خبريتها عند غير الأخفش[5].

قوله: "**وقد اجتمعا**".

أي: الظرفية والفجائية.

قوله: (إِذَا دَعَاكُمْ)[6].

أي إسرافيل على صخرة[7] بيت المقدس؛ يا أهل[8] القبور، اخرجوا.

قوله: (مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ)[9].

صفة "دعوة"، أو متعلقة بـ"دعاكم".

قوله: "**فيقال فيها**"[10].

أي: لبيان وجوه استعمالاتها، فاستعمل "في" بمعنى اللام.

قوله: "**ظرفٌ لما مضى من الزمان**".

أي: اسم لما مضى من الزمان؛ لأن لها أربع استعمالات[11] : أحدها: أن تكون ظرفاً، وهو الغالب نحو: (فَقَدۡ نَصَرَهُ ٱللَّهُ إِذۡ أَخۡرَجَهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ)[12].

الثاني: أن تكون مفعولاً به نحو: (وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمۡۖ)[1].

الزجاج هو: إبراهيم بن السري بن سهل بن إسحاق الزجاج، عالم بالنحو واللغة، ولد ومات ببغداد، وكان في فتوته يخرط الزجاج، ومال إلى النحو، فعلّمه المبرد، وكان له مناقشات مع الثعلب وغيره. من كتبه: معاني القرآن، والاشتقاق، وخلق الإنسان، والأمالي في الأدب واللغة، والمثلث في اللغة، وإعراب القرآن الكريم، وغيرها.انظر: مراتب النحويين 135، وتاريخ العلماء النحويين 38-40 ونزهة الألباء 244 وإنباه الرواة 194/1 والأعلام 40/1.

[4] المغني 103/1.

[5] المغني 103/1.

[6] سورة الروم 25/30 والمراد اجتمعت "إذا" الظرفية والفجائية في قوله "ثم إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون".

[7] ب: "حضرة".

[8] ب: "يا هل".

[9] سورة الروم 25/30.

[10] الموصل 97، الحديث عن "إذا".

[11] انظر المغني 94/1، 95. حيث انتقل للحديث عن "إذ".

[12] سورة التوبة 40/9.

[1] سورة الأعراف 86/7.

الثالث: أن تكون بدلاً من المفعول نحو: ﴿ وَٱذۡكُرۡ فِي ٱلۡكِتَٰبِ مَرۡيَمَ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ ﴾[2]؛ فإنها بدل اشتمال من "مريم"، على حد البدل في: ﴿ يَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهۡرِ ٱلۡحَرَامِ قِتَالٖ فِيهِۖ قُلۡ قِتَالٞ فِيهِ ﴾[3].

الرابع: أن تكون[4] مضافاً[5] إليها اسم زمان صالحاً[6] للاستغناء عنه، نحو: "يومئذٍ وحينئذٍ"، أو غير صالح له، نحو قوله: ﴿ بَعۡدَ[7] إِذۡ هَدَيۡتَنَا ﴾[8].

قوله: "**ويدخل على الجملتين**"[9].

قال في المغني[10]: "وقد يحذف أحد شطري الجملة، فيظن من لا خبرة له أنها أضيفت إلى المفرد". كقوله :

هَلْ تَرْجِعَنَّ لَيَالٍ قَدْ مَضَيْنَ لَنَا؟ وَالْعَيْشُ مُنْقَلِبٌ إِذْ ذَاكَ أَفْنَانَا[11] /48ب/

والتقدير: إذ ذاك كذلك[12].

قوله: "**ومن غير الغالب أنها قد تستعمل للمستقبل**"[13].

نحو: ﴿ يَوۡمَئِذٖ تُحَدِّثُ أَخۡبَارَهَا ﴾[1]. والجمهور[2] لا يثبتون هذا القسم، ويجعلون الآية من باب: ﴿ وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ ﴾[3]؛ أعني[4]: من تنزيل المستقبل

---

[2] سورة مريم 16/19.
[3] سورة البقرة 217/2.
[4] أ: "يكون".
[5] أ:"مضاف".
[6] ب: "صالح".
[7] كلمة: "بعد" ساقطة من أ.
[8] سورة آل عمران 8/3.
[9] الموصل 97 أي: الظرف "إذ" وتمام العبارة: ويدخل على الجملتين الاسمية والفعلية.
[10] المغني 99/1.
[11] البيت من البسيط، وهو لشيخ أعرابي من بني تميم في شرح أبيات المغني 176/1 وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 508 والمحتسب 129/1 وأمالي ابن الشجري 489/2 وجواهر الأدب 369 وارتشاف الضرب 234/2 والمغني 99/1 وشرح شواهد المغني 247/1 والهمع 128/2.
[12] المغني 99/1.
[13] الكلام عن "إذ".
[1] سورة الزلزلة 4/99.
[2] المغني 96/1.
[3] سورة الزمر 39، 68.

الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع. وقد يحتج لغيرهم بقوله تعالى: (فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ إذ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ)[5]. قال الدماميني: "ولا مانع من أن يتأول هذا بما تأول به الجمهور: -(يَوۡمَئِذٖ تُحَدِّثُ أَخۡبَارَهَا)[6]- فيقال: إنه من تنزيل المستقبل الواجب الوقوع منزلة ما قد وقع، وحرف التنفيس ليس بصادٍّ عن[7] ذلك".

قوله: "**إذا وقعت بعد**: "**بينا**[8] **أو**[9] **بينما**" "[10].

قال الرضيّ[11]: أصل "بين" أن تكون مصدراً، فتقدير: "جلست بينكما": مكان فراقكما. وتقدير: "قلت بين دخولك وخروجك": زمان فراق دخولك وخروجك، فَحُذِفَ المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو ملازمٌ للإضافةِ إلى المفردين.

قوله :

اسْتَقْدِرْ اللهَ خَيْرَاً [12]... ... ... البيت

استقدر الخير[1]: اطلب تقديره. والمياسير[2]: جمع ميسور بمعنى: اليسر.

قوله: "**أقوال**"[3].

---

(4) الكلام لابن هشام. انظر المغني 96/1.

(5) سورة غافر 70/40 .

(6) سورة الزلزلة 4/99.

(7) الحرف "عن" ساقط من أ.

(8) ب: "بيننا".

(9) أ: "أن".

(10) الموصل 97 "إذا" حرف مفاجأة إذا وقعت بعد "بيننا" أو "بينما".

(11) انظر: شرح الكافية للرضي 113/2.

(12) جزء من صدر بيت من البسيط ،وتمامه:

اسْتَقْدِرْ اللهَ خَيْرَاً وَارْضَيَنَّ بِهِ فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيْرُ

وهولرجل من أهل نجد أو لحريث بن جبلة العذري أو لعثير بن لبيد العذرني في لسان العرب (دهر) 314/5 ولعثير أو يعتبر في شرح شواهد المغني 244/1 ولحريث في شرح أبيات المغني. وبلا نسبة في مجالس ثعلب 220/1 وسر صناعة الإعراب 255/1 وأمالي ابن الشجري 504/2 وتحصيل عين الذهب 225 وشرح التسهيل 209/2 ورصف المباني 338وجواهر الأدب 368 والمغني 98/1 وشرح شذور الذهب 126 والهمع 129/2 وخزانة الأدب 60/7.

(1) شرح شواهد المغني 245/1.

(2) شرح شواهد المغني 245/1.

(3) الموصل 98 أي: أقوال في "إذ"، هل هي ظرف زمان أو مكان أم حرف للمفاجأة أو حرف زائد للتوكيد. انظر المغني 98/1.

"وعلى القول بالظرفية، فقال ابن جنيّ[4]: عاملها الفعل الذي بعدها؛ لأنها غير مضافةٍ إليه، وعامل "بينا وبينما" محذوف، يفسره الفعل المذكور. وقال الشلوبين[5]: "إذ" مضافة إلى الجملة، فلا يعمل فيها الفعل، ولا في: "بينا وبينما"؛ لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، ولا فيما قبله، وإنما عاملها محذوف، يدل عليه الكلام، "وإذ" بدل /49أ/ منها. وذُكر [6] لـ: "إذ" معنيان آخران[7]: أحدهما: التوكيد، وذلك أن تحمل على الزيادة[8]، وحُمل عليه آياتٌ منها: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَـٰٓئِكَةِ)[9].

والثاني: التحقيق، كـ"قد". وعليه حمل الآية، وليس القولان بشيء[10].

قوله: "**أو ظرف، والتعليل مستفادٌ من قوة الكلام**"[11].

لأنه إذا[12] قيل: "ضربته إذا أساء"[13]؛ وأُريد الوقت، اقتضى ظاهر الحال أن الإساءة سبب الضرب.

قوله: "**حرف وجود لوجود**"[14].

أي حرف يدل على ربط جملة بأخرى؛ ربط السببية. وعبر بعضهم عن هذا المعنى بقوله : "**حرف وجوب لوجوب**"[1].إذ "الوجوب" المراد به: الثبوت، وهو الوجود.

قوله : "**وتختص بالدخول**[2] **على الفعل الماضي**".

---

[4] المغني 98/1.
[5] المغني 98/1.
[6] أ: "وذكم".
[7] انظر المعنيين في: المغني 98/1
[8] قاله أبو عبيدة، وتبعه ابن قتيبة. انظر المغني 98/1.
[9] سورة البقرة 30/2 و سورة الحجر 28/15.
[10] هذا رأي أبن هشام. انظر : المغني 98/1.
[11] الموصل 98 تمام العبارة: وهل هي – "إذ"- حرف بمنزلة لام التعليل أو ظرف، والتعليل مستفاد من قوة الكلام .
[12] ب: "إذ".
[13] أ: "إذا نسا".
[14] الموصل 99 الحديث عن "لمّا".
[1] المغني 309/1.
[2] "بالمدخول". والحديث عن "لمّا".

ويكون جوابها فعلاً ماضياً اتفاقاً، أو[3] جملة اسمية مقرونة بـ"إذا" الفجائية، أو بالفاء عند ابن مالك، وفعلاً مضارعاً عند ابن عصفور، [و][4] دليل الأول: (فَلَمَّا نَجَّىٰكُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ)[5].الثاني: (فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ)[7].والثالث: (فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ)[8].والرابع: (فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَٰهِيمَ ٱلرَّوْعُ وَجَآءَتْهُ ٱلْبُشْرَىٰ يُجَٰدِلُنَا)[10].

وقيل: الجواب "جاءته البشرى" على زيادة الواو، أو محذوف، أي: أقبل يجادلنا. وقيل في الآية[11]: الثاني الجواب محذوف، أي انقسموا قسمين: فمنهم مقتصد[12].

قوله: "**وكونها حرفاً هو مذهب سيبويه**[13] ... **إلى آخره**".

قال في المغني[14]: "ورَدَّ ابن خروف على مدَّعِي الاسمية بجواز: "لمّا أكرمتني أمسِ أكرمتك اليوم"؛ لأنها إذا قُدِّرت ظرفاً؛ كان عاملها الجواب /49ب/ الواقع في اليوم، ولا[1] يكون في أمس[2]. والجواب أنّ هذا مثل :(إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ

---

[3] أ: "و".
[4] ما بين معقوفين [ ] من زيادة المحقق ليستقيم المعنى.
[5] سورة الإسراء 67/17.
[6] عبارة: "إلى البر" ساقطة من أ.
[7] سورة لقمان 32/31.
[8] سورة العنكبوت 65/29.
[9] ب: "ولما".
[10] سورة هود 74/11.
[11] ب: "آية".
[12] انظر: الكتاب 223/4، 224 والمغني 309/1، 310.
[13] الموصل 99 الحديث عن "لمّا" الشرطية.
[14] المغني 309/1.
[1] الحرف: "و" ساقط من ب.
[2] عبارة المغني: "كان عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون في الأمس" المغني 309/1.

﴿ فَقَدۡ عَلِمۡتَهُۥۚ ﴾[3]، والشرط لا يكون إلا مستقبلاً ، ولكنّ المعنى: إن ثبت أني كنت قلته. وكذا هنا: المعنى، لما ثبت اليوم إكرامك لي[4] أمسِ أكرمتك.

قوله: "**بمعنى حين**"[5].

عبارة ابن مالك[6]، بمعنى"إذ"[7] ورُجِّحَتْ بأنها مختصة بالماضي، وبالإضافة إلى الجملة.

قوله: "**لنفي المضارع**".

أي موضوع لانتفاء حدث المضارع، وقلب زمانه ماضياً ، فهو يدل على انتفاء حدثه في الماضي، والظاهر أن استعمال المضارع –حينئذٍ– في الزمن الماضي حقيقةً، فكأنه وضع مع "لم" للزمن الماضي.

قوله: "**متوقعاً ثبوته**"[8].

هذا أحد أوجه مخالفة "لمّا" لـ"لم"[9].

الثاني: أنها لا تقترن بأداة الشرط، لا يقال: "إنْ لمّا يقم"، وفي التنزيل: ﴿ وَإِن لَّمۡ تَفۡعَلۡ ﴾[10].

الثالث: أنّ منفيها مستمر الانتفاء إلى الحال، ومنفي"لم" يحتمل الاتصال والانقطاع.

الرابع: أنّ منفي "لمّا" لا يكون إلا قريباً من الحال، ولا يشترط ذلك في منفي"لم"؛ تقول: "لم يكن زيدٌ في العام الماضي مقيماً"، ولا يجوز "لمّا يكن"[1]. وجعل[2] ابن مالك ذلك غالب لا لازم، ومثل: بـ[3]"عصى إبليس ربه ولمّا[4] يندم".

---

[3] سورة المائدة 117/5.

[4] ب: "إليَّ".

[5] الموصل 99 الحديث عن "لمّا" وهو رأي الفارسي وابن جني .انظر: المفصل 173/1 وشرح قطر الندى 43 والمغني 309/1.

[6] انظر المغني 309/1.

[7] ب: "إذا".

[8] الموصل 99: تمام العبارة: "لمّا" حرف حرف لنفي المضارع، وقلب زمانه ماضياً متصلاً نفيه بالحال، متوقعاً ثبوته في الاستقبال".

[9] انظر هذه الأوجه في : المغني 307/1، 308، 309.

[10] سورة المائدة 67/5 .   ب: "تفعلوا".

[1] عبارة : "ولا يجوز ، لما يكن" ساقطة من أ.

[2] ب: "قال".

[3] الحرف: "بـ" ساقط من أ.

الخامس: أن منفي لمّا جائز الحذف لدليل، كقوله :

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْءاً[5] وَلَمَّا[6] ... ...

أي: ولما أكن بدءاً، قبل ذلك"[7]، أي: "مبتدأ[8]، ولا يجوز: وصلت بغداد ولم، تريد[9]:" ولم أدخلها".

فأما قوله:

يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلَتْ وإِنْ لَمِ[10] ... ...

فضرورة." وحكمة هذه الأحكام كلها؛ أنّ "لم" لنفي"فَعَلَ" ، و"لما" لنفي"قد فعل"[11].

قوله: "**ألا ترى ... إلى آخره**"[12].

توضيحٌ لما ذكر ، وهو مِنْ "رأى"[1] : بمعنى أبصر ، على طريق تنزيل المعقول[2] منزلة /50 أ/ المحسوس ، إشعاراً بأن ذلك المعقول[3] أمراً لا شبهة فيه ، أو مِنْ "رأى" بمعنى : علم.

قوله : "**حرف استثناء**"[4].

---

(4) الحرف: "و" ساقط من أ.

(5) أ: "بد".

(6) صدر بيت من الوافر، وتمامه:

فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدْءاً وَلَمَّا فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنَهُ

وهو لابن السكيت الأعرابي الأسدي في الأشباه والنظائر 307/3. وبلا نسبة في لسان العرب (لمم) 238/13 بلفظ (تجبنه) والمغني 309/1 وشرح شواهد المغني 681/2 وشرح أبيات المغني بلفظ (تجبنه) وحاشية الصبان 6/4.

(7) المغني 309/1 بلفظ : قبل ذلك، أ،ب: "قبل".

(8) المغني 309/1 بلفظ: "قبل ذلك".

(9) أ: "تزيد".

(10) عجز بيت من الكامل، وتمامه:

أحْفَظْ وَدِيْعَتَكَ الَّتِيْ اسْتُوْدِعْتَهَا يوْمِ الأْعَارِبِ إِنْ وَصِلَتْ وَإِنْ لَم ِ

البيت لإبراهيم بن هرمة في ديوانه ق 105/ 10 ص191 وله في المقاصد النحوية 443/4 وشرح شواهد المغني 682/2 وخزانة الأدب 8/9، 9 وشرح أبيات المغني 105/5. وبلا نسبة في جواهر الأدب 318 شرح الألفية للمرادي 234/4 والمغني 309/1 بلفظ "الأعازب" وأوضح المسالك 202/4 والفضة المضيئة 235 والأشباه والنظائر 276/2 والهمع 447/2 ومجيب الندا 172/1 وحاشية الصبان 6/4.

(11) انظر: المغني 309/1.

(12) الموصل 99، 100 تمام العبارة: "ألا ترى أن المعنى في "بل لمّا يذوقوا عذاب" أنهم لم يذوقوا الآن، وأنّ ذوقهم متوقع في المستقبل".

(1) الموصل 99: إشارة لقوله : "ألا ترى أن المعنى".

(2) ب: "المفعول".

(3) ب: "المفعول".

(4) الموصل 100 أي: "لها""، بمنزلة "إلا".

تـدخل[5] علـى الجملـة الاسـمية نحـو : (إِن كُلُّ نَفۡسٍ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٌ)[6] فِيْمَنْ شدد الميم، وعلى الماضي لفظاً لا معنى نحو : " أُنشدُكَ اللهَ لمّا فَعَلتَ "[7]. أي: ما أسألك إلا فعلك[8]. قال أبو حيان[9]: فتكون "لمّا" بمعنى "إلا" ، وهي قليلة الدور في كلام العرب، وينبغي ألا يُتسع فيها ، بل يقتصر على التركيب الذي وقع في كلام العرب[10] ، وقاسه الزجاجي[11] ، وزعم أنه يقال : "لم[12] يأتِ من القوم لمّا أخوك" ، و"لم أرَ من القوم لما[13] زيداً"؛ بمعنى: "إلا أخوك، وإلا زيداً" ". انتهى. وتقدير المستثنى منه في الآية : ما كل نفس على حالةٍ من الحالات؛ إلا على حالة الحفظ عليها.

قوله : "**أنشدك الله لما فعلت كذا**".

مأخوذٌ من قولهم: نشدته فنشد، أي: ذكرته فتذكر، والمعنى: أُذكرك الله؛ بأنْ أقسم عليك به، وأقول بالله لتفعلن. أو يكون "أنشدِ": بمعنى أطلب، أي: أطلبُ اللهَ من بين جميع ما يُقْسِمُ به الناس؛ لأقسم عليك به. وإذا أقسمتَ على غيرك بالله، فقد ضيقت عليه الأمر في فعل مطلوبك، فالقسم متضّمن لنفي غير المطلوب، و"فَعلتَ"[14]: بمعنى المصدر ، مفعول به لأطلب ، الذى دل عليه "أُنشد"، فكأنك قلت : ما أطلب منك إلا فعلك. وإنما عبرت بالماضي؛ لقصد المبالغة في الطلب ، حتى كان المخاطب فِعْلَ ما تطلبه ، وصار ماضياً ، ثم أنت تخبر عنه.

قوله : "**نَعَمْ بفتحتين**"[1].

أي : للنون والعين. وأما الميم فساكنة ، وكنانة[2] تكسر العين ، وبها قرأ /50 ب/ الكسائي[3]. وبعضهم يبدلها "حاء" [4]، وبها قرأ ابن مسعود[5] ، وبعضهم بكسر

---

[5] ب: "فتدخل".
[6] سورة الطارق 4/86.
[7] النهاية في غريب الحديث والأثر 617/2.
[8] انظر المغني 310/1.
[9] انظر: ارتشاف الضرب 332/2.
[10] كلمة : "العرب" ساقطة من أ.
[11] أ،ب: "العرجاج" والصواب "الزجاجي. انظر ارتشاف الضرب 332/2.
[12] ب: "لمّا".
[13] ب: "إلا".
[14] الواردة في قوله: "لمّا فعلت".
[1] الموصل 101 نَعَم: له ثلاثة معانٍ هي : للتصديق والإعلام والوعد.

النـون اتباعـاً لكسـرة العـين ، تنـزيلاً لهـا منزلـة الفعـل فـي قولـك : "نِعِـم وشِـهِد" بكسرتين[6]، كما نُزِّلَتْ[7] كلا منزلة الفعل في الإمالة[8].

قوله : "**بعد الاستفهام**"[9].

سواء كان استفهاماً عن موجب أو منفي.

قوله : "**بعد الطلب**"[10].

أي بسـائر أنواعـه المتقدمـة. وتـأتي للتوكيـد إذا وقعـت صـدراً نحـو: "نعـم هـذه أطلالهم". والحق أنها في هذه حرف إعلام ، و"أنها": جوابٌ لسؤالٍ مقدر[11].

قوله : "**بمنزلة نعم[12] ... إلى آخره**".

قـال ابـن جماعـة[1] : "فتكـون حـرف تصـديق فـي الماضـي ، ووعـدٍ فـي الاستقبال". انتهى بمعناها. فانظر هذا التقييد ، وهل يمتنع أن يقال : "يقوم زيدٌ غداً" ؟ فيقال : "أي والله"، فليحرر.

---

(2) كنانة: "قبيلة عربية" انظر المغني 398/2.

(3) المغني 398/2.

الكسائي هو: أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، سمي بذلك لكساء أحرم به، مولى بني أسد، أحد القراء السبعة، وقرأ النحو على معاذ ثم على الخليل بن أحمد، ثم خرج إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة، وكتب بها عن العرب كثيراً. توفي سنة تسع وثمانين ومئة. انظر : مراتب النحويين 120، وطبقات النحويين واللغويين 127 ونزهة الألباء 67 وإشارة التعيين 217 والبلغة 152، 153.

(4) أ،ب: "حا".

(5) المغني 398/2

ابن مسعود هو: عبدالله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبدالرحمن، من كبار الصحابة، وأول من جهر بالقرآن، ومن أعظم الصحابة علماً، قال عنه عمر رضي الله عنه: "وعاء ممتلئ علماً". وكان قصيراً جداً يكاد الجالس يوازيه، وكان يحب الإكثار من التطيب، فإذا خرج من بيته عرف جيران الطريق أنه مر، له ثمانمئة وثمانية وأربعون حديثاً، مات سنة اثنين وثلاثين هجرية. انظر : أسد الغابة 74/3 والإصابة 287/3 والأعلام 137/4.

(6) المغني :398/2.

(7) عبارة: "كما نزلت" ساقطة من أ،ب،ثابتة في حاشية الشنواني ق 119 ب.

(8) المغني 398/2 بلفظ: كما نزلت "بلى"... الخ.

(9) الموصل 101 تمام العبارة: يقال في "نعم" حرف إعلام؛ إذا وقعت بعد الاستفهام.

(10) الموصل 101 تمام العبارة: يقال في "نعم" حرف "وعد"؛ إذا وقعت بعد طلب.

(11) الكلام لابن هشام في المغني 398/2.

(12) الموصل 102 تمام العبارة: "إيْ" حرف جواب بمنزلة "نعم".

(1) انظر: أوثق الأسباب 149-151

ابن جماعة هو: محمد بن أبي بكر بن عبدالعزيز الكناني الحموي ثم المصري الشافعي المعروف بابن جماعة، عالم بالأصول والجدل واللغة والبيان، تتلمذ لابن خلدون، وكان مكثراً من التصانيف، حتى جمعت أسماء كتبه في كراسين. من كتبه: إعانة الإنسان على أحكام السلطان، والمثلث في اللغة، والمسعف والمعين في النحو، وحاشية على المغني، وثلاث حواشٍ على المطول، وغيرها. انظر: بغية

قوله : "**إلا أنها تختص بالقسم**"[2].

"وإذا قلت: "إي والله" ، ثم أسقطت الواو ، جاز إسكان الياء ، وحذفها ، وفتحها. وعلى الأول : فيلتقى ساكنان على غير حدهما"[3]، أي حد التقائهما؛ لأن الحد لالتقاء الساكنين ، لا لهما ، وحد التقائهما أن يكون في كلمة ، ويكون الأول حرف مد ، والثاني مدغماً في الآخر [4].

قوله : "**على انتهاء الغاية**"[5].

المراد بالغاية : المسافة التيى وقع فيها[6] الفعل ، لا النهاية. إذ لا معنى لانتهاء النهاية.

قوله :(حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ [7]).

متعلق بـ"سلام" ، ويجوز تعلقه بـ" تنزل".

قوله : "**داخلٌ فيما قبلها**"[8].

يعنيى : في حكم ما قبلها.

قوله : "**أو خارجٌ منه**".

يعنيى : من حكم ما قبلها.

قوله : "**أقوال**".

قال السيوطي[1]: "متى دل دليل على دخول الغاية – التي بعد "إلى وحتى"– [فهى][2] في حكم ما قبلهما ، أو على عدم دخولها ، فواضح أنه يعمل به وإن لم /50 أ/

الوعاة 63/1 وشذرات الذهب 139/7 وهدية العارفين 182/6 والأعلام 57/6 ومعجم المؤلفين 111/9 وأوثق الأسباب 23.

(2) الموصل 103 تمام العبارة: " إيْ" تفارق "نعم" كونها تحتص بالقسم نحو: "قل إي وربي". سورة يونس 53/10.

(3) المغني 37/1

(4) أ: "مدغمان آخر".

(5) الموصل 103 المراد: حتى. ولها ثلاثة أوجه: جارة، وعاطفة، وحرف ابتداء.المغني 141/1.

(6) كلمة: "فيها" ساقطة من ب.

(7) سورة القدر 5/97 وهنا "حتى" جارة.

(8) الموصل 103 تمام العبارة: "وهل مجرورها داخل فيما قبلها أو خارج عنه، أو داخل تارة وخارج أخرى؟ أقوال".

(1) انظر: الهمع 244/2، 245

السيوطي هو: الحافظ بن عبدالرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد الأسيوطي الشافعي، ويلقب بجلال الدين، وكنيته أبو الفضل، إمام حافظ مؤرخ، له نحوستمائة مؤلف منها: الكتاب الكبير، والرسالة

يدل دليل على واحد منهما. ففيهاأربعة أقوال[3] :**أحدها** : – وهو الأصح– تدخل مع "حتى" دون "إلى." **والثاني**[4] : تدخل فيهما. **والثالث** : لا تدخل[5] فيهما[6]. **والرابع** : تدخل معهما إن كان من الجنس ، ولا تدخل إن لم يكن. ومحل الخلاف في "حتى" الجارة، فأما العاطفة فتدخل فيها "اتفاقاً". انتهى ملخصاً.

قوله : "**حتى يرجِعَ**"[7].

متعلق بـ"نبرح".

قوله : "**أي إلى رجوعهِ**".

عُلِمَ من التفسيرين على سبيل التدريج ، أن "حتى" بمعنى : "إلى" ، وأن المراد من ذلك الفعل هو المصدر، وأن المضاف مقدر لاستقامة المعنى، ولعدم خلو معنى المصدر عن الزمان والوقت ؛ يقدر كثيراً في المصدر[8]، نحو : "أتيتُكَ خُفُوقَ النجم". أي : وقت خفوقه ، والخفوق[9] : الغروب.

قوله : "**وضعية**"[10].

أي[11] [بالتواضع والاتفاق][12].

قوله : "**وتارة بمعنى التعليلية**"[1].

والعلة: الغاية ، وتكون علةً للفعل بحسب التعقل ؛ معلولةً[2] : بحسب الوجود في الخارج. وقال بعضهم[3] : إن معنى التعليل مجازي لـ"حتى" ؛ لأنه لم يقل أحدٌ

الصغيرة، والهمع، وغيرها. توفي سنة إحدى عشرة وتسعمائة. انظر الكواكب السائرة 226/1، والضوء اللامع 65/4 وشذرات الذهب 51/8 والأعلام 301/3-302.

(2) ما بين معقوفين [ ] من زيادة الباحث ليستقيم المعنى.

(3) انظر الأقوال الأربعة في: الهمع 344/2، 345.

(4) ب: "الغاني".

(5) ب: كلمة "تدخل" ساقطة من ب.

(6) ب: "منها".

(7) تمام الآية: "قالوا لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى" سورة طه 91/2.

(8) أي: "يقدر الزمان".

(9) القاموس المحيط (خفق) 1136.

(10) الموصل 104 تمام العبارة: "دلالة المصدر على الزمان التزامية، ودلالة الفعل المؤول من المصدر وضعية".

(11) أ: "إلى".

(12) أ: "تصمينه"، ب:" نقميته" هكذا لا معنى لها، وغير واضحة لدى الشنواني.

(1) الموصل 104 تمام العبارة: وتارة تكون "حتى" بمعنى "كي" التعليلية". وذلك نحو: "فقاتلوا التي تبغي حتى تفئ إلى أمر الله" فـ "حتى" بمعنى "كي" أو بمعنى "إلى أن" .

(2) ب: "معلولاً".

(3) أبظر: شرح قطر الندى 67 .

من متقدمي[4] النحاة أنها تكون للتعليل ، بل قالوا : إنها للغاية. وأما نحو: "أسلِمْ حتى تدخل الجنة"، فتقديره : "أسلمتُ وأبقى على إسلامى حتى أدخلها" ، فهو بمعنى[5] "إلى".

وظاهر كلام المتأخرين من النحاة؛ أن التعليل معنىً حقيقيٌّ لها ، فتكون من قبيل المشترك.

قوله نحو : "**أَسلِمْ حتى تدخل الجنة**".

اسْتُشْكِل بأن الأمرَ بالإسلام ليس سبباً لدخول الجنة. والجواب : أن المراد بالسبب ؛ ما يفضى إلى المسبب[6] في الجملة ، ولو بوسائط ، وإن لم يكن مستلزماً[7] له /51 ب/ . والأمرُ به قد يترتب عليه دخول الجنة ، بأن يكون سبباً للإسلام ، والإسلامُ سبب دخولها.

قوله : "**وقد تحتملهما**"[8].

أي: المعنيين، أي: على البدلية[9].

قوله : "**بمعنى إلاّ**"[10].

عبارة غيره ، بمعنى : "إلاّ أنْ" ، وصوَّب الدماميني ترك "أَنْ".

قوله : "**وهو استثناء منقطع ؛ لأن الجود ليس من جنس العطاء**"[11].

ولا فرداً منه ، بل لازمٌ من لوازمه. ومن ورودها للاستثناء قوله –صلى الله عليه وسلم–: " كُلُّ مَوْلودٍ يُوْلَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتّى يَكُوْنَ أَبَوَاهُ يُهَوِدَانِهِ أو يُنَصِّرانِه"[1]. فإن زمن الولادة لا يتطاول حتى تكون للغاية، ولا كون يولد على الفطرة علة لليهودية والنصرانية؛ حتى تكون للتعليل. ولكَ

---

[4] أ: "متقدم".

[5] أ: "معنى".

[6] أ: "السبب".

[7] أ: "مستلزم".

[8] الموصل 104 أي: "تحتمل "حتى" معنى "إلى" ومعنى كي" نحو: "فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء إلى أمر الله" سورة الحجرات 9/49.

[9] أي: على التبديل، فكل منهما بمعنى الآخرى.

[10] الموصل 104 أي: "حتى" بمعنى "إلا" الاستثنائية.وهو رأي ابن هشام الخضراوي وابن مالك.

[11] الموصل 104 إشارة للبيت : لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنْ الْفُضُوْلِ سَمَاحَةَ حَتَّى تَجْودَ وَمَا لَدَيْكَ قَلِيْلُ
فـ : "حتى" للاستثناء.

[1] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه(23) كتاب الجنائز (92) باب ما قبل في أولاء المشركين (1385/222/1).وأخرجه الإمام مسلم في صحيحه (46) كتاب القدر (6) باب "معنى كل مولود يولد على الفطرة، وحكم موت أطفال الكفار وأطفال المسلمين (2658/1384/1) متقارب الألفاظ.

أن تخرج الحديث على أنّ فيه حذفاً ؛ أي[2] يولَدْ على الفطرة ، ويستمر على ذلك حتى تكون[3]. وفائدة وصف المولود بقوله: "يولدُ على الفطرة" تأكيد العموم، كقوله تعالى[4] :(وَمَا مِن دَآبَّـةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ[5]).

قوله : "**والثاني : أن تكون حرف عطف خلافاً للكوفيين**"[6].

فإنهم ينكرون العطف بها، ويحملون نحو: "جاء القوم حتى أبوك"، و"رأيتهم حتى أباك"؛ على أنَّ "حتى" فيه ابتدائية، وأنّ ما بعدها على إضمار عامل. وعلى القول الأول: إذا عُطِف بها على مجرور ، أُعيد الخافض ، فرقاً[7] بين كونها عاطفة وكونها جارة نحو : "مررت بالقوم حتى بزيد"[8] ؛ ما لم يتعين العطف نحو: "عجبت من القوم[9] حتى نبيهم".

قوله : "**مشروط بأمرين**"[10].

زاد في المغني[11] شرطاً ثالثاً[12] ، وهو أن يكون المعطوف بها ظاهراً، كما أن ذلك شرط في[13] مجرورها. ويشترط أيضاً أن يكون /52 أ/ غير نكرة، فلا يجوز: "قام القوم حتى رجل" ، فإن خُصَّت جاز ، كـ"جاءني القوم حتى رجلٌ كبيرٌ منهم".

قوله : "**الثاني أن تكون غاية له في شيء**"[14].

أي : باعتبار شيء، "فتدل على ملابسة الفعل للتابع ، بعد ملابسته للمتبوع مع مهلة. وأن ما قبلها مما ينقضي شيئاً فشيئاً إلى أن يبلغ ما بعدها. والتحقيق : أن المعتبر فيها ترتيب أجزاء ما قبلها ذهناً ، من الأضعف إلى الأقوى ، أو بالعكس ، ولا يعتبر الترتيب الخارجيّ: لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته للأجزاء[1] الأخر

---

[2] أ:"أنْ" ،ب "أنْ"، حاشية الشنواني "أي" 130 أ ، والمغني: "أي" ص 144.

[3] انظر: المغني 144/1.

[4] كلمة : "تعالى" ساقطة من أ.

[5] سورة الأنعام 38/6 وهود 6/11.

[6] أي: الوجه الثاني لحتى ، الموصل 105 والمغني 147/1.

[7] ب:"قرقاً".

[8] أ:"يزيد".

[9] ب:"بالقوم".

[10] الموصل 105 أي: المعطوف بـ "حتى" مشروط بأمرين.

[11] انظر : المغني 146/1.

[12] ب:"شرط ثالث".

[13] الحرف : "في" ساقط من ب.

[14] الموصل 105 أي: الشرط الثاني لـ "حتى" لتكون عاطفة . والشرط الأول: أن يكون المعطوف بعضاً من المعطوف عليه.

[1] أ:"للجزء".

نحو : "مات كل أب لي حتى آدمَ ، وفي أثنائها نحو : "مات الناس حتى الأنبياء"، وفي زمان واحد نحو[2] : "جائنى القوم حتى خالد" ، إذا جاؤك معاً و"خالد" أضعفهم"[3].

قوله : "**بالنسبة إلى كمالات النوع الإنساني**"[4].

قيد بذلك ؛ لأن من الشرف مالا يتصور في الأنبياء؛ كشرف الله تعالى.

قوله : "**غاية للناس في دناءة المقدار**"[5].

أي : من غاية الناس فيما ذكر، فلا ينافي أن من يباشر إزالة القاذورات والنجاسات أدنى مقداراً من الحجامين.

قوله : "**وكالقوة**"[6].

يفهم أن القوة ليست من الشرف ، ووجهه أنها بذاتها غَيْرُهُ ، إلا أنها قد تكون سبباً له.

قوله : "**جمعُ كَمِيٍّ**"[7].

وفي الصحاح[8] : كأنهم جمعوا : "كامياً" على كماة. كما قالوا : قاضٍ وقُضاة.

قوله : "**حتى رأسها**"[9].

لعل هذا من باب الغاية في الدناءة من حيث المأكولية؛ لأن غالبها لا يصلح للأكل، ولا يستطاب كغيره.

قوله : "**حتى كلامُها**"[1].

---

(2) كلمة : "نحو" ساقطة من ب.

(3) المطول:227

(4) الموصل 105 تمام العبارة: "فإن الأنبياء- عليهم السلام- هم غاية للناس في شرف المقدر؛ بالنسبة إلى كمال النوع الإنساني"، وذلك في التعليق على قولهم : "مات الناس حتى الأنبياء.

(5) ب: "أو كالقوة" الموصل 105 تمام العبارة: "فالحاجمون هم المعطوف بـ "حتى"، وهم غاية للناس في دناءة المقدار. قال ذلك في: "زارني الناس حتى الحاجمون"

(6) الموصل 105 تمام العبارة: "أن يكون المعطوف لـ"حتى" غاية للمعطوف عليه في شيء كالقوة والضعف نحو: "قهرناكم حتى الكماة"..... الخ.

(7) كلمة من صدر بيت من الطويل، وتمامه:

قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى الْكُمَاةَ فَأَنْتُمُ   تَهَابُوْنَنَا حَتَّى بَنِيْنَا الأَصَاغِرَا

وهو بلا نسبة في المغني 146/1، وتذكرة النحاة 47 وارتشاف الضرب 647/2 وشرح شواهد المغني 373/1 وشرح أبيات المغني 107/3 وحاشية الصبان 97/3.

(8) انظر: الصحاح (كمي) 2477/6. .

(9) الموصل 106 إشارة لقولهم : "أكلت السمكة حتى رأسَها". فالرأس بعض حقيقي من السمكة.

(1) الموصل 106 إشارة لقولهم: "أعجبتني الجاريةُ حتى كلامُها" الكلام بعض حكمي وليس بعضاً حقيقياً.

لك أن تقول : هذا من البعض /52 ب/ [غير][2] الحقيقي ، باعتبار المقصود من هذا المثال ، إذ المعنى : أعجبتني صفات الجارية أو معانيها ، لا نفس حقيقتها، إذ هي كسائر الأفراد في ذلك.

قوله : "**وهو أمر كلي منطبق على جزيئاته[3]**".

المراد بالأمر: القضية، وبالانطباق[4] : الاشتمال. فمعنى التعريف: قضية كلية مشتملة بالقوة القريبة[5] -إلى الفعل- على أحكام ما تحتها ، أي:[6] أحكام[7] جزئيات موضوعها ، أو أحكام فروع تلك القضية. ويرادف الضابط : القاعدة والقانون.

قوله : "**أن يقال كأنه إنما زاده[8] لتصحيح الأخبار**"[9].

وَيرِد عليه : "أنْ" وصلتها[10] بتأويل المفرد ، وهو ليس بضابط ، فلعل في الكلام حذفاً ، أي: [دون أن يقال][11].

قوله : "**على الاتصال**"[12].

أي بحسب المقصود من الكلام في هذا المثال : "أعجبني أمر الجارية وشأنها إلا كلامها"، وإلا فالكلام بحسب الظاهر، مستثنىً منقطع ، إذ الجارية اسم للجسم المركب من اللحم والدم وغيرهما.

قوله : "**حرف ابتداء**"[13].

أي : حرفاً يُبْتَدأُ[1] بعده بجمل ، أي : تستأنف؛ وتقطع عما قبلها من حيث الإعراب ، وإنما[2] وجب تعلقها به من حيث المعنى.

قوله :(حَتَّىٰ عَفَواْ [3]).

---

[2] ما بين معقوفين [ ] من زيادة المحقق، لئلا يحدث تناقض في كلام الحموي.
[3] الموصل 106 تعريف للضابط أو القانون أو القاعدة . انظر التعاريف 70 .
[4] الحرف:"و" ساقط من أ.
[5] ب:"القربية".
[6] أ:"إلى".
[7] كلمة:"أحكام" ساقطة من ب.
[8] أي: زاد الضابط أو التعريف.
[9] عبارة :" أن يقال ... الأخبار" غير موجودة بالموصل، ولا قواعد الإعراب.
[10] ب:"وصفها"، والشنواني : "وصلتها" 124ب. والمعنى أن يقال: كأن زيادته لتصحيح الأخبار.
[11] أ:"ذوان يقال". ب: "ذوات يقال "، ومثله السُنواني.
[12] الموصل 106: تمام العبارة: "ما صح استثنائه مما قبله على الاتصال، صح دخول حتى عليه".
[13] هذه الصورة الثالثة لـ "حتى"، أن تكون حرف ابتداء.
[1] أ،ب:"تبتدأ" الشنواني : يُبتدأ.
[2] أ:"وإما" .

أي : كثروا[4] ، من عفا النبات إذا كثر[5].

قوله : "**على المضارع المرفوع**"[6].

ولرفعه ثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون حالاً أو مؤولاً به.

والثاني : أن يكون مسبباً عما قبلها ، فلا يجوز : "سرت حتى تطلعَ الشمس".

والثالث : أن يكون فضلة ، فلا يجوز في نحو : "سيري[7] حتى أدخلَها". فإن قلت: "سيرى[8] أمس حتى أدخلُها[9]" جاز الرفع ؛ إنْ جعلت "أمسِ" خبراً لمبتدأ ، وامتنع /53 أ/ إنْ علقتَ "أمسِ" بالمصدر. ومعنى كونه مسبباً عما قبلها ، أن يكون ما قبلها؛ بحيث يمكن أن يؤدي حصول مضمونه إلى حصول مضمون ما بعدها ، سواء اتصل المضمونان نحو : "سرت حتى[10] أدخلها"، أو لم يتصلا نحو: "رأى منِّي العام الأول شيئاً حتى لا أستطيع أن أكمله العام بشيء[11]، وإنما وجبت السببية؛ لأنه لما زا ل الاتصال[12] اللفظى –وهو تعلق "حتى" بما قبلها– شُرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي؛ جبراً لما فات من الاتصال اللفظي.

قوله : "**كلا**".

وهل هى بسيطة[1] أو مركبة؟ [مركبة][2] من كاف التشبيه و"لا" النافية؛ وشُدِّدتْ لامها لتقوية المعنى ، ولدفع توهم بقاء معنى الكلمتين[3]

قوله : "**حرف ردع**"[4].

---

[3] سورة الأعراف 95/7 والموصل 106: والشاهد دخول حتى الابتدائية على الجملة الفعلية المبدوءة بالماضي .

[4] انظر:الكشاف 98/2 والقرطبي 161/4والجلالين 15 وتفسير أبي السعود 253/3.

[5] تفسير أبي السعود 253/3.

[6] الموصل 106 أي: حتى الابتدائية تدخل على الجملة الفعلية المبدوءة بالمضارع نحو:"وزلزلوا حتى يقولُ الرسول" في قراءة من رفع. سورة البقرة 214/2.

[7] ب:"مسيري".

[8] ب:"مسيري".

[9] كلمة:"أدخلها" ساقطة من أ.

[10] الحرف:"حتى" ساقط من أ.

[11] أ،ب:"لشيء"، الشنواني "بشيء".

[12] ب:"اتصال".

[1] هذا رأي لغير ثعلب: انظر: المغني 212/1.

[2] ما بين معقوفين [ ] من زيادة المحقق ليستقيم المعنى.

[3] هذا رأي ثعلب. انظر: المغني 212/1.

وليست اسم فعل بمعنى "ارتدْع" -كما هو الظاهر- لأن عدم استقلالها بمعناها صرفها عن ذلك الظاهر.

قوله : "**أي انتهِ**"[5].

تفسير للمقصود[6] من الردع ، وإلا: فالانتهاء تفسير للارتداع لا للردع ، والحرف لا يفسر بمضمون الكلام.

قوله : "**عن هذه المقالة**"[7].

أي : عن مثل هذه المقالة ، إذ الانتهاء عن نفس المقالة الواقعة غير متصور.

قوله : "**بمنزلة إيْ**"[8].

[أي][9] : معنىً ؛ فتكون لتصديق المخْبِر ، وإعلام المستخبِر ، ووعد الطالب. واستعمالاً : فتكون مع القسم.

قوله : "**بمعنى حقاً**"[10].

فتكون اسماً ، وبُنِيَ لموافقته لكلام[11] الحرفية في اللفظ. والذي يفهمه كلام المتن[12] ، وصرح به الشارح؛[13] أنها في هذه الحالة حرف.

والأول قول مكيّ[1] ، ونقله الكافيجيّ[2].

---

(4) الموصل 107 تمام العبارة: "حرف ردع وزجر". والمغني 212/1، والحديث عن "كلا".

(5) الموصل108 تعليقاً على قول الله عز وجل :"فيقول ربي أهانن كلا" سورة الفجر 16/89، 17.

(6) ب:"المقصود".

(7) وهي قوله : "فيقول ربي أهانن" سورة الفجر 16/89.

(8) المقصود: "كلا بمعنى إيْ". انظر: الموصل 108 والمغني 213/1.

(9) ما بين معقوفين [ ] من زيادة المحقق ليستقيم المعنى.

(10) أي: "كلا" بمعنى حقاً. انظر الموصل 108، والمغني 93/1 وهو رأي الكسائي ومن تبعه.

(11) ب:"لكلا".

(12) أي: متن قواعد الإعراب 54.

(13) الموصل 108.

(1) مكي: هو مكي بن أبي طالب خموش بن محمد بن مختارالأندلسي أبو محمد، مقرئ عالم بالتفسير والعربية، طاف في بعض بلاد المشرق وعاد الى بلاده القيروان، ثم سكن قرطبة وخطب بها. له كتب منها: مشكل إعراب القرآن، والكشف عن وجوه القراءات وعللها، والهداية إلى بلوغ النهاية في القرآن وتفسيره، والتبصرة في القرآت السبع، والإبانة في القراءات ، وغيرها. توفي سنة أربع مئة وسبع وثلاثين للهجرة. انظر : نزهة الألباء 347، وإنباه الرواة 313/3 ووفيات الأعيان 274/5 وبغية الوعاة 298/2 وفيات الأعيان 274/5 والأعلام 286/7.

(2) انظر: شرح قواعد الأعراب للكافيجي 322، 323.

قوله : "**بمعنى "ألا" الاستفتاحية**"[3].

قيد بذلك؛ لأن "ألا" تستعمل أيضاً /53 ب/ للإنكار والتوبيخ والتمني والاستفهام والعرض والتحضيض.

قوله : "**وهو قول أبى حاتم**"[4].

واستدل بأن صدر السورة أنزل أول شيء ، ثم نزل بعد ذلك :

(كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ [5]) ، فجاءت في افتتاح الكلام.

قوله : "**ولو كانت بمعنى حقاً**[6] **... إلى آخره**".

انتصاب "حقاً" على الظرفية[7] في نحو قوله :

أَحَقاً أنَّ جِيْرَتَنَا[8] اْستَقَلُّوْا[9] ... ...

بدليل قوله[1] :

أَفِي حَقٍّ[2] أَنِّيْ مُغْرَمُ بِكَ هَائِمٌ[3] ... ...

---

[3] الموصل 108 من معاني "كلا". والمغني 213/1 وهو رأي أبي حاتم.

[4] "كلا" بمعنى "ألا" الاستفتاحية، وهو رأي أبي حاتم.

أبو حاتم هو: سهل بن محمد بن عثمان الجشمي السجستاني، من كبار العلماء بالعربية والشعر، من أهل البصرة، كان المبرد يلازم القراءة عليه، له نيف وثلاثون كتاباً، منها: ما تلحن فيه العامة، والأضداد، والوحوش، والحشرات، والمختصر في النحو على مذهب الأخفش وسيبويه. توفي سنة مئتين وثمان وأربعين . انظر: مراتب النحويين 130 وأخبار النحويين البصريين 102-104 وطبقات النحويين واللغويين 94 وإنباه الرواة 58/2 وإشارة التعيين 137.

[5] سورة العلق 96 /6.

[6] الموصل 109 تمام العبارة"ولو كانت ألا بمعنى "حقاً"؛ لفتحت الهمزة بعدها كما في قوله: أحقاً أن جيرتنا أستقلوا". قال ذلك تعليقاً على قوله تعالى :" ألا أن أولياء الله" سورة يونس 62/10.

[7] هذا قول سيبويه. انظر: المغني 66/1 وشرح شواهد المغني 171/1 حيث نسبه لسيبويه والجمهور.

[8] أ:"جيراننا".

[9] الموصل 109 صدر من بيت من الوافر، وتمامه:

أَحَقَّاً أَنَّ جِيْرَتَنَا اسْتَقَلُّوا ... فَنَيَتُّــاَ وَنَيَّهُـمْ فِرَيْــقُ

وهو للمفضل النكري في طبقات فحول الشعراء 275/1 بلفظ:"ألم تر.....فنيتنا" والمقاصد النحوية 235/2 وشرح شواهد المغني 170/1. وللعبدي في خزانة الأدب 277/10. وبلا نسبة في أمالي بن الشجري 197/3 بلفظ (فنيتنا) ولسان العرب (فرق) 169/11 والتذييل والتكميل 87/5 والجنى الداني 391 والمغني 66/1 والهمع 488/2 وتاج العروس (فرق) 47/7، والشاهد: حقاً تفتح الهمزة بعدها، و "ألا" ليست بمعنى حقاً لأنها تكسر همزة إنّ بعدها، بالإضافة إلى أن "حقاً" منصوب على الظرفية، كما سيأتي توضيحه الآن.

[1] أي: "حقاً" منصوب على الظرفية، بدليل قوله:"أفي حق... الخ ".

[2] ب: "الحق".

[3] صدر بيت من الطويل، وتمامه :

أَفِيْ حَقٍ أَنّيْ مُغْرَمٌ بِكَ هَائِمٌ ... وَأَنَّكَ لاَخَلٌ هَواكَ ولاَ خَمْرُ

وإن وصلتها مبتدأ خبره "حقاً" ، وقال المبرد[4] : "حقاً" : مصدر"يحق" محذوفاً ، وإن وصلتها ؛ فاعل.

قوله : "**لأنها حرف**[5] **... إلى آخره**".

هذا التعليل لا يأتي على قول مكي[6] أنها اسم.

قوله : "**فتكون نافية وناهية**"[7].

إسناد النفي والنهي إليها مجاز، من إسناد ما للشيء إلى آلته؛ لأن النافي والناهي حقيقةً إنما هو المتكلم.

قوله : "**فالنافية تعمل**[8] **... إلى آخره**".

وقد سُمع من[9] العرب الجزمُ بها ، إذا صلح قبلها "كي" نحو: "جِئْتُه لايكنْ له عليَّ حجة". وسُمع من العرب الرفع أيضاً في مثل هذا المثال[10].

وخالف ابن عصفور[1] فقال: وهذا عندنا يجب رفعه ، ولا يجزم إلا ضرورة.

البيت لفائد بن المنذر القشيري في المقاصد النحوية 81/3 ولعابد بن المنذر العسيري في شرح شواهد المغني 172/1. وبلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 1267 والحماسة المغربية 962/1 وأوضح المسالك 232/2 والمغني 66/1 وشرح شواهد المغني 171/1 وخزانة الأدب 401/1 وشرح أبيات المغني 356/1. الشاهد في البيت قوله:"أفي الحق" هذا الاستعمال يدل على أن "حقاً"- في البيت السابق مثلاً – وإن كان مصدراً، فقد استعمل ظرفاً بدليل دخول "في" التي يكون الظرف على معناها. انظر: أوضح المسالك 232/2، 233 في الحاشية.

[4] انظر : المغني 67/1.

[5] الموصل 109 الحديث عن :كلا" وتمام العبارة: "ويدفع بأنه إنما لم تفتح همزة "إنّ" بعد "كلا" إذا كانت بمعنى "حقاً"؛ لأنها حرف لا يصلح للخبرية صلاحية حقاً لها".

[6] انظر: المغني 213/1.

[7] الموصل 109، 110 الحديث عن "لا".

[8] الموصل 110 تمام العبارة: "فالنافية تعمل في النكرات عمل "إنّ" كثيراً؛ إذا أُريد به نفي الجنس".

[9] ب: "عَنْ".

[10] انظر: التسهيل 233.

[1] ابن عصفور: هو أبو الحسن علي بن موسى أو مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي، حامل لواء العربية بالأندلس، أخذ عن أبي علي الشلوبين وغيره من علماء تونس، وكان أبو حيان يثني عليه كثيراً. له مصنفات منها: المقرب، والممتع في التصريف، وشرح الجمل، وغيرها. توفي سنة تسع وستين وستمائة. انظر : إشارة التعيين 236، وفوات الوفيات 109/3 وبغية الوعاة 210/2 وكشف الظنون 180/2 وشذرات الذهب 330/5 وهدية العارفين 712 وشجرة النور الزكية 197.

قوله : "**إذا أريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص**"[2].

أي : جنس اسمها إن مفرداً فمفرد ، وإن مثنى فمثنى ، وإن جمعاً فجمع. ومعنى نفي الجنس في[3] الوحدة والمثنى[4] والجمع ؛ نفيُ كل مثنى[5] وجمع، ونفي فردٍ من أفرادهما.

وظاهر كلامه أنها[6] للتنصيص على العموم ، وإن لم يكن اسمها مبنياً، بل كان منصوباً لفظاً ، وهو ظاهر كلام ابن مالك[7] وغيره ، ومقتضى كلام بعضهم؛ اختصاص ذلك /54 أ/ بحالة البناء.

قوله : **فـ"إله"[8] اسمها**"[9].

أي : و"الله" بدل منه باعتبار محل الرفع ، ولم يجز باعتبار محل النصب ، لعدم صلاحيته لعمل "لا" ، لأنه معرفة ، و"لا" لاتعمل في المعارف ، وخبر[10] "لا" محذوف أي : لا إله في الوجود إلا الله. وقيل: إن الله بدل من الضمير المستتر في الخبر ، وقيل[11] : "إلا الله" صفة لـ"إله" على موضعه قبل دخول "لا"، أو على موضعها معها، ويصير المعنى: لاإله غير الله في الوجود. وقيل: الاستثناء مفرغ، و"الله" الخبر ، وهذا منقول عن الشلوبيين والزمخشري. وقال العصام:[1] جعل الزمخشري كلمة التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر.

---

(2) الموصل 110 تمام العبارة: فترفع الاسم وتنصب الخبر إذا أُريد بها ... التنصيص". والحديث عن لا النافية للجنس.

(3) ب: "و".

(4) ب: "في المثنى".

(5) ب: "شيء".

(6) أي: "لا" النافية للجنس.

(7) أنها للتنصيص على العموم. انظر: أوضح المسالك 5/2.

(8) ب: "قاله".

(9) الموصل 110 في قولنا: "لا إله إلا الله".

(10) أ: "وخبره".

(11) ارتشاف الضرب 314/2.

(1) العصام هو: إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن مهران أبو إسحاق، عالم بالفقه والأصول، كان يلقب بركن الدين، وهو أول من لقب من الفقهاء، نشأ في أسفرايين – بين نيسابور وجرجان – ثم خرج إلى نيسابور، وبنيت له فيها مدرسة عظيمة؛ فدّرس فيها، ورحل إلى خرسان وبعض أنحاء العراق، فاشتهر. له: كتاب الجامع في أصول الدين، ورسالة في أصول الفقه، كان ثقة في رواية الحديث، وله مناظرات مع المعتزلة. توفي سنة أربعمئة وثماني عشرة للهجرة.انظر: وفيات الأعيان 28/1 وشذرات الذهب 209/3 والأعلام 61/1 ومعجم المؤلفين 83/1.

قوله : "**تقديره لنا**"[2].

أي : أيها العالَمُ الذي هو كل شيء[3] موجود سوى الله. وقدره بعضهم موجوداً ، وفي الوجود ، أي : في مسمى الوجود الصادق على العيني والذهني، فنفي الإله عن الوجود نفي حقيقة[4]. وقدره بعضهم : "كأين"؟ وهذه[5] التقادير كلها متحدة.

قوله: "**إذا أريد بها نفيُ الجنس، على سبيل الظهور ، أو أريد بها نفي الواحد**"[6].

وغلط كثير من الناس فزعموا[7] أنّ العاملة عمل "ليس" لا تكون إلا لنفي الواحد[8] ، لا غير. ويرد عليهم نحو قوله :

تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الْأَرْضِ بَاقِيَا   وَلاَ وَزْرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا[9]

و"تعز" : فعل[1] أمر من التعزية. والوزر[2] : الملجأ. والواقي : الحافظ. أي : تصبر على ما أصابك من المصيبة ، فإنه لا يبقى شيء على وجه الأرض؛ ولا ملجأ للشخص[3] مما قضاه الله تعالى ، وقدره عليه.

قوله : "**والزائدة هى /54 ب/ التى دخولها في الكلام كخروجها**"[4].

يعني[5] : باعتبار أصل المعنى ، وإلا فكل زائد يفيد دخوله التأكيد ، وبخروجه[6] يُخِلُّ بهذه الفائدة[7] ، فليس دخوله كخروجه بهذا الاعتبار. وأما نحو: "جئت بلا مالٍ"

---

(2) الموصل 110 تمام العبارة: "فـ"إله" اسمها، وخبرها: محذوف تقديره لنا".والكلام في قولنا : "لا إله الا الله".

(3) كلمة: "شيء" ساقطة من أ.

(4) ب: "الحقيقة". ولعل المراد: نفي لحقيقة العينية أو التصور الذهني عن الله.

(5) أ: "وهذا".

(6) الموصل 110 تمام العبارة: وتارة تعمل "لا" عمل "ليس" قليلاً، فترفع الاسم، وتنصب الخبر، إذا أُريد بها نفي الجنس....الواحد".

(7) ب: "ففهموا".

(8) أ: "الوحدة".

(9) عبارة: "ولا وزر مما قضى الله واقيا" ساقطة من أ.

البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ 120، وشرح التسهيل 376/1 وجواهر الأدب 292 والتذييل والتكميل 311/5 وارتشاف الضرب 110/2 والجنى الداني 292 وتخليص الشواهد 294 وأوضح المسالك 286/1 والمغني 266/1، 267 وشرح قطر الندى 144 والمقاصد النحوية 102/2 والهمع 397/1 وشرح شواهد المغني 612/2 ومجيب الندا 24/2 وشرح أبيات المغني 377/4 وحاشية الصبان 253/1 والكواكب الدرية 96/1، 2/2، 42/2.

(1) كلمة: "فعل" ساقطة من ب.

(2) لسان العرب (وزر) 202/15 والمصباح المنير (وزر) 333/2.

(3) ب: "ولا ملجأ يقي الشخص".

(4) الموصل 111 الحديث عن "لا" الزائدة.

(5) أ: "بعض".

(6) أ: "كخروجه".

بالجر ، فعن الكوفيين أنها اسم بمعنى"غير" ، والخافض داخل عليها، وما بعدها خفض بالإضافة. وغيرهم يراها حرفاً ، ويسميها زائدة ، ويعنون بذلك أنها معترضة[8] بين شيئين متطالبين ، وإن لم يصح[9] أصل المعنى بإسقاطها.

قوله : "**حرف يقتضي امتناع جوابه، بوجود شرطه**"[10].

أي حرف يدل على انتفاء جوابه؛ لوجود شرطه. "فأما قوله عليه الصلاة والسلام[11]: " لَوْلاَ أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي لأَمَرْتُهُمْ بِالِّسوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلاَةٍ ". فالتقدير: لولا مخافة أن أشق على أمتي لأمرتهم أمر إيجاب، وإلا لانعكس معناها، إذ الممتنع المشقة، والموجود الأمر[12]. وقال البيضاوى[13] في قوله تعالى :(وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكَ وَرَحۡمَتُهُۥ لَهَمَّت طَّآئِفَةٞ مِّنۡهُمۡ أَن يُضِلُّوكَ)[1] ليس القصد في جواب "لولا" هنا إلى همهم، بل إلى نفي تأثيره به صلى الله عليه وسلم.

قوله : "**وتختص[2] بالجملة الاسمية[3]... إلى آخره**".

وليس[4] الاسم بعدها مرفوعاً بفعل محذوف ، ولا بـ"لولا" لنيابتها عنه ، ولا بها[5] أصالة ، خلافاً[6] لزاعمي ذلك. وقال أكثر العلماء: يجب كون خبر[7] المبتدأ بعدها كوناً مطلقاً محذوفاً ، فإذا أريد الكون المقيد لم يجز أن يذكر، ولا أن يحذف ، بل يجعل مصدره

---

[7] أ: "القاعدة".

[8] أ: "مقترنة".

[9] أ: "وأن لا يصح:" ب: "وأن ليصح". الشنواني: "وإن لم يصح" 130ب.

[10] الموصل 112 المراد: "لولا"، وقد أنهى الحديث عن "حتى".

[11] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه 11 كتاب الجمعة (81) باب السواك يوم الجمعة (887/143/1)

[12] المغني 301/1.

[13] انظر: تفسير البيضاوي 236/1

البيضاوي هو : عبدالله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي البيضاوي، قاض ومفسر وعلامة، ولد بالمدينة البيضاء بفارس، تولى القضاء فترة. من مصنفاته: أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي، وطلائع الأنوار في التوحيد، ومناهج الوصول إلى علم الأصول وغيرها.توفي سنة سبعمائة وإحدى وتسعين للهجرة. انظر: طبقات الشافعية 157/8 – 158 والبداية والنهاية 309/13 وبغية الوعاة 50/2 – 51 وهدية العارفين 462/5 – 463 والأعلام 110/4 ومعجم المؤلفين 97/6 – 98.

[1] سورة النساء 113/4.

[2] ب: "ويختص".

[3] الموصل 112 المراد: "لولا". وتمام العبارة: "وتختص" لولا" بالجملة الاسمية المحذوفة الخبر وجوباً غالباً.

[4] ب: "وليست".

[5] كلمة: "بها" ساقطة من أ.

[6] ب: "حلافاً".

[7] ب: "يجب كون إلى خبر".

هو المبتدأ فتقول : "لولا قيام زيد لأتيتك". أو تدخل "أنّ" على المبتدأ فتقول : "لولا أنّ زيداً قائم". ويصير /55 أ/ "أنّ" وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً. "وذهب الرماني[8] وابن مالك إلى أنه يكون كوناً مطلقاً كالوجود والحصول ، فيجب حذفه. وكوناً مقيداً كالقيام والقعود ؛ فيجب ذكره؛ إن لم يعلم نحو: " لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيْثُوْ عَهْدٍ بِالإِسْلاَم [9]". ويجوز الأمران إن علم[10].

قوله : "**أي موجود**"[11].

إشارة إلى تقدير الوجود؛ الذي أضافه المتن[12] إلى شرط "لولا" ، "فزيد" هو ذو الوجود ، فهو الشرط ، ولا إشكال في تسمية المفرد شرطاً؛ لأنها اصطلاحية ، ولا مشاحة في الاصطلاح. وقد يقال: الشرط هو الجملة، ومعنى وجودها: حصول مضمونها ، سواء كان الخبر فيها كوناً مطلقاً – كما مُثِّل–، أو خاصاً كقولك : "لولا زيد جالس لقمت".

قوله : "**ومنه[1]: لولاي لكان كذا**".

قال سيبويه[2] والجمهور : "لولا" جارة للضمير مختصة به، كما اختصت "حتى" بالظاهر. ولا تتعلق "لولا" بشيء ، وموضع مجرورها رفع بالابتداء ، والخبر محذوف.

وقال الأخفش[3] : " الضمير مبتدأ ، "ولولا" غير جارة، ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع ، كما عكسوا إذ قالوا : "ما أنا كأنت" و"لولا أنت كأنا".

---

(8) انظر المغني 301/1، 302

الرُّماني هو: أبو الحسن علي بن عيسى بن علي عبدالله الرماني، باحث معتزلي، مفسر، من كبار النحاة،أصله من سامراء، مولده ووفاته ببغداد، له نحو مئة مصنف منها: الأكوان، والمعلوم والمجهول، والأسماء والصفات، وكتاب التفسير، وشرح أصول ابن السراج، وشرح سيبويه، ومعاني الحروف، والنكت في إعجاز القرآن. توفي سنة ثلاثمائة وأربع وثمانين هجرية. انظر: نزهة الألباء 318 وطبقات النحويين واللغويين 120 وتاريخ العلماء النحويين 30، 31، وإنباه الرواة 294/2 وبغية الوعاة 180/2، 181 والأعلام 317/4 .

(9) أخرجه الإمام مسلم في صحيحة (15) كتاب الحج (69) باب نقض الكعبة وبناؤها (1333/664/1) متقارب الألفاظ.

(10) المغني 301/1، 302.

(11) الموصل 112 تمام العبارة: يحذف خبر "لولا" وجوباً في نحو: "لولا زيدٌ – أي: موجود – لأكرمتك".

(12) الموصل 112: وذلك في قوله: "لولا زيدٌ- أي موجود لأكرمتك".

(1) الموصل 112 أي: من دخول "لولا" على الجملة الاسمية المحذوفة الخبر.

(2) انظر: الكتاب 373/2 والمغني 302/1 والموصل 112.

قوله : "**تحضيض**"[4].

مأخوذ من "حضه على القتال" : حثه عليه وطلبه منه ، فهو أبلغ من الحث؛ لزيادة البناء

قوله : "**وعَرْض – بسكون الراء**"[5] .

من "عَرَضَ فلان حاجته[6] على فلان".

ومنه التعريض خلاف[7] التصريح، ودلالة" على الطلب بالالتزام؛ لأنه مِنْ: نظر[8] إليه من "عَرَض" أي:

جانب وناحية ، فكان العُرَضُ[9] لمّا /55 ب/ ترك التصريح بحاجته ؛ طلبها من جانب؛ لأن المراد من المعنى أعم من الحاصل بالوضع ؛ والحاصل بمعونة المقام ؛ فلذا كانت الوجوه بحسب الاستعمال ، لا الوضع فقط.

قوله : (فَلَوۡلَا نَصَرَهُمُ)[1].

أي : بدفع العذاب عنهم[2].

قوله : (مِن دُونِ ٱللَّهِ)[3].

أي : غيره.

قوله : (قُرۡبَانًا)[4].

أي: متقرباً به[5] إلى الله.

قوله : "**آلهة**".

---

(3) انظر: المغني 302/1، 303.

(4) الموصل 112 المعنى الثاني لـ "لولا": حرف تحضض . لسان العرب (حضض) 151/4.

(5) الموصل 112 المعنى الثالث لـ "لولا" حرف عَرْض".

(6) أ: "جانبه".

(7) أ،ب : "فلان". الشنواني: خلاف. 135 ب.

(8) ب: "نظرت".

(9) ب: "المعرض".

(1) سورة الأحقاف 28/46 والموصل 113 ومعنى : "لولا" للتوبيخ.

(2) تفسير الجلالين 669.

(3) تمام الآية: "فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قرباناً آلهة" سورة الأحقاف 28/46.

(4) تمام الآية: "فلولا نصرهم الذين اتخذوا من دون الله قرباناً آلهة" سورة الأحقاف 28/46.

(5) كلمة: "به" ساقطة من ب.

وهم الأصنام ، ومفعول "اتخذوا" : ضمير محذوف يعود على الموصول ، أي: "اتخذوهم"، ومفعوله الثاني: "قرباناً"، و"آلهة": بدل منه.

قوله : "**منه**"[6].

أي : من النفي."لو قال" : أي من "لولا"[7] التي للنفي لكان أوضح؛ لأن[8] المراد بـ"لولا" هنا التوبيخ[9]. فإن احتج محتج للهروي[10] بأنه قُرِئ بنصب "قوم"[11] على أصل الاستثناء[12] ، ورفعه على الإبدال[13]. فالجواب أن الإبدال يقع بعد ما فيه رائحة النفي كقوله:

... ... إِنْ تَغَيَّرَ إلاّ النُّؤْيُ وَالْوَتَدُ[1]

فرفع[2] ؛ لما كان "تَغَيَّرَ" بمعنى : لم يبق[3] على حاله. وأدق[4] من هذا قراءة بعضهم: (فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ)[6]، لمّا[7] كان: "شربوا منه" في معنى: لم يكونوا منه[8] ، بدليل : (فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّى)[9].

---

(6) الموصل 113 تمام العبارة: "لولا" نافية بمنزلة "لم" ، وجعل منه – الهروي – "فلولا كانت قرية آمنت" سورة يونس 198/10.

(7) أ: "لولاي".

(8) ب: "إذ".

(9) في: " فلولا كانت قرية" سورة يونس 98/10.انظر :المغني 304/1.

(10) الهروي هو: أبو عبيد أحمد بن عبدالرحمن الباشاني الهروي، باحث من أهل هرارة بخرسان، من مصنفاته: غريب القرآن، وغريب الحديث وغيرها. ت/401. انظر: إنباه الرواة 150/4 ووفيات الأعيان 95/1 وبغية الوعاة 371/1 والأعلام 210/1.

(11) في قوله: "فلولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها إلا قوم يونس" سورة يونس 98/10.

(12) انظر: الكشاف 254/2 وفتح القدير 538/2.

(13) انظر: الكشاف 254/2 وفتح القدير 538/2.

(1) عجز بيت من البسيط، وتمامه:

وَبِالصَّرِيْمَةِ مِنْهَا مِنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْيُ وَالْوَتَدُ

وهو للأخطل في ديوانه 86 والمقاصد النحوية 103/3 وشرح شواهد المغني 670/2، 671، وشرح أبيات المغني 126/5. وبلا نسبة في التبيان للعكبري 85/1 وارتشاف الضرب 313/2 والمغني 305/1 وأوضح المسالك 255/2.

(2) ب: "فوقع" ، حاشية الشنواني "فرفع" 136 أ والمغني 305/1 "فرفع". والصواب : "فرفع" والمعنى: "رفع" "النُّؤْيُ" في البيت السابق.

(3) وبهذا توفرت رائحة النفي ليتم الإعراب على البدلية.

(4) أ،ب: أحق، والمغني: 305/1 بلفظ: "أدق" والصواب : "أدق" لأنه رائحة النفي في الآية دقيقة، لا تكاد تلاحظ، كما سيأتي بيانه الآن إن شاء الله تعالى.

(6) سورة البقرة 249/2.

(7) أ،ب: "فما"، والمغني 305/1 بلفظ "لمّا".

(8) أي: لم يكونوا من النبي طالوت عليه السلام، وعلى سيدنا محمد أفضل الصلاة وأتم التسليم.

قوله : "**أي**[10] **في قرائتهما**"[11].

وذلك لأن الحرف[12] حد مابين القراءتين، وحرف الشيء[13] : وجهته وناحيته، ويجوز أن يكون قولهم: حرف فلان؛ يراد به حروفه التى يقرأ بها، يراد بها بأعيانها من غير زيادة[14]، ولا نقص فيها[15]، فيكون الحرف واقعاً موضع الحروف كقوله تعالى :(وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا)[16]، أي: والملائكة[17].

وسميت أحرف[1] المعجم حروفاً؛ لأن الحرف حد منقطع الصوت، وغايته وطرفه كحرف الجبل؛ أو لأنها جهات للتكلم ونواحي، كحروف الشيء /56 أ/ وجهاته المحدقة[2] به. وَسَمَّى مِنْ[3] أهل العربية أدوات المعانى حروفاً نحو: "مِنْ، وقد"؛ لأنها تأتي في أول الكلام وآخره غالباً، فصارت كالحروف والحدود له[4].

قوله : "**شرطية**"[5].

وشرطها في الأغلب مستقلة[6] المعنى ، فإن أردت معنى[7] الماضي جعلت الشرط لفظة "كان"، كقوله تعالى :(إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ)[8]. وإنما اختص ذلك بـ"كان"؛ لأن الفائدة المستفادة منها كالزمن الماضي فقط ، ومع النص على المضي لا يمكن إفادة الاستقبال ، وهذا من خصائص "كان" دون سائر الأفعال

---

[9] سورة البقرة 249/2.
[10] الحرف: "في"ساقط من ب.
[11] الموصل 113، 114 أي: في قراءة أبي بن كعب وابن مسعود للآية "فولا كانت قرية" حيث قرءاها: "هلا كانت"، وبالتالي: "لولا" بمعنى . "هلا"، وبهذا : اختلف العلماء في "لولا" في الآية السابقة على ثلاث معانٍ هي : نافية أو للتوبيخ أو بمعنى هلا.
[12] إشارة لقوله صلى الله عليه وسلم: "إن هذا القرآن نزل على سبعة أحرف".
[13] عبارة: "حرف الشيء" ساقطة من أ،ب، وموجودة في الشنواني 136 ب .
[14] أ: "زويا".
[15] أ: "من غير... وهو لا نقص فيها".
[16] سورة الحاقة 17/69.
[17] سر صناعة الإعراب 14/1.
[1] أ: "حروف".
[2] أ،ب: "المحذوفة"،الشنواني: "المحدقة".136 ب.
[3] كلمة: "من" ساقطة من ب، وهي بمعنى "بعض".
[4] سر صناعة الإعراب 14،15/1.
[5] "إن" من معانيها : الشرطية.
[6] كلمة: "مستقلة" ساقطة من أ.
[7] ب: "مضى".
[8] سورة المائدة 116/5.

الناقصة ، وعدم نقل "كان" مخصوصها من معنى المضي؛ هو مذهب المبرد، والصحيح -وهو مذهب الجمهور- أنها بعد "إنْ" الشرطية كغيرها من الأفعال الماضية ، فتصرف "إن" [كان][9] معناها إلى الاستقبال. ألا ترى أن المعنى على الاستقبال في قوله تعالى:(وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَٱطَّهَّرُواْ)[10]. وجوز بعضهم أن يراد بفعل الشرط الماضي والمستقبل جميعا كقوله تعالى: (وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ)[11] ، وكذلك[12] :(وَمَن يُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ وَيَعْمَلْ صَٰلِحًا يُدْخِلْهُ)[13]؛ المراد: "من آمن ومن يؤمن"؛ لأن المعنى والسياق يقتضي ذلك، فاستعمل الشرط في مثل ذلك في مطلق الزمان مجازاً للقرينة ؛ من باب استعمال المقيد في المطلق ؛ فصدق على الماضي كما صدق على المستقبل.

قوله[1] : "**فحصول مضمون العلم**"[2].

أي : مضمونٌ هو العلم ، ولو قال : فحصول العلم؛ لكان أخصر وأظهر.

قوله : "**وحكمها أن تجزم فعلين**"[3]. وقد تقترن بـ"لا" النافية ، فيظن من /56ب/ لا معرفة له أنها "إلا" الاستثنائية[4] نحو :(إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ ٱللَّهُ)[5]، وظنُّه -ما ذكر- من جهة أنه يجب قلب نون "إن لا"[6] لاماً[7]، وإدغامها في لام "لا" النافية.

---

(9) مابين معقوفين [ ] من زيادة المحقق ليستقيم المعنى .
(10) سورة المائدة 6/5.
(11) سورة محمد 36/47.
(12) من هنا تبدأ المخطوطة "ج" وينتهي الخرم الثاني.
(13) سورة الطلاق 11/65.
(1) كلمة: "قوله" ساقطة من ج.
(2) الموصل 115 تمام العبارة: "فحصول مضمون العلم معلق بحصول مضمون ما تخفونه"، وذلك في قوله: "قل إن تخفوا ما في صدوركم أو تبدوه يعلمه الله" سورة آل عمران 29/3.
(3) أي: "إنْ" الشرطية.
(4) المغني 29/1.
(5) سورة التوبة 40/9.
(6) أ: "إلا".
(7) كلمة: "لاماً" ساقطة من ب،ج.

قوله[8] : "**ويسمى الأول منهما شرطاً، والثاني جواباً وجزاءً**".

لأن الأول شرط لتحقق الثاني، والثاني يقع بعد جواب الشرط ، كما يقع الجواب بعد السؤال ، وَيُبْتَنَى على الأول ابتناءَ الجزاء على الفعل.

قوله : "**وأهل العالية يعملونها عمل "ليس"**"[9].

العالية[10] – بالمهملة والياء المثناة تحت ما فوق نجد إلى أرض تهامة، إلى ماوراء مكة وما ولاها. والنسبة إليها : عاليّ. ويقال أيضاً: علويّ، على غير قياس[1]. وشرط المصنف –في الشذور[2]– لإعمالها[3] : نفي الخبر وتأخيره، وأن يليها معموله ، وليس ظرفاً ولا جاراً ومجروراً[4].

قوله : " **إن أحدٌ خَيْراً[5] مِنْ أحَدٍ إلاّ بِالْعَافِيَةِ** ".

فيه شاهد[6] على انتقاض نفي[7] خبر[8] "إنْ" ، لا يقدح في عملها عمل ليس.

قوله :

إنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ   إلاَّ عَلَى أَضْعَفْ الْمَجَانِيْنِ [9].

ويروى : "إلا على حزبه[10] الملاعين"[11]. وقول بعضهم : لا تأتى"إنْ" النافية إلا وبعدها "إلا" أو"لما" التى بمعناها[12]، مردود بقوله تعالى :(إِنْ عِندَكُم مِّن سُلْطَٰنٍ بِهَٰذَآ)[13].

[8] كلمة: "قوله" ساقطة من ج.
[9] الموصل 115 المراد: "إنْ" النافية.
[10] معجم البلدان (عال) 71/4 ولسان العرب (علا) 269/10، 270.
[1] لسان العرب (علا) 270/10.
[2] أ: "في الشذوذ".   انظر: شذور الذهب 193.
[3] أي: لإعمال "إن"النافية عمل"ليس".
[4] ب: "أو مجروراً".
[5] أ: "خير".
[6] الموصل 115 الشاهد فيه: "إنْ" النافية عاملة عمل ليس ، على لغة أهل العالية.
[7] كلمة: "نفي" ساقطة من ب،ج. .
[8] أ: "خير".
[9] البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في الأزهية 46 وأمالي ابن الشجري 143/3 وشرح عمدة الحافظ 120 وشرح التسهيل 150/1، 375 ورصف المباني 108 وأوضح المسالك 291/1 وجواهر الأدب 250 والمقرب 116 وارتشاف الضرب 109/2 والتذييل والتكميل 225/2، 259/4، 279 وشرح الألفية للمرادي 321/1 والجنى الداني 209 وتخليص الشواهد 306 والمقاصد النحوية 113/2 والهمع 210/1 ومجيب الندا 25/2 وخزانة الأدب 166/4 والكواكب الدرية 97/1، 42/2 .

قوله : (وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)[14] **في قراءة من خفف الثقيلة**"[15].

اللام الأولى: لام الابتداء[1]، والثانية: لام القسم[2]، و"ما" فاصلة بينهما وجوباً، لكراهة اجتماع اللامين. وتنوين "كلاً" بدل من المضاف إليه، و"إن" مخففة من الثقيلة ، و"كلا" : اسمها ، والخبر: جملة القسم وجوابه. وقيل: "ما" موصولة بمعنى "الذين" خبر "إن"، /57 أ/ وجملة القسم وجوابه صلة "ما" ، والتقدير: "وإن كلاً للذين –واللهِ– لَيوفينهم ربك جزاء أعمالهم. وقيل : "ما" نكرة موصوفة ، وجملة القسم وجوابه قائمة مقام صفتها[3].

قوله : "**وَيَقِلُّ إعمالها**[4] **عمل"إنّ" المشددة** "[5].

محله : إذا دخلت على الجملة الاسمية ، فإن دخلت على الفعلية وجب إهمالها، والأكثر في الاستعمال كون الفعل ماضياً ناسخاً نحو : (وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ)[6] ، ودونه أن يكون مضارعاً ناسخا نحو: (وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ)[7] ، ويقاس على النوعين اتفاقاً. ودون هذا أن يكون ماضياً غير ناسخ نحو :

شَلَّتْ يَمِيْنُكَ[8] إنْ قَتَلْتَ[9] لَمُسْلِمَا[10] ... ...

---

[10] أ: "جزية" ، ب: "جزئه".

[11] للبيت ثلاثة روايات : المجانين، الملاعين، المنحايس. انظر: أوضح المسالك 291/1 والأزهية 46، وخزنة الأدب 167/4.

[12] أ: "معناها".

[13] سورة يونس 68/10.

[14] سورة هود 111/11.

[15] وهما: نافع وابن كثير انظر: السبعة في القراءات السبعة 339 وحجة القراءات 350 والكشف عن وجوه القراءات السبع 536/1 واتحاف فضلاء البشر 326، ونوع "إنْ" في الآية ، مخففه من الثقيلة .

[1] عد القرطبي اللامين للقسم . انظر: تفسير القرطبي 70/5.

[2] ج: لام الابتداء.

[3] عبارة: "وقيل: "ما" نكرة موصوفة... قائمة مقام صفتها" ساقطة من ج.

[4] أي: صفة لـ "ما" .

[5] عبارة: "قوله" ويقل إعمالها ... إنّ المشددة" ساقطة من ج.

[6] سورة البقرة 45/2.

[7] سورة الشعراء 186/26.

[8] عبارة "شلت يمينك" ساقطة من ب،ج.

[9] أ: "قلت".

[10] صدر بيت من الكامل، وتمامه:

شُلَّتْ يَمِيْنُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمَا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوْبَـةُ الْمُتَعِّمِدِ

ولا يقاس عليه خلافاً للأخفش . ودون هذا أن يكون مضارعاً غير ناسخ نحو: "إن يُزَيِّنْكَ لنفسك"[11]، ولا يقاس عليه إجماعاً.

قوله : "**والغالب أن تقع بعد "ما النافية"**[12].

داخلة على جملة فعلية كقوله:

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ"[1] ... ...

أو اسمية كقوله:

فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْـن[2] ... ...

وقد تزاد بعدَ "ما" الموصولة الاسمية كقوله :

يُرَجِّي الْمَرْءُ مَا إِنْ لاَيَرَاهُ[3] وَتْعرضُ دُوْنَ أَدْنَاهُ الْخَطُوبِ[4]

البيت لصفية ترثي الزبير بن العوام في: تخليص الشواهد 379، ولعاتكة بنت زيد، زوج الزبير بن العوام، وابنة عم عمر بن الخطاب، في المقاصد النحوية 278/2 وشرح شواهد المغني 71/1 وشرح أبيات المغني 89/1 وخزانة الأدب 373/10 بلفظين : " ثكلتك" و "هبلتك".

[11] انظر: ارتشاف الضرب 150/2 والتذييل والتكميل 141/5 وشرح الألفية لابن مالك 504/1 أ: "النفس".

[12] الموصل 117 أي: "إنْ" الزائدة ، وفائدتها: لتقوية الكلام وتأكيده .

[1] صدر بيت من البسيط، وتمامه:

مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيءٍ أَنْتِ تِكْرَهُهُ إِذَنْ فِلاَ رَفَعْتُ سَوْطِيْ إِلَى بِدِيْ

البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ق 1 /39 ص 25 وفي الأغاني 3823/11 بلفظ: "إن كنت قلت الَذَيَ بلغتَه متعمداً"، والعمده 177/2 بلفظ: " ما قلت من شيء مما أتيتَ به "، والأزهية 52 وأمالي ابن الشجري 48/3 ولسان العرب (ندى) 277/14 بلفظ : "ما إن ناديت" وشرح شواهد المغني 75/1 وخزانة الأدب 72/5، 73 وشرح أبيات المغني 95/1. وبلا نسبة في: مجالس ثعلب 302/1 والمغني 32/1 وحاشية الصبان 290/3 .

[2] جزء من صدر بيت من الوافر، وتمامه:

فَمَا إِنْ طُبِنَّا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَا يَانَا ودُلَةُ آخَرِيْنَاَ

وهو لفروة بن مسيك المرادي في الكتاب 153/3 ، 221/4 والحماسة الصغرى 35 والأزهية 51 وفرحة الأديب 202 ومعجم ما استعجم 650/2 وأمالي ابن الشجري 148/3 ومعجم البلدان (لفات) 19/5 ولسان العرب (طبب) 84/9 والتذييل والتكميل 257/4 والجنى الداني 327 وشرح شواهد المغني 81/1 وشرح أبيات المغني 102/1 . وبلا نسبة في المقتضب 361/2 والكامل للمبرد 341/1 وشرح شواهد المغني 84/1 والمحتسب 92/1 والخصائص 108/3 والمنصف 128/3 والصاحبي 176 وجمهرة الأمثال للعسكري 78/1 وشرح ملحة الإعراب 174 وشرح التسهيل 371/1 ورصف المباني 10 وجواهر الأدب 252 والمغني 32/1 وتخليص الشواهد 278 والمقاصد النحوية 32/1، 462/4 و الفضة المضيئة 94 والهمع 391/1 وخزانة الأدب 141/11.

[3] ج: "رآه".

[4] البيت من الوافر، وهو للأعشى ميمون بن قيس -ولم أعثر عليه في ديوانه- في إيضاح شواهد الإيضاح 138/1، وهو الجابر بن رألان الطائي: أو لإياس بن الأرت في شرح شواهد المغني 85/1، وخزانة الأدب 440/8-443 ولجابر بن رألان في شرح أبيات المغني 107/1. وبلا نسبة في ضرائر الشعر 62 بلفظ :"يرجى المرء ما إنْ لا يلقى" وشرح التسهيل 371/1 وارتشاف الضرب 283/3 والمغني 33/1، 785/2 والهمع 395/1.

وبعد "ما" المصدرية كقوله :

وَرَجِّ[5] الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ   عَلَى السِّنِّ خَيْرَاً لاَ يَزَالُ يَزِيْدُ[6]

وبعد ألا[1] الاستفتاحية كقوله :

أَلاَ إِنْ سَرَى لَيْلِيْ[2] فَبِتُّ كئيباً[3]   ... ...

وتكف "ما" الحجازية عن العمل ، أي فيبقى المبتدأ والخبر بعدها على ما كان عليه من الرفع. وأما قوله :

بَنِيْ غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنتُمُ ذَهَبَاً[4]   ... ...

في رواية النصب ، فَخُرِّجَ على أنها نافية مؤكدة لـ"ما"[5] ، وتأكيد "ما" بـ"إن" النافية لا يبطل عملها، وبالأَوْلَى تأكيدها بـ"ما" أخرى نحو : "ما ما[6] زيدٌ قائماً"، صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل. فقول الأشموني[7] في شرح التوضيح: /57 ب/ إن "ما"

---

(5) أ،ب،ج :"ورِّجي".

(6) أ،ب: "يريد".

البيت من الطويل، وهو للمعلوط القريعي في المقاصد النحوية 22/2 وشرح شواهد المغني 85/1 وتاج العروس (أنن) 130/9 وحاشية الصبان 234/1. وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب 378/1 والخصائص 110/1 والأزهية 52 وآماني ابن الشجري148/3 وضرائر الشعر 61 ولسان العرب (أنن)181/1 وجواهر الأدب 253 وارتشاف الضرب 283/3 والمغني 33/1، 48 وأوضح المسالك 246/1 والفضة المضيئة 84 وخزانة الأدب 243/8 وشرح أبيات المغني 111/1 وكلها بلفظ "يزيد".

(1) الحرف :"ألاّ" ساقط من ب.

(2) أ، ب: "ليلاً". أما في المصادر التي طلعت عليها فلم ترد بلفظ "ليلاً"؛ لذا عدلت عنها.

(3) أ:"كئيبا".

وهو صدر بيت من الطويل ، وتمامه :

أَلاَ إِنْ سَرَى لَيْلِيْ فَبِتُّ كَئِيْبَاً   أُحَاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوَى بِغَضُوْبَا

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل 372/1 وجواهر الأدب 253 والتذييل والتكميل 174/5 والمغني33/1 والهمع 396/1 وشرح شواهد المغني 86/1 وشرح أبيات المغني 114/1 وخزانة الأدب 443/8.

(4) صدر بيت من البسيط ، وتمامه:

بَنِيْ غُدَانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمُ ذَهَبَاً   وَلاَ صَرِيْفَاً وَلَكِنْ أَنْتُمُ الْخَزَفُ

وهو بلا نسبة في : شرح عمدة الحافظ 118 وشرح الكافية الشافية 431/1 وشرح التسهيل 370/1 ولسان العرب (صرف) 229/8 وجواهر الأدب 251 والتذييل والتكميل 257/4 والجنى الداني 328 وتخليص الشواهد 277 والمغني 33/1 وشرح شذور الذهب 194 وأوضح المسالك 274/1 وشرح قطر الندى 143 والمقاصد النحوية 91/2 وشرح شواهد المغني 84/1 وخزانة الأدب 119/4 وشرح أبيات المغني 106/1 وتاج العروس (صرف) 163/6.

(5) المغني 33/1 وشرح التصريح على التوضيح 197/1.

(6) كلمة: "ما" ساقطة من أ.

(7) لم أعثر عليه في شرح التصريح على التوضيح.

الأشموني: هو علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن نور الدين الأشموني، نحوي من فقهاء الشافعية، أصله من أشمون بمصر، مولده بالقاهرة، ولي القضاء بدمياط. من مصنفاته: شرح ألفية ابن مالك، ونظم المنهاج وشرحه، ونظم جمع الجوامع. توفي نحو: تسعمائة انظر: الضوء اللامع 5/6، والأعلام 10/5.

إذا تكـــررت بطـــل عملهـــا مـــردود بـــذلك ، ولعلـــه غفـــل[8] عـــن أنَّ[9] تأكيـدها بــ "مـا"[10] النافيـة لا يضـر المقتضـى عـدم الضـرر إذا أكـدت بمثلها؛ بالأَوْلى[11].

قوله:

فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخِرِيْنَا[1]

المراد بالطب[2] هنا : العادة. والجبن ؛ خلاف الشجاعة. والمنايا : جمع منية وهي الموت. والدّولة –في الحرب– : بمعنى النصر والغلبة. والدُّولة –بالضم– في المال، وبالفتح: في الحرب.

قوله:

"**وحيث اجتمعت "ما" و "إن"؛ فإن تقدمت**[3] **... إلى آخره**".

هذه الفاء فاء الجواب[4] ، على إجراء كلمة[5] الظرف مجرى كلمة الشرط، كما ذكره سيبويه[6].

قوله : "**المخففة النون**"[7].

الأولى، الساكنة النون[8] ، لذكره من أقسامها: الشرطية والنافية والزائدة، ولا تصدق المخففة عليهن[9] إلا بتكلف ، وهو أن يقال : سمّى كلاً منهن مخففة باعتبار نسبتها إلى الخفة ، لكونها موضوعة على حرفين ، فهو اسم مفعول من قولك : خففت الكلمة : نسبتها إلى الخفة نحو: "فسَّقْتُ زيداً" ، إذا نسبته إلى الفسق.

---

(8) أ،ب،ج: "غفلة.

(9) أ: "أنْ".

(10) أ: "بأنْ".

(11) أ: "فالأول" ،ب: "بالأول".

(1) سبق تخريجه قبل قليل.

(2) شرح شواهد المغني 84/1.

(3) الموصل 117 تمام العبارة: وحيث اجتمعت "ما" و "إنْ"، فإن تقدمت "ما" فهي نافية، وإنْ زائدة، نحو : فما إن طبنا... الخ. وأن تقدمت "إنْ" على "ما" فـ "إنْ" شرطية، و"ما" زائدة نحو "وإما تخافن من قوم خيانة".سورة الأنفال 58/8 وانظر الكتاب 220/4.

(4) أ،ج: "هذه الفاء" فالجواب، ب: "هذه الفاء فللجواب" ، الشنواني : فاء الجواب.

(5) كلمة: "كلمة" ساقطة من "ب".

(6) انظر: الكتاب 418/2، 56/3.

(7) أي: "أنْ".

(8) كلمة : "النون" ساقطة من ج.

(9) عبارة: "لذكره من أقسامها ... عليهن" ساقطة من ج.

قوله : "**وتنصب المضارع لفظاً أو محلاً**"[10].

مراده باللفظي ما ليس بمحلي ، فيشمل التقديرى. ونقل اللحياني[11] عن

بعض بنىَ صبَاح[1] الجزم بأنْ[2] كقوله :

... ... تَعَالَوْا[3] إلى أَنْ يَأْتِنِا الصَّيْدُ نَحْطِبُ[4]

وقد تهمل[5] حملاً[6] على أختها "ما" المصدرية[7] كقوله :

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلاَمَ وَأَنْ لاَ تُشْعِرَا أَحَدا[8]

قوله[9] : "**وهى الداخلة على الماضي نحو : "عجبتُ أنْ صُمْتَ**[10]".

---

[10] أي: "أنْ" المصدرية.

[11] المغني 38/1

اللحياني: هو علي بن مبارك وقيل: ابن حازم أبو الحسن اللحياني بن هذيل بن مدركة، وقيل : سمي بذلك لعظم لحيته، أخذ عن الكسائي والأصمعي وأبي عمرو الشيباني، وأخذ عنه القاسم بن سلام. له: النوادر المشهورة، قال عنه الفراء: هو أحفظ الناس للنوادر. توفي سنة مئة وعشرة للهجرة. انظر: مراتب النحويين 142-144 وطبقات النحويين واللغويين 195، وتاريخ العلماء النحويين 206 وإنباه الرواة 255/2 والبلغة 150 وبغية الوعاة 185/2 ومعجم المؤلفين 174/7.

[1] أ،ب،ج: "صنباح" وحاشية الشنواني: صباح 143أ، والمغني: "صباح 38/1 وارتشاف الضرب "صباح" 390/2 . بنو صَباح – بالخفيفة: هم بطن من بني ضبة، وصباح بن عبد القيس . انظر : شرح أبيات المغني 30/1 والمغني 38/1.

[2] انظر ارتشاف الضرب 390/2 والمغني 38/1.

[3] أ:"فقالوا" ،ج: قالوا.

[4] عجز بيت من الطويل، وتمامه:

إذَا مَا غَدَوْنَا قَالَ وِلْدَانُ أَهْلِنَا تَعَالَوا إِلَى أَنْ يَأْتِنَا الصَّيْدُ نَحْطِبُ

البيت لامرئ القيس –ولم أعثر عليه في ديوانه- في العمدة 288/2 ومعجم البلدان 120/1 وشرح أبيات المغني 128/1. وبلا نسبة في ضرائر الشعر 91 وجواهر الأدب 232 والمغني 38/1 والقاموس المحيط "أن" 1520 ومجيب الندا 152/1 وحاشية الصبان 284/3 والكواكب الدرية 60/2.

[5] أي:"أنْ".

[6] كلمة :"حملاً" ساقطة من أ.

[7] على رأي البصريين. انظر:المغني 38/1.

[8] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في: مجالس ثعلب 322/1، 323 والخصائص 390/1، والمنصف 278/1 وسر صناعات الإعراب 549/2 والمفصل 315 والإنصاف 563/2 وضرائر الشعر 163 وشرح التسهيل 44/2 وشرح الكافية الشافية 1527/3 ورصف المباني 113 ولسان العرب (أنن) 180/1 وجواهر الأدب 232 والجنى الداني 220 وشرح الألفية للمرادي 186/4 وتخليص الشواهد 389 وأوضح المسالك 156/4 والمغني 38/1 والمقاصد النحوية 380/4 وشرح شواهد المغني 100/1 ومجيب الندا 153/1 وشرح أبيات المغني 135/1 وخزانة الأدب 420/8-424 والأشباه والنظائر 163/1 وتاج العروس (أنن) 130/9.

[9] كلمة:"قوله" ساقطة من ب،ج .

[10] الموصل 118 المراد: "أنْ" المصدرية الداخلة على الماضي .

والداخلة على الأمر نحو : "كتبتُ إليه بأن قم"، وزعم أبو حيان[11] /58 أ/ أنها لا توصل بالأمر، وأنّ كل شيء سمع من ذلك فـ"أن" فيه تفسيرية[12]؛ لأنهما[13] إذا قدرا بالمصدر[14]؛ فإنْ[15] معنى الأمر والجواب : أن فوات معنى الأمرية – في[16] الموصولة بالأمر – كفوات معنى المضي والاستقبال؛ في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع؛ عند التقدير المذكور".

قوله:

فَأُقْسِمُ أَنْ لُوْ الْتَقِيْنَا وَأَنْتُمُ   لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ[1] مِنْ الشَّرِّ مُظْلِمُ[2]

هذه الجملة المقرونة باللام جواب القسم ، إذ هو السابق ، وجواب "لو" محذوف على القاعدة المقررة ، وقد نص بعض المغاربة على أنه لا فرق فيها بين الشرط الامتناعي وغيره ، وهو ظاهر كلام الجماعة. واضطرب كلام ابن مالك في التسهيل[3] في الشرط الامتناعي ، فظاهر كلامه في باب القسم أن الجواب لـ"لو"، أو أنها مع جوابها جواب القسم. وقال في باب الجوازم: أن جواب القسم محذوف، أغني عنه جواب "لو".

قوله:

كَأَنْ ظَبْيَةٍ[4] ... ...

---

[11] انظر: ارتشاف الضرب 424/2.
[12] ج:"تفسيره".
[13] أي:"أن والفعل"، سواء ماضي أو مضارع أو أمر.
[14] أي:المصدريالصريح.
[15] ا:"فان".
[16] أي: في "أنْ" الموصولة.
[1] أ:"يومه".
[2] البيت من الطويل، وهو للمسيب بن علس في شرح شواهد المغني 109/1 وشرح أبيات المغني 153/1 وخزانة الأدب 80/10، 81 . وبلا نسبة في : ضرائر الشعر 181 وشرح التسهيل 51/4 ولسان العرب (ظلم) 194/9 وجواهرالأدب 239 والمغني 42/1 وأوضح المسالك 160/4 وخزانة الأدب 145/4. والشاهد في البيت أنّ "أنْ" زائدة بين القسم ولو.
[3] انظر:هذا الاضطراب في : شرح التسهيل لابن مالك 216/3، 93/4.
[4] المراد: "أنْ" زائدة بين الكاف ومجرورها .
ج: "ضبياء".
جزء من صدر بيت من الطويل، وتمامه:
وَيَوْمَ تُوَافِيْنَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُوْ إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ
وهو لعلباء بن أرقم ن عوف في الأصمعيات 157 والمقاصد النحوية 384/4 وشرح أبيات المغني 158/1 وخزانة الأدب 411/10 . ولابن صريم اليشكري في : ضرائر الشعر 59 وشرح أبيات المغني 158/1. ولباغت بن صريم اليشكري في : تخليص الشواهد 390 والمقاصد النحوية 301/2 وشرح

هذا بعض بيت، وهو قوله:

وَيَوْمَاً[5] تُوَافِيْنَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُوْ إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

الموافاة[1]: الإيتان. والمقسم[2]: الحَسَن ، من القِسَام وهو الحُسن، يقال: فلان قَسِمُ[3] الوجه ، ومُقَسَّمُ الوجه. وتعطو[4] : أي تتطاول إلى الشجر لتتناول منه. والوارق[5]: اسم فاعل من ورق الشجر يرق، مثل أورق أي: صار ذا ورق. والسَّلَم[6] –بفتحتين– : شجر يعظم[7] ، وله شوك.

قوله : "**ومفسرة لمضمون جملة قبلها**[8]".

قال في المغني[9] : "وعن الكوفيين إنكار "أنْ" التفسيرية /58 ب/ البتة. وهو متجه لأنك إذا قلت : "كتبت إليه أنْ"قم" فليس "قم"[10] نفس "كتبت" ، كما كان الذهب نفس العسجد في قولك : "هذا عسجدٌ" أي : ذهب؛ ولهذا لو جيئت بـ"أي" مكان "أنْ" في المثال ، لوجدت الطبع غيرَ قابل له". انتهى.

شواهد المغني 111/1 وشرح أبيات المغني 158/1 . ولصريم اليشكري في: المقاصد النحوية 301/2. ولأرقم بن علباء في المقاصد النحوية 301/2 وشرح شواهد المغني 111/1وشرح أبيات المغني 158/1 أو الراشد اليشكري أو لابن اليشكري في شرح أبيات المغني 158/1. والصواب أنه لعلباء بن أرقم اليشكري، كما ورد في شرح أبيات المغني 160/1. وبلا نسبة في: شرح أبيات سيبويه 88 وسر صناعة الأعراب 683/2 والمنصف 128/3 والمحتسب 308/1 والمفصل 302 وأمالي ابن الشجري 178/2 وشرح التسهيل لابن مالك 51/1 وشرح عملة الحافظ 143، 225 وشرح الكافية الشافية 496/1 ورصف المباني 117، 211 وجواهر الأدب 240 والتذييل والتكميل 170/5، 172، 174 والجنى الداني 222 وشرح الألفية للمرادي 181/4 والمغني 42/1 والفضة المضيئة 109 والهمع 456/1 وحاشية الصبان 286/3 .

[5] ب،ج:"ويومٍ".

[1] لسان العرب (وفي) 253/15 وخزانة الأدب 414/10.

[2] لسان العرب (قسم) 104/12 وشرح شواهد المغني 112/1.

[3] أ:"قسيم".

[4] لسان العرب (عطو) 196/10 وشرح شواهد المغني 112/1.

[5] لسان العرب (ورق) 195/15.

[6] لسان العرب "سلم" 244/7 وخزانة الأدب 416/10.

[7] ج:"عظيم".

[8] الموصل 119، الحديث عن "أنْ" المفسرة .

[9] المغني39/1.

[10] عبارة : "إنكار "أنْ" التفسيرية .... فليس قم" ساقطة من ج.

وهذا مبنيٌّ على أن "قم" في المثال المذكور تفسير لـ"كتبت" نفسه ، فأبطله المصنف لتغايرهما ، وإنما التفسير في ذلك لنُطق[11] "كتبت" ، وهو الشيء المكتوب ، و "قم" نفس ذلك الشيء.

قوله : "**فيها**[12] **معنى القول دون حروفه**"[13].

أي : أو منها حروف القول[14] ، والقول مؤول بغيره.

قوله :(وَنُودُوٓاْ أَن تِلۡكُمُ ٱلۡجَنَّةُ)[15].

فـ"أنْ" مفسرة لمحذوف ؛ على ما قاله الرضي، ولضمير[1] "نودوا" على ما قاله المصنف. "وتلك"[2] اسم إشارة مبتدأ ، والجنة بدل منه ، وجملة "أورثتموها": خبره.

قوله : (وَءَاخِرُ دَعۡوَىٰهُمۡ أَنِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ)[3].

أي خاتمة تسبيحهم في كل مجلس ، فإن أهل الجنة يسبحون الله تنعما وتلذذاً بلا تكلف عليهم[4].

قوله : "**لأن المتقدم عليها غير جملة**[5]".

وذلك لأن قبلها مبتدأ مفرداً،[6] والجملة بعدها خبر عنه، فهي من تتمته ومرتبطة به[7] ، وما بعد "أنْ" المفسرة ليس من صلة ما قبلها، بل يتم بدونه ، ولا يحتاج إليه إلا من جهة تفسير المبهم المقدر فيه، فلا تكون الآية من هذا القبيل.

قوله : "**وإنما هي "أنْ" المصدرية**"[8].

---

[11] ب:"لمتعلق" ، ج: "لتعلق".

[12] ج:"فيهما".

[13] اي:"أنْ" التفسيرية، وهي التي تقع بعد جملة فيها معنى القول دون حروف.

[14] ارتشاف الضرب 424/2 وأوضح المسالك 158/4 في الحاشية.

[15] سورة الأعراف 43/7 وهنا "أنْ" المفسرة مسبوقة بـ"نودوا"، وهي تحمل معنى القول دون حروفه، ودخلت على جملة اسمية. الموصل 119.

[1] أ:"لمضمون".

[2] أ:"وتي".

[3] سورة يونس 10/10 والموصل 119 والشاهد: أنّ "أنْ" ليست مفسرة؛ لأن المتقدم عليها غير جملة

[4] انظر: الكشاف 227/2. ج: "أي: وخاتمة دعائهم الذي هو التسبيح، قولهم: الحمد لله رب العالمين".

[5] الموصل 119: لا تعتبر "أنْ" مفسرة في قوله : وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين؛ لأن المتقدم عليها غير جملة.

[6] أ،ب: "مفرد مبتدأ".

[7] كلمة : "به" ساقطة من أ.

[8] الموصل 119 وذلك في قوله: "كتبت إليه بأنْ افعل" فأنْ مصدرية الدخول الجار عليها.

لأن حرف الجر لايدخل إلا على اسمٍ أو ما في تأويله، بتقدير[9] كون "أنْ" مصدرية ؛ يكون ما بعدها في تأويل الاسم ، فيصح دخول حرف الجر عليها ، بخلاف ما إذا[10] قُدِّرَتْ تفسيرية.

قوله : /**59** أ/ "**الرّازيّ**"[11].

– بزاي قبل ياء النسبة، نسبة إلى الريّ ، على غير قياس.

قوله : "**لأن الله تعالى لا يقول** : (ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمۡۚ)[1].

ويمكن أن يقال : المحكي إنما هو : "اعبدوا الله" ، وقوله : "ربي وربكم" من كلام عيسى عليه الصلاة والسلام ، أردف به الكلام المحكي تعظيماً لله سبحانه وتعالى ؛ كما قال الزمخشري[2] في قوله تعالى حكاية عن اليهود :(إِنَّا قَتَلۡنَا ٱلۡمَسِيحَ عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ رَسُولَ ٱللَّهِ [3]) ويجوز أن يضع الله سبحانه وتعالى الذكر الحسن مكان ذكرهم القبيح؛ في الحكاية عنهم ، رفعاً بعيسى عليه الصلاة والسلام عما يذكرونه ، وتعظيماً لِمّا أرادوا بمثله.

قوله : "**قلنا جواباً آخر**"[4].

أقعد من هذا في الرد ، إلزام[5] الزمخشري بأنه قد قال في المفصل[6] : "وقولهم : إن البدل في حكم تنحية[7] الأول؛ إيذانٌ[8] منهم باستقلاله بنفسه ، لا أن

---

[9] أ: "وبتقدير".
[10] أ: "ماذا".
[11] الموصل 119 إشارة لرأي سليم الرازي في إعراب "ما قلت لهم إلا ما أمتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم" سورة المائدة 117/5.
[1] الموصل 120 جعل سليم الرازي "أنْ" في الآية السابقة مفسرة، والزمخشري يرفض ذلك ويقول: لأن الله تعالى لا يقول: "عبدوا الله ربكم وربكم".
[2] انظر: الكشاف 579/1.
[3] سورة النساء 157/4.
[4] غير موجودة بالموصل، والقائل هنا الحموي.
[5] أ: "المراد".
[6] انظر: المفصل 121/1. أ: "الفصل".
[7] أ: "تنجية".
[8] أ: "انذان".

يعنوا بهذا الأول[9] وإطراحه[10] ، ألا تراك تقول : "زيدٌ رأيتُ غلامه رجلاً صالحاً[11] ، فلو ذهبت تقدر [12] الأول لم[13] يستند كلامه.

قوله : "**إن أُول "قلت" بـ" أَمرت**" "[14].

بصحة[1] تسليطه حينئذٍ[2] على العبادة ، إذ هى مما يأمر [3] به. وأجاز بعضهم[4] مصدرية "أن" ، على أن يكون المعنى : ما قلت لهم إلا عبادة الله تعالى ، أي: الزموا عبادته ، ويكون هو المراد من (مَآ أَمَرۡتَنِى بِهِۦٓ)،[5] وتكون الجملة هي[6]: "الزموا عبادة الله" بدلاً "مما أمرتني به"؛ من حيث أنها في حكم المفرد ، "وما أمرتني" مفرد لفظاً ، وجملةً معنى.

قوله : "**فسر الوحي إلى النحل**"[7].

وعلى /59 ب/ ما فعلناه[8] سابقاً ، فسر الوحي به[9] ، بـ"اتخذي" أي : أوحى ربك إلى النحل كلاماً أو حديثاً هو : اتخذي من الجبال بيوتاً.

قوله : "**وهو الإمام الرازيّ**"[10].

---

[9] أ،ب: "لأن يعنوا هذا الأول".
[10] ج: "واطرحوه".
[11] أ: "زيّد زالت علامة رجلاً صالحاً".
[12] ج: "تهدر".
[13] الحرف: "لم" ساقط من أ.
[14] الموصل 120أي: بهذا الشرط يجوز أن تكون "أنْ" تفسيرية عند الزمخشري.
[1] ج: "لصحة".
[2] أ،ب،ج: ح
[3] ج: "يعبر".
[4] انظر: تفسير القرطبي 242/3.
[5] سورة المائدة 117/5.
[6] ب: "أي".
[7] الموصل 121 إشارة لقوله " وأوحى ربك إلى النحل أن اتخذي" سورة النحل 68/16. حيث "أنْ" مفسرة عند الزمخشري.
[8] أ: "فقلناه"
[9] ج: "الموحى".
[10] الموصل 121.الإمام الرازي خالف الزمخشري، واعتبرّ أنْ مصدرية، لأن الإلهام ليس فيه معنى القول.

هو أبو عبد الله، فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين البكري الطبرستاني الأصل[11] ، الرازيّ ، المعروف بابن الخطيب ، فاق أهل زمانه في علم الكلام ، تُوفي سنة ستٍ وستمائة بمدينة هَرَاة[12].

قوله : "**وإنما هي مصدرية**"[13].

أي : على تقدير الباء قبلها[14].

قوله : "**باتخاذ الجبال بيوتاً** ".

الصواب: باتخاذ بيوت من الجبال[1].

قوله : "**وأشار المصنف إلى دفعه**[2] **... إلى آخره**".

على أن الزمخشري[3] صرح بأن الإيحاء فيه معنى القول ، يريد الإيحاء الواقع هنا ، وقال قبل ذلك : "الإيحاء إلى النحل إلهامها، والقذف في قلوبها، وتعليمها على وجه هو أعلم به".

قوله : **نحو:** (عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ [4]).

"أنْ" مخففة من الثقيلة[5] ، واسمها ضمير الشأن محذوف ، أي : "أنه". قال الرضي: ولا يجوز تقدير ضمير الشأن إلا بعد "أَنْ" المخففة قياساً ، و"إنّ" وأخواتها ضرورة. وأما تجويزهم[6] في قول الشاعر :

... ... بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطَيَّةُ عَوَدَا[7]

---

[11] كلمة: "الأصل" ساقطة من ج.

[12] انظر ترجمته في: لسان الميزان 426/4 وهدية العارفين 107/6 والأعلام 313/6.

[13] هذا رأي الرازي في الآية " أن اتخذي" ، وهو مخالف للزمخشري، كما مرَّ قبل قليل.

[14] أي: "بان اتخذي".

[1] عبارة: "قوله: باتخاذ الجبال.... من الجبال" ساقطة من أ.

[2] الموصل 121 ،122 أي دفع رأي الرازي. وتمام العبارة: وأشار المصنف إلى دفعه نصرةً للزمخشري؛ لأن الإلهام في معنى القول".

[3] انظر: الكشاف 417/2.

[4] سورة المزمل 20/73 وهنا "أنْ" مخففة من الثقيلة.

[5] انظر تفسير القرطبي 37/10 وسر صناعة الإعراب 681/2.

[6] المجوزون البصريون . انظر المغني 700/2.

[7] عجز بيت من الطويل، وتمامه:

قَنَافِذُ هَدَّاجُوْنَ حَوْلَ بُيُوْتِهِمْ   بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيّةُ عَوْدَا

أن يكون اسم كان ضمير الشأن ، والتقدير : بما كان هو ، أي "الشأن"؛ فهو مستتر لا محذوف ، والكلام في المحذوف.

قوله :(وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ[8]).

نزَّل حِسبانهم[9] لقوته في صدورهم منزلة العلم"[10] ، وظاهر كلام ابن مالك أنّ "حَسِبَ" تستعمل للعلم بحسب الوضع.

قوله : "**وليس المراد به عَلِم**"[1].

أي : اللفظ المنتظم من هذه الأحرف المسماة بـ"عين /60 أ/ لام ميم" ويقرأ بلفظ الماضي مفككاًً.

قوله :(وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ)[2].

اللام في "الناس" للجنس ، و"من الناس": خبر مقدم. قال الشريف العلامة[3] : "فإن قيل : لا فائدة في الإخبار بأن مَنْ يقول كذا وكذا؛ مِنْ الناس. أُجيب: بأن فائدته التنبيه على أن الصفات المذكورة تنافي الإنسانية ، فَينتفي[4] أن يجهل كون المتصف[5] بها من الناس ،

وهو للفرزدق في شرح ديوانه ق 13/162 جـ1 صـ 307 بلفظ: "قنافذ درّاجون حول جحاشهم" ، وله في: المقتضب 101/4 والمقاصد النحوية 24/2 وشرح أبيات المغني 278/7 وخزانة الأدب 268/9، 269 وحاشية الصبان 237/1. وبلا نسبة في شرح التسهيل 367/1 والتذييل والتكميل 241/4 وشرح الألفية للمرادي 304/1 وأوضح المسالك 248/1 والمغني 700/2 والهمع 375/1.

(8) سورة المائدة 71/5 والموصل 122 و"أنْ" هنا مخففة من الثقيلة في قراءة الرفع.

(9) ب،ج: "حسابهم".

(10) انظر : الكشاف 633/1.

(1) الموصل 122 تمام العبارة: "وكذا يحكم لها بالتخفيف من الثقيلة، حيث وقعت بعد "علم"؛ وليس المراد به "عَلِم " بل كل ما دل على اليقين أو الظن".

(2) سورة البقرة 8/2 والموصل 122 والحديث عن أنواع "مَنْ"، وهنا موصولة.

(3) الشريف: هو علي بن علي، قال عنه العيني: عالم بلاد الشرق، كان علامة دهره، وكانت بينه وبين الشيخ سعد الدين مباحثات. له تصانيف منها: شرح المواقف، وشرح التجريد، وشرح القسم الثالث من المفتاح، وحاشية المطول، وحاشية المختصر، وحاشية الكشاف، يقال: إن مصنفاته زادت على الخمسين. توفي سنة ثمانمائة وأربع عشرة، وقيل ثمانمائة وست عشرة. انظر: بغية الوعاة 196/2 – 197 و الأعلام7/5 ومعجم المؤلفين 216/7.

(4) أ: "فينتقي".

(5) أ: "المنصفة".

ويتعجب منه. ورُدَّ بأن مثل هذا التركيب قد يأتى في مواضع لا يتأتى[6] فيها مثل هذا الاعتبار ، كقوله تعالى[7] :(مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ رِجَالٞ)[8].

فالأَوْلَى أن يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ على معنى : وبعض الناس مَنْ اتصف بما ذكر، فيكون مناط الفائدة تلك الأوصاف ، ولا استبعاد في وقوع الظرف بتأويل معناه مبتدأ.

قوله : "**وتارةً استفهامية**[9] ..... **إلى آخره**".

وإذا قيل : "من يفعل هذا إلا زيد"[10]؟ فهى "مَنْ" الاستفهامية، أُشربت معنى النفي. ومنه : (وَمَن يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ)[11]، ولا يَتَقيدُ جواز ذلك بأن تقصد بها الواو ، خلافاً لابن مالك[1] ، بدليل : (مَن ذَا ٱلَّذِى يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ)[2].

قوله : "**نكرة تامة**"[3].

بمعنى[4] تمييزيه[5] ، وإلا لاقتضى معنى[6] قوله : "ونكرة موصوفة"؛ أن [مَنْ][7] الشرطية والاستفهامية معرفتان كالموصولة ، وليس كذلك ، بل هما نكرتان. قوله:

... ... وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِيْ سِرٍّ وَإِعَلاَنِ[8]

هذا عجز بيت صدره:

وَنِعْمَ مَزْكَأُ[9] مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ ... ...

---

[6] أ: "لا يأتي".
[7] كلمة: "تعالى" ساقطة من ب.
[8] سورة الأحزاب 23/33.
[9] الموصل 122 أي: "مَنْ" استفهامية في نحو "مَنْ بعثنا من مرقدنا" سورة يس 52/36.
[10] ج: "زيداً".
[11] سورة آل عمران 135/3.
[1] الكلام عن "مَنْ" الاستفهامية.
[2] سورة البقرة 255/2.
[3] الموصل 123 وتمام العبارة: أجاز أبو علي أن تكون "مَنْ" نكرة تامة، فلا تحتاج لصفة في نحو: "ونِعْمَ مَنْ هُوَ فَيْ سِرٍّ وإِعْلاَنِ".
[4] أ،ب: "يعني".
[5] أي: "مَنْ" تمييز ، كما في قوله: "ونعم من هو في سر وإعلان".
[6] أ: "وإلا لاقتضى مع قوله".
[7] ما بين معقوفين [ ] من زيادة المحقق ليستقيم المعنى.
[8] سبق تخريجه ق38أ.

وفاعل "نعم" ضمير[10] مستتر فيها ، و"مَنْ" تمييز[11] بمعنى[12] شخصاً ، والضمير /60ب/ المنفصل المخصوص بالمدح راجع[13] إلى نعيم بشر،[14] في البيت قبله، وهو:

وَكَيْفَ أَرْهَبُ[15] أَمْرَأً أَوْ أُرَاعُ بِهِ وَقَدْ ذَكَاهُ[16] إِلى بِشْرِ بنِ مَرْوَانِ[17]

قوله : "**ذكاه**"[1] **بالذال المعجمة ، أي رفعه ، كما في الصحاح**"[2].

قوله :(أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ)[3].

وقرأ[4] ابن مسعود : "أيَّ الأجلين ما قضيت"[5] والفرق بين موقعى[6] "ما" المزيدة[7] في القرائتين؛ أنها في المستفيضة زائدة مؤكدة لإبهام "أي". وفي الشاذة : تأكيد للقضاء ، كأنه قال : أيَّ الأجلين صمّمتُ على قضائه ، وجردتُ عزيمتى[8] إليه.

قوله : **ويرده نحو** : (ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ)[10]، لأنها لو لم تكن موصولة لكانت استفهامية ، إذ لا يصلح هنا غيرها ، ويمنع من استفهاميتها

---

(9) أ: "مَنْ كان".
(10) كلمة: "ضمير" ساقطة من ج.
(11) انظر: خزانة الأدب 412/9.
(12) أ: "كنني".
(13) كلمة: "راجع" ساقطة من ج.
(14) بشر بن مروان: هو أخو الخليفة عبدالملك بن مروان، وَلِيَ إمرة العراقين البصرة والكوفة سنة أربع وسبعين، توفي سنة خمس وسبعين هجرية. انظر: خزانة الأدب 117/4.
(15) أ،ب: "أذهب".
(16) أ: "زكات".
(17) البيت مرتبط بسابقه المخرج، وهو لاشاهد فيه، وإنما هو توضيحي فقط.انظر ق38أ.
(1) انظر : الصحاح (ذكا) 2346/6.
(2) عبارة : "قوله:ذكاة... الصحاح" ساقطة من أ،ب، وهي غير موجودة بالموصل.
(3) سورة القصص 28/28.والحديث عن الشرط.
(4) ج: "وقراءة".
(5) انظر قراءة ابن مسعود في: فتح القدير 195/4 وروح المعاني 102/11.
(6) ب: "موقع".
(7) ج: "الزائدة".
(8) ج: "عزيمة".
(10) سورة مريم 69/19.

أنّ "تنزع" ليس بفعل قلبي حتى يعلق ، فتعين أنها موصولة مفعولة[11]، وضمتُها ضمة بناء[12].

قوله : "**وقال من رأى**[13] ...... **إلى آخره**".

"ومفعول ننزع – قال الخليل[14]– محذوف ، والتقدير : لننزعن[15] الفريق الذى يقال فيهم أيهم أشد". وقال يونس[16] : الجملة[17] ، وعلق ننزع عن العمل ، ويرد مذهبهما قوله : "فسلم على أيهُّم أفضل" ، على رواية ضم "أي"؛ لأن حرف الجر لا يعلق ، ولا يجوز حذف المجرور؛ ودخول الجار على معمول صلته ، ولا يستأنف ما بعد الجار.

قوله : "**أحديها هذه**"[1] .

والأخرى نصب "غدوة" بـ"لَدُنْ"[2].

قوله : "**فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت**"[3].

وحُكي عن سيبويه[4] أنه قال معتذراً عن ذلك: لمّا بعدت عن حال أخواتها بحذف أحد[5] جزئي الابتداء ، غيروها تغييراً ثانياً؛ لأن التغيير يأنس بالتغيير ، وبُني على الضم تشبيها بـ"قبل وبعد"؛ لأنه حُذف منه بعض ما يوضحه– أي الصلة – لأنها المبينة[6] /61 أ/ للموصول، كما يحذف من "قبل" و "بعد" المضاف إليه المبيّن

---

[11] أ: "موصول مفعول" ، وب: "موصولة مفعول".

[12] أ: "وضمتها بنا" ، ج: " وضمها بتاء".

[13] الموصل 125 يشير هنا إلى أن "أي" الموصولة مختلف فيه كالتالي:أ: مبنية على الضم عند سيبويه. ب: معربة دائماً، وأشار إليها بقوله: : وقال من رأي أن "أي" الموصولة لا تبنى، وإنما هي معربة دائماً، وأن "أي" - في قوله: "ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيْعَة أَيُّهُمْ أَشَدُّ" سورة مريم 69/19- استفهامية مبتدأ، وأشد خبره.

[14] انظر: رأي الخليل في الكشاف 519/2 وارتشاف الضرب 73/3.

[15] ج: "والتقدير نحو: لننزعن".

[16] انظر: ارتشاف الضرب 73/3.

[17] لم يذكر "الجملة" في الارتشاف.

[1] الموصل 125 وتمام العبارة: قال الزجاج : " ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في مسألتين: إحداها – هذه" والمقصود: جعله "أي" مبنية.

[2] ج: "ولدن".

[3] الموصل 125 وتمام العبارة : " فهو يُسلِّم – أي سيبويه – أنها تعرب إذا أفردت، فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت". والحديث عن "أي" وحاشية يس على الفاكهي 211/1.

[4] انظر: الكتاب 399/2 ،400. لم أعثر على هذا الاعتذار بالكتاب.

[5] أ: "إحدى".

[6] ب: "المبتبة".

للمضاف. وقال بعضهم : إنها لما حذف[7] صدر صلتها ؛ نزل ما هي مضافة إليه منزلته ، فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ، مع قيام موجب البناء ، فمن لاحظ ذلك بنى ، ومن لاحظ الحقيقة أعرب.

قوله[8] : "**للموصوف بها في المعنى**"[9].

دخل فيه[10] ذو الحال[11] ، فإن الحال في المعنى صفة لصاحبها.

قوله : "**وصلة لنداء ما فيه أل[12] ... إلخ**".

وتؤنث لتأنيث الصفة، قال تعالى :(يَـٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ [1]).

وفي البديع[2] أن ذلك أولى لا واجب ، ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع[3] ، قال تعالى :(أَيُّهَ ٱلثَّقَلَانِ ")[4] ، (أَيُّهَ ٱلْمُؤْمِنُونَ)[5] ، وأنها[6] جعلت وصلة لنداء ما فيه "أل"؛ لأنهم استكرهوا اجتماع أداتي التعريف ، فحاولوا أن يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج به[7] إلى ما يزيل إبهامه ، فمصير المنادى –في الظاهر– ذلك المبهم ، –وفي الحقيقة– ذلك المخصص الذى يزيل الابهام ، ويعين الماهية ، فوجدوا ذلك الاسم "أيْ"[8] –إذا انقطع عن الإضافة– واسم الإشارة ، حيث وضعا مبهمين ، مشروطاً[9] إزالة إبهامهما؛ إلا أن اسم الإشارة قد يزال إبهامه بالإشارة

---

(7) أ: "حذفت".

(8) كلمة: "قوله" ساقطة من أ.

(9) الموصل 125 من معاني "أي" أنها تقع دالة على معنى الكمال للموصوف بها في المعنى نحو: "هذا رجلٌ أيُّ رجل".

(10) أي في الموصوف.

(11) الموصل 125 وذلك نحو: "مررتُ بعبدالله أيَّ رجل" فـ "أيَّ" منصوبة على الحال من "عبدالله" ، أي: كاملاً في صفة الرجال.

(12) الموصل 125 ومن معاني "أيّ : وُصْلَةً لنداء ما فيه أل نحو: "يا آيها الإنسان" ، فأي: منادى، و"ها"للتنبيه، والإنسان: نعت أي.

(1) سورة الفجر 27/89.

(2) يوجد ثلاثة كتب باسم البديع في النحو: أحدها لابن الأثير، والثاني لمحمد الغزي، والثالث لأبي مسعود الربع. انظر: الهمع 39/2.

(3) انظر: الهمع 39/2 والتسهيل 181.

(4) سورة الرحمن 31/55.

(5) سورة النور 31/24.

(6) ج: "وإنما".

(7) كلمة: "به" ساقطة من ج.

(8) أ،ب،ج: "أيا".

(9) أ،ج: "شروطاً".

الخفية ، فلا يحتاج إلى الوصف ، بخلاف "أي" ؛ فكان أدخل في الإبهام؛ فلهذا جاز "يا هذا" ولم يجز "يا أيُّ" ، بل لزم أن يردفه المتكلم ما يزيل إبهامه ، وذلك اسم الجنس ؛ لأنه الدال على تعيين الماهية. ويجري مجراه[10] : "الذى" مثناه[11] ومجموعه ومؤنثهما، وقد يجرى مجراه اسم الإشارة الموصوف بذي اللام نحو : يا هذا[12] الرجل.

قوله : "**وها للتنبيه**"[13].

ولزمته /61ب/ تعويضاً عن[14] ما فاته من الإضافة[15]. ويؤخذ من كلام

ابن الناظم[1] -أَنَّ التابع أيضاً- عوض عن الإضافة ، ولك أن تقول[2]: التعويض بالتابع من جهة المعنى ، وبهاء التنبيه من جهة اللفظ.

قوله : "**والإنسان نعت "أي**"[3].

قال ابن مالك : ولا تتبع "أي" بغير الصفة. وقال أبو حيان[4] : إطلاقهم يقتضي إتباع كل تابع بعد أن تستوفي[5] صفتها ، ويلزم تابعها الرفع؛ لأنه هو المقصود بالنداء ، فتكون حركته الإعرابية موافقة لحركته البنائية ، و"أي"[6] غير مقصود بالنسبة إلى متبوعها ، لا أنها غير مقصودة أصلاً ، فـ"الرجل" في نحو : "يا أيها الرجل" وإن لم يكن مقصوداً بالنسبة ؛ لكنه مقصود في الأصل والحقيقة. وظاهركلام الشارح[7] أنّ تابع[8] "أي نعت" مطلقاً[9] ، والجامد لفظ[10] لُحظ فيه

---

[10] المقصود مجرى "أيّ".
[11] ج: "ومؤنثها".
[12] ج: "أيهذا".
[13] ب: "للتثنية". وذلك في إعراب: "يأيها".
[14] ج: "على".
[15] انظر: شرح الألفية لابن الناظم 576.
[1] انظر: شرح الألفية لابن الناظم 576.
[2] ج: "تؤول".
[3] وذلك في إعراب: "يأيها الإنسان" سورة الانفطار 6/82.
[4] لم أعثر عليه في ارتشاف الضرب.
[5] ب: "يستوفي".
[6] أ: "ولو" ،ب: "ولا".
[7] ب: "الشر".
[8] أ: "نعت".
[9] انظر: الموصل 125.

الاشتقاق. وقيل: عطف بيان ، وُردّ بأنه يلزم عليه استقلال "أي" بالنداء. وقيل: إن كان مشتقاً فهو نعت ، وإن كان جامداً فهو عطف بيان.

وجوّز المازني[11] نصب تابع "أي" على المحل، وحركته إعرابية ، وحركة "أي" بنائية ، ونُزِلّت الحركة البنائية منزلة الحركة الإعرابية ؛ لعروضها بعروض حرف النداء، كعروض الإعراب بعروض العامل[12]. وقيل : لاطرادها كاطراد الإعراب ، ومقتضى هذا التنزيل؛ أن يكون حرف النداء هو الرافع للتابع ، بناءً على أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع غير البدل ، وإلا فأين الرافع ؟ والمخلص من ربقة[1] هذا الإشكال؛ أن يُحَاوَلُ في المنادى المرفوع أن يكون نائب فاعل في المعنى ، والتقدير : "مدعو زيدٌ"، رفع تابعه بالحمل /62أ/ على ذلك. قوله : "**حرف شرط في الماضي**"[2].

أي: لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط، فرضاً في الماضي[3].

قوله : "**لو يفي كفى**"[4].

أي لو وفى كفى.

قوله : "**واستلزامه لتاليه**"[5].

أي استلزام ما يليه ، على تقدير ثبوته لثبوت تاليه.

---

(10) كلمة: "لفظ" ساقطة من أ.

(11) انظر: شرح ابن عقيل 269/3

المازني هو:أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان بن حبيب النحوي المازني البصري،روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري،وكان كثير الرواية، وكان أبوه نحوياً. وله كتاب التصريف، وكتاب العروض، وكتاب القوافي، وكتاب الديباج في جوامع كتاب سيبويه. توفي سنة سبع وأربعين ومائتين . انظر: طبقات النحويين 283 ومعجم الأدباء 107/7 وإنباه الرواة 253/1 وإشارة التعيين 62 وبغية الوعاة 466/1 وشذرات الذهب 170/6.

(12) ج: "العوامل".

(1) ب: "رتبة" ، ج: "ريبة".

(2) الحديث عن "لو" ،وأحد معانيها أنها حرف شرط في الماضي.

(3) القول للتفتازاني، انظر : المطول 333.

(4) الموصل 126 وتمام العبارة: "إذا دخلت "لو" على المضارع صرفته إلى الماضي نحو : لو يفي كفى" .

(5) الموصل 126وتمام العبارة: يقال في إعراب "لو": حرف يقتضي امتناع ما يليه. وهو فعل الشرط، مثبتاً كان أو منفياً، ويقتضي استلزامه لتاليه الجواب مثبتاً كان أو منفياً، فالأقسام أربعة :

أ: مثبتان نحو: لو جاءني زيد أكرمته ب: منفيان: لو لم يجيء ما أكرمته.

ج: الأول مثبت والثاني منفي نحو: لو قصدني ما خيبته. د: او عكسه نحو: لو لم يجيء؛ عتبتُ عليه.

قوله : "**فالأقسام أربعة**"[6].

قال في المغني[7]: ما حاصله: جواب "لو" إمّا مضارع منفي "بِلَمْ"، أو ماضٍ[8] مثبت، أو منفي بِ"ما". والغالب على المثبت دخول اللام عليه [نحو]: (لَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَٰهُ حُطَٰمًا)[9]. ومن تجرده منها[نحو]: (لَوۡ نَشَآءُ جَعَلۡنَٰهُ أُجَاجًا)[10]. والغالب على المنفي تجرده منها نحو: (وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُۖ)[11]، ومن اقترانه بها قوله :

وَلَوْ نُعْطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا وَلَكِنْ لاَ خِيَارَ مَعَ اللَّيَالِيْ[1]

ونظيره في الشذوذ : اقتران جواب القسم المنفي بِ"ما" ،بها، كقوله :

أَمَاْ وَالَّذي لَوْ شَاءَ لَمَ يَخْلُقْ النَّوَى لَئِنْ غِبْتَ عَنْ عَيْنِيْ لَمَا[2] غِبْتَ عَنْ قَلْبِيْ[3]

وورود[4] جواب "لو" الماضي مقروناً بـ"قد" . وهو غريب . كقول جرير :

لَوْ شِئْتِ قَدَ نَقَعَ[5] الفُؤَادُ[6] بِشَرْبةٍ تَدَعُ الْحَوَائِمَ[7] لاَ يَجِدْنَ غَلِيْلاً[8]

ونظيره في الشذوذ : اقتران جواب "لولا" بها، كقول جرير أيضاً :

---

(6) انظر: الأقسام الأربعة. فيما وضحه المحقق في الحاشية قبل قليل.

(7) انظر: "المعنى 1/ 300،301 .

(8) أ،ب: "قاضي".

(9) سورة الواقعة 65/56.

(10) سورة الواقعة 70/56.

(11) سورة الأنعام 112/6.

(1) عبارة: "ولكن.... الليالي" ساقطة من أ،ب.
البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في المغني 300/1 وأوضح المسالك 231/4 وشرح شواهد المغني 665/2 والهمع 473/2 وخزانة الأدب 145/4 ، 82/10 وحاشية الصبان 43/4.

(2) أ: "ما".

(3) البيت من الطويل، وهو لأبي العتاهية – لم أعثر عليه في ديوانه- في عيون الأخبار لابن قتيبة 86/4 ولمسعود بن بشر في أمالي القالي 196/2 وشرح شواهد المغني 666/2 ، وللعباس بن الأحنف في شرح أبيات المغني 112/5. وهو بلا نسبة في المغني 300/1.

(4) ب: "وورده" ، ج: "وورد".

(5) أ: "تقع"، ب: "تقع".

(6) أ: "القواد".

(7) أ: "الهوائم".

(8) البيت من الكامل، ولم أعثر عليه في ديوان جرير، وله في لسان العرب (نقع) 342/14 والمغني 301/1 والمقاصد النحوية 591/4 وشرح شواهد المغني 666/2 وشرح أبيات المغني 114/5 بلفظ "الهوائم" وحاشية الصبان 341/4 ، وللبيد العامري في لسان العرب (نقع) 156/15. وبلا نسبة في: سر صناعة الإعراب 596/2 .

... ...   لَوْلاَ رَجَاؤُكَ قَدْ قَتَّـلْتُ أَوْلاَدِيْ[9]

[قوله]:[10] "**لو جاءني زيد أكرمته**"

دلت "لو"[11] على انتفاء مجيء زيد ، وعلى أن مجيء زيد لو وجد ؛ وجد إكرامه.

قوله : "**لو لم يجئ ما أكرمته**"[12].

دلت "لو" فيه على انتفاء عدم المجئ ، وعلى أن عدم المجئ لو وجد ؛ وجد عدم الإكرام له.

قوله : "**لو قصدني ما خيبته**"[1].

دلت "لو" فيه على انتفاء القصد ، وعلى أنه لو وجد ؛ وجد عدم الخيبة.

قوله : "**لو لم يجئ عتبتُ عليه**"[2].

دلت "لو" فيه على انتفاء عدم المجيء ، وأنه لو وجد عدم المجئ ؛ وجد /62 ب/ العتب عليه.

قوله : "**إن لزم المقدم**"[3].

قد يقال : لا حاجة إليه؛ لأنه قد استفيد من قوله : "واستلزامه لتاليه"[4]. فإنه إذا[5] كان مدلوله استلزام المقدم للتالي، لزم أن التالي لا يكون إلاّ لازماً ، وإن كان لزومه له تارةً باعتبار نفسه ، وأخرى باعتبار ما تضمنه.

قوله : "**ولم يَخْلُفْ المقدم غيره**".

---

(9) عجز بيت من البسيط، وتمامه:

كَانُوا ثَمَانِيْنَ أَوْ زَادُو ثَمَانِيَةً   لَوْلاَ رَجَاؤكَ قَدْ قَتَّلْتُ أَوْلاَدِيْ

وهو لجرير في ديوانه ق50/257 جـ2 صـ 745، وله في المغني 77/1، 301 والمقاصد النحوية 144/4 والفضة المضيئة 311 وشرح أبيات المغني 54/2 وحاشية الصبان 106/3 . وبلا نسبة في : تذكرة النحاة 121.

(10) فقرة جديدة . انظر: الموصل 126، بهذا زادها المحقق ليستقيم المعنى.

(11) الحرف: "لو" مكرر في أ.

(12) الفعل والجواب منفيان.

(1) الشرط مثبت، والجواب منفي.

(2) الشرط منفي، والجواب مثبت.

(3) الموصل 126 وتمام العبارة: المنطقيون يسمون الشرط مقدماً؛ لتقدمه في الذكر، ويسمون الجواب تالياً؛ لأنه يتلوه. ثم ينتفي التالي إن لزم المقدم، ولم يخلف المقدم غيره نحو: "ولو شئنا لرفعناه بها". سورة الأعراف 176/7.

(4) ذكر قبل قليل.

(5) ج: "إنما".

أي : في ترتيب التالي عليه[6].

قوله : "**ولكونه لم يخلف المقدم غيره**"[7].

إذ لا يمكن الرفع[8] بدون المشيئة.

قوله : "**إذا دخلت على منفي أثبتته**"[9].

أي : دلت على ثبوته.

قوله : "**ومن هنا[1] ... إلى آخره**".

قال في المطول[2] : وقد تستعمل "إن" و "لو" للدلالة على أن الجزاء لازم الوجود في جميع الأزمنة ؛ في قصد المتكلم ، وذلك إذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه لذلك الجزاء.

ويكون نقيض ذلك الشرط أنسب وأليق باستلزام ذلك الجزاء ، فيلزم استمرار وجود الجزاء على تقديره وجود الشرط وعدمه ، فيكون دائماً سواء كان الشرط والجزاء مثبتين نحو : "لو أهنتنى لأثنيت عليك"، أو منفيين نحو : "من لم يخف الله لم يعصه"، أو مختلفين نحو :(وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ[3] كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ)[4]. ونحو : "لو لم تكرمني لأثنيت عليك". ففي هذه الأمثلة؛ إذا ادعى لزوم وجود الجزاء لهذا الشرط؛ مع استبعاد لزومه له ؛ فوجوده عند عدم هذا الشرط بالطريق الأَولى".

---

[6] عبارة : "التالي عليه" ساقطة من ج.

[7] الموصل 126 تعليقاً على الآية: "ولو شئنا لرفعناه بها" يقول: ويلزم من هذا النفي لـ "المقدم" الذي هو "مشئة الله"؛ أن يكون التالي منفياً؛ للزومه للمقدم، ولكونه لم يخلف المقدم غيره.

[8] المقصود بالرفع : أي رفع اليهودي إلى درجات عليا، ولكنّه أخلد إلى الأرض.

[9] الموصل 126 ، 127 وذلك نحو: "نِعْمَ الْعَبْدُ صُهَيْبٍ لَوْ لَمْ يَخَفْ اللهِ لمْ يَعْصِه".

[1] الموصل 127 العبارات : "قوله : ويكون .... ومن هنا" ساقطة من ج، وتمام العبارة : "ومن هنا لا يلزم من امتناع المقدم امتناع التالي، في نحو: لو لم يخف الله لم يعصه".

[2] انظر: المطول 336.

[3] أ،ج: "نفذت".

[4] سورة لقمان 27/31.

قوله : "**والصواب أنه لا تعرض لامتناع الجواب أصلاً**"[5].

قال ابن مالك[6] : "العبارة الجيدة في "لو" أن يقال : حرف يدل /63 أ/ على امتناع. قال : يلزم لثبوته ثبوت تاليه[7] ، فقيام زيد من قولك : "لو قام زيدٌ قام عمرو"؛ محكومٌ بانتفائه فيما مضى ، وكونه مستلزماً ثبوته لثبوت قيام عمرو ، وهل لعمرو قيام آخر غير اللازم عن قيام زيدٍ ؟ أو ليس له ؟ لا نفرض لذلك ، بل الأكثر كون الأول والثاني غير واقعين".

قوله : "**وإن خلف الشرط غيره**"[1].

ليس المراد تحقق الخلف ، بل أن يعلم أن هناك خلفاً ، فإن تَحَقَقَ ثَبَتَ التالي، وإلا لم يثبت.

قوله : "**ومنه**[2] **قول عمر رضي الله عنه... إلى آخره**".

ونسب القرافي[3] –من المالكية في الفروع[4]– هذا الكلام إلى النبي صلى الله عليه وسلم. قال السبكي[5] : "لم أر هذا الكلام في شيء من كتب الحديث ، لا مرفوعاً ولا موقوفاً ، لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عن عمر ؛ مع شدة الفحص". انتهى.

---

(5) الموصل 127 وتمام العبارة: "والصواب أن "لولا" لا تعرض لامتناع الجواب أصلاً، وإنما تعرض لامتناع الشرط فقط.

(6) انظر: شرح الكافية لابن مالك 1631/3

(7) أ: "يلزم لثبوته تاليه".

(1) الموصل 128. والمراد: إن كان للجواب سبب آخر غير الشرط، لم يلزم من انتفاء الشرط انتفاء الجواب ولا ثبوته.

(2) الموصل 128 أي من النوع الذي عبر عنه بقوله : إن كان للجواب سبب آخر غير الشرط؛ لم يلزم من انتفاء الشرط انتفاء الجواب ولا ثبوته نحو قول عمر رضي الله عنه : "نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه".

(3) القرافي هو: أحمد بن إدريس بن عبدالرحمن العباسي، شهاب الدين الصنهاجي القرافي، من علماء المالكية، نسبته إلى قبيلة صنهاجة ، من بريرة بالمغرب. ونسب إلى "القرافة" بالقاهرة. وهو مصري المولد والنشأة والوفاة. له مصنفات جليلة منها: الإحكام في تمييز الفتاوي عن الأحكام ، والذخيرة في فقه المالكية، والخصائص في قواعد العربية، وغيرها. توفي سنة ستمائة وأربع وثمانين. انظر: شجرة النور الزكية 188 ،189 والأعلام 94/1، 95.

(4) أ: "الفروق".

(5) السبكي هو: أحمد بن علي بن عبدالكافي السبكي، أو العلامة بهاء الدين أبو حامد شيخ الإسلام تقي الدين أبو الحسن، سمع من يونس الدبوسي ، والبدر بن جماعة، وأخذ العلوم عن أبيه والأصبهاني وأبي حيان. صنف عروص الأفراح في شرح تلخيص المفتاح. توفي سنة ثلاث وستين وسبعمائة. انظر: إنباه الرواة 21/1-23 والدرر الكامنة 425/2 وبغية الوعاة 342/1 – 343 وشذرات الذهب 226/6 – 227 والبدر الطالع 81/1-82 وهدية العارفين 113/1 والأعلام 176/1.

وقد نسبه الحافظ بن القرافي[6] إلى عمر ، إلا أنه لم يبد له إسناداً. ولكن في الحلية لأبـي نعـيم[7] ، حيـث رفعـه مـن طريـق عمـر بـن الخطـاب –رضـي الله عنـه–

قال : "سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم –يقول : "إنّ سَالِمَاً[1] شَدِيْدُ الْحُبِّ للهِ، لَوْ كَانَ يَخَافُ اللهَ لَمَا[2] عَصَاهُ[3]"

قوله : "**حرف شرط في المستقبل**"[4].

أي : حرفٌ يدل[5] على تعليق حصول مضمون الجزاء؛ بحصول مضمون الشرط في المستقبل ، فالجار متعلق بحصول ، لا بالشرط ؛ لأنه بمعنى التعلق،[6] والتعلق[7] في الحال، فهو متعلق بجزء معناه ، وهو حصول الشرط لا بجزئه الآخر ، وهو حصول الجـزاء؛ لأنـه غيـر مقيـد بالمسـتقبل ، بـل معلـق علـى حصـول /63ب/ الشـرط المقيـد بالمستقبل ؛ وإن لزم من ذلك تقيده بالمستقبل ، إذ المعلق على المقيد بالمستقبل يلزم تقييده بالمستقبل.

قوله:

وَلَـوْ تَلْتَقِـيْ أَصْدَاؤُنَـا[8] ... ... البيت

---

(6) ج: الحافظ بن العربي.

(7) انظر: حلية الأولياء لأبي نعيم 177/1 مرفوعاً.

أبو نعيم هو: عبدالملك بن محمد، أبو نعيم الحرجاني الإستراباذي، نزيل جرجان، فقيه حافظ للحديث؛ له تصانيف منها: كتاب الضعفاء في رجال الحديث؛ في عشرة أجزاء، وغيره. توفي سنة ثلاثمائة وثلاث وعشرين. انظر: تذكرة الحفاظ 35/3 ووفيات الأعيان 91/1 وميزان الاعتدال 111/1 والأعلام 162/4.

(1) سالم: هو سالم بن معقل أبو عبدالله، مولى أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس، من كبار الصحابة وقرائهم، فارسي الأصل، أعتقته ثُبَيْتَـةُ زوج أبي حذيفة صغيراً، كان يؤم المهاجرين الأولين قبل الهجرة في مسجد قباء. توفي سنة اثنتي عشرة للهجرة. انظر : الإصابة 284/2 والأعلام 73/3 ورجال حول الرسول 779.

(2) ب: "لم عصاه"، ج: ساقطة.

(3) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير 540/1.

(4) الموصل 128الوجه الثاني لـ "لو" وهو أن تكون حرف شرط في المستقبل مرادفاً لـ "إنْ" الشرطية.

(5) العبارات: "سمعت رسول الله......... يدل" ساقطة من ج.

(6) أ، ب، ج: "التعليق" ولعله خطأ من النساخ حيث استخدموا التعليق بمعنى التعلق.

(7) ، ب، ج: "التعليق".

(8) جزء من صدر بيت من الطويل، وتمامه:

وَلَوْ تَلْتَقِيْ أَصْدَاؤنَا بَعْدَ مَوْتِنَا ... وَمِنْ دُوْنِ رَمْسَيْنَا مِنْ الأَرْضِ سَبْسَبُ

الأصداء: -بالمد- "جمع صدى"، بالقصر : ما يرده الجبل أو غيره من الأبنية المرتفعة في الأماكن الخالية على المصوت عنده. والرَّمْس[9] : القبر. وقيل : ترابه. والسَّبْسَب[10] ـ بسينين مهملتين وباءَين موحدتين ـ المفازة.

قوله : (وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ)[11].

جوز الزمخشري[1] كون "لو" في هذه الآية للتمني أيضاً ، وجعل "يدهنون" خبر مبتدأ محذوف ، أي : فهم يدهنون ، على معنى : ودوا لو تدهن فهم يدهنون حينئذٍ[2]. أو ودوا إدهانك فهم الآن يدهنون طمعاً في إدهانك[3].

قوله : (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ)[4].

في الكشاف[5] أن "لو" في هذه الآية للتمني، حكايةً لودادهم، وكان القياس: "لو أعمره"[6]؛ إلا أنه روعي لفظ أحد؛ لكون الظاهر من قبيل الغيبة.

قوله : "**قول قُتَيْلَة**[7] **... إلى آخره**".

قتيلة[8] : بقاف مضمومة ، فتاء فوقية ، فياء تصغير ، بنت النضر بن الحارث ، قتل النبي -صلى الله عليه وسلم- أباها النضر صبراً[9] ، فأنشدته بعد قتل أبيها أبياتا منها :

البيت لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين 938/2 بلفظ "منكب" بدل سسببُ" وشرح شواهد المغني 643/2 وشرح أبيات المغني 38/5 ولقيس بن الملوح في : المقاصد النحوية 470/4 وليس في ديوانه. وبلا نسبة في المغني 290/1 وأوضح المسالك 224/4 والفضة المضيئة 248 .

[9] القاموس المحيط: (رمس) 708.

[10] القاموس المحيط: (سبب) 123. وشرح شواهد المغني 644.

[11] سورة القلم 9/68 والموصل 129. وهذا الوجه الثالث لـ "لو" حيث أنها حرف مصدري يؤول مع صلته بمصدر، فهي مرادفه لـ "أنْ"، ولكنها لا تنصب.

[1] نظر: الكشاف 142/4.

[2] ب: "ح".

[3] ج: "إذهانكم".

[4] سورة البقرة 96/2."ولو" مصدرية.

[5] الكشاف 298/1.

[6] ب،ج: "أُ عمر" . الكشاف 298/1.

[7] هي بنت النضر بن الحارث بن علقمة، من بني عبد الدار من قريش، شاعرة من الطبقة الأولى من النساء، أدركت الجاهلية في الإسلام، وأسلمت بعد مقتله، وروت الحديث، وتوفيت في خلافة عمر. انظر: الأعلام 190/5.

[8] أ: "قتيبة".

[9] أي: يحبس ويرمي حتى يموت. انظر: القاموس المحيط: (صبر) 541.

أَمُحَمّدٌ[10] وَلأَنْتَ نَجْلُ نَجِيْبَةٍ فِيْ قَوْمِـها وَالْفَحْلُ فَحْلٌ مُعْرِقُ

مَا كَانَ ضَرَّكَ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُحْنَقَ[11]

فقال صلى الله عليه وسلم: لو سمعتها[12] ما قتلته.

والنجيبة[1] : الكريمة. والفحل[2] : الذكر من كل حيوان. والمعرق[3] : اسم فاعل من : أعرق الرجل ؛ صار عريقاً، أي : له عرقٌ في الكرم. والمَغيظ[4] /64أ/ بفتح الميم : اسم مفعول من غاظه يغيظه ، والغيظ : الغضب أو شدته ، أو أوله. والمُحْنَق[5] : اسم مفعول من أحنقه : أغضبه ، فهو توكيد للمغيظ. و"لو مننت" : فاعل ضرك ، والجملة خبر كان ، واسمها ضمير الشأن. وقال العيني[6]: "ما": اسم استفهام مبتدأ ، و"كان"[7] : زائدة ، "ولو مننت": "فاعل ضرك". وعلى كون "لو" مصدرية[8] يتخرج[9] قول العلماء ، بخلاف ما لو كان كذا،[10] والتقدير: بخلاف كون الشيء كذا. و"ما" زائدة بين المضاف والمضاف إليه نحو:" جئتك غير ما مرة".

---

(10) أ: "أحمد".

(11) الموصل 129 البيتان من الكامل، وهما لقتيلة بنت النضر في معجم البلدان 94/1 ولسان العرب (عرق) 66/9 والجنى الداني 288 وأوضح المسالك 223/4 والمقاصد النحوية 471/4 وشرح أبيات المغني 54/5 وتاج العروس (عرق) 117/7 وحاشية الصبان 34/4. وبلا نسبة في ارتشاف الضرب 519/1 والفضة المضيئة 250 والهمع 264/1 . والشاهد في البيت أن لو "مصدرية".

(12) ب،ج: "سمعته" ، أي : الشعر.

(1) القاموس المحيط "نجب" 174.

(2) القاموس المحيط (فحل) 45 13.

(3) لسان العرب (عرق) 116/10.

(4) القاموس المحيط (غيظ) 900.

(5) القاموس المحيط (حنق) 1132.

(6) انظر المقاصد النحوية 472/4.

العيني هو: أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني الحنفي، مؤرخ، علامة من كبار المحدثين، أصله من حلب، ومولده في "عين تاب"، وإليها نسبته، أقام مدة في حلب ومصر ودمشق والقدس، ولي القضاء للحنفية في القاهرة، تقرب من الخليفة "المؤيد" حتى عُدَّ من أخصائه. من كتبه: عمدة القارئ في شرح البخاري ومغاني الأخبار في رجال معاني الإيثار، وعقد الجمان في تاريخ الزمان، والمقاصد النحوية، وغيرها. توفي بالقاهرة سنة خمس وخمسون وثمانمائة، انظر: بغية الوعاة 275/2-276 والضوء اللامع 131/10-135 وشذرات الذهب 286/7 والأعلام 163/7.

(7) ج:"ولو كان".

(8) المقاصد النحوية 473/4.

(9) ب:"تتخرج".

(10) هذه العبارة تكثر في كتب العلماء، حيث يذكر مسألة ويقارنها بأخرى فيقول: "وهذه بخلاف لو كان كذا".

قوله : "**في هذا الاستدلال**"[11].

الأوضح في هذا الكلام، لأن الاستدلال طلب الدليل.

قوله : "**لجواز أن يكون النصب في "تكون"**[12] **... إلى آخره**".

أي فتكون "أن" جائزة الإضمار والاظهار، بخلاف القول الأول ، فإن "أنْ" فيه لازمة الإضمار.

قوله : "**وهو الشخص**[1]".

إشارة إلى أن الضمير راجعٌ لها ؛ باعتبار[2] أنها شخص. و"ميسون:[3]" غير منصرف للعلمية[4] والتأنيث ، وهو اسم امرأة معاوية[5] ، واسم أبيها "بَحْدَل؛" بالباء الموحدة بعدها مهملتان ولام.

قوله :

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّعَيّنْي[6] ... ...

---

[11] الموصل 130 وتمام العبارة: "أن "لو" تكون حرفاً للتمني بمنزلة "ليت"، إلا أنها لا تنصب ولا ترفع نحو: "فلو أن لنا كرةً فنكون من المؤمنين" سورة الشعراء 104/26. قيل: ولكون "لو" للتمني نُصِبَ "فنكون" كما انتصب "فأفوز" في جواب "ليت"، بأن مضمرة بعد الفاء وجوباً في قوله تعالى :" يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً" سورة النساء 73/4. هكذا استدلوا، ولا دليل في هذا الاستدلال".

[12] الموصل 130 تمام العبارة: ولا دليل لهم في هذا الاستدلال، لجواز أن تكون النصب بأن مضمرة جوازاً بعد الفاء .

[1] الموصل 130 إشارة لـ: "في قوله" أي قول الشاعر وهو الشخص.

[2] أ:"وباعتبار".

[3] ميسون بنت بحدل بن أنيف، من بني حارثة بن خباب الكلبي، أم يزيد بن معاوية، شاعرة، وكانت بدوية، ثقلت عليها الغربة لما تزوجت معاوية في الشام، فسمعها تقول هذه الأبيات؛ فطلقها، وكانت حاملاً بيزيد، أو أخذته معها رضيعاً، فنشأ في البادية فصيحاً، توفيت سنة ثمانين هجرية تقريباً. انظر : خزانة الأدب 507/8، 508 والأعلام 339/7.

[4] أ:"اللعلمة".

[5] هو معاوية بن أبي سفيان، صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، أمير المؤمنين، ولد قبل البعثة بخمس سنين، وقيل بسبع، وقيل بثلاث عشرة، والأول أشهر، أسلم بعد الحديبية، وكتم إسلامه حتى أظهره عام الفتح، وكان من الكتبة الفصحاء، حليماً وقوراً، طويلاً أبيض أجلح –أي انحسر الشعر عن جانبي رأسه- وصحب النبي صلى الله عليه وسلم، وكتب له، وولاه على الشام، ثم أصبح خليفة للمسلمين، وسمي ذلك العام عام الجماعة، مات في رجب سنة ستين على الصحيح. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة 151/6- 155.

[6] صدر بيت من الوافر، وتمامه:

وَلُبْسُ عَبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِيْ أَحَبُّ إِلَيّ مِنْ لُبْس الشُّفُوْفِ

وهو لميسون بنت بحدل الكلبية في سر صناعة الأعراب 273/1 والمحتسب 326/1 وشرح ملحة الإعراب 249 وإيضاح شواهد الإيضاح 346/1 والمغني 295/1، 312 والمقاصد النحوية 397/4 وشرح شواهد المغني 653/2 وشرح أبيات المغني 64/5 وخزانة الأدب 503/8، 504، 505، وحاشية السجاعي على القطر 33 وحاشية الصبان 313/3. ولامرأة أعربية من نساء معاوية في أمالي ابن الشجري 427/1. وبلا نسبة في الصاحبي 155 ونتائج الفكر 318 والرد على النحاة 128 واللباب 42/2 والتبيان للعكبري 194/1 وتحصيل عين الذهب 399 وشرح الكافية الشافية 1557/3 وشرح التسهيل 48/4 وشرح عمدة الحافظ 236 ورصف المباني 423 والجنى الداني 157 والفضة المضيئة 171 والهمع 322/2.

الرواية الصحيحة بالواو ، ومن رواه "للبس" –باللام– فقد حرفه؛ لأنه معطوف على ما قبله ، وهو قولها :

لَبَيْتٌ تَخْفِقُ الْأَرْيَاحُ[7] فِيْهِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ قَصْرٍ مَنِيْفِ

قالت ذلك لما تزوجها معاوية ، ونقلها من البادية إلى الشام، فكانت تكثر الحنين إلى ناسها ، والتذكير إلى مسقط رأسها ، فاستمع لها يوماً وهي تنشد /64ب/ هذه الأبيات ، فقال : مارضيت ابنة "بحدل" حتى جعلتنى علجاً عنيفاً. وخفقان[8] الريح دون جريها. والأرياح[1] : جمع "الريح". والمنيف[2] : العالي المشرف. والشَّفوف[3]: جمع "شَف" – بفتح الشين المعجمة– وهي ستر رقيق من صوف تستشف ما وراءه. وقال بعضهم : الشُّفوف –بضم الشين المعجمة– الثياب الرقاق.

قوله :(أَوْ يُـرْسِلَ رَسُولًا [4]).

هو منصوب بـ"أن" المقدرة بعد "أو"؛ ليكون مع "أن" مؤولاً بالاسم ؛ ليصح عطفه على الاسم الصريح وهو "وحياً" ؛ الواقع موقع الحال ، والتقدير : وما صح[5] أن يكلم الله أحداً إلاّ موحياً أو مسمعاً[6] من وراء حجاب ، أو مرسلاً[7].

قوله:

إِنِّي وَقَتْلِيْ سُلَيْكَاً[8] ... ...

---

[7] أ،ب:"الأرواح".

[8] إشارة لقوله :"بيت تخفق" .

[1] ب:"الأرواح".

[2] لسان العرب (نوف) 387/14.

[3] القاموس المحيط (شفف) 1066.

[4] سورة الشورى 51/42. والشاهد:المضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد "أو".

[5] أ: "وما صح له".

[6] ج:"سمعاً".

[7] الكشاف 475/3 وفتح القدير 623/4.

[8] جزء من صدر بيت من البسيط، وتمامه :

إِنِّيْ وَقَتْلِيْ سُلَيْكَاً ثُمَّ أَعْقِلَهُ كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمّا عَافَتْ الْبَقَرُ

وهو لأنس بن مدرك –مدركة- الخثعمي في فصل المقال 387 ولسان العرب (ثور) 54/3، (عيف) 354/10 والمقاصد النحوية 399/4. وبلا نسبة في شرح الكافية 1558/3 وشرح التسهيل 49/4 وارتشاف الضرب 422/2 وشرح الألفية للمرادي 221/4 وأوضح المسالك 195/4 والفضة المضيئة 171 والهمع 322/2 ومجيب الندا 154/1.

سُليك : اسم رجل. والشاهد في: "ثم". أَعقله[9] : من عقلت القتيل ، أعطيت ديته. وعافت[10]: أي كرهت. والمعنى: أن البقر إذا امتنعت من شرب الماء؛ يضرب الثور؛ لتفزع هي فتشرب.

قوله : "**وهو أن تكون للتقليل[11]**".

فيه مسامحة ، لأن المعنى التقليل ، لا الكون للتقليل[12].

قوله : "**ردوا السائل[1]**".

أي بالاحسان.

قوله : "**والمعنى تصدقوا بما تيسر**".

من كثير أو قليل ، ولو بلغ في القلة إلى الظِّلْف[2] – مثلاً– ، فإنه خير من العدم. وقيد بإلاحراق –أي الشيء كما هو عادتهم فيه– لأنّ الشيء[3] قد يرميه آخذه ، فلا ينتفع به؛ بخلاف المشوي.

قوله : "**ولو بشق تمرة**"[4].

أي : نصف تمرة، يريد : لا تستقلوا من الصدقة شيئاً.

قوله : "**وهو –قد– لا غير**"[5].

وزاد ابن سيده؛[6] أنها تكون للنفي، وحكى : "قد كنت /65أ/ في خيرٍ فتعرفه"[7] .

---

[9] لسان العرب (عقل) 233/10.

[10] القاموس المحيط (عيف) 1086.

[11] والمراد: من معاني "لو" التقليل، كما في الحديث " رُدُّوا السَّائلَ وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَق ".

[12] أ:"التقيل".

[1] جزء من حديث للنبي صلى الله عليه وسلم، وتمامه :"رُدُّوا السَّائلَ وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَق " أخرجه الإمام النسائي في سننه (23) كتاب الزكاة (70) باب رد السائل (400/1 /2565).

[2] الظلف للبقر والغنم كالحافر للفرس. انظر: القاموس المحيط (ظلف) 1078.

[3] أ،ب،ج:"اللتي". الشنواني : "الشىء".

[4] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (24) كتاب الزكاة (10) باب " اتَّقُوا النَّارَ وَلّو بشقِّ تَمْرَةٍ " والقليل من الصدقة ص 1417/229. والشاهد: "لو" للتقليل.

[5] الموصل 123 وتمام العبارة : الحرف الذي يحتمل سبعة أوجه – معانٍ. وهو "قد" لا غير

[6] لم أعثر عليها بالمخصص.

ابن سيده هو : أبو الحسن علي ابن إسماعيل بن سيده اللغوي، من أهل مرسية، كان شاعراً ضريراً، جفاه ابن الموفق، فهرب الى بلدة مجاورة حتى استعطفه بقصيدة فرضي عنه. له : كتاب المحكم

بنصب "تعرف".

قوله : "**بمعنى حسب**"[8].

أي : كافي.

قوله : "**معربة**"[9].

لأن ملازمتها للإضافة عارضتْ[1] وجه تحتم البناء، لا أصل[2] البناء؛ فلذا جاز إعرابها. وبهذا يجاب عن قول الدماميني: لو كانت مُلازمةُ الإضافة دافعة للبناء لم تبنَ في: "قدْ زيدٌ دِرْهم"[3] –بالسكون– وهي حالتها الغالبة.

قوله : "**لشبهها بالحرفية لفظاً**"[4].

واستُشكل هذا بأنه: ليس الشبه اللفظي موجباً للبناء، بل لابد أن ينضم إليه الشبه المعنوي، بدليل إعراب "إلَى" بمعنى النعمة؛ مع مشابهتها لأل الحرفية[5]، والشبه المعنوي منتفٍ هنا[6].

ويجاب[7] : بأن المشابهة لـ"قد" في لفظها مشابهةٌ لها في وضعها[8]؛ لكونها على حرفين ، و"إلى" ليست كذلك ؛ لكونها على ثلاثة أحرف ، ففي "قد": مشابهة لفظية وضعية ، والمشابهة الثانية علة تامة للبناء دون الأُولى.

قوله : "**اسم فعل بمعنى يكفي**"[9].

في اللغة، والمخصص، والأنيق في شرح الحماسة، وشرح أبيات الجمل، تحقيق الدكتور محمود العامودي. توفي سنة ثمانٍ وخمسين وأربعمائة. انظر: معجم الأدباء 231/12-235 وإنباه الرواة 225/2-227 وإشارة التعيين 210-211 وبغية الوعاة 143/2 ونفح الطيب 351/4، وشذرات الذهب 305/3-306 .

(7) لسان العرب "قدد" 36/12.

(8) أي: "قد" بمعنى "حسب".

(9) الموصل 123 في: "قد" رأيان معربة ومبنية.

(1) ب،ج: "عارضة".

(2) ب: "الأصل" ، ج: "كأصل".

(3) عبارة: "قد زيد درهم" غير واضحة في "ج".وهي بمعنى: يكفي زيد درهم.

(4) الموصل 133 تمام العبارة: أن "قد" مبنية على السكون لشبهها بالحرفية لفظاً.

(5) عبارة: "بدليل..... الحرفية" ساقطة من أ،ب.

(6) ج: "وهو نتف هنا".

(7) المجيب هو الشمني . حاشية الشنواني 168ب.

(8) ب،ج: "وصفها".

(9) وهو المعنى الثاني لـ "قد".

قال الدماميني: لا أدري[10] لِمَ جعلها بمعنى المضارع ؛ مع أن في مجئ اسم الفعل بمعناه كلاماً ، وابن الحاجب[11] يأباه. وعبارة بعضهم:[12] بمعنى "كفى".

قوله : **قيل[13] "وتدخل على المضارع"[14].**

أتى بصيغة التمريض؛[15] لاختياره أنها مع المضارع للتقليل.

قوله : "**حرف توقع**"[16].

إطلاق المصنف يشعر بأن التوقع يكون من المتكلم ومن غيره ، وكلامه الآتي يدل على أنه في الماضي من غيره[1].قال بعضهم : إذا دخلت "قد" على الماضي أو المضارع فلا بد فيها من معنى[2] "التحقيق" ، ثم يضاف بعض المواضع إلى هذا المعنى. في الماضي: التقريب من الحال مع التوقع، /65ب/ كقولك لمن يتوقع ركوب الأمير: "قد ركب الأمير"[3] أي: حصل عن قرب ما كنت متوقعه[4]. ففيه إذن ثلاثة معانٍ مجتمعة: التحقيق، والتقريب، والتوقع[5].

قوله : "**لأنها كانت تتوقع سماع شكواها**"[6].

أي : سماعُ قَبولٍ للشكاية ، وإزالة الضرر عنها ، وإلا فالسماع حاصل قطعاً بمجرد كلامها؛ لأنه –تعالى– لا يغيب عنه شيء[7] ، وهي تعتقد ذلك.

ورُوي[8] أن خولة بنت "ثعلبة"؛[9] ظاهر منها زوجها "أوس بن الصامت"[10] ، فاستفتت رسول الله –صلى الله عليه وسلم– فقال: "حَرُمت عليه"؛ فاغتمت لصغر أولادها ، وشكت إلى الله تعالى، فنزلت هذه الآية ؛ والآيات الثلاث بعدها.

---

(10) ج: "لم أدر".
(11) انظر : شرح الرضي على الكافية 65/2.
(12) صاحب هذا الرأي المرادي. انظر الجنى الداني 253.
(13) كلمة: "قيل" ساقطة من أ،ب.
(14) الموصل 133 أي: تدخل "قد" على المضارع وتفيد التحقيق.
(15) أي: تمريض وتضعيف أن تكون "قد" للتحقيق. والتمريض مستفاد من كلمة" "قيل".
(16) الموصل 134وهو المعنى الرابع لـ"قد".
(1) لعل المراد: من غير المتكلم.
(2) أ: "المعنى".
(3) كلمة: "الامير" ساقطة من أ،ب.
(4) أ،ب: "تتوقعه".
(5) كلمة: "التوقع" ساقطة من ج.
(6) إشارة لقوله تعالى عن خولة: " قد سمع الله قول التي تجادلك" سورة المجادلة 1/58.
(7) العبارات: "قوله: لأنها.......... عنه شئ" ساقطة من ج.
(8) ب،ج: "روي".
(9) هي خولة بنت ثعلبة بن أصرم بن فهر بن ثعلبة بن غنم بن عوف، تزوجها أوس بن الصامت، أخو عبادة بن الصامت، وهي المجادلة، أسلمت وبايعت النبي صلى الله عليه وسلم. انظر : الطبقات الكبرى 378/8 -380 و

قوله : "**تلزم "قد" مع الماضي الواقع حالاً اصطلاحية**"[11].

أُعتُرِض بأن "قد" إنما تفيد المقاربة –بالباء–؛ لا المقارنة بالنون–، والمطلوب في الحال: المعنى[12] الثاني لا الأول. وأجيب بأن المقاربة تُنَزَّل منزلة المقارنة.

قوله : "**وقال ابن عصفور**[1] ... **إلى آخره**".

إنما قيد جواب القسم بكونه ماضياً ؛ لأنه إذا لم يكن ماضياً ؛ لم يكن اعتبار تقريب معنى الماضي من الحال معه؛ حتى يؤتى بـ"قد" لإفادة التقريب. وبكونه[2] مثبتاً؛ لأن الماضي إذا نفي؛ استمر ذلك النفي إلى زمان الحال؛ بحكم الاستصحاب، فلم يحتج إلى "قد" حينئذ[3]. وبكونه متصرفاً ، لأن الجامد لا تدخل عليه لكونه للحال ، فلا معنى لذكر ما يقرب ما هو حاصل ، وعلله بعضهم بأن صيغته لا تفيد الزمان ، ولا تتصرف ، فأشبه الاسم.

قوله:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ[4] ... ...

الكشاف 69/4، 70 وتفسير ابن كثير 407/4، 408 وتفسير الجلالين 719 وتفسير أبي السعود 215/8 وفتح القدير 210/5، 211.

(10) هو أوس بن الصامت بن قيس بن أصرم بن فهر بن ثعلبة، وكان أول من ظاهر في الإسلام، وكانت زوجته ابنة عمه، تدعى خولة أو خويلة بنت ثعلبة. قال ابن حيان: مات في أيام عثمان، وله خمس وثمانون سنة، وقال غيره: مات سنة أربع وثلاثين بالرملة، وهو ابن اثنين وسبعين سنة. انظر: الإصابة في تمييز الصحابة 56/1، 157.

(11) الموصل 135من معاني "قد" "تقرب الماضي من الحال؛ ولهذا تلزم قد مع الماضي الواقع حالاً اصطلاحية نحو" وقد فصل لكم": ما حرم عليكم فجملة: "وقد فصل لكم": حالية اصطلاحية وليست زمانية.

(12) كلمة: "المعنى" ساقطة من أ.

(1) الموصل 135، 136 تمام العبارة: "وقال ابن عصفور: إذا أُجيب القسم بماضٍ مثبت متصرف، فإن كان الماضي قريباً من الحال؛ جئت قبل الفعل الماضي باللام وقد نحو: "تالله لقدْ أثرك الله علينا". وإن كان الماضي بعيداً من الحال جئت قبل الماضي بالكلام فقط نحو: حلفت لها بالله ....الخ.

(2) ب: "ويكونه".

(3) ب:ح. وكلمة "حينئذ" ساقطة من ج.

(4) جزء من بيت من الطويل، وتمامه:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حْلِفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا مِنْ حَدِيْثٍ وَلاَصَالِ

البيت لمرئ القيس في ديوانه ق23/2 صـ32 وسر صناعة الإعراب 393/1 والأزهية 52 والمفصل 327 وأمالي ابن الشجري 148/3 ومعاهد التنصيص 8/2 ولسان العرب (حلف) 196/4 والمقاصد النحوية 198 وشرح شواهد المغني 343/1 وخزانة الأدب 71/10، 77 وشرح أبيات المغني 102/4 . وبلا نسبة في المقرب 226 وجواهر الأدب 79 والصاحبي 389 واللباب 182/1 وارتشاف الضرب 108/2، 484.

"لناموا" : جواب حلفت /66 أ/ ، لا جواب قسم محذوف. و"من حديث": على حذف مضاف[5] ، أي مِنْ ذي حديث. والفاجر[6] : الفاسق والكاذب. والصَّال[7]: الذي يستدفئ على النار.

قوله : "**إذ المراد في الآية[8] ... إلى آخره**".

قال الدماميني: يجوز أن يكون المراد: فضلك علينا؛ بالحكم علينا في أرضك ، وذلك قريب من حال تكلمهم ،[و][9] بذلك قال الشُّمُنِّي[10].

وأقول : حلفهم دليل على ما قاله المصنف؛ لأن حُكمهُ عليهم في أرضه ظاهر جلي، لا فائدة في الحلف عليه.

قوله[1] : **والمراد في البيت[2] أنهم ناموا قبل مجيئه**".

أي: بالقرب منه ، فأراد بقوله : "قَبْل":[3] القبلية القريبة. وَرَدَّ الدماميني هذا المراد ؛ بأن فيه تغييراً[4] لها عن وصاله ؛ لأن نوم الرُّقباء متى كان في ابتدائه ؛ كان غير مستثقل، فيؤملك[5] أن يذهب بأدنى تحرك. قال الشمني[6] : وأقول بعد تسليمٍ:[7] إنهم كانوا رقباً. إن النوم في ابتدائه يكون مستثقلاً؛ إذا كان تعبٌ بالنهار وسهرٌ بالليل ، كما هو عادة العرب.

قوله : "**فلا تدخل عليها قد**"[8].

قال في المغني[9] : وأما قول عدي[10] :

---

[5] كلمة: "مضاف" ساقطة من ج.
[6] القاموس المحيط (فجر) 584.
[7] القاموس المحيط (صلى) 1681.
[8] الموصل 136 وهي قوله: "تالله لقد آثرك الله علينا" سورة يوسف 91/12. الشاهد: لأن الماضي قريب من الحال؛ كان قبل الماضي اللام وقد.
[9] ما بين معقوفين [ ] من زيادة المحقق ليستقيم المعنى.
[10] ب: "السجتي" ، ج: "البشجني".
[1] كلمة: "قوله" ساقطة من "أ".
[2] حلفت لها بالله حلفة فاجرٍ........الخ.
[3] الواردة في قوله: "أنهم ناموا قبل مجيئه".
[4] أ،ب : "تغيراً".
[5] ج: "فيملك".
[6] الشمني: هو أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علمي الشمني القسطنطيني الأصل، الإسكندري، أبو العباس تقي الدين، محدث مفسر نحوي، ولد بالإسكندرية؛ وتعلم ومات في القاهرة. من كتبه: شرح المغني لابن هشام، ومزيل الحفظى عن ألفاظ الشفا، وغيرها. توفي سنة اثنتين وسبعين وثلاثمائة. انظر: بغية الوعاة 375/1-379 وشذرات الذهب 313/7 والأعلام 230/1.
[7] ج: "تسلم".
[8] الموصل أي: "قد" لا تدخل على الأفعال الجامدة مثل: عسى وبئس وليس وأفعل التعجب وغيرها.

لَوْلاَ الْحَيَاءُ، وأَنَّ رَأْسِيْ قَدْ عَسَا[11] فِيْهِ الْمَشِيْبُ لَزُرْتُ أُمَّ الْقَاسِمِ[12]

فـ"عسا" هنا بمعنى : اشتد ، وليست "عسى" الجامدة.

قوله : "**فمتعلق الفعل؛ العِلْمُ بما هم عليه**"[13].

الصواب : حذف العلم والباء.

قوله : "**واو الاستئناف**"[14].

ويشاركها في الوارد[1] للاستئناف "الفاء" ، وكذا "ثم" عند الأخفش[2]. وتسمى واو الابتداء أيضاً[3]، أي : لها صلاحية "لأن يقع بعدها المبتدأ.

قوله[4]: "وسيبويه يقدرها /66ب/ بـ"إذ" "[5].

ولا يريد أنها بمعناها، إذ لا يرادف الحرف الاسم، بل إنها وما بعدها قيدٌ للفعل السابق ، كما أن "إذ" كذلك[6].

قوله : "**محضين**"[7].

المراد بالنفي المحض؛ غير الراجع إلى معنى الإثبات. والمراد بالطلب المحض : ما لا يكون بلفظ الخبر أو المصدر أو اسم الفعل نحو : "حسبك"، و"سقياً"، و "صه".

قوله : "**وتسمى واو الصرف**".

---

(9) انظر: المغني 195/1.

(10) أ،ب: "علي".

(11) العبارات: "يكون مستثقلاً........قد عسى" ساقطة من "ج".

(12) البيت من الكامل، وهو لعدي بن الرقاع في ديوانه ص3/76، والحماسة الصغرى 194 والكامل 148/1 ومعجم البلدان (جاسم) 94/2 والحماسة المغربية 1093/2 ولسان العرب (جسم) 147/3 و(عثا) 37/10 والمغني 195/1 وشرح شواهد المغني 492/1 وشرح أبيات المغني 96/4 والكواكب الدرية 99/1. وبلا نسبة في اللامات 129 وحاشية يس على الشرح القطر 65/1.

(13) الموصل 140 تعليقاً على قوله تعالى: "قد يعلم ما أنتم عليه" سورة النور 64/24.

(14) الموصل 140 بدء موضوعاً جديداً وهو أحكام واو الاستئناف.

(1) الموصل 140 بدء موضوعاً جديداً وهو أحكام واو الاستئناف

(2) انظر: ارتشاف الضرب 639/2 لكنه جعل ذلك للفراء.

(3) ج: "وتسمى ايضاً واو الابتداء".

(4) كلمة: "قوله" ساقطة من أ.

(5) الموصل 140 أي: يقدر الواو بـ"إذ". انظر المغني 414/2 ولم أعثر عليها بالكتاب.

(6) المغني 415/2.

(7) ب: "محضنين".

الموصل 140 وتمام العبارة: "واو الجمع": وهي الداخلة على المضارع المسبوق بنفي أو طلب محضين، وتسمى عند الكوفيين: "واو الصرف".

لأنها صرفت الفعل الذي بعدها عن إعرابه بإعراب ما قبله ؛ إلى وجه آخرَ من الإعراب.

قوله :

لَاْ تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ[8] ... ... البيت

عارٌ : خبر المبتدأ محذوف، أي: ذلك عارٌ. وعظيم : صفته. و "إذا فعلت": معترض بينهما. "والخُلُق" –بضم اللام– ملكة تصدر منها[1] الأفعالُ عن النفس بسهولة.

قوله : "**واو القسم**"[2].

ولا تدخل إلا على مظهر يحسن الحلف به. وإذا تلتها "واو" أخرى فهي للعطف، وإلا لاحتاج كلٌ من الاسمين –أو الأسماء– إلى جواب.

قوله :

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ[3]

---

(8) جزء من صدر بيت من الكامل، وتمامه:

لاَتَنْهَ عَنْ خَلُقٍ وَتَأْتِيَ مَثْلَهُ عَارٌ عَلَيْكَ إِذَا فَعَلْتَ عَظِيْمُ

وهو للأعشى – وليس في ديوانه- في شرح أبيات سيبويه 578 وللمتوكل الليثي في معجم الشعراء للمرزباني 410 وتمثال الأمثال 402/1 والمقاصد النحوية 393/4 وخزانة الأدب 564/8- 567. وللأخطل في الرد على النحاة 127 –ولم أعثر عليه في ديوانه-.ولأبي الأسود الدؤلي في المقاصد النحوية 393/4 وشرح شواهد المغني 779/2 وخزانة الأدب 567/8 وحاشية الصبان 307/3. يقول العيني: ومن نسبه للأخطل فقد أخطأ. وبلا نسبة في المقتضب 25/2 والعقد الفريد 161/2 والصاحبي 156 والأزهية 234 وشرح ديوان الحماسة للمزروقي 535 والأمالي النحوية 136/4 واللباب للعكبري 41/2 ومعجم الأمثال 198/3 وشرح عمدة الحافظ 243 ورصف المباني 424 وأوضح المسالك 181/4 والفضة المضيئة 176 والأشباه والنظائر 37/4 وشرح أبيات المغني 112/6.

والشاهد فيه: أن المضارع منصوب بأن مضمرة بعد "واو" الجمع أو الصرفة أو واو المعية .

(1) ب،ج: "يصدر فيها".

(2) نوع أخر للواو.

(3) صدر بيت من الرجز، وتمامه:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنِيْسُ

إِلاَّ اليَعَافِيْرُ وَإِلاّ العِيْسُ

البيت لجران العود، واسمه العامر بن الحارث في ديوانه 52، وله في المقاصد النحوية 107/3 وخزانة الأدب 15/10 – 18 وحاشية الصبان 147/2. وبلا نسبة في المقتضب 318/2 ، 346 وشرح أبيات سيبويه 263 والصاحبي 187 والإنصاف 271/1 وشرح التسهيل 286/2 ورصف المباني 417 ولسان العرب (كنس) 118/13 وجواهر الأدب 198 والتذييل والتكميل 207/5 وتذكرة النحاة 430 وأوضح المسالك 261/2 والفضة المضيئة 163 والهمع 191/2 ومجيب الندا 53/2 وتاج العروس (كنس) 336/4 والكواكب الدرية 36/2، 50.

يُحتمل أن يُراد بالأنيس : ما يؤنس به[4] من إنسيّ أو جِنِّيّ[5] ، فيكون الاستثناء متصلاً.

قوله : "**والعِيس**"

بكسر العين ، جمع عيساء ، كالبِيْض: جمع بيضاء.

قوله : "**لبيان أنها كانت مفتحة قبل مجيئهم**"[6].

إكراماً لهم عن أن يقفوا حتى تفتح لهم. إن قيل : يقدح في هذا أنه ورد أن النبي –صلى الله عليه وسلم – أول من يقرع باب الجنة ، فيفتح[7] له ،فلو كان المراد بالفتح قبل المجئ : الإكرام[1] ؛ لكان عليه الصلاة والسلام أحق الخلق وأولاهم به.

أُجيب بأنه قد يقال : إن المراد بالأبواب /67أ/ التي تفتح قبل مجيئهم أبواب منازلهم من الجنان ، والذي يقرعه النبي صلى الله عليه وسلم ؛ ولا يفتح لأحدٍ قبله، هو ما كان في المحيط الذى يُفضى منه إلى المنازل.

وأقول : يمكن أن يجاب أيضاً ؛ بأن قرعه –صلى الله عليه وسلم– للباب، ثم يفتح له ، فيه إعلام بأنه لم يفتح لأحد قبله. وفي تمام الحديث يقول[2] الخازن : "بك[3] ، أُمِرْتُ أن لا أَفْتَحَ لِأَحَدٍ قَبْلَك "[4] ،وهذا إكرام عظيم ، ولو فتح قبل مجيئه؛ لربما تُوهم أنه فتح لأحدٍ قبله ، فلْيُتَأَمَّلْ.

قوله : "**وإن**[5] **منها**"[6].

بكسر إن، معطوف على إنّ الأولى[7] الواقعة بعد القول.

---

(4) أ: "به".

(5) أ: "ما يؤنس منه إنسي أو جني"، ج: "ما يؤنس به من إنسي وجني".

(6) الموصل 142 إشارة لقوله تعالى: "حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها" سورة الزمر 73/39. ويعتبر الواو زائدة في الآية السابقة.

(7) كلمة: "له" ساقطة من ب،ج.

(1) ج: "للإكرام".

(2) العبارات : "يفضي...يقول" ساقطة من ج.

(3) ب: "بل".

(4) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (12382/172/3).

(5) ج: "إنّ".

(6) الموصل 142 أي: من أنواع الواو: "واو" الثمانية نحو: "حتى إذا جاؤها وفتحت أبوابها" سورة الزمر 73/39.

قوله : "**ظاهر الفساد**"[8].

لا يحتاج[9] إلى بيان فساده أصلاً ، بخلاف القول بثبوتها[10] في غير هذا الموضع ، فإنه يحتاج إلى بيان فساده لوجه من الوجوه .

قوله : "**وإنما هي تاسعة**"[11].

"فإن أجاب[1] بأن (مُسْلِمَٰتٍ)[2] وما بعده تفصيل لـِ (خَيْرًا مِّنكُنَّ)؛ فلهذا لم تُعدْ قَسِيمة[3] لها،قلنا : وكذلك (ثَيِّبَٰتٍ)؛ تفصيل للصفات السابقة[4].

قوله : "**وأوجهها سبعة**"[5].

هذا يؤدي إلى قوله[6] : "ما" يأتي[7] على معرفة تامة[8] ... إلى آخره. اللهم إلا أن يقدر محذوف: أي وجهُ معرفةٍ تامة ، وهكذا إلى الآخر، أي : [آخِر][9] طريقته.

قوله : "**فلا يحتاج[10] إلى شيء**".

تفسير لـ"تامة"[11].

قوله : "**وهو[12] المخصوص بالمدح**"[13].

---

(7) الموصل 143 في قوله: "وقول جماعة".

(8) الموصل 143 تعليقاً على قوله تعالى: "ثيبات وأبكاراً" سورة التحريم 5/66. يقول الأزهري ومن قال بأن "الواو" واو الثمانية ظاهر الفساد.

(9) ج: "ولا يحتاج".

(10) أي: ثبوت واو الثمانية.

(11) الموصل 144 أي صفة "أبكاراً" تاسعة وليست ثامنة.

(1) عبارة: "فإن، أجاب" ساقطة من ج.

(2) سورة التحريم 5/66 وتمام الآية: "عسى ربه إن طلقكن أن يبدله أزواجاً غيراً منكن مسلمات مؤمنات قانتاتٍ عابدات سائحات ثيبات وأبكاراً".

(3) ب: "بعد قسيمة" ، ج: "لم تفد".

(4) انظر المغني 420/2.

(5) الموصل 146 الحديث عن "ما" ويقسمها إلى اسمية وحرفية، ويقسم الاسمية إلى سبعة أوجه.

(6) أ،ب،ج: "قولك" أي: قول الأزهري.

(7) أ: "إما تأتي".

(8) الموصل 146 تمام العبارة : "ما" معرفة تامة فلا تحتاج إلى شيءمثل: إن تبدوا الصدقات فنِعِمَّا هي" سورة البقرة 271/2.

(9) ما بين معقوفين [ ] من زيادة المحقق ليستقيم المعنى.

(10) أي: الحرف "ما"

(11) ج: "تفسير لتمامه".

(12) ب،ج: "وهي".

أي: في الظاهر؛ وفي الحقيقة إبداؤها.

قوله :(وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ)[14].

"ما" : مبتدأ خبره "تي" ، واللام : للبعد ، و"بيمينك" : حال من اسم الإشارة[15] ، والعامل فيه؛ ما في المبتدأ /67ب/ من معنى الفعل.

قوله : "**بحرف**"[1].

كان الأولى أن يقول : بحرف ، أو مضاف ، أو ترك ذلك. ووجهُ الحرف: أنّ لها[2] صدر الكلام، ولم يمكن تأخير الجار عنها، فتقدم[3] عليها، وركب معها، حتى يصير المجموع كلمة، فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة[4] الصدر، ولم يجعل آخر[5] "مِنْ وكم" الاستفهاميتين المجروريتين كذلك؛ لكونه صحيحاً. ولِآخرَ أن يجريه مجرى الصحيح في تحمل الحركات[6].

قوله :(عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ)[7].

ومعنى هذا الاستفهام تفخيم الشأن[8].

قوله : "**كقول حسان**[9] **... إلى آخره**".

---

(13) الموصل 146 وذلك في قوله تعالى: "إن تخفوا الصدقات فنعما هي" و "هي" ضمير الصدقات، وهو المخصوص بالمدح، أي: فنعم الشيء إبدؤها".

(14) سورة طه 17/20 والموصل 147والحديث هنا عن "ما" الاستفهامية.

(15) الإنصاف 717/2.

(1) الموصل 147 وتمام العبارة: "ويجيب في "ما" الاستفهامية حذف ألفها إذا كانت مجرورة بحرف".

(2) أي: "ما".

(3) ج: "فُقدِّم عليها".

(4) ب: "مرتبته".

(5) كلمة: "آخر" ساقطة من أ.

(6) أ،ب: "ولا آخر، أي : لجريه مجرى الصحيح في تحمل الحركات".

(7) سورة النبا 1/78.

(8) الكشاف 216/4 وتفسير البيضاوي 560/2.

(9) أي: حسان بن ثابت رضي الله عنه، صحابي جليل من الأنصار، شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم، يكنى بأبي الوليد وأبي الحسام، وهو جاهلي وإسلامي متقدم؛ عاش في الجاهلية ستين سنة، وفي الإسلام ستين سنة، ومات في خلافة معاوية رضي الله عنه. انظر: طبقات فحول الشعراء 215/1-217 والشعر والشعراء 305/1 والأغاني 141/4-175 والمؤتلف والمختلف 89 وخزانة الأدب 227/1-228.وأما قول حسان فهو:

عَلَى مَا قَامَ يشْتِمُنِيْ لَئِيْمٌ   كَخِنْزِيْرٍ تَمَرَّغَ فَيْ دَمانِ

البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ق 5/219 صـ324 بلفظ (رماد) والمحتسب 347/2 بلفظ (دمان) والأزهية 86 وأمالي ابن الشجري 547/2 ولسان العرب (قوم) 224/12 والمغني 329/1 والمقاصد

يشتمني[10] : يُسِبني[11]. ويجوز في عينه الضم والكسر. واللئيم : خلاف الكريم. وتمرغ[12] : تمعك[13].

قوله :(بِمَا غَفَرَ لِى رَبِّى)[1].

قال في المغني[2] : "والعجب من الزمخشري[3] إذ جوز كونها استفهامية؛ مع[4] رده على من قال :(فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى [5]) ؛ إنْ المعنى: بأي شيء أغويتني[6] ، بأن إثبات الألف قليل شاذ. وأجاز هو وغيره أن تكون بمعنى "الذي"[7] ، وهو بعيد[8] ؛ لأن الذى غفر له هو الذنوب ، ويبعد إرادة الاطلاع عليها ، وإن غفرت". انتهى.

قوله : "**وإنما جاز "لماذا فعلت"؟**[9] ... **إلى آخره**".

اعْلم أن "ماذا" تأتي[10] على أوجه[11] :

أحدها : أن تكون "ما" استفهاماً[12] ، و "ذا" إشارة نحو : "ماذا التواني".

الثاني : أن تكون "ما" استفهاماً ، "وذا" موصولة ، كقول لبيد[13] :

النحوية 554/4 بلفظ (رماد) والموصل 148 وشرح شواهد المغني 709/2 (رماد) وشرح أبيات المغني 220/5 وخزانة الأدب 130/5، 99/6، 101، 104.

[10] ج: "أيشتمني".

[11] كلمة: "يسبني" ساقط من ج.

[12] ج: "تمرع".

[13] ج: "معك".

[1] سورة يس 27/36.

[2] المغني 329/1

[3] انظر: الكشاف 320/3.

[4] كلمة: "مع" ساقطة من أ،ج.

[5] سورة الأعراف 111/7.

[6] كلمة: "أغويتني" ساقطة من أ،ج.

[7] انظر الكشاف 320/3.

[8] ج: "يفيد".

[9] الموصل 148 تمام العبارة: "وعلى وجوب حذف الألف، إنما جاز إثبات الألف في: لماذا فعلت؟ لأن ألفها صارت حشواً بالتركيب مع "ذا" وصيرورتها كالكلمة الواحدة.

[10] ب: "يأتي".

[11] انظر : أوجه" ماذا" في المغني 330/1-332.

[12] العبارات: "هو الذنوب........استفهاماً" ساقطة من ج.

[13] أ،ج: "كقوله لبعد" ، ب: "كقوله لعبد".

أَلا تَسْأَلَانِ الْمَرَءَ مَاذَا يُحَاوِلُ[14] ... ...

أي : ما الذي يحاوله.

الثالث : أن تكون "ماذا" كلها استفهاماً على التركيب ، كقولك : "لماذا جئت".

الرابع : أن تكون كلها اسم جنس بمعنى "شيء" ، أو موصولاً بمعنى "الذي" ؛ على خلاف في[1] تخريج /68 أ/. قول الشاعر :

دَعِيْ مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَقِيهِ[2] ... ...

أي : دعي شيئاً علمت، أو الذى علمت.

الخامس : أن تكون "ما" استفهاماً ، و"ذا" زائدة نحو : "ماذا صنعت ؟"، والتحقيق : أن الأسماء لا تزاد.

قوله : "**كأنه**[3] **مخلوق منها**"[4].

دِلالة على شدة اتصاف الإنسان بها ، فإنها[5] التي أخذ منها مادته[6].

قوله : "**التعجب**"[7].

وهو انفعال يعرض للنفس عند الشعور بأمر خفي سببه[8] ، ولهذا قيل : "إذا ظهر السبب بطل العجب".

---

(14) صدر بيت من الطويل، وتمامه:

أَلاَ تَسْأَلانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَ نَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ

وهو للبيد العامري في ديوانه ق 1/44 صـ131 والأزهية 206 والمفصل 150 وأمالي ابن الشجري 444/2، 54/3 ولسان العرب (نحب) 207/14، (حول) 275/4 ، (ذو) 11/6 والمغني 330/1 وأوضح المسالك 159/1 والقاموس المحيط (ما) 1743 والمقاصد النحوية 7/1، وشح شواهد المغني 150/1 وشرح أبيات المغني 226/5 وخزانة الأدب 252/2. وبلا نسبة في شرح أبيات سيبويه للنحاس 286 واللامات 64 ورصف المباني 188 وتذكرة النحاة 514 وتخليص الشواهد 44 والكواكب الدرية 62/1.

(1) الحرف: "في" ساقط من أ.

(2) أ،ب: ما تقيه ، ج: سابقته.

صدر بيت من الوافر، وتمامه:

دَعِيْ مَاذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيْهِ وَلَكِنْ بِالْمُغَيَّبِ نَبِّئِيْنِيْ

وهو للمثقب العبدي في ديوانه ق 5/46 صـ 213 والمقاصد النحوية 488/1 وشرح شواهد المغني 191/1. وبلا نسبة في الكتاب 418/2، وشرح أبيات سيبويه للنحاس 286 وتحصيل عين الذهب 387 والتذييل والتكميل 46/3 وتذكرة النحاة 514 وارتشاف الضرب 529/1 والجنى الداني 241 والمغني 331/1 والقاموس المحيط (ما) 1743 والهمع 275/1 وخزانة الأدب 42/6.

(3) أ: "لأنه".

(4) الموصل 149 تعليقاً على قوله تعالى: "خلق الإنسان من عجل" سورة الأنبياء 37/21.

(5) أ،ب،ج: "فإن".

(6) المغني 328/1.

(7) الموصل 149 والحديث عن "ما" التعجبية.

ولا يجوز التعجب منه تعالى حقيقةً[9] ، إذ لا يخفي عليه شيء ، وما ورد منه[10] تعالى نحو : (فَمَا [11] أَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ)[12]، مصروف إلى

المخاطب، أي : يجب أن يتعجب العباد منه[1].

قوله : "**هو قول سيبويه**"[2].

أي كون "ما" في "ما[3] أحسن زيداً" نكرة تامة[4] ، وصح وقوعها مبتدأ[5] عنده؛ مع كونها غير مخصوصة[6]؛ لأن التنكير مقصودٌ ها هنا ، باعتبار الإبهام[7] المناسب للتعجب[8]؛ لأن سببه مجهول لا يعرف. وذهب الفراء[9] إلى أنها استفهامية ، وضَعُف من حيث اللفظ ؛ لأنه نقل من إنشاء إلى إنشاء ، ولم يثبت ذلك. أما من حيث المعنى : فقوي؛ لأنه كان جَهِل السبب ، فاستفهم عنه. وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو (وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا يَوْمُ ٱلدِّينِ)[11].

---

(8) التعريفات للجرجاني 85 والتعريف للمناوي 184.

(9) أي: لا يجوز أن نقول أن الله يتعجب.

(10) أ،ب: "عليه".

(11) الحرف "ف" ساقط من أ،ب،ج.

(12) سورة البقرة 175/2.

(1) الكشاف 329/1 وتفسير القرطبي 185/1.

(2) انظر: الكتاب 72/1 والموصل 150.

(3) كلمة: "ما" ساقطة من ج.

(4) الكتاب 27/1، 73 بالمعنى.

(5) أسرار العربية 115 وأوضح المسالك 251/3.

(6) أ،ب: "مخفوضة".

(7) ب: "الإيهام".

(8) أ،ب،ج: "التعجب".

(9) الفراء هو: يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الديلمي، مولى بني سعد، أبوزكريا المعروف بالفراء، إمام الكوفيين وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب، كان يقال: الفراء أمير المؤمنين في النحو، وقال ثعلب: لولا الفراء ما كانت اللغة. من كتبه: المقصور والممدود؛ ومعاني القرآن، والمذكر والمؤنث، وكتاب اللغات، والفاخر في الأمثال ، وما تلحن فيه العامة، وغيرها. وسمي بالفراء؛ لأنه كان يفري الكلام فرياً. قيل: لما مات وجد كتاب سيبويه تحت رأسه، فقيل: إنه كان يتبع خطأه، ويتعمد مخالفته، توفي سنة سبع ومئتين هجرية: انظر مراتب النحويين 39 وإشارة التعيين 379 وتاريخ العلماء النحويين 187-189 ونزهة الألباء 98 وبغية الوعاة 333/2.

(10) الحرف: "و" ساقط من أ،ب،ج.

(11) سورة الانفطار 17/82.

قوله :(مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً)[12].

في الكشاف[13] : و"ما" هذه إبهامية ، وهي التي[14] إذا اقترنت باسم نكرة[15] أبهمته إبهاماً ، وزادته شياعاً وعموماً نحو : "أعطني شيئاً ما".أو صلة

لتأكيد نحو : (فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ)[1]. وانتصاب[2] "بعوضة" : لأنها عطف بيان /68 ب/ لـ"مثلاً" ، أو مفعولاً لـ"ضرب"[3]. و"مثلاً" : حال من[4] النكرة مقدمة عليها. أو انتصب "مثلاً وبعوضة" على أنهما مفعولانح لمجرى "ضرب" مجرى "حصل". قوله : "**صاحب جَذِيمَة**"[5].

بجيم مفتوحة فذال معجمة ،اسم لملك الحبشة ، وإنما سُمي جذيمةُ الأبرش؛ لأنه كان أبرص ، فهابت العرب أن تقوله.

قوله : "**وقصته مشهورة مع الزباء**"[6].

---

(12) سورة البقرة 26/2 والموصل 150 ونوع "ما" في الآية نكرة موصوفة بها نكرة قبلها.

(13) انظر: الكشاف 264/1.

(14) أ،ب،ج: "الذي".

(15) أ: "تكون".

(1) سورة النساء 155/4 وسورة المائدة 13/5.

(2) ب،ج: "انتصب".

(3) أ: "يضرب".

(4) ب: "عْن".

(5) الموصل 101 صاحب جذيمة هو: قصير بن سعد اللخمي. أما جذيمة فهو: جذيمة بن مالك بن فهم بن غنم التنوخي القضاعي، ثالث ملوك الدولة التنوخية في العراق، جاهلي، عاش عمراً طويلاً، وكان أعز من سبقة من ملوك هذه الدولة، اجتمع له ملك ما بين الحيرة والأنبار وعين التمر والقطقطانية وهَيت، وهو أول من غزا بالجيوش المنظمة، وأول من عملت له المجانيق من ملوك العرب، وكان يقال له: "الوضاح" و "الأبرش" لبرص فيه، طمع في امتلاك مشارف الشام وأرض الجزيرة، فغزاها وحارب ملكها عمرو بن الظراب – أبا الزباء- فقتله، ونهب بلاده، وانصرف، فجمعت الزباء الجند من تدمر، ثم راسلت جذيمة وعرضت عليه نفسها زوجة، فجاءها في جمع قليل، فقتلته بثأر أبيها، ت 366 ق.هـ. انظر: معجم البلدان 379/3 وخزانة الأدب 569/4 والأعلام 114/2.

(6) الزباء بنت عمرو بن الظرب بن حسان بن السميدع، الملكه المشهورة في العصر الجاهلي، صاحبة تدمر، وملكة الشام والجزيرة، وأمها يونانية من ذرية كليوبترا ملكة مصر، كانت غزيرة المعارف، بديعة الجمال، مولعة بالصيد والقنص، تحسن أكثر اللغات الشائعة في عصرها، وليت "تدمر" بعد وفاة زوجها وأبيها سنة 267م، ولم تلبث أن طردت الرومان، فهزمت هيرقليوس، واستقلت بالملك، فامتد حكمهامن الفرات إلى بحر الروم، ومن صحراء العرب ~إلى آسيا الصغرى، واستولت على مصر. واسمها في بعض الروايات: نائلة أو ميسون. انظر: الأعلام 199/5.

بالمد، وقد تقصر: ملكة الجزيرة، وتعدُّ[7] : من ملوك الطوائف. وكان من خبرها أنها لما قَتلت جذيمة ، قال قصير[8] بن سعد لعمرو[9] بن أخت جَذِيْمة : ألا تطلب ثأر خالك ؟ قال : وكيف أقدر على الزباء ؟ فقال قصير : اجدع[1] أنفي ، واضرب ظهري ضرباً موجعاً ، ودعني وإياها. ففعل ذلك، وسار إليها، وأعلمها أن عمرواً[2] فعل ذلك به، لِمَا توهمه أنه أشار على[3] جذيمة بالإقبال عليها؛ حتى قتلته ، وظنت أن الأمر كما وصف. فأقام عندها وأحسن خدمتها، وأظهر النصيحة، وزيّن التجارة لها ، فبعثت معه وائلاً إلى العراق ، فسار قصيرٌ إلى عمرو سراً،[4] فأخذ منه مالاً ، وزاده على مالها ، واشترى طرفاً من طرف العراق ، ورجع إليها فأراها الأرباح ، فسرت به. ثم جهزته مرة أخرى ، فأضعف لها المال ، فازدادت به سروراً. فلما كانت[5] المرة الثالثة؛ أخذ لها الجوالق[6]، وأدخل فيها رجالاً بسلاحهم؛ بموافقة[7] من عمرو[8]. وقد سار معه، فكانا يسيران الليل ويكمنان[9] النهار. ودخل قصير على الزباء ، والعير متأخرة عنه، فقال : قفي فانظرى إلى /69 أ/ العير ، فَرَقَتْ سُطحاً لها[10] ، فنظرت اليها وهى تمشى قليلاً[11] ، قليلاً ، فأنكرت مشيتها وقالت :

مَا لِلْجَمالِ مَشْيِهَا وئِيْداً أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيْدّاً

---

[7] أ،ب: "تعر".

[8] هو قصير بن سعد اللخمي ابن أخت جذيمة الأبرش، وكان صاحب رأي ودهاء، من خلصاء جذيمة الأبرش ملك العراق، وكان جذيمة قد حارب أبا الزباء وقتله، فبعثت إليه، وأظهرت له أن تريد الزواج منه وقتلته. فاحتال قصير ليثأر لخاله، فطلب من الملك "عمرو بن عدي" أن يجدع أنف قصير وأذنه، وذهب إلى الزباء يشكو عمرو بن عدي، فصدقته وقربته حتى أدخل عليها جند عمرو، فمصت خاتماً من حديد، وماتت. انظر: الكامل لأبن الأثير 120/1 والأعلام 199/5.

[9] أ،ب: "عمر" عمرو هو: عمرو بن عدي بن نصر بن ربيعة اللخمي، تولى بعد مقتل خاله "جذيمة" وانتقم من قاتلته "الزباء"، وكانت لإمامته بالحيرة، استمر في الملك أكثر من خمسين سنة، وكان لا يدين لملوك الطوائف من الفرس، ولا يدينون له. انظر: الكامل لأبن الأثير 122/1، 134، والأعلام 82/5.

[1] أ: "لا تدع أنفي" ، ج: "اجذع".

[2] أ،ب: "عمر" ، ج: "عمرو".

[3] ب،ج: "اشار إلى".

[4] ج: "عمر رسولا".

[5] كلمة: "كانت" ساقطة من ج.

[6] الجوالق: الأوعية. انظر: القاموس المحيط (جلق) 1126.

[7] ب،ج: "بموافقته" .

[8] أ: "عمر".

[9] ج: "ويكنان".

[10] أ: "إليها".

[11] كلمة: "قليلاً" ساقطة من ج.

أَمْ[12] صِرِّفَانَاً[13] بَارِداً شَدِيْدَاً أَمْ الرِّجَالُ جُثَّمَا[14] قُعُوْدَا[15]

فانتهوا إلى الحصن الذي هي[1] فيه، وقد أظلم الليل، وشغلت هي، فلما دخلت[2] العير المدينة ، تقّدم قصير ، فوقف على الباب ، وضرب بسيفه بعض البوابين، فقتلته، وجاء عمرو[3] على فرسه فدخل الحصن، وبركت الإبل، وفكت الجوالق، فبرز الرجال ، ومثلوا[4] في المدينة بالسلاح. وكانت الزباء قد اتخذت سرباً ، أجرت به الماء من قصرها إلى قصر أختها ، فقصده[5] عمرو ، وكان قد وصفه له قصير ، ووصف له الزباء. وكانت الزباء ؛ وصف لها عمرو بصورته، لتأخذ حذرها منه ، فلما رأت الزباء "عمراً" عرفته ، فولت هاربة ، فلحقها، فمصت خاتماً في يدها مسموماً ، وقالت : " **بِيَدِيْ لاَ بِيَدِكَ يَا عَمْرو**"[6]. فماتت مكانها ، ثم استباح بلادها ، واستولى على ملكها.

قوله : "**ظرفية زمانية**[7] **نحو** :(مَا دُمۡتَ حَيّٗا)[8] ".

أصله: مدة دوامي حياً ، فحذف الظرف ، ونابت عنه "ما" وصلتها. ولو كان معنى كونها زمانية ؛ أنها تدل على الزمان بذاتها لا بالنيابة ؛ لكانت اسماً[9].

---

(12) الحرف: "أم" ساقط من ج.

(13) ج: "معرقاً".

(14) أ: "جثنا".

(15) البيتان من الرجز، وهما للزباء في : أمثال العرب للمفضل الضبي 147، وشرح أدب الكاتب للجواليقي 180وشرح عمدة الحافظ 84 بلفظ (ما للجمال سيرها"، وشرح التسهيل 108/2 ولسان العرب (صرف) 231/8 ، (وأد) 137/5 ومعاهد التنصيص 314/1 والمغني 667/2 وأوضح المسالك 86/2 والمقاصد النحوية 448/2 وشرح أبيات المغني 216/7 وخزانة الأدب 393/5، 295/7. وبلا نسبة في حاشية يس 257/1 وأمالي الزجاجي 166 وأخبار الزجاجي 180 وشرح الكافية الشافية 358/1 والهمع 511/1.

(1) كلمة: "هي" ساقطة من ب.

(2) ج: "دخل".

(3) ج: "عمر".

(4) أ: "وسلوا".

(5) ج: "فقصد".

(6) أمثال العرب 147 وجمهرة الأمثال 185/1.

(7) الموصل 151 يبدأ النوع الثاني وهو"ما" الحرفية، ومن صورها: "ما" مصدرية ظرفية زمانية .

(8) سورة مريم 31/19.

(9) المغني 334/1.

قال في المغني[10] : وإنما عَدلتُ عن قولهم : "ظرفية" إلى قولي : "زمانية ؛ ليشمل: (كُـلَّمَا أَضَـآءَ لَهُـم مَّشَـوۡاْ فِيهِ)[11] ، فإن الزمان المقدر هنا مخفوض، أي : كل وقت أضاؤوه[12]. والمخفوض لا يسمى ظرفاً.

قوله :

"اَلَمرَّار.[1]" بفتح الميم /69 ب/ وتشديد الراء".

قوله :

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصُّدُوْدَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُوْلِ الصُّدُودِ يَدُوْمُ[2]

الصواب في البيت أن يقال: "وِدَاد"؛ عوض"وصال"[3]؛ لأن تسلط[4] النفي على دوام الوصال؛ يقتضى وجود أصله ، مع أنه لاوصال مع الصدود أصلاً ، طال أو لم يطل. وقد يقال: عبّر بالوصال عن إرادته، أو حذف مضافاً للقرينة ، فإن المحب قريب من الوصل بطول[5] الصدود، فينقطع رجاؤه منه ، فيكون ذلك[6] سبباً لسلوه ؛ وعدم إرادته للوصال.

قوله : "**عن طلب الفاعل**"[7].

---

[10] المغني 335/1.

[11] سورة البقرة 20/2.

[12] ج: "مخفوض بكل وأضاؤه".

[1] المرار هو : المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسي، أبو حسان، شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية، كان مفرط القصر ضئيلاً، كثير الشعر.انظر: الشعر والشعراء 699/2-701 والمؤتلف والمختلف 408 والأعلام 200/7.

[2] البيت من الطويل، وهو للمرار الأسدي في الأزهية 91 وأمالي بن الشجري 567/2 وتحصيل عين الذهب 67 وشرح شواهد المغني 717/2 وخزانة الأدب 226/10 ،231، وشرح أبيات المغني 246/5. وبلا نسبة في: الكتاب 31/1 والمقتضب 222/1 والمحتسب 69/1 والخصائص 143/1 والمنصف 191/1 والإنصاف 144/1 وضرائر الشعر 202 والممتع في التصريف 482/2 وشرح التسهيل 109/2 ولسان العرب (قلل) 180/12 وحاشية يس 58/2. والشاهد في البيت أن "ما" كافة، للفعل "قلَّ" عن العمل"، وهذه صورة أخرى لـ"ما".

[3] ج: وداد عوض: قوله: "وصال".

[4] ب،ج: تسليط.

[5] أ: "لطول" ،ب: "يطول".

[6] كلمة: "ذلك" ساقطة من ب.

[7] الموصل 152 أي: كفت "ما" الفعل "قلَّ" عن طلب الفاعل.

كما كُفَّتْ "رُبَّ" بها ، إلا أن "رُبَّ" لما مضى[8] ، و "قلَّ" لما يأتي.

قوله[9] : "**ولم تكف "ما" من الأفعال إلا "قل" و"طال" و"كثر**" ".

وعلة ذلك شبههن بـ"رب" ، ولا يدخلن[10] إلا على جملة فعلية ، صُرِّح بفعلها"[11].

قوله : "**طالما عصيتك**"[12].

الكاف فيه بدل من "التاء"[1] ، بدلاً تصريفياً ، لا من باب إنابة ضمير عن ضمير[2]، وذلك مع "إنّ وأخواتها". وزعم ابن درستويه[3] وبعض الكوفيين أن "ما" مع هذه الحروف[4] اسم مبهم؛ بمنزلة ضمير الشأن في[5] التفخيم والابهام، وأن الجملة بعده مفسرة له ، ومخبر بها عنه. ويرده أنها لا تصلح للابتداء[6] بها، ولا بدخول[7] ناسخ. "إن" وأخواتها.

قوله : "**وكافة عن عمل الجر**".

وتتصل[8] بأحرف وظروف ، فالأحرف :

أحدها : "رب" ، وأكثر ما[9] تدخل حينئذٍ[10] على الماضي كقوله :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِيْ عَلَمٍ[11] ... ...

---

[8] انظر المغني 157/1.

[9] كلمة: "قوله" ساقطة من أ.

[10] ج: " ولا يدخل ".

[11] المغني 336/1.

[12] الموصل 153 تمام العبارة: ولا تدخل "قلما" و "طالما" و "وكَثُرَمَا" إلا على فعلية صرح بفعلها نحو: "يا بن الزبير طالما عصيتك". ب: "طالما عصيكا"، ج: "طال عليكما".

[1] أ،ب: "الباء".

[2] كلمة: "ضمير" ساقطة من ب.

[3] انظر: رأي ابن درستويه والكوفيين في: المغني 337/1.
ابن دستوريه هو: أبو محمد عبدالله بن جعفر بن دستوريه الفارسي. نشأ بـ"فسا" من بلاد فارس، وأقام ببغداد، تلقى عن المبرد وثعلب، من تصانيفه: الإرشاد وأسرار النحو، وغيرهما. توفي سنة ثلاثمائة وسبع وأربعين. انظر بغية الوعاة 36/2.

[4] ج: "الأحرف".

[5] ب: "و".

[6] ج: "لا يصلح الابتداء".

[7] ب: "لدخول".

[8] أ: "وتفصل" ، ب: "وتفصيل".

[9] أ،ب : "مما".

[10] ب،ج: ح.

[11] صدر بيت من المديد وتمامه:
رُبَّماَ أَوْفَيْتُ فِيْ عَلَمٍ ... تَرْفَعَنْ ثَوْبِيْ شَمَالاَتُ
وهو لجذيمة الأبرش في طبقات فحول الشعراء 38/1 والأزهية 94،265، وإيضاح شواهد الإيضاح 306/1 وضرائر الشعر 29 ولسان العرب (شمل) 136/8 والمقاصد النحوية 345/3 وشرح شواهد المغني 393/1

لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عُرف حده[12]، والمستقبل مجهول. وأما: (رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ)[13]، فلأن المستقبل عند الله تعالى كالماضي[14].

ولا يمتنع دخولها على الجملة الاسمية خلافاً للفارسي[1] /70 أ/.

الثاني : "الكاف" كقوله :

... ... كَمَا سَيْفُ عَمرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ[2]

الثالث : "الباء" كقوله :

... . لَبِمَا قَدْ تُرَى وَأَنْتَ خَطِيْبُ[3]

فـ"ما" الكافة[4] أحدثت في "الباء" معنى التقليل.

الرابع : "مِنْ"[5] كقوله :

وَإِنَّا[6] لَمِّمَا نَضرِبُ[7] الْكَبْشَ[8] ضَرْبَةً[9] ... ...

وخزانة الأدب 404/11 وشرح أبيات المغني 163/3 وحاشية الصبان 131/2. ولعمرو بن هند في المفصل331. وبلا نسبة في: المقتضب 15/3 والامات 111 والمؤتلف والمختلف 34، وشرح ملحة الإعراب 236 وأمالي ابن الشجري 565/2 والمقرب 429 وشرح الكافية الشافية 1406/3 ورصف المباني 335 وشرح الألفية للمرادي 98/4 وأوضح المسالك 70/3 والمغني 551/1، 157، 340 والقاموس المحيط (ما) 1744 والهمع 388/2.

(12) أ،ب،ج: "عنده" المغني : "حده" 340/1، وحاشية الشنواني "حده" 184ب.

(13) سورة الحجر 1/15.

(14) المغني 339/1، 340.

(1) المغني 340/1

(2) العبارات : "ربما يود الذين كفروا.....مضاربه" ساقطة من ج.

وهو عجز بيت من الطويل ، وتمامه:

أَخٌ مَاجِدٌ لَمْ يُخْزِنِيْ يَوْمَ مَشهَدٍ كَمَا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ

البيت لنهشل بن حَرَيّ ضمن مجموع شعراء مقلون ق5/2 ص86 في شرح ديوان الحماسة 872 والمقاصد النحوية 334/3 وشرح شواهد المغني 502/1 وشرح أبيات المغني 127/4. وبلا نسبة في ثمار القلوب 622 وشرح الكافية الشافية 818/2 وجواهر الأدب 153 وأوضح المسالك 68/3 والقاموس المحيط (ما) 1744 والفضة المضيئة 193 والهمع 390/2 والكواكب الدرية 53/2.

(3) عجز بيت من الخفيف، وتمامه:

فَلَئِنْ صِرْتَ لاَ تـُحِيْرُ جَوَابَاً لَبِمَا قَد تـُرى وَأَنْتَ خَطِيْبُ

وهو: لمطيع ابن إياس في ديوانه ق 12 /3 ص 38 وأمالي القالي 271/1 وشرح شواهد المغني 720/2 وشرح أبيات المغني 258/5 ، 260. ولصالح عبد القدوس في خزانة الأدب 221/10، 222. وبلا نسبة في: ارتشاف الضرب 429/2 والقاموس المحيط (ما) 1744 والمقاصد النحوية 347/3 وشرح شواهد المغني 172/3.

(4) ب: "في الكافة" ، ج: "فالكاف".

(5) أي: تتلو "ما" الكافة الحرف "من".

(6) أ،ب: "وإنما".

(7) ب،ج: "تضرب".

(8) أ،ب: "الكبس" ، ج: "الكيس".

(9) صدر بيت من الطويل، وتمامه:

وَإِنّا لَمِّمَا نَضْرِبُ الْكَبْشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تـُلْقِـيْ اللِّسَانَ مِنْ الْفَمِ

والظاهر أن ما[10] مصدرية، وأنّ المعنى مثله في:(خُلِقَ ٱلۡإِنسَـٰنُ مِنۡ عَجَلٍ)[11] . وأما الظروف، : فأحدها: "بعد" ، كقوله :

أَعَلَاقَةً أُمَّ الْوَلِيْدِ بَعْدَمَا[1] أَفْنَانُ[2] رَأْسِكِ كَالثَّغَامِ المُخْلِسِ[3]

والثاني : "بين"، كقوله :

"بَيْنَمَا نَحْنُ بَالآرَاكُ[4] معاً"[5] ... ...

والثالث والرابع : "حيث وإذ"[6] ، ويضمنان حينئذٍ[7] معنى الشرط ، فيجزمان فعلين. قوله[8]:

أَخٌ مَاجِدٍ لِمْ يُخْزِنِيْ يَوْمَ مَشْهَدٍ كَمْا سَيْفُ عَمْرٍو لَمْ تَخُنْهُ مَضَارِبُهْ[9]

الماجد: الكريم. والإخزاء: الإهانة والإذلال. والمشهد: هنا –مصدر ميمى– كالشهود. ومَضْرِبُ السيف: –بكسر الراء– نحو شبر من طرفه، وجُمع؛ لأنهم يقدرون تسمية الجزء باسم الكل ، فيقع الجمع موقع الواحد. أي : لم يثبت[10] [أنّ][11] سيف عمرو يخن[12] القطع، بل يمضى في[13] الحال على حسب المراد.

وهولأبي حية النميري في الكتاب 156/3 والأزهية 91 وأمالي ابن الشجري 567/2 وتحصيل عين الذهب 441 والمغني 341/1 وشرح شواهد المغني 263/2 وخزانة الأدب 214/10، 216 وشرح أبيات المغني 263/5. وبلا نسبة في المقتضب 174/4 وإيضاح شواهد الإيضاح 310/1 والقاموس المحيط (ما) 1744 والأشباه والنظائر 392/1 والهمع 388/2، وكلها بلفظ (الكبش).

(10) أ،ب: "إنما".

(11) سورة الأنبياء 37/21.

(1) "بعيدما"

(2) أ،ب: "أفتات".

(3) البيت من الكامل لمرار الفقعسي الأسدي في الكتاب 116/1، 168، 139/2 والكامل للمبرد 342/1 وإصلاح المنطق 45 وشرح أبيات سيبويه 120 وجمهرة الأمثال 342/2 والأزهية 89 وأمالي ابن الشجري 561/2 وتحصيل عين الذهب 288 ولسان العرب (ثغم) 24/3، و (علق) 254/10 و (منن) 231/11 وشرح شواهد المغني 722/2 وشرح أبيات المغني 269/5 وخزانة الأدب 232/11.

(4)) ا،ب،ج: "فالآراك".

(5) صدر بيت من الخفيف، وتمامه:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْآرَاكِ مَعَاً إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهْ

وهو لجميل بن معمر في ديوانه 69 والمغني 341/1.

(6) ج: "إذا".

(7) ب،ج: "ح".

(8) كلمة: "قوك" ساقطة من أ.

(9) تم تخريجه قبل قليل.

(10) أ: "يبت".

(11) ما بين معقوفين [ ] من زيادة المحقق ليستقيم المعنى.

قوله : "**وزائدة**"[14].

قال في المغني[15]: وزيدت قبل الخافض، كما في قول بعضهم: "ما خلا زيدٍ"، "وما عدا عمرو" بالخفض، وهو نادر. وبعد أداة الشرط، جازمةً كانت، نحو: (أَيْنَمَا تَكُونُواْ)[1]. وغير جازمة نحو: (حَتَّىٰٓ إِذَا مَا جَآءُوهَا شَهِدَ عَلَيْهِمْ سَمْعُهُمْ)[2]. وبين المتبوع وتابعه في نحو: (مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً)[3].

قوله : "**فـ**"**بعوضة**"[4] :

بدل. وقيل: "ما" اسم نكرة صفة لـ"مثلاً"، أو بدل منه، و "بعوضة" عطف بيان على"ما"[5] وقرئ برفع "بعوضة"[6] على[7] حذف العائد؛ مع

عدم طول /70ب/ الصلة، وهو شاذٌ عند البصريين، قياسٌ عند الكوفيين"[8].

قوله : "**إلى عبارات**"[9].

جمع عبارة ، وهي اللفظ ، وسُمي اللفظ عبارة ؛ لأنه يعبر به عما[10] في الضمير.

قوله : "**مستوفاة**"[11].

---

(12) أ: "نخن" ، ج: "ونحن".

(13) الحرف: "في" ساقط من ب.

(14) الموصل 155 أي: من وجوه "ما" الحرفية أنها زائدة.

(15) انظر: المغني 344/1.

(1) سورة النساء 78/4.

(2) سورة فصلت 20/41.

(3) سورة البقرة 26/2.

(4) أ،ج: "و".

(5) ج: "جاء".

(6) القارئ: رؤبَة. انظر: المغني 344/1.

(7) ج: "وعلى".

(8) المغني 344/1.

(9) الموصل 159 تمام العبارة: الباب الرابع: في الإشارة إلى عبارات محررة، أي مهذبة، منقحة، مسوفاة للمقصود موجزة.

(10) أ،ب: "عن ما".

(11) ج: "مستوفات".

كان الأولى مستوفية ، اسم فاعل من : "استوفي فلان حقه"؛ إذا أخذه وافياً كاملاً[12].

قوله : "**ينبغي لك أيها المعرب**".

أي : يحسن منك.

قوله : "**لم يُسمَ[1] فاعله**"[2].

أي لم يذكر؛ بأن ترك ولم يقصد.

قوله : "**لم يبقَ على صيغته الأصلية**".

يقتضي أنّ المبني للفاعل أصل للمبني للمفعول[3] ، وهو الأصح. وذهب قومٌ إلى أنه أصلٌ[4] برأسه ، إذ لنا أفعال لم تُبنَ قط لفاعل نحو: "جُن[5] وَحُمَّ"[6].

قوله : "**مبني للمفعول**"[7].

أي للإسناد للمفعول.

[قوله][8]: **لوجازة[9] هاتنين العبارتين**[10].

يؤخذ منه أن العبارة الثانية أولى ؛ لأنها أوجز من الأولى.

قوله: "**لم يسمَ فاعله**"[11].

إضافة الفاعل إلى المفعول؛ لملابسة كونه فاعلاً لفعل متعلق به.

قوله : "**إنه[12]... إلى آخره**"[13].

---

[12] ويجوز: مستوفاه، فهي اسم مفعول، أي أن الشارح استوفاها، كما يرى المحقق.

[1] "لم يسمى"

[2] وذلك في نحو "ضُربِ زيدٌ" نقول: فعل ماض لم يسم فاعله.

[3] انظر: ارتشاف الضرب 195/2 وهو رأي سيبويه وجمهور البصريين.

[4] ب: "أصله". انظر: ارتشاف الضرب 195/2.

[5] أ،"جبن" ، ب: "حين" الشنواني "جنَّ".

[6] العبارات: "وذهب قوم .... وحّمِ" ساقطة من ج.

[7] الموصل 159 أي: أنت مخبر في إعراب "ضُرب زيدٌ" أن تقول: فعل لم يسمُ فاعله، أو فعل ماضٍ مبني للمفعول؛ لوجازة هاتين العبارتين.

[8] ما بين معقوفين [ ] من زيادة المحقق ليستقيم المعنى.

[9] أ: "لو جازت".

[10] الموصل 159: وهما فعل لم يسمَ فاعله، أو فعل مبني للمفعول.

[11] الموصل 159 تمام العبارة: ولا تقل فعل ماض لم لم يسم فاعله.

[12] تمام العبارة في الموصل 159: "فلأنها –فعل ماضٍ لم يسمَ فاعله- تصدق على الفعل الذي لا فاعل له نحو: "قلما"، فإنه فعل ماض لم يسمَ فاعله، مع أنه ليس مراداً ". وعبر عنه بـ: "أنها" عبارة. أما الحموي فعبر بـ: "إنه" على أنه مصطلح .

فاعل "يصدق"[14] ، مع أنه ليس مراداً ، أي : من هذه العبارة. ولِصدق عبارتهم على مفعول المصدر المحذوف الفاعل[15] ، وعلى مفعول الفعل المحذوف الفاعل نحو : "اضربوا القوم" و "اضربا القوم"[1] و "اضربي القوم"، وأمثالها مما لا يحصى؛ فهو من تخصيص اللفظ؛ بقسم[2] منه[3] اصطلاحاً ، وكلا الوجهين مما ينازع فيه؛ وذلك لأن المفعول الذي لم يسمَ فاعله صار علماً بالغلبة على ما يقوم مقام الفاعل.

قوله : "**وأما الثاني[4] ... إلى آخره**".

والجواب عن النظر الأول[5] أن المقصود من هذه /71أ/ العبارة ؛ تمييزُهُ عن المعلوم[6] من مادته ، فالمقصود في : "ضُرَب زيدٌ" تمييز "ضُرِب" المجهول عن "ضَرب" المعلوم ؛ لا عن كل ما عاداه ، فلا يضر هذا[7] الصدق.

وعن الثاني[8] : أن ذكر الفعل مع غير المفعول، به قرينة على أنه ليس المراد ، بل أعم منه[9].

قوله : "**مفعول لِمَا لَمْ يسمَّ فاعله**".

أي : للعامل الذى يسمَّ فاعله ، أي النحوي ، بأن تُرك ولم يقصد ، فلا يصدق على نحو[10] : "أنبت الربيع البقل".

قوله : "**لتقليل زمن الماضي**"[11].

---

[13] الموصل 159، 160 يقول الأزهري: العبارتان فيهما نظر، أما الأولى: فلأنها تصدق على الفعل الذي لا فاعل له نحو "قلما"، فإنه فعل ماضٍ لم يسم فاعله، مع أنه ليس مراداً. وأما الثانية: فلأن المفعول حيث أطلق انصرف إلى المفعول به، فلا يشمل الظرف والمصدر.

[14] وذلك في: "فإنها تصدق على الفعل الذي". " أي: العبارة الموجزة فاعل تصدق.

[15] أ،ب: "المحذوف لفاعل". والمراد: المفعول المطلق.

[1] عبارة: "اضربا القوم" ساقطة من ب.

[2] أ: "يقسم".

[3] أي: يقسم من نائب الفاعل.

[4] إشارة لـ : فعل ماض مبني للمفعول.

[5] القائل: فعل لم يسم فاعله.

[6] أي: المبني للمعلوم.

[7] ج: "بهذا".

[8] القائل بـ: فعل مبني للمفعول.

[9] ب: "به".

[10] كلمة: "نحو" ساقطة من ب.

[11] إعراب "قد".

أي حرف موضوع لأجل الدلالة على قلة زمن الماضي ، وقربه من الحال، وقس عليه ما بعده[12].

قوله : "**حرف نفي**"[13].

أي انتفاء؛ لأن المصدر كثيرٌ ما يُراد به الحاصل بالمصدر.

قوله : "**ولا يقتضي تأكيد النفي؛[1] خلافاً للزمخشري**"[2].

ولكن وافقه عليه[3] جماعة ، بل قال بعضهم إن منعه مكابرة.

قوله : "**وقَلْبَه ماضياً**"[4].

أي : قلب زمانه ماضياً.

قوله : "**ويخلصه للاستقبال**"[5].

أي : يخلص زمانه للاستقبال.

قوله : "**رابطة لجواب الشرط بالشرط**"[6].

والتحقيق : أن جواب الشرط في مثل ذلك محذوف ، وما بعد الفاء دليله.

قوله : "**بأسرها**"[7].

يعني بجميعها؛ لأن الأسر هو القيد الذي يشد[8] به الأسير ، وإذا ذهب الأسير بأَسْرِه ، فقد ذهب بجميعه.

قوله : "**أحد المتجاورين**[9].

أي : اسم أحدهما".

قوله : "**مخفوض بالإضافة**"[10].

---

[12] ب،ج: "ما بعد".

[13] الموصل 160 إعراب "لن". وتمام العبارة: "حرف نفي، ونصب، واستقبال"و المغني 312/1.

[1] أي: "لن".

[2] انظر: الكشاف 132/2، والمغني 313/1.

[3] كلمة: "عليه" ساقطة من أ،ب.

[4] الموصل 161 أي: "لم". تمام العبارة: لم: حرف نفي للمضارع، وقلبه ماضياً.

[5] المراد: "أنْ". تمام العبارة: "أنْ" حرف مصدري ينصب لمضارع، ويخلصه للاستقبال.

[6] أي: "الفاء" . تمام العبارة: "الفاء" رابطة لجواب الشرط بالشرط".

[7] الموصل 161 تمام العبارة: "ولا تقل – الفاء – جواب الشرط. لأن الجواب هوالجملة بأسرها".

[8] ب: "يشبه".

[9] الموصل 162 تمام العبارة: والجواب عن القائلين بأن الفاء جوابا لشرط: أنه على حذف مضاف، والتقدير: حرف جواب الشرط... فيكون مجازاً علاقته المجاورة، من إطلاق أحد المتجاورين، وهو: "الجواب" على مجاورة، وهو "الفاء".

فيكون العامل معنوياً ، وقيل[11] : بحرف الجر المقدر ، وقيل[12] :المضاف، وهو المعتمد.

قوله : "**منع ذلك البيانيون**".

/71ب/ أي : وابن مالك[1] وابن عصفور[2].

قوله : "**وأجازه الصفار**"[3].

وجماعةٌ[4] مستدلين بقوله تعالى[5] :(وَبَشِّرِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ)[6]، في سورة الصف. والجواب عن استدلالهم أن العطف على "قد" مقدر[7] مثل: (يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ)[8] أو على: "أَبْشِرْ" مقدراً ، أي : فَأَبْشِرْ وبشِّر المؤمنين، أو على ، (تُؤۡمِنُون)[9] لأنه بمعنى "آمنوا".

قوله : "**لمجرد الجمع**"[10].

أي موضوع لمجرد الاجتماع بين المتعاطفين في شيء[11] ، من غير تقييد ذلك الاجتماع ، بل أعم من أن يكون بينهما مهملة[12]. وترتيب أو لا. وهذا يصدق مع وجود التقييد ، فالمقصود أنها لا تدل على تقييد ، ولا على خلافه.

قوله : "**ولا تقل[13] للجمع المطلق**"[14].

---

[10] الموصل 162 وذلك في نحو: "جلست أمام زيدٍ" تقول: "زيد" مخفوض بالإضافة، ولا يقال : مخفوض بالظرف".

[11] انظر: ارتشاف الضرب 501/2 وأوضح المسالك 84/1.

[12] انظر: ارتشاف الضرب 501/2 وأوضح المسالك 84/1

[1] أي: عطف الخبر على الإنشاء. الموصل 162 والمغني 555/2.

[2] المغني 555/2.

[3] انظر : الموصل 162 و المغني: 555/2 .

الصفار هو: قاسم بن علي بن محمد الأنصاري، صحب الشلوبين، وهو تلميد ابن عصفور، من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه. توفي بعد ستمائة وثلاثين للهجرة. انظر: بغية الوعاة 378 والأعلام 178/5.

[4] انظر: الموصل 162 و المغني: 555/2 .

[5] العبارات: قوله: "مخفوض بالإضافة.........تعالى" ساقطة من ج.

[6] سورة الصف 13/61.

[7] أ: مقدراً"

[8] سورة الحجرات 1/49 وغيرها كثير.

[9] سورة الصف 11/61 . ج: "تؤمنو".

[10] الموصل 163 تمام العبارة: "الواو" حرف عطف لمجرد الجمع بين المتعاطفين.

[11] عبارة: "في شئ" ساقطة من ج.

[12] أ،ب: "مهمل".

لإيهامه تقييد الجمع بالإطلاق[15] ، والغرض : نفي التقييد . والحق أن مؤدى العبارتين واحد؛ لأن المطلق هنا ليس للتقييد بعدم القيد ، بل لبيان الإطلاق، وإلا لم يصدق ترتيب ولا معية. وأما الفرق بين الماء المطلق[1] ، ومطلق الماء[2]؛ فذاك اصطلاح شرعي[3].

قوله : "**والغاية والتدريج**"[4].

والغاية : آخر الشيء. ومعنى التدريج : أن ما قبلها ينقضى[5] شيئاً فشيئاً إلى[6] أن يبلغ إلى الغاية ، وهو الاسم المعطوف ، ولذا وجب أن يكون جزءاً من المعطوف عليه؛ تحقيقا: كـ"أكلتُ السمكة حتى رأسها". أو تقديراً كقوله :

أَلْقَى الصَّحَيْفَةَ كَي يُخَفِفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا[7]

لأن معنى الكلام : ألقى ما يثقله حتى نعله ، والتحقيق : أن /72 أ/ المعتبر في "حتى" ترتيب[8] أجزاء ما قبلها ذهناً؛[9] من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ، ولا يعتبر الترتيب الخارجي؛[10] لجواز أن يكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الأجزاء الأخر، نحو[11] : "مات[12] كل أب لي حتى آدم" ، أو في أثنائها نحو : "مات الناس حتى الأنبياء" ، أو

---

(13) أ: "ولا تقال" ،ب،ج: "ولا تقول".

(14) الموصل 68 تمام العبارة: الواو: حرف لمجرد الجمع ..... ولا تقل للجمع المطلق".

(15) انظر: المغني 409/2.

(1) أ،ب: "أن المطلق"

الماء المطلق: هو الذي بقي على أصل خلقته ولم تخالطه نجاسة، ولم يغلب عليه شئ طاهر. انظر التعريفات 250.

(2) مطلق الماء: هو الماء لايقيد ، فيدخل فيه الطاهر والطهور والنجس...........الخ

(3) المعنى: مؤدي عبارتي: مطلق الجمع، والجمع المطلق واحد، بخلاف الماء المطلق ، ومطلق الماء.

(4) الموصل 163 تمام العبارة: "حتى: حرف عطف للجمع والغاية والتدريج".

(5) ب: "يقتضي".

(6) ب،ج: "أي".

(7) البيت من الكامل، وهو للمتلمس الضُبعِي في ديوانه ق 1/43 صــ327 . وله في المقاصد النحوية 134/4 وشرح شواهد المغني 370/1، ولأبي مروان النحوي في : المقاصد النحوية 134/4 وخزانة الأدب 21/3، 24 وشرح أبيات المغني 96/3 وحاشية الصبان 97/3 . وبلا نسبة في: اللباب 385/1 ومعاهد التنصيص 314/2 ورصف المباني 182 وارتشاف الضرب 647/2 وشرح الألفية للمرادي 201/3 والجنى الداني 547 وشرح قطر الندى 304 والمغني 143/1 والفضة المضيئة 310 والهمع 344/2 وحاشية السجاعي على القطر 112.

(8) أ،ب: "ترتب".

(9) كلمة: "ذهناً" ساقطة من ب.

(10) ب: الخارج".

(11) كلمة: "نحو" ساقطة من ب.

(12) ب: "حتى مات".

في زمان واحد نحو : "جاءنى القوم حتى خالد" ؛ إذا جاؤك معاً ، ويكون "خالد" أقواهم أو أضعفهم.

قوله : "**للترتيب بين المتعاطفين مع**[13] **المهلة** "[14].

معنى الترتيب ؛ كون ما بعدها واقعاً بعد ما قبلها. والتراخي : المهلة[1] ؛ ولهذا لا تكون "ثم" للسببية، إذلا يتراخى المسبب عن السبب التام. وقد تجئ لمجرد الترتيب في الذكر ، والتدرج[2] في الارتقاء ، سواء كان بينهما مهلة أو لا، وسواء كان الثاني بعد الأول في الزمان أو لا. كقوله :

إِنْ مَنْ سَادَ ثُمَّ سَادَ أَبُوْهُ   ثُمَّ قَدْ سَادَ قَبْلَ ذَلِكَ جَدُّهْ[3]

وقد توضع موضع[4] الفاء كقول الشاعر :

كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعِجَاجْ   جَرَى فِيْ اِلأَنَابِيْبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ[5]

قوله : "**للترتيب والتعقيب**"[6].

صرح بالترتيب ، مع أن التعقيب مشتمل عليه ومستلزم له ، لبيان أنه معتبرٌ في الوضع ، لأنه لا يلزم ولا يتبادر من كونه لازماً لمعناها؛[7] أنها موضوعة له ، ويجرى نظير هذا الكلام في معنى "ثم"[8] المتقدم ، وتأتي للتعقيب[9] مع الترتيب الذكري في عطف مفصل على مجمل نحو:

---

(13) ب،ج : "و".
(14) الموصل 163 تمام العبارة: "ثم" : "حرف عطف للترتيب بين المتعاطفين مع مهلة في الزمان".
(1) ث: "المهملة".
(2) ج: "واندراج".
(3) البيت من الخفيف لأبي نواس في ديوانه ق 281 /1 ص 134 وخزانة الأدب 37/11، 40 وشرح أبيات المغني 39/3 . وبلا نسبة في: نتائج الفكر 250 ورصف المباني 174، وحواهر الأدب 450 والجنى الداني 428 وشرح الألفية للمرادي 198/3 والمغني 136/1 والهمع 164.
(4) العبارات: "بينهما مهلة........موضع" ساقطة من ج.
(5) البيت من المتقارب، وهو لأبي دؤاد الإيادي في المقاصد الحوية 131/4 وشرح شواهد المغني 358/1 وشرح أبيات المغني 53/3 وشرح التسهيل لابن مالك 355/3. وبلا نسبة في الكافية 1209/3 وارتشاف الضرب 638/2 والجنى الداني 427 وشرح الألفية للمرادي 197/3 وأوضح المسالك 363/3 والهمع 165/3 ومجيب الندا 237/2، وكلها بلفظ (اضطرب).
(6) تمام العبارة: الفاء: حرف عطف للترتيب والتعقيب.
(7) ج: "لمعناه".
(8) انظر: الموصل 163.
(9) العبارات: " مع التعقيب ـ للتعقيب" ساقطة من ب.

(إِنَّآ أَنشَأۡنَـٰهُنَّ إِنشَآءً ۝٣٥ فَجَعَلۡنَـٰهُنَّ أَبۡكَارًا ۝٣٦ عُرُبًا أَتۡرَابًا)[10]، أي لترتيب مراتب[11] المذكور ، بأن يبّين أن[12] المذكور أولاً حقه أن يتقدم /72ب/؛ لتقدم رتبته على رتبة المتأخر.ومعنى التعقيب حينئذ:[1] بيان أن رتبة المتأخر قريبة من رتبة المتقدم ؛ غير متراخية عنها كثيراً.

قوله : **كما تقول : "جار ومجرور"[2].**

أي كقولك: إذا أردت الاختصار في التعبير[3] عن "الباء" وعن "اسم"؛ في قولك "باسم". فإن قلت: فعلى هذا تحقق في العبارات المذكورات تطويل، والتطويل مردود. قلت : هذا تطويل مقبول ، وأما التطويل المردود فهو التطويل المتعرض[4]، لخلاف[5] المراد.

قوله : **"واعلم"[6].**

معطوف على مقدر، كأنه قال: اعلم أن ما ذكر يتعلق بالمبتدئ[7] ، واعلم أن ما يذكر[8] يتعلق بالمنتهي في الفن.

قوله : "وهي العلم"[9].

أي : الإدراك. فـ"في" الداخلة على "صناعة" ؛ داخلة في الحقيقة على محذوف تقديره : "اصطلاح أهله"[10]، ويصح أن يكون العلم بمعنى المدرك ، وهو القواعد والمسائل ، فلا حذف.

قوله : **"التمرن في العمل"[11].**

---

(10) سورة الواقعة 35/56، 36، 37.

(11) ج: "راتب".

(12) الحرف: "أنْ" ساقط من ب.

(1) ب،ج:"ح".

(2) الموصل 163 تمام العبارة: إذا اخْتَصرت في أحرف العطف فقل : عاطف ومعطوف.... كما تقول في نحو: "بسم الله" جار ومجرور.

(3) ج: "التفسير".

(4) ب: "المعترض".

(5) ج: "بخلاف".

(6) تمام العبارة: " واعلم أنه يعاب على الناشيء في صناعة الإعراب".

(7) ب،ج: "بالمبتدأ".

(8) ج: "ما قد ذكر".

(9) الموصل 164 تمام العبارة: "صناعة الإعراب، وهي العلم الحاصل من المتمرن في العمل".

(10) أ: "أهل".

أي التكرر والتردد في العمل ؛ بتتبع الجزئيات. والمراد أن الصناعة- بالكسر- العلم الكلي و[12] الكلي المعلوم علماً حاصلاً من علم الجزيئات واحداً بعد واحد.

قوله : "**ولا يَبحث عن فاعله؛ إن كان له فاعل**"[1].

احترز عن الفعل المكفوف بـ"ما"، والفعل المؤكد ، فإنه لا فاعل له. قال في المغني[2]: "وإن كان المبحوث فيه مفعولاً؛ عُين نوعه، فقيل: مفعول مطلق، أو مفعول به ، أو لأجله ، أو معه ، أو فيه[3]. وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل[4] : "مفعول وأطلق ، لم يُرَد إلا المفعول به ، لأنه[5] لَمّا كان أكثر المفاعيل /73أ/ دروراً في الكلام ، خففوا[6] اسمه ، وإنما كان حق ذلك ألا يصدق إلا على المفعول المطلق ، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيداً تقييد الإطلاق، وإنْ عين المفعول فيه، فقيل : ظرف زمان أو مكان فحسن ، وإن كان المفعول به متعدداً ؛ عينت كل واحد، فقلت: مفعول أول أو ثان[7] أو ثالث[8]".

قوله : "**ولا يذكر ألها[9] محل[10] من الإعراب أم لا**[11]".

أي : ولا يذكر جواب ذلك ، وكذا يقال فيما بعده.

قوله : "**وإن كانت متصرفة تصرف الأسماء**[12]".

أي : تصرف "الكاف" ؛ الاسمية ؛ ليتبين[13] بها أحوال المخاطب؛من إفراد وتثنية وجمع وتذكير وتأنيث ، وهي في اللغة الفصحى.

---

(11) ج: "التمرن في العلم".
(12) ب،ج: "و".
(1) الموصل 164 أي: يعاب على الناشيء حيث يذكر الفعل، ولا يبحث عن الفاعل.
(2) المغني 769/2.
(3) عبارة : "أو فيه" ساقطة من ج.
(4) ج: "قال".
(5) كلمة: "لأنه" ساقطة من ب،ج.
(6) ج: "فتقوي".
(7) ب: "ثاني".
(8) ج:"جعلت: مفعولاً اولاً أو ثانياً أو ثالثاً.
(9) ج:"لها".
(10) أ: "محلاً".
(11) الموصل 165 تمام العبارة: مما يعاب على الناشئ: يذكر جملة فعلية أو أسمية ، ولا يذكر: ألها محل من الإعراب أم لا؟.
(12) الموصل 165، 166 أي: الكاف في "ذاك".

واللغة الثانية : أفرادها مفتوحة في الأحوال كلها ، فيكون المقصود بها : التنبيه[14] على مطلق الخطاب.

الثالثة[1] : أفرادها مفتوحة في التذكير ، مكسورة في التأنيث.

قوله : "**نعت عند ابن الحاجب ، أو عطف بيان عند ابن مالك**"[2].

وهو مشكل ، لاشتراطهم في البيان أن يكون أعرف من المبين[3]، وفي النعت أن يكون أعرف من المنعوت[4] وفي النعت أن يكون أعرف من المنعوت[5] فكيف يكون الشيء أعرف من المبين؟[6] وغير[7] أعرف ؟ ويجاب بأنه إذا قُدِّرْ بياناً ، قدرت "أل" فيه لتعريف الحضور ، فهو يفيد[8] الجنس بذاته ، والحضور : بدخول "أل" ، والإشارةُ إنما تدل على الحضور دون الجنس. وإذا قدر نعتاً، [9] قدرت "أل" فيه للعهد ، بلا دلالة[10] فيه على الحضور ، والإشارة تدل عليه ، فكانت أعرف. قال ابن عصفور : وهذا معنى كلام سيبويه[11]. وقال السهيلي[12] : "وأما تسمية[13] سيبويه له نعتاً فتسامح ، كما سُمي[14] /73ب/ التوكيد وعطف البيان صفة". انتهى.

وفي الجواب المقدم[15] نظر؛ لأن مرادهم من : "أن لا يكون النعت أعرف من المنعوت"؛ أن يكون التعريف الطارئ على مدلول النعت من مرتبة أدنى من مرتبة التعريف الطارئ على مدلول المنعوت، أو من مرتبة مساوية لها[16]، ومرتبة التعريف بالإشارة أعلى من مرتبة التعريف باللام عند الجميع، سواء كان التعريف باللام تعريف حضور أو عهد.

---

(13) ب،ج: "التبين".

(14) أ: "التثنية".

(1) أي: اللغة الثالثة.

(2) الموصل 166 الحديث عن: "جاءني هذا الرجل"

(3) أ،ب: "المنعوت".

(4) عبارة: "وفي النعت أعرف ... المنعوت" ساقطة من أ،ب.

(5) عبارة: "وفي النعت أعرف... المنعوت" ساقطة من أ، ب.

(6) عبارة: "من المبين" ساقطة من أ، ب.

(7) أ،ب: "غيره" والمغني "غير" 62/1.

(8) أ: "بعيد".

(9) ب،ج: "معنى".

(10) ب،ج: "للدلة" .

(11) المغني 62/1.

(12) المغني 654/2

(13) . ج: "تسوية".

(14) ج: "كا سمي".

(15) أ: "المتقدم".

(16) كلمة: "لها" ساقطة من ج.

قوله : "**ويعضهم إلى أنه عطف بيان عليها**"[17].

وقيل[1] : إن كان مشتقاً فهو نعت ، وإن كان جامداً فهو عطف بيان ، وهذا أحسن[2]. وعلى البدل : ابن مالك[3]، وذهب الأخفش[4] في أحد قوليه؛ إلى أنه خبر مبتدأ محذوف ، و"أي" موصولة بالجملة.

ورُدَّ بأنه لو كان كذلك لجاز ظهور المبتدأ ، بل كان أولى ، ولجاز وصلها بالفعلية والظرف.

قوله : "**إذ لا يكون اسم هكذا**"[5].

أي اسم ظاهر؛ لأن الضمائر أسماء ، ومنها ما هو على حرف واحد ، يعني أنه في هذه الحالة معبر به عن نفسه ، فيكون اسماً ظاهراً، وليس لنا اسم ظاهر على حرف واحد. وأما الكاف الاسمية فملازمة للإضافة ، فاعتمدت[6] على المضاف إليه ، ولهذا إذا تكلمت على إعرابها جئت باسمها ، فقلت في نحو قوله :

وَمَا هَدَاكَ إِلَى أَرْضَ كَعَالِمِهَا[7] ... ...

الكاف : فاعل[8] ولا تقل[9] : "كَ" فاعل؛ لزوال ما تعتمد عليه"[10].

قوله : "**وإن[11] كان موضوعاً على حرفين ينطق به**"[12].

لأن اللفظ موضوع بنفسه ، ولا مانع من إطلاقه هنا عليها ، وإنما وضعوا اللفظ لنفسه، لأنهم /74أ/ يحتاجون إلى التعبير عنه ، فلو وضعوا لفظاً آخر؛ لكان

---

(17) الموصل 166 وذلك في: "يا آيها الرجل" ، فذهب بعضهم إلى أن "الرجل" نعت "آيها" ، وبعضهم إلى إنه عطف بيان عليها، وقيل : بدل.

(1) انظر: ارتشاف الضرب 127/3 حيث ذكر الوجهين دون التعرض للاشتقاق أو الجمود .

(2) أ: "الحسن".

(3) ج: وعليه البدر بن مالك.

(4) ارتشاف الضرب 127/3 .

(5) الموصل 166 ، 167 تمام العبارة: لا يقول فيه "ضربتُ" تُ : فاعل ؛ إذ لا يكون اسماً هكذا، والصواب: التاء.

(6) ب: "فاعتمد".

(7) صدر بيت من الوافر، وتمامه:

وَمَا هَدَاك إِلَى أَرْضٍ كَعَالِمِهَا وَلاَ أَعَانَكَ فَيْ عَزْمٍ كَعَزَّامِ

وهو بلا نسبة في: جمهرة الأمثال للعسكري 103/2 والمغني 767/2.

(8) عبارة: "الكاف: فاعل" خطأ، والصواب مفعول به، وذلك في قوله: "وما هداك".

(9) أ،ب: "ولا تقول"، ج: "ولا يقال".

(10) المغني 767/2.

(11) ج: "فإنْ".

(12) الموصل 167 تمام العبارة: فإن كان موضوعاً على حرفين ينطق به، فنقول: "مَنْ" اسم استفهام.

الوضع له ضائعاً ، إذ نفس اللفظ كان في التعبير عنه، وهذا الوضع ليس بوضع قصدي، بل وضع الاتفاق والاصطلاح؛ على أنه يطلق اللفظ ويراد نفسه. والتحصيل أنه وضع علمي ، لكن مثل هذا الوضع لا يوجب الاشتراك ، وإلا كان[1] جميع[2] الألفاظ مشتركة[3] ، ولا قائل به.

قوله : "**بحروف هجائها**"[4].

الهجاء : تقطيع الكلمة؛ لبيان الحروف التى ركبت منها ، بذكر أسماء تلك الحروف. ومن المجاز : "تهجو فلاناً" ، تعد معايبه[5]. وإذا عددت الحروف ملفوظة بأنفسها؛ لم يكن ذلك[6] تهجياً.

قوله : "**وينبغي أن يجتنب المعرب**"[7].

يجتنب : من قولك : اجتنبت فلاناً ؛ إذا[8] "أبعدت عنه وتركتُه. وخُصَّ ذلك بالمعرب"؛ لأن الاحتراز عن شيء، [يكون] بعد العلم بذلك الشيء ، ولكون[9] مثل هذا القول صادراً[10] من المعرب غالباً"[11].

قوله : "**في حرف من كتاب الله**"[12].

الظاهرأن المراد بالحرف هنا أعم ، فيتناول حروف المباني وحروف المعاني ، والاسم والفعل.

قوله : "**لأنه**"[13].

---

(1) ج: "لكان".
(2) ب: "جمع".
(3) ب: "مشترك"
(4) الموصل 167 تمام العبارة: " ولا يحسن أن يعبر عن الكلمة بحروف هجائها، فلا يقال : في "مَنْ" الميم والنون : اسم استفهام" .
(5) ب: "بعد معاينه".
(6) كلمة: "ذلك" ساقطة من أ.
(7) الموصل 167 تمام العبارة: وينبغي أن يجتنب المعرب أن يقول في حرف في كتاب الله زائداً؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو : الذي لا معنى له أصلاً، وكلامه تعالى منزه عن ذلك".
(8) كلمة: "إذا" ساقطة من ب،ج.
(9) ج: "ويكون".
(10) ج: "صادر".
(11) شرح قواعد الإعراب للكافيجي 520 .
(12) الموصل 167 وتمام العبارة: "وينبغي أن يجتنب المعرب أن يقول في حرف من كتاب الله زائداً؛ لأنه يسبق إلى الأذهان أن الزائد هو الذي لا معنى له أصلاً، وكلامه تعالى منزه عن ذلك.
(13) مرتبط بمتن الحموي في الجملة السابقة.

أي : الشأن ، تعليل[1] للاجتناب.

قوله : "**وكلام الله منزه عن ذلك**".

أي الزائد. قال البيضاوي[2] في قوله تعالى : (مَثَلًا مَّا [3] بَعُوضَةً)[4]. "ما" مزيدٌ[5]: للتأكيد. ولا نعني بالمزيد اللغو الضائع[6] ، فإن القرآن كله هدي وبيان، بل نعنى بها ما لم توضع لمعنى يراد منه ، وإنما وضعت لأن تُذْكَرَ مع غيرها، فتفيد له وَثاقة وقوة". انتهى.

قد ظهر[7] من كلامه أنه إذا قيل: حرف مزيد للتأكيد ، أو زيد /74ب/ للتقوية، فلا بأس منه[8]، ومثل هذا في كتب التفاسير كثير، والذي ينبغي أن يجتنب، أن يقال : مزيد ؛ من غير أن يقيد بالتأكيد ونحوه.

قوله : "**هذا الوهم**"[9].

أي التوهم ، وهو الزائد الذي لا معنى له أصلاً.

قوله : "**إذا غلط**".

الغلط ما يقع على سبيل الذهول.

قوله : "**قلت من أمرين**[10] ... **إلى آخره**".

---

[1] ب: "فقليل".

[2] انظر: تفسير البيضاوي 441/1.

[3] كلمة: "ما" ساقطة من أ،ب.

[4] سورة البقرة 26/2.

[5] أ: "مزيد".

[6] ب: "ولا يغني بالمزيدة اللغو الضائع".

[7] ب،ج: "فظهر".

[8] ج: "فلا بأس به".

[9] الموصل 167 تمام العبارة: "وقد وقع هذا الوهم ، إذا غلط الإمام الرازي".

[10] الموصل 167 ،168 تمام العبارة: "فإن قلت:من أين علم المصنف أن هذا الوهم وقع للإمام الرازي، قلت : من أمرين، الأول: أنه نقل إجماع الأشعارة على عدم وقوع المهمل في كتاب الله ....فلو لم يقع هذا الوهم لما احتاج إلى التعرض لهذا الإجماع. والثاني: أنه حمل "ما" في قوله: "فبما رحمة من الله" على أنها استفهامية بمعنى التعجب.

لـــك[11] أن تقـــول : لا دلالـــة فـــي ذلـــك[12].أمـــا الأمـــر الأول:

فلأنه يجوز أن يكون إشارة للرد على الحشوية؛ القائلين بأنه يجوز أن يقع[1] في الكتاب والسنة ما لا معنى لـه ، لدفع[2] وقوع الزائد في القرآن ، بناءً على أنه المهمل.

وأما الثاني :

فلأنه يجوز أن يكون دفعاً[3] لما قد تُوهم من أنّ هذا يدل[4] لهم بناءً على أنه لامعنى له ههنا فدفعه بما ذكر ، ولا ينافي ذلك إمكان جواب آخر ، بأن يقال : إنها زائدة للتأكيد؛ لأن الجواب بشيء ، لا ينافي الجواب بغيره.

قوله : "**والزائد عند النحويين**[5] **... إلى آخره**".

فيه نظر ، فقد صرح المصنف[6] في "مِنْ" الزائدة أنها ترد للتنصيص على العموم ، كقولك: "ما جاءنى من رجلٍ" ، فإنه بدون "مِنْ" ظاهرٌ في الاستغراق ، وبها[7] نص فيه[8] ، وقد أُثبت للزائد معنى غير التأكيد ، وقد صرحوا بأن "لا" في قولك : "ما جاءنى[9] زيدٌ ولا عمرو" زائدة ، مع أن الكلام بدونها يحتمل نفي المجئ في حالتى الاجتماع والافتراق ، ونفيه في حالة الاجتماع ؛ ومع وجود "لا"، يتعين المعنى الأول.

وأجيب : بأنه ليس فيما ذكره معنى غير التأكيد ، فإن التنصيص على العموم – بعد احتماله – تأكيد لذلك العموم، وكذلك /75أ/ التنصيص على نفي المجئ

---

[11] كلمة: "لك" ساقطة من ب.
[12] أي: الاستدلال السابق ضعيف.
[1] ب،ج: "يضع".
[2] ب:"لا لدفع".
[3] ب:"رفعاً".
[4] ب:"بدل".
[5] الموصل 168 تمام العبارة:" والزائد عند النحويين هو: الذي لم يؤتَ به إلا لمجرد التقوية والتوكيد"
[6] أ:"المص". انظر: اوضح المسالك 24/3.
[7] ج:"وبه".
[8] أي: بـ"مِنْ" يكون النص في الاستغراق.
[9] أ:"ما جاء".

حالة[10] الاجتماع والافتراق ؛ بعد احتماله تأكيد لذلك النفي؛ لأن التوكيد[11] تقوية الكلام وتقريره ، ورفع الاحتمال عنه.

واعلم أنه قد تكون فائدة الزائد تزيين[1] اللفظ ، وكونه بزيادته أفصح ، أو كونه سبباً لاستقامة وزن شعر ، أو لحسن سجع ، ولا يجوز خلوه من اللفظية والمعنوية معاً ، وإلا لعُدَّ[2] عبثاً ، والعبث لا يجوز في كلام الفصحاء، وقد تجتمع[3] الفائدتان في حرف[4].

قوله[5] : "**كيف أنت ؟ أصحيح أم سقيم**".

أنت : مبتدأ ، خبره : "كيف". و"صحيح" : بدل منه. و"سقيم" : معطوف على صحيح[6]. وفصل بين البدل والمبدل منه ؛ لاقتضاء المبدل منه صدر الكلام، لتضمنه معنى الاستفهام.

قوله : "**لأن[7] كلمة "ما" ، لا توصف**"[8].

أدخل الكلمة[9] على "ما" تنصيصاً على المراد ، ودفعاً للالتباس.

قوله : "**وللإمام الرازي أن يقول[10] ... إلى آخره**".

وله أيضاً أن يقول : إن "رحمة" بدل ، ولا بد[11] أن همزة الاستفهام[12] غالبي لا كلي ، كما في نظيره[13] من الشرط؛ فإنه غالبي. ففي الكشاف[14] أن "يومئذٍ" بدل

---

(10) ج:"حالتي".

(11) ب:"لا بالتوكيد".

(1) ب:"من بين" ، ج: "مرتبن".

(2) ج:"لغو".

(3) أ،ب: "يجتمع".

(4) انظر هذه الفوائد في شرح الكافية للرضي 384/2.

(5) كلمة: "قوله" ساقطة من ج.

(6) الموصل 169 حيث أورد الإعرابات السابقة.

(7) أ،ب:"لأنه".

(8) الموصل 169 وذلك في قوله تعالى " فبما رحمةٍ من الله"، وتمام العبارة:"رحمةٍ لا تكون بدلاً من "ما"، ولا يكون خفضها على أن رحمة صفة لـ "ما"، لأن "ما" لا توصف إذا كانت شرطية أو استفهامية، وكل ما لا يوصف، لا يكون صفةً .

(9) أي: كلمة: "كلمة".

(10) الموصل 170تمام العبارة: وللإمام الرازي أن يقول: لَمّا كان "ما" في "فبما رحمة من الله" على صورة الحرف، نقل الإعراب منها الى ما بعدها؛ فجرت بالحرف.

(11) أ:"ولا لند"، ب: "ولا للد"، ج:"ولا بيد".

(12) الموصل 169اشترط بعضهم للبدل من اسم الاستفهام أن يقترن البدل بهمزة الاستفهام نحو: "كيف أنت أصحيح أم سقيم"، فالهمزة هي التي صححت إبدال "صحيح"من "كيف".

(13) ج: "تعيره".

من "إذا"، في قوله تعالى :(إِذَا زُلْزِلَتِ ٱلْأَرْضُ زِلْزَالَهَا)[1]. ولك[2] أن تقول : إنّ[3] الاستفهام مقدر[4].

قوله : "**يسمون الزائد صلة**"[5].

قال الشيخ سعد الدين[6] : "مع كونه صلة ومزيداً، إنه لا يتغير به أصل المعنى[7] ، ويُشْكَلُ[8] ببعض الحروف المفيدة[9] للتأكيد مثل : "إنْ[10] واللام[11]"، حيث /75ب/ لا تعد صلة. وإنْ اشترط عدم العمل[12] ؛ انتقض "باللام"؛ حيث لم تعمل، وزيادة بعض الحروف الجارة حيث عملت". انتهى.

وقال بعضهم في الفرق بين الزائدة[13] وبين الحروف الموضوعة للتأكيد: الغير الزائد: كلام القسم ، ولام التوكيد[14]، ونحوها: "إنّ هؤلاء"؛[15] موضوعة للتأكيد[16] ، وهو[17] جزء معنى التركيب ، كالجص الذى يوضع بين اللبنتين[18]، والحرف[19]

---

(14) انظر: الكشاف 276/4.

(1) سورة الزلزلة 1/99.

(2) ب: "أو لك" ، ج: "ولا أن تقول".

(3) ب،ج: "إذا"

(4) ب: "مقدرة".

(5) الموصل 170 وتمام العبارة : "وكثير من النحويين المتقدمين يسمون الزائد صلة، لكونه يتوصل به إلى نيل غرض صحيح، لتحسين الكلام وتزيينه".

(6) الشيخ سعد الدين هو: سعد الدين مسعود بن عمر بن عبدالله الهروي الشافعي الخرساني، ولد سنة اثنين وعشرين وسبعمائة، من أئمة العربية في النحو والمنطق وعلم البيان. له :التلويح في كشف التنقيح، ومختصر المطول على تلخيص المفتاح، وغيرهما، توفي سنة سبعمائة وثلاث وتسعين. انظر: الدرر الكامنة 182/2، وإنباء الغمر 471، وبغية الوعاة 285/2 والبدر الطالع 303/2 وهدية العارفين 429/2، والأعلام219/7 ومعجم المؤلفين 228/12.

(7) ج:"معنى".

(8) ب:"ويشمل".

(9) أ،ج:"المقيدة"، ب:"الحروف والمفيدة".

(10) أ،ب :"لن".

(11) أ:"فاللام".

(12) وذلك في حرف الجر الزائد.

(13) أ،ب:"الزائد".

(14) ب،ج:"لام التأكيد".

(15) أي الحرف غير الزائد مثل: حروف التوكيد مثل: القسم ولام التوكيد وإنّ.

(16) ج:"للتوكيد".

(17) ب،ج:"هو".

(18) ب:"كالمجص الذي بين يوضع اللبنتين".

(19) ب:"الحروف".

الزائد، وإن كان موضوعاً لمعنى التأكيد ؛ إلا أنه لا دخل له في التركيب، بل[1] خارج عنه، كما إذا وصل بخشبة ، ووضع على مفصلها ضبة ، فتلك الضبة ما صارت جزءًا[2] من ذلك المركب ، بل لا تفيد إلا توثيقاً وزيادةَ متانة.

قوله : "**في دَرْك الأمور**[3]".

-بفتح الدال وسكون الراء- أي : إدراكها.

قوله : "**والله الموفق**".

أي خالق التوفيق ، وهو خلق الطاعة[4] في العبد.وقال بعضهم : جَعْل الأسباب متوافقة ، ولا يقال لغير الله موفق.

والمختص بالمتعلم من التوفيق[5] أربعة أشياء : شدة[6] العناية ، وذكاء القريحة ، ومعلم ذو نصيحة ، واستواء الطبيعة.

واستواء الطبيعة[7] : أي خلوها من الميل لغير ما يلقى إليها.

قوله : "**والهادي**"[8].

أي : خالق الهداية ، وإنما فسرناه بذلك لتعريف الطرفين المفيدين[9] للحصر.

قوله : "**وكرمه**".

أي جوده.

قوله : "**ختم كتابه بما ابتدأه[10] به**"[11].

أي بمثل ما ابتدأه به[12] ، بذاته عرفته.

قوله : "**والحمد لله /76أ/ رب العالمين**" ، **والصلاة والسلام على سيد المرسلين**".

---

[1] أ،ب:"بلا".

[2] ج:"جزاء".

[3] الموصل 170 تمام العبارة: وفي هذا القدر .... كفاية لمن تأمل، فإن التأمل أصل في إدراك الأمور.

[4] ج:"وهو خلق قدرة الطاغة".

[5] العبارات: "ولا يقال ... التوفيق" ساقطة من ج.

[6] كلمة :"شدة" ساقطة من ج.

[7] عبارة:"استواء الطبيعة" ساقطة من ب،ج.

[8] تمام العبارة: والله الموفق والهادي.

[9] أ:"القيد"، ب:"المفيد".

[10] ج:"ابتدأ".

[11] الموصل 170وهو قوله:" ومن الله أستمد التوفيق والهداية إلى أقوم طريق بمنه وكرمه".

[12] كلمة:"به" ساقطة من ج.

ختم الشارح[1] كتابه بمثل ما ابتدأه به ، وعقبّ كتابه بالصلاة والسلام على سيد المرسلين[2] ، النبي صلى الله عليه وسلم[3] ، شكراً لما أولاه من إنعامه الجسيم[4]؛ لأنه الآتي بأحكام هذه الشريعة من عند ربه الحكيم ، المتضمنة للحث على مثل هذا الكتاب القويم. فقد قال ابن عبد السلام : ليت صلاتنا عليه – صلى الله عليه وسلم – شفاعةً له ، إذ مثلنا لا يشفع لمثله ، بل صلاتنا عليه شكرٌ له على ما أولانا بإرشاده ، فقد[5] أسدى إلينا[6] أفضل الرغائب ، وأسنى المطالب، وقد قال عليه الصلاة والسلام : " مَنْ أَسْدى إِلَيْكُم مَعْرُوْفَاً فَكَافِئُوْه، فَإِنْ لَمْ تَستَطِيْعُوا فَادْعُوا له "[7]. فدعاؤنا بالصلاة[8] المشروعة مكافأة للعجز عن المكافأة. وإلى هذا يشير قول الحليمى[9] . المقصود بالصلاة على النبي –صلى الله عليه وسلم– التقرب إلى الله تعالى بامتثال أمره ، وقضاء حق النبي–صلى الله عليه وسلم– علينا". انتهى.

وأيضاً: لَمَّا افتتح كتابه بالحمد والصلاة ؛ ختمه بها ، فيكون كتابه بين حمدين وصلاتين ، فيكون أجدد لدوام النفع به.

وقد فعل الله له ذلك من إطباق أهل العصر على[10] الاشتغال بكتبه –صلى الله عليه وسلم[11]– لاسيما هذا الكتاب.

---

(1) ب:"الشيخ".

(2) عبارة:"سيد المرسلين" ساقطة من ب.

(3) ج:"وعقب كتابه بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم".

(4) ج:"الَجِسمْ".

(5) كلمة:"فقد" ساقطة من ج.

(6) كلمة:"الينا" ساقطة من ج.

(7) أخرجه الإمام أبو داوود في سننه (35) كتاب الأدب (117) باب" في الرجل يستعيذ من الرجل" (5109/771/1). وأخرجه الإمام النسائي في سننه (23) كتاب الزكاة (72) باب "من سأل الله عز وجلَّ" (2567/400/1).

(8) ج:"فادعوا له، والحمد لله رب العالمين".تمّ هذا الكتاب بعون الملك الوهاب، على يد أضعف العباد، عبدالجواد بن السيد، الشيخ أحمد الكيالي –غفر الله له ولوالديه، ولمن قرأ فيه، ودعا له بالمغفرة- يوم الأحد بعيد الظهر، من خمسة أيام مضت من شهر جماد الثاني، من شهور سنة ألف ومئة وأربعة وثلاثين من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التحية، والحمدلله رب العالمين.

(9) الحليمي: هو الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني أبو عبدالله، فقيه شافعي قاض، كان رئيس أهل الحديث في ما وراء النهر، مولده بجرجان، ووفاته ببخاري سنة أربعمائة وثلاث. لهً: المنهاج في شعب الإيمان. انظر: الأعلام 235/2 ومعجم المؤلفين 3/4.

(10) كلمة: "على" ساقطة من أ.

(11) عبارة: "صلى الله عليه وسلم" ساقطة من ب.

وعلم من قولـه:"سيدنا"، أنـه صـلى الله عليـه[1] وسلم أفضـل الخلـق مطلقاً. وأما حديث: " لا تُفَضِّلوا بَيْنَ اَلْأَنْبِيَاء "[2] ، وحديث : " لا تُفَضِّلُوني عَلَى يُوْنُسَ "[3] ونحوهما؛ فأجيب بأنه نهي عن تفضيل في نفس النبوة؛ التي لا تتفاوت[4] في /76ب/ ذوات الأنبياء – عليهم أفضـل الصـلاة والسـلام– المتفـاوتين بالخصـائص؛ وبأنـه نهـيٌّ قبل علمـه بأنـه[5] أفضل الخلق ، ولهذا لَمّا علم قال:"أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ "[6].

والصـحب : اسـم لـ"صـاحب" عنـد سـيبويه[7] ، وجمـع لـه عنـد الأخفـش ، وبعضهم جمع بين الكلامين ، بحمل كلام الأخفش على الدلالة على ما فوق الواحد.

و"أجمعين". تأكيد[8] لـ"صحبه" ، حذف نظيره مما قبلـه ، ووجهـه : أنّ "الصـحب" مظنة التوهم ؛ لعدم ورود الأمر بالصلاة عليهم ، وإنما ثبت بالقياس على الأول. وفي هذا القدر كفاية لمن تأمله بالدراية.

وإن يكن هذا الاختصـار صـواباً فمن ربنا الرحمن ، وإن يكن فيه خطـأ فمنـي ومن الشيطان ، وأنا[9] فيه بين جاهل معذور ، وحاسد مضرور ، ولله در القائل[10] :

قُل لِمَنْ لاَ يَرَى لِلْمُعَاصِرِ[11] شَيْئَاً وَيَرَى لِلْمُقَدَّمِ التَّقْدِيْـما
إِنَّ ذَاكَ[12] الْقَدِيَمَ كَانَ حَدِيْثَاً وَسَيَبْقى هَذَا الْحَدِيْثُ قَدِيْمَا

والحمد لله الذي هدانا لهذا ، وما كنا لنهتدي[13] لولا أن هدانا الله ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلـى آلـه وصحبه وسلم ، خاتم النبيين ، وعلـى آلـه وصحبه وأزواجـه وذريتـه

---

[1] عبارة: "صلى الله عليه وسلم" ساقطة من أ.
[2] أخرجه الإمام البخاري في صحيحه (42) كتاب الفضائل (42) باب فضائل النبي صلى الله عليه وسلم (2373/1248/1) جزء من حديث .
[3] النهاية في غريب الحديث والأثر (2026/885/1).
[4] ب: "تفاوت".
[5] أ: "بأن".
[6] أخرجه الإمام مسلم في صحيحه (43) كتاب الفضائل (2) باب : تفضيل نبينا صلى الله عليه وسلم على جميع الخلائق (2278/1208/1) .
[7] الكتاب 624/3 .
[8] ب: "توكيد".
[9] ب: "و نا".
[10] البتان غير منسوبين في: المحاضرات في الأدب واللغة لليوسي 428 ورسائل الانتقاد لابن شرف الفيرواني 27 وسلافة العصر6.
[11] ب: "المعاصر".
[12] ب: "إن كان ذاك".
[13] ب: "لنُهدى".

وأتباعه أجمعين ، كلما ذكره الذاكرون ، وكلما سها عن ذكره الغافلون ، عدد معلوماته ، ومداد كلماته ، دائماً إلى يوم الدين[1].

قال مؤلفه[2]: "وكان الفراغ من تحريره في[3] يوم الجمعة، عاشر رمضان – المعظّم قدره من شهور – إحدى وثلاثين بعد الألف[4].

ووافق الفراغ من كتابة هذه النسخة في يوم الاثنين ، لعشرين خلت من ربيع الأول ، من شهور سنة تسعين بعد الألف.

والحمدلله رب العالمين ، وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه وسلم[5].

---

[1] عبارة : "خاتم النبيين...............يوم الدين"ساقطة من ب.

[2] ب: المؤلف.

[3] الحرف: "في" ساقط من ب.

[4] في العبارة تصحيف، والصواب أنه توفى سنة 1017هـ، كما ذكرت كتب التراجم.

[5] ب: وكان الفراغ من نسخه يوم الأحد المبارك، سابع جماد الثاني سنة ألف وخمس وثمانين من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الفهارس الفنية

- ❖ فهرس الآيات القرآنية
- ❖ فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.
- ❖ فهرس الأمثال وأقوال العرب.
- ❖ فهرس القوافي.
- ❖ فهرس الأعلام.
- ❖ فهرس القبائل والأماكن والبلدان والمدن.
- ❖ فهرس الكتب الواردة في المتن.
- ❖ فهرس مصادر البحث والتحقيق.
- ❖ فهرس الموضوعات.

أولا : فهرس الآيات القرآنية:

سورة آل عمران (3)

سورة النساء (4)

سورة المائدة (5)

سورة الأنعام (6)

سورة مريم (19)

سورة طه (20)

سورة الأنبياء (21)

سورة الحج (22)

ثانياً : الحديث الشريف

ثالثاً : فهرس الأمثال وأقوال العرب

رابعاً : فهرس القوافي

الرقم المسلسل	القافية	القائل	البحر	الصفحة
1.	يَرْزَؤُهَا	لإبراهيم بن هرمة	المنسرح	85
2.	اضْطَرَبْ	لأبى داؤاد الإيادي	المتقارب	222
3.	بِغَضُوْبَا	-	الطويل	171
4.	سَبْسَبُ	لأبي صخر الهذلي	الطويل	191
5.	نَحْطِبُ	لامرئ القيس	الطويل	173
6.	مُجِيْبُ	كعب بن سعيد الغنوي	الطويل	117
7.	قَرِيْبُ	كعب بن سعيد الغنوي	الطويل	116
8.	مَضَارِبُهُ	نهشل بن حري	الطويل	213؛215
9.	الْخُطُوْبُ	جابر بن رألان الطائي	الوافر	170
10.	الثَّعْلَبُ	لساعدة بن جوئية الهذلي	الكامل	127
11.	خَطِيْبُ	صالح عبد القدوس	الخفيف	213
12.	الْمَوَاكِبِ	الحارث بن خالد المخزومي	الطويل	20
13.	قَلْبِيْ	مسعود بن بشر	الطويل	187
14.	شَمَالَاتُ	جذيمة الأبرش	المديد	213
15.	فَاشْتَرَيْتُ	.	الرجز	85
16.	الدُّجَى	لابن دريد الأزدي	رجز	113
17.	الْهَوْدَجِ	لعمر بن أبي ربيعة	السريع	118
18.	لَمْ أَخْرُجِ	لعمر بن أبي ربيعة	السريع	118
19.	عَوَّدَا	الفرزدق	الطويل	179
20.	أَحَدَاً	-	البسيط	173
21.	حَدِيْدَاً	الزباء	الرجز	210
22.	قُعُوْدَا	الزباء	الرجز	210
23.	يَزِيْدُ	المعلوط القريعيّ	الطويل	170
24.	الْوَتَدُ	الأخطل	البسيط	165

الرقم المسلسل	القافية	القائل	البحر	الصفحة
51.	عُزْلُ	جويرية بنت زيد أو رجل من بنى دارم	الطويل	83
52.	بَاطِلُ	لبيد بن ربيعة	الطويل	206
53.	وَلاَ صَالِ	امروء القيس	الطويل	199
54.	اللَّيَالِيْ	-	الوافر	187
55.	الْبَاطِلِ	جرير	الكامل	85
56.	فَتَجَمَّلِ	لعبد قيس بن خفاف	الكامل	135
57.	الشَّمْأَلِ	لأبي النجم	الرجز	84
58.	السّ َلمْ	علباء بن أرقم أوكعب بن أرقم	الطويل	174
59.	وَإِنْ لَمْ	إبراهيم بن هرمة	الكامل	146
60.	مُسْلِمَا	-	الطويل	67
61.	جَهَنَّمَا	المتنبي	الكامل	83
62.	التَّقْدِيْمَا	-	الكامل	234
63.	قَدِيْمَا	-	الكامل	234
64.	يَدُوْمُ	المَرّار الفقعسي	الطويل	211
65.	مُظْلِمُ	المسيب بن علس	الطويل	174
66.	لائمُ	للفرزدق	الطويل	47
67.	فَنُكَارِمُهْ	الرماح بن ميادة	الطويل	83
68.	عَظِيْمُ	أبو الأسود الدؤلي	الكامل	201
69.	الْفَمِ	أبوحية النميري	الطويل	214
70.	كَعَزَّامِ	-	الوافر	226
71.	الْقَاسِمِ	عدي بن الرقاع	الكامل	200
72.	أَفْنَانَا	-	البسيط	141
73.	آخَرِيْنَا	فروة بن مسيك	الوافر	172
74.	يُجِبْنَهُ	-	الوافر	146
75.	كَائِنُ	-	الطويل	121
76.	يَصْطَحِبَانِ	الفرزدق	الطويل	101

الرقم المسلسل	القافية	القائل	البحر	الصفحة
.77	مَرْوَانِ	-	البسيط	181
.78	وَإِعْلاَنِ	-	البسيط	109
.79	مِثْلاَنِ	حسان بن ثابت أو لابنه عبد الرحمن	البسيط	62
.80	دَمَانِ	حسان بن ثابت	الوافر	205
.81	نَبِّئِيْنِيْ	المثقب العبدي	الوافر	207
.82	الْمَجَانِيْنِ/ الْمَلاَعِيْنِ	-	المنسرح	168
.83	مُنْهَوِيْ	يزيد بن الحكم	الطويل	117

خامساً: فهرس الأعلام

* ملاحظة : الصفحة التي بين قوسين؛ للدلالة على وجود الترجمة بها.

سادساً: فهرس القبائل والأماكن والبلدان والفرق

سابعاً: فهرس الكتب الواردة بالمتن

ثامناً : فهرس مصادر البحث و التحقيق .

1. أبجد العلوم، لصديق القنوجي (ت1307 هـ) – تحقيق عبد الجبار زكّار – دار الكتب العلمية – بيروت 1389 هـ – 1978م .
2. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ، تأليف العلامة شهاب الدين أحمد بن محمد الدمياطي الشهير بالبناء (ت1117هـ) – وضع حواشيه الشيخ أنس مهرة – دار الكتب العلمية – بيروت 1422 هـ – 2001م .
3. الإحسان في تقريب صحيح بن حبان ، تأليف الأمير علاء الدين على الفارسي (ت739 هـ) – تحقيق شعيب الأرنؤط – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولي – بيروت 1412هـ – 1991م
4. أخبار الزجاجي (ت340هـ)– تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك– دار الرشيد للنشر– بغداد 1980م .
5. أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت 368هـ) – تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا – دار الاعتصام – القاهرة 1405هـ – 1985م .
6. ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، (ت 745 هـ) – تحقيق الدكتور مصطفي أحمد النحاس –مكتبة الخانجي – الطبعة الأولي – القاهرة 1404هـ 1984م .
7. الأزهية في علوم الحروف ، تأليف على بن محمد النحوي الهروي (ت 415 هـ) – تحقيق عبد المعين الملوحي – مجمع اللغة العربية – الطبعة الثانية – دمشق 1401هـ – 1981م .
8. أسد الغابة في معرفة الصحابة، للأمام أبى الحسن بن على بن محمد الجزري بن الأثير (ت 630 هـ)– تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا – دار المعرفة – الطبعة الثانية – بيروت 1422هـ – 2001م .
9. أسرار العربية ، لأبي البركات ، عبد الرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت 577 هـ) – تحقيق محمد البيطار – دمشق 1377هـ – 1957م .
10. إشارة التعيين في تراجم النحاة و اللغويين ، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت 743هـ) – تحقيق الدكتور عبد المجيد دياب – شركة الطباعة العربية – السعودية – الطبعة الأولي – الرياض 1406 هـ – 1986م .
11. الأشباه و النظائر ، لجلال الدين السيوطي (ت 911هـ) – تحقيق طه عبد الرؤوف سعد–

دار الكتب العلمية – الطبعة الأولي – بيروت – 1405هـ – 1984م .

12. الإصابة في تمييز الصحابة ، للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852 هـ) – تحقيق صدقي جميل العطار – دار الفكر – الطبعة الثانية – بيروت 1421هـ – 2001م .

13. إصلاح المنطق ، لابن السُكيت (ت 244 هـ) – تحقيق أحمد محمد شاكر و عبد السلام هارون – دار المعارف بمصر 1368هـ – 1449م .

14. الأصمعيات ، لأبي سعيد عبد الملك بن قُريت بن عبد الملك (ت 216 هـ) – تحقيق أحمد محمد شاكر و عبد السلام هارون – دار المعارف – الطبعة الخامسة – القاهرة 1387هـ – 1967م.

15. الأضداد ، لمحمد بن القاسم الأنباري (ت 327 هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – المكتبة العصرية – بيروت 1407هـ – 1987م .

16. الإعراب عن قواعد الإعراب، تأليف أبي محمد عبدالله بن يوسف الشهير بأبن هشام (ت761هـ) تحقيق الدكتور أحمد محمد عبدالدايم– مكتبة الزهراء– الطبعة الأولى– القاهرة 1993م.

17. الأعلام ، تأليف خير الدين الزركلي (ت 1320) تقريباً – دار العلم للملايين – الطبعة العاشرة – بيروت 1992م .

18. الأغاني ، لأبي الفرج الأصبهاني على بن الحسين بن محمد القرشي (ت 356هـ) – تحقيق إبراهيم الأبياري – دار الشعب 1389هـ – 1969م .

19. الإغراب في جدل الإعراب ، للإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت 577هـ) – تحقيق سعيد الأفغاني – دمشق – 1380هـ – 1957م .

20. الاقتراح في علم أصول النحو ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911 هـ) – تحقيق محمد حسن إسماعيل الشافعي – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولي– بيروت 1418هـ – 1998م .

21. أمالي الزجاجي ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 340 هـ)– تحقيق عبدالسلام هارون – دار الجيل – الطبعة الثانية – بيروت 1407هـ – 1987م .

22. أمالي ابن الشجري هبةُ الله بن علي بن محمد بنحمزة الحسيني العلوي (ت 542 هـ)– تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي – مكتبة الخانجي – الطبعة الأولي – القاهرة 1413هـ – 1992م .

23. الأمالي ، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي البغدادي (ت 356 هـ)- تحقيق محمد عبد الجواد – بدار الكتب المصرية – منشورات دار الآفاق الجديدة- بيروت 1400هـ - 1980م .
24. الأمالي النحوية ، لابن الحاجب (ت 570 هـ) تحقيق هادي حسن حمّودي – عالم الكتب و مكتبة النهضة العربية – الطبعة الأولي 1455هـ - 1985م .
25. أمثال العرب ، للمفضل بن محمد الضبي (ت 178 هـ)- تحقيق الدكتور إحسان عباس – دار الرائد العربي – الطبعة الثانية – بيروت 1403هـ - 1983م .
26. إنباء الغمر بأنباء العمر ، للمحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ)- تحقيق أحمد دهمان –دمشق- 1399هـ - 1979م .
27. إنباه الرواة في أنباه النحاة ، لأبي الحسن بن علي بن يوسف القفطي (ت 624 هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر العربي – القاهرة ، و مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت – الطبعة الأولي 1406هـ –1986م.
28. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين و الكوفيين ، للإمام الشيخ أبي البركات الأنباري النحوي (ت 577هـ) – تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد – دار إحياء التراث – الطبعة الرابعة 1380هـ - 1961م .
29. أوثق الأسباب شرح قواعد الإعراب، لمحمد بن أبى بكر بن عبد العزيز بن جماعة (ت 819هـ) – رسالة ماجستير – تحقيق و دراسة نادي حسين عبد الجواد – جامعة الأزهر– القاهرة – 1404هـ - 1984م .
30. أوضح المسالك إلي ألفية ابن مالك ، للإمام أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري المصري (ت 761هـ)- تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد –الطبعة الخامسة – 1399هـ - 1979م .

31. إيضاح شواهد الإيضاح ، لأبي الحسن عبد الله القيسي ، من علماء القرن السادس الهجري – تحقيق الدكتور محمد بن حمود الدعجاني – دار الغرب الإسلامي – الطبعة الأولي – بيروت 1408هـ - 1987م .
32. الإيضاح في علوم البلاغة للإمام الخطيب القزويني (ت 739هـ) – تحقيق وتعليق لجنة من أساتذة اللغة العربية بالجامع الأزهر –مطبعة السنة المحمدية – القاهرة.
33. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون ، لإسماعيل باشا البغدادي (ت 1339هـ) – إستانبول 1276هـ - 1947م .

34. بدائع الزهور في وقائع الدهور ، لأبي البركات محمد بن إياس الحنفي المصري (ت 930هـ) – تحقيق محمد مصطفى – الهيئة المصرية للكتاب – الطبعة الثانية – القاهرة 1401هـ – 1981م .
35. البداية و النهاية ، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت 774هـ) – دار الفكر العربي – القاهرة .
36. البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، لمحمد بن على الشوكاني (ت 1250هـ) – دار المعرفة – بيروت .
37. بغية الوعاة في طبقات اللغويين و النحاة، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت 911هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار الفكر – الطبعة الثانية – القاهرة 1399هـ – 1979م .
38. البلغة في تراجم أئمة النحو و اللغة ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت 817هـ) – تحقيق محمد المصري – منشورات مركز المخطوطات و التراث – الطبعة الأولي – الكويت 1407هـ – 1987م .
39. تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمد مرتضى الزبيدي – الطبعة الأولى – المطبعة الخيرية بمصر – 1306هـ .
40. تاريخ الدولة العلية العثمانية ، لمحمد فريد بك المحامي – تحقيق الدكتور إحسان حقي – دار النفائس – الطبعة الثانية – بيروت 1403 هـ – 1983م .
41. تاريخ الشعوب الإسلامية ، لكارل بروكلمان ، نقله إلى العربية أمين فارس و منير البعلبكي– دار العلم للملايين – الطبعة الأولي 1993م .
42. تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولي ، للدكتور حلمي محروس إسماعل ، مؤسسة شباب الجامعه – الإسكندرية – 1997م .
43. تاريخ العلماء النحويين من البصريين و الكوفيين و غيرهم ، لأبي المحاسن المفضل بن محمد بن معمر التنوخي المعري (ت 442هـ) – تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو – طبع بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض 1401هـ – 1981م .
44. التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَري (ت 616هـ) – تحقيق على محمد البجاوي – القاهرة 1396هـ – 1976م .
45. تحصيل عين الذهب في معدن جوهر الأدب ، في علم مجازات العرب ، حققه و علق عليه الدكتور زهير

عبد المحسن سلطان – مؤسسة الرسالة – الطبعة الثانية – بيروت 1415هـ –1994م .

46. تخليص الشواهد و تلخيص الفوائد ، للعلامة جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761هـ) – تحقيق الدكتور عباس مصطفي الصالحي – دار الكتاب العربي الطبعة الأولى 1406هـ – 1986م .
47. تذكرة الحفاظ ، لمحمد بن ظاهر بن القيسراني (ت 507هـ) – تحقيق حمدي عبد المجيد إسماعيل السلفي – دار الصميعي – الطبعة الأولي – الرياض 1415هـ –1995م .
48. تذكرة النحاة ، لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت745هـ) – تحقيق الدكتور عفيف عبدالرحمن – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى – بيروت 1406–1986م.
49. التذييل والتكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ) – تحقيق الدكتور حسن هنداوي – الطبعة الأولى – دار القلم – دمشق 1418هـ – 1997م.
50. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك (ت672هـ) – تحقيق محمد كامل بركات – دار الكتاب العربي – القاهرة 1388هـ – 1968م.
51. التعريفات، لعلي بن محمد بن علي الجرجاني (ت816هـ)– تحقيق إبراهيم الأبياري– دار الكتاب العربي– الطبعة الأولى – بيروت 1405هـ.
52. تفسير أبي السعود ، المسمى إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، للإمام أبي السعود محمد بن محمد العمادي (ت951هـ) – دار إحياء التراث العربي – الطبعة الرابعة– بيروت 1414هـ – 1994م..
53. تفسير الألوسي : روح المعاني – في تفسير القرآن العظيم، والسبع المثاني، للإمام أبي الفضل شهاب الدين الألوسي (ت127هـ) – تحقيق محمد حسين – دار الفكر – بيروت – لبنان.
54. تفسير البيضاوي المسمى : أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، للإمام القاضي ناصر الدين أبي سعيد عبدالله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت791هـ) – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت 1408هـ – 1988م.
55. تفسير الجلالين للإمامين محمد بن أحمد المحلي (ت864 هـ) والشيخ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ) – دار المعرفة.
56. تفسير النسفي :– تفسير القرآن الجليل ، المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل ، للإمام عبدالله النسفي (ت701هـ) – دار الكتاب العربي – بيروت – لبنان.
57. تمثال الأمثال ، لأبي المحاسن محمد بن علي العبدري الشيبي (ت837هـ) – تحقيق الدكتور أسعد ذبيان – دار المسيرة – الطبعة الأولى – بيروت 1402هـ – 1982م.

58. تهذيب التهذيب ، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني 0ت852هـ) – دار الفكر – الطبعة الأولى – بيروت 1404هـ–1984م. بالإضافة لطبعة دار صادر – الطبعة الأولى– بيروت.

59. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للحسن بن قاسم المرادي المعروف بابن أُم قاسم (ت749هـ) – شرح وتحقيق الدكتور عبد الرحمن علي سليمان – مكتبة الكليات الأزهرية – الطبعة الثانية .

60. التوطئة ، لأبي علي الشلوبيني (ت645هـ) – تحقيق الدكتور يوسف أحمد المطوع – مكتبة المجد العربي – القاهرة 1401هـ – 1981م.

61. التوقيف على مهمات التعاريف، لمحمد بن عبدالرؤوف المناوي (ت1030) تحقيق الدكتور محمد الداية – دار الفكر المعاصر، ودار الفكر– بيروت – دمشق – الطبعة الأولى.

62. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، لأبي منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري (ت429هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف – القاهرة 1384هـ–1965م.

63. الجامع لأحكام القرآن ، للإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت668هـ– دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت 1408هـ – 1988م.

64. جمهرة الأمثال ، لأبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري (ت395هـ) – تحقيق الدكتور أحمد عبد السلام وأبو هاجر محمد سعيد بن بسيوني زغلول – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت 1408هـ–1988م.

65. الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ) –تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة والأستاذ محمد نديم فاضل – دار الآفاق الجديدة – الطبعة الثانية – بيروت 1403هـ – 1983م.

66. جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، لعلاء الدين الإربليّ (ت741هـ) – تحقيق حامد أحمد نيل – مكتبة النهضة المصرية – القاهرة 1404هـ–1984م.

67. حاشية السجاعي على القطر(ت1178) تقريباً – دار إحياء الكتب العربية – القاهرة 1349هـ.

68. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية بن مالك– طبعة عيسى اليالي الحلبي وشركاه– القاهرة.

69. حاشية على شرح الفاكهي لقطر الندى ، تأليف يس بن زيد الدين الحمصي الشافعي (ت1061هـ) – طبع بالقاهرة 1390–1971م.

70. حجة القراءات للإمام أبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجرة (ت382هـ) – تحقيق سعيد

الأفغاني – مؤسسة الرسالة – الطبعة الرابعة – بيروت – (1404هـ – 1984م).

71. الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، لزكريا محمد الأنصاري (ت 926 هـ) – تحقيق الدكتور مازن المبارك – دار الفكر المعاصر – الطعبة الأولى – بيروت 1411 هـ.

72. الحماسة المغربية : مختصر كتاب صفوة الأدب ونخبة ديوان العرب ، لأبي العباس أحمد بن عبد السلام الجراوي التادلي (ت657هـ) – تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية – دار الفكر المعاصر ودار الفكر – الطبعة الأولى – بيروت – دمشق على 1411هـ-1991م.

73. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت1093هـ) – تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون – الهيئة المصرية العامة للكتاب – الطبعة الثانية- القاهرة-1979م.

74. الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ)- تحقيق محمد علي النجار- الطبعة الثانية – 1372هـ -1952 م.

75. خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، لمحمد المحبي – طبع بمصر 1284هـ. بالإضافة لنسخة دار صادر -بيروت .

76. الدراسات النحوية في مصر في القرن الحادي عشر الهجري – إعداد عزيزة غانم – رسالة ماجستير – جامعة الأقصى – غزة -1423هـ-2002م.

77. الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ) – حيدر آباد – 1950م.

78. الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ، للدكتور/ عبد العزيز محمد الشناوي. مكتبة الأنجلو مصرية – القاهرة- 1992م.

79. الدولة الإسلامية في التاريخ الإسلامي الحديث ، للدكتور إسماعيل ياغي -مكتبة العبيكان – الطبعة الأولى – الرياض 1416هـ-1969م.

80. الدولة العثمانية ، عوامل النهوض وأسباب السقوط ، للدكتور علي محمد الصَّلاَّبِي – دار الإيمان ودار القمة – الإسكندرية.

81. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب ، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن فَرْحون المالكي (ت799هـ) – تحقيق الدكتور محمد الأحمدي أبو النور – مكتبة دار التراث – القاهرة 1391-1972م.

82. ديوان الأخطل – تحقيق مهدي محمد ناصر الدين – دار الكتب العلمية – الطبعة الأولى – بيروت 1406هـ-1986م.

83. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق الدكتور محمد محمد حسنين- دار النهضة العربية- بيروت -1972.
84. ديوان امرئ القيس – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف – الطبعة الرابعة – القاهرة 1377هـ- 1958م.
85. ديوان جران العود النميري – تعليق أحمد نسيم – دار الكتب المصرية – الطبعة الأولى – القاهرة 1350هـ - 1931م.
86. ديوان جرير ، بشرح محمد حبيب، – تحقيق الدكتور نعمان طه – دار المعارف – الطبعة الثالثة – القاهرة .
87. ديوان جميل بثينة، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر الدين- دار الكتب العلمية- الطبعة الأولى- بيروت 1407هـ - 1987م.
88. ديوان حسان بن ثايت – تحقيق الدكتور سيد حنفي حسنين – دار المعارف – الطبعة الأولى – القاهرة 1973.
89. ديوان ابن دريد وشرح مقصورته ، للخطيب التبريزي – تحقيق راجي الأسمر – دار الكتاب العربي – الطبعة الأولى – بيروت – 1415 هـ -1995م.
90. ديوان رؤية بين العجاج، اعتنى بتصحيحه وترتيبه وليم الورد البُروسّي – 1400هـ-1980م.
91. ديوان عبيد الأبرص – تحقيق وشرح الدكتور حسين نصار – شركة ومطبعة الحلبي بمصر- الطبعة الأولى 1377هـ - 1957م.
92. ديوان عدي بن الرقاع العاملي، جمع وتحقيق ودراسة الدكتور الشريف عبدالله الحسيني البركاتي- المكتبة الفيصلية- مكة – 1406هـ - 1985م.
93. ديوان كثير عزه – تحقيق الدكتور إحسان عباس – دار الثقافة – بيروت 1391هـ-1971م.
94. ديوان لبيد بن ربيعة العامري – دار صادر – بيروت .
95. ديوان المتلمس الضُّبَعي – تحقيق حسن كامل السيرفي – معهد المخطوطات العربية – القاهرة 1388هـ - 1968م.
96. ديوان المثقب العبدي – تحقيق حسن كامل السيرفي – معهد المخطوطات العربية – القاهرة 1391هـ 1971م.
97. ديوان ابن ميادة، جمع وتحقيق الدكتور حنا جميل حداد- مطبوعات مجمع اللغة العربية – دمشق – 1402 هـ-1982م.
98. ذيل تذكرة الحفاظ – لأبي المحاسن الحسيني (ت765هـ) – تحقيق حسام الدين القدسي – دار

الكتب العلمية – بيروت .

99. الذيل على العبر في خبر من عبر، لأبي زرعه أحمد بن عبدالرحمن العراقي (ت826هـ)– تحقيق صالح مهدي عباس – مؤسسة الرسالة – الطبعة الأولى – بيروت – (1409هـ – 1989م).

100. رجال حول الرسول، لخالد محمد خالد –دار الكتاب العربي– الطبعة الثانية– بيروت–2001م

101. الرد على النحاه ، لابن مضاء القرطبي (ت593هـ) – تحقيق الدكتور شوقي ضيف – دار المعارف – الطبعة الثانية – القاهرة 1982م.

102. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة ، للسيد الشريف محمد بن جعفر الكتّاني (ت1345هـ) – كتب مقدمتها ووضع فهارسها محمد المنتصر بن محمد الزمزمي– دار البشائر الإسلامية – الطبعة الرابعة – بيروت 1406هـ – 1986م.

103. زاد المسير في علم التفسير ، للإمام أبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي الجوزي القرشي البغدادي (ت597هـ) – المكتب الإسلامي – الطبعة الرابعة – بيروت 1407هـ – 1987م.

104. رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام أحمد عبد النور المالقي (ت702هـ) – تحقيق أحمد محمد الخراط – مجمع اللغة العربية – دمشق 1394هـ.

105. السبعة في القراءات، لابن مجاهد (ت324هـ)– تحقيق د. شوكي ضيف– دار المعارف– الطبعة الثانية– القاهرة 1400هـ.

106. سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) – تحقيق الدكتور حسن هنداوي – دار القلم – الطبعة الأولى – دمشق 1405هـ – 1985م .

107. سنن أبي داود ، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت 275هـ) – دار ابن حزم – الطبعة الأولى – بيروت 1419هـ – 1998م.

108. سنن الترمذي ، للإمام الحافظ محمد عيسى بن سورة الترمذي (ت 279هـ) – تحقيق العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني – مكتبة المعارف للنشر – الطبعة الأولى – الرياض 1406هـ .

109. سنن النسائي ، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الشهير بالنَّسائي (ت 303هـ) – تحقيق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني – مكتبة المعارف للنشر – الطبعة الأولى – الرياض 1408هـ – 1988م.

110. سوائر الأمثال على أفعل ، لحمزة بن الحسن الأصفهاني (ت360هـ) – تحقيق الدكتور فهمي سعد – عالم الكتب – الطبعة الأولى – بيروت 1409هـ – 1998م.

111. سير أعلام النبلاء ، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت748هـ) – مؤسسة الرسالة – الطبعة الحادية عشر – بيروت 1419هـ – 1998م.
112. شجرة النور الزكية ، للعلامة الشيخ محمد بن محمد مخلوف (ت1069هـ) – دار الفكر للطباعة والنشر.
113. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي(ت1089هـ)– دار الفكر – بيروت 1399هـ – 1979م. بالإضافة لطبعة دار إحياء التراث العربي – بيروت.
114. شرح أبيات سيبويه، تأليف أبي جعفر أحمد محمد النحاس (ت 338هـ)–تحقيق الدكتور وهبة سالمة–مكتبة الشباب– الطبعة الأولى– القاهرة 1405هـ–1985م.
115. شرح أبيات مغني اللبيب، لعبد القادر البغدادي (ت1093هـ)– تحقيق عبد العزيز رياح وأحمد دقاق– دار المأمون للتراث– دمشق 1398هـ–1978م.
116. شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري (ت 905هـ)، دار أحياء الكتب العربية – مكتبة فيصل عيسى البابلي الحلبي – 1336هـ – 1918م.
117. شرح أدب الكاتب، لأبي منصور موهوب بن أحمد الجواليقي– (ت540هـ)– تقديم مصطفى صادق الرافعي – دار الكتاب العربي –بيروت.
118. شرح أشعار الهذليين، لأبي سعيد الحسن بن الحسين السُّكري (ت275هـ)–تحقيق عبد الستار فراج، ومحمود محمد شاكر– مكتبة دار العروبة– القاهرة.
119. شرح التسهيل، لجمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (ت672هـ)– تحقيق الدكتور عبدالرحمن السيد والدكتور محمد بدوي – دار هجر– القاهرة 1410هـ –1990م.
120. شرح تلخيص مفتاح العلوم، للعلامة سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت792هـ)– تحقيق الدكتور عبدالحميد هنداوي– دار الكتب العلمية– الطبعةالأولى – بيروت 1422هـ–2001م.
121. شرح ديوان جميل بثينة ، شرح وتقديم مهدي محمد ناصر الدين– دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى– بيروت 1407هـ–1987م.
122. شرح ديوان الحماسة، لأبي علي أحمد بن محمد الحسن المرزوقي (ت421هـ)–تحقيق أحمد أمين وعبد السلام هارون– دار الجيل– الطبعة الأولى– بيروت 1411هـ–1991م.
123. شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة –تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد – دار الأندلس– بيروت.
124. شرح ديوان الفرزدق– تحقيق إيليا الحاوي– دار الكتاب اللبناني– الطبعة الأولى– بيروت 1913م.
125. شرح شافية ابن الحاجب تأليف الشيخ رضي الدين محمد الإستراباذي النحوي (ت686هـ)–

تحقيق الأساتذة:محمد نور حسن، محمد الزقراف ومحمد محي الدين عبدالحميد –دارالكتب العلمية– بيروت 1402هـ–1982م.

126. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للإمام أبي محمد عبدالله بن هشام الأنصاري (ت761هـ)– تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد.

127. شرح شواهد المغني، للإمام جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)–تحقيق الشيخ أحمد الشنقيطي–دار الحياة– بيروت 1386هـ–1966م.

128. شرح ابن عقيل، لقاضي القضاة. بهاء الدين عبدالله بن عقيل العَقِيلي المصري الهمداني (ت698) – على ألفية أبن مالك–تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد–دار الفكر– 1405هـ–1985م.

129. شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، تأليف جمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك (ت672هـ) –تحقيق الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي– دار الفكر العربي– الطبعة الأولى – القاهرة.

130. شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ)–تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد – دار الثقافة– القاهرة 1355هـ–1936م.

131. شرح قواعد الإعراب لابن هشام، تأليف: محي الدين الكافيجي (ت879هـ) تحقيق الدكتور فخرالدين قباوة–دار طلاس–الطبعة الثانية– سوريا 1993م.

132. شرح قواعد الإعراب لابن هشام تأليف محمد مصطفى القوجي (ت950 هـ)– دراسة وتحقيق إسماعيل إسماعيل مروة –دار الفكر المعاصر– ودار الفكر الطبعة الأولى– بيروت– دمشق– 1418هـ–1997م.

133. شرح الكافية في النحو، للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي (ت686هـ) – دار الكتب العلمية– الطبعة الثانية –بيروت 1399هـ–1979م.

134. شرح الكافية الشافية لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن مالك (ت672هـ)– تحقيق الدكتور عبدالمنعم أحمد هريدي– دار المأمون للتراث– الطبعة الأولى–مكة 1402هـ–1982م.

135. شرح ملحمة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت516هـ)–تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم– مطبعة عبيد– الطبعة الأولى– القاهرة 1403هـ–1982م.

136. شعر إبراهيم بن هر ة القرشي (ت176هـ)– تحقيق محمد نفَاع وحسين عطوان– مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

137. الشعر والشعراء، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)– تحقيق وشرح

أحمد محمد شاكر –دار المعارف–القاهرة 1402هـ–1982م.

138. شعراء عباسيون، مطبع بن إياس وسليم الخاسر وأبو الشمقمق؛ لقوستاف فون غرنباوم، جمعها وأعاد تحقيقها الدكتور محمد يوسف نجم، وراجعها الدكتور إحسان عباس– دارة مكتبة الحياة – بيروت.

139. شعراء مقلون، صنعه الدكتور حاتم صالح العثامن –عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية– الطبعة الأولى – بيروت 1407هـ –1987م.

140. الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية، تأليف طاشكُبْري زاده (ت968هـ) – دار الكتاب اللبناني– بيروت– 1395هـ–1975م.

141. الصاحبي، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت395هـ)– تحقيق السيد أحمد صقر– مطبعة عيسى الحلبي– القاهرة .

142. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لإسماعيل بن حماد الجوهري (ت393 هـ)– تحقيق أحمد عبدالغفور عطار – دار العلم للملايين – الطبعة الثالثة– بيروت– 1404 هـ–1984م

143. صحيح البخاري، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت256هـ)–دار الفيحاء ودار السلام– الطبعة الثانية– دمشق والرياض– 1419هـ–1999م.

144. صحيح مسلم، للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشيري النيسابوري (ت261هـ)– دار ابن رجب– الطبعة الأولى– المنصورة– 1422هـ2002م.

145. صفوة الصفوة، للإمام جمال الدين أبي الفرج بن الجوزي (ت597هـ)– تحقيق إبراهيم رمضان وسعيد اللحام– دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى– بيروت 1409هـ–1989م.

146. الصناعتين: الكتابة والشعر، لأبي هلال الحسن بن عبدالله بن سهل العسكري(ت395هـ)– تحقيق الدكتور مفيد قميحة– دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى– بيروت 1401هـ–1981م.

147. ضرائر الشعر، لابن عصفور الإشبيلي (ت969هـ)– تحقيق السيد إبراهيم محمد– دار الأندلس– الطبعة الأولى– القاهرة 1980.

148. الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبدالرحمن بن محمد السخاوي (ت902هـ)–طبع بمصر 1353هـ – 1355هـ.

149. طبقات الشافعية الكبرى، لأبي نصر تاج الدين عبدالوهاب بن علي بن عبدالكافي السبكي (ت771هـ)– طبع بمصر 1324هـ.

150. طبقات فحول الشعراء، لمحمد بن سلام الجمحي (ت231هـ)– تحقيق الدكتور محمود محمد

شاكر –مطعبة المدني– القاهرة 1394هـ–1974م.
151. الطبقات الكبرى، لابن مسعد، تقديم الدكتور إحسان عباس –دار صادر– بيروت.
152. طبقات المفسرين، لشمس الدين محمد بن أحمد (ت945هـ)–دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى– بيروت 1403هـ–1983م.
153. طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي (ت379هـ)– تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم– دار المعارف– الطبعة الثانية– القاهرة 1404هـ–1984م.
154. الطرائف الأدبية، للإمام عبد القاهر الجرجاني(ت474هـ)– تحقيق عبدالعزيز الميمني– دار الكتب العلمية– بيروت 1937 هـ.
155. العرب والعثمانيون، للدكتور عبدالكريم رافق (1516م–1916)– الطبعة الأولى –دمشق– 1974م.
156. العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، للشيخ ناصف اليازجي – دار القلم – بيروت.
157. العقد الفريد، للفقيه أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت328هـ)– تحقيق محمد سعيد العريان– دار الفكر– مكتبة الرياضي الحديثة 1359هـ–1940م.
158. العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، لابن رشيق القيرواني (ت456هـ)– تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد– دار الجيل– بيروت.
159. عيون الأخبار، لأبي محمد عبدالله بن مُسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ)– تحقيق الدكتور مفيد قميحة– دار الكتب العلمية– الطبعة الأولى– بيروت 1406هـ–1986م.
160. الغنية في أصول الدين، لجمال الدين أبي سعيد عبدالرحمن مأمون المتولي الشافعي (ت478هـ) – تحقيق عماد الدين حيدر– مؤسسة الخدمات والأبحاث الثقافية– الطبعة الأولى– بيروت 1987م.
161. فتح القدير، الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت1250هـ)– دار الخير– الطبعة الأولى–بيروت 1413هـ–1992م.
162. فرحة الأديب في الرد على السيرافي في شرح أبيات سيبويه، لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود العندجاني (ت430هـ)–تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني–دار قتيبة– دمشق 1400هـ–1980م.
163. فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، لأبي عبيد البكري(ت487هـ)– تحقيق الدكتور إحسان عباس والدكتور عبدالمجيد عابدين –مؤسسة الرسالة– الطبعة الثانية 1403هـ–1983م.
164. الفضة المضيئة في شرح الشذور الذهبية، في علم العربية، للعّلامة أحمد بن زيد (ت870هـ)–

دراسة وتحقيق الدكتور عبدالمنعم فائز مسعد- مركز الأبحاث الإسلامية- مؤسسة دار الطفل العربي – الطبعة الأولى- القدس 1410هـ-1989م.

165. فوات الوفيات، لمحمد بن شاكر الكتبي (ت764هـ)- تحقيق الدكتور إحسان عباس- دار الثقافة- بيروت 1393هـ-1973م بالإضافة لطبعة دار صادر -بيروت 1973م.

166. القاموس المحيط، للعّلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت817هـ)- تحقيق مكتب التراث في مؤسسة الرسالة- مؤسسة الرسالة- دار الريان للتراث- الطبعة الثانية- 1407هـ-1987م.

167. القوافي، للقاضي أبي يعلي عبدالباقي عبدالله بن المحسن التنوخي (ت449هـ) تقريباً- تحقيق الدكتور عوني عبدالرؤوف-مكتبة الخانجي- الطبعة الثانية- القاهرة 1978م.

168. قيس ولبنى شعر ودراسة- تحقيق حسن نصار- دار مصر للطباعة- القاهرة 1379هـ-1960م.

169. الكامل، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم-دار الفكر العربي- القاهرة.

170. الكتاب ، لسيبويه (ت180هـ)- تحقيق عبدالسلام محمد هارون- الهيئة المصرية العامة للكتاب- الطبعة الثانية – القاهرة 1397هـ-1977م.

171. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت538هـ) دار الفكر- الطبعة الأولى- 1397هـ-1977م.

172. الكشف عن وجوه القراءات السبعة وعللها، لمؤلفه : أبي محمد مكي بن أبي طالب (ت437هـ)- تحقيق الدكتور محي الدين رمضان- مؤسسة الرسالة- الطبعة الرابعة- بيروت 1407هـ-1987م.

173. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبدالله القسطنطيني، المعروف بحاجي خليف -دار الفكر-بيروت 1410هـ-1990م.

174. الكواكب الدرية شرح متممة الأجرومية للشيخ محمد بن أحمد بن عبدالباري الأهل (ت1288هـ)- دار إحياء الكتب العربية – مصر.

175. الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، للشيخ نجم الدين الغزي (ت1061هـ)- حققه الدكتور جبرائيل سليمان جبور- منشورات دار الآفاق الجديدة- الطبعة الثانية- بيروت 1399هـ-

1979م.
176. لسان العرب، للإمام أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (ت711هـ) – دار صادر – الطبعة الأولى – بيروت 2000م.

177. لسان الميزان، للإمام شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت852هـ) – مؤسسة الأعلمي للمطبوعات – الطبعة الثالثة – بيروت 1406هـ–1986م.
178. لطف السمر وقطف الثمر من تراجم أعيان الطبقة الأولى من القرن الحادي عشر، لنجم الدين محمد بن محمد الغزي الدمشقي (ت1061هـ) – تحقيق محمود الشيخ – منشورات وزارة الثقافة دمشق، ومكتبة دار زمزم – الرياض.
179. لمع الأدلة، لكمال الدين أبي البركات عبدالرحمن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت577هـ) – تحقيق سعيد الأفغاني – مطبعة الجامعة السورية 1377هـ–1957م.
180. اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري (ت616هـ) – تحقيق غازي مختار طليمات – دار الفكر – الطبعة الأولى – دمشق وبيروت 1416هـ–1995م.
181. اللامات، لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت337هـ) – تحقيق مازن المبارك – دار الفكر – الطعبة الثانية – دمشق 1405هـ–1985م.
182. مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد يحيى ثعلب (ت291هـ) – تحقيق عبدالسلام محمد هارون –دار المعارف بمصر 1948م.
183. مجمع الأمثال، لأبي الفضل أحمد بن أحمد الميداني – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه – القاهرة – 1398هـ – 1978م.
184. مجيب الندا على شرح قطر الندى، لأحمد بن الجمال بن أحمد بن علي الفاكهي (ت952هـ) – مطعبة مصطفى البابي الحلبي – الطبعة الثانية 1390هـ–1971م.
185. المحتّسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) – تحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبدالحليم النجار والدكتور عبدالفتاح شلبي – لجنة إحياء التراث – بالقاهرة 1389هـ–1969م.
186. مختصر تفسير ابن كثير (ت774هـ) – اختصار وتحقيق محمد علي الصابوني –دار الصابوني.
187. المخصص، تأليف أبي الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي، المعروف بابن سيده (ت458 هـ) – دار الكتاب الإسلامي – القاهرة.

188. مراتب النحويين، لأبي الطيب اللغوي (ت351هـ)- تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم- دار الفكر العربي- الطبعة الثانية- القاهرة 1394هـ-1974م.

189. مرهم العلل المضلة، لعبد الله بن أسعد اليافعي (ت768هـ)- محمود محمد نصار- دار الجيل – الطبعة الأولى – بيروت – 1992.

190. المستقصى في أمثال العرب، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ) – دار الكتب العلمية – الطبعة الثانية – بيروت 1407هـ - 1987م.

191. مسند الإمام أحمد بن حنبل، إعداد: محمد سليم سَمَارَة، إشراف الدكتور سمير طه المجذوب- المكتب الإسلامي- الطبعة الأولى- بيروت 1413هـ-1993م.

192. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للعّلامة أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت770هـ)- تحقيق مصطفى السقا- مطبعة مصطفى البابلي الحلبي بمصر 1369هـ - 1950م.

193. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، للشيخ عبد الرحيم بن أحمد العباسي (ت963هـ)- تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد- عالم الكتب- بيروت 1367هـ-1947م.

194. معجم الأدباء، لأبي عبدالله شهاب الدين ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي (ت626هـ)-دار الفكر- الطبعة الثالثة- بيروت 1400هـ-1980م.

195. معجم البلدان، للشيخ شهاب الدين أبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي الرومي البغدادي (ت626هـ)- دار صادر- بيروت.

196. معجم الشعراء، للإمام أبي عبدالله محمد بن عمران المرزباني (ت384هـ)- تحقيق المستشرق الدكتور سالم الكرنكوي- الطبعة الثانية- بيروت 1402هـ-1982م.

197. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، لعبد الله بن عبدالعزيز البكري الأندلسي (ت487هـ)- تحقيق مصطفى السقا- عالم الكتب- الطبعة الثالثة- بيروت 1403هـ - 1983م.

198. معجم المؤلفين؛ تراجم مصنفي الكتب العربية، تأليف عمر رضا كحالة- دار إحياء التراث العربي – بيروت- لبنان 1376هـ-1957م.

199. المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم، لأبي منصور الجواليقي، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر (ت540هـ) – تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر – مطعبة دار الكتب المصرية- الطبعة الأولى – القاهرة 1360هـ.

200. مغْني اللبيب عن كتب الأعاريب، تأليف الإمام أبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت761هـ)- تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد – المكتبة العصرية-

بيروت- 1992م.

201. مفتاح العلوم، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي السكاكي (ت626هـ) – شركة ومكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي بمصر- الطبعة الثانية 1411هـ-1990م.

202. المفصل في علم العربية، تأليف الأستاذ الإمام أبي القاسم محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري (ت538هـ)- دار الجيل- الطبعة الثانية- بيروت 1323هـ.

203. المفضليات، للمفضل بن محمد بن يَعْلي الضبي (ت178هـ)-تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون –دار المعارف-الطبعة الرابعة- مصر 1383هـ-1964م.

204. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، للإمام محمود العيني (ت855هـ)- دار صادر – بيروت 1299هـ.

205. المقتضب، لأبي العباسي محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)-تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة –لجنة إحياء التراث الإسلامي- الطبعة الثانية- القاهرة 1386هـ.

206. المقرب، لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت669هـ)- تحقيق أحمد عبدالستار الجواري، وعبدالله الجبوري- مطبعة العاني – بغداد 1986م.

207. الممتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي (ت669)هـ- تحقيق الدكتور فخرالدين قبّاوة- دار الآفاق الجديدة- الطبعة الرابعة- بيروت 1399هـ-1979م.

208. المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، لكتاب "التصريف" للإمام أبي عثمان المازني- تحقيق الدكتور إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين- مطبعة الحلبي- الطبعة الأولى- مصر 1373هـ-1954م.

209. المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، للإمام أبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي (ت370هـ)- تحقيق الدكتور فرنتيس كرنكو- دار الكتب العلمية- الطبعة الثانية- بيروت 1402هـ-1982م.

210. المواقف، لعضد الدين عبدالرحمن الإيجي (ت 756هـ)، تحقيق عبدالرحمن عميرة- دار الجيل – الطبعة الأولى – بيروت 1997م.

211. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، للشيخ خالد الأزهري (ت905هـ)-تحقيق محمد إبراهيم سليم- مطبعة ابن سينا- القاهرة.

212. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ)- تحقيق علي محمد البجاوي-دار المعرفة- الطبعة الأولى- بيروت 1382هـ-1963م.

213. نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السهيلي (ت581هـ)- تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا –دار الرياض للنشر- مكة المكرمة 1404هـ-1984م.

214. النحو والعرض في مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري، عرض ونقد، للدكتور محمد آدم الزاكي–المكتبة الفيصلية- مكة المكرمة 1404هـ-1984م.

215. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت 577هـ) – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار نهضة مصر – القاهرة 1386هـ - 1967م.

216. النهاية في غريب الحديث والأثر ، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري بن الأثير (ت 606هـ) تحقيق الشيخ خليل مأمون شيحا – دار المعرفة – الطبعة الأولى – لبنان 1422هـ - 2001م.

217. هداية أولي الألباب إلى موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ، لأبي بكر إسماعيل الشنواني – مخطوط بدار الكتب القومية – القاهرة رقم 706 نحو –تيمور.

218. هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين ، لإسماعيل باشا البغدادي (ت1339هـ) – إسطنبول 1375هـ - 1955م. بالإضافة لطبعة دار الكتب العلمية – بيروت 1992م.

219. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تأليف العلاّمة الإمام جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت911هـ) – تحقيق أحمد شمس الدين –دار الكتب العلمية – بيروت 1418هـ - 1998م.

220. الوحشيات وهو الحماسة الصغرى ، لأبي تمام حبيب بن أوس الطائي (ت 231هـ) – تحقيق عبدالعزيز الميمنّي والدكتور محمود شاكر – دار المعارف – الطبعة الثالثة – القاهرة 1388هـ - 1968م.

221. وفيات الأعيان وإنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان (ت 681هـ) – تحقيق الدكتور إحسان عباس – دار صادر – بيروت .

تاسعاً: فهرس الموضوعات

الفصل الثالث

A commentary on The Explanation of Grammar
Of Mohammed Ibn Abd AL_Rahman AL_Hamawy
Master Degree in Linguistics

Firstly: The importance of the study:

This study is highly important because it centers on the book "AL-Erab An Quaed AL-Erab Le Ibn Hisham.".

This book is full of grammatical and important matters. As well as the auther is one of the most greatest scholars who has great contributions in the Arabic grammar. One of the most important contributions is citing verses of Quran, On the opposite of his antecedents.

Secondly: Reason of choice :-

I selected this commentary for the following reasons.

1- Because the book "AL_Erab An Qawaed EL_Erab" searches for an accurate, important subject which is parsing sentences and semi-sentences etc….
Although these subject are so important, they were not taken into consideration by the researchers.
2- The Anther of this book is extremely Famous and is classification were highly were highly taken into consideration.
3- Ibn Hisham is characterized by profundity and accuracy.

Thirdly: Objectives of the study:-

The researchers aim at the following:

1- Adding a new, significant manuscript to the Arabic Library.
2- Discovering a great Grammatich character "Ibn Hisham" and his contributions .
3- Observing the grammatical movement in that era in which AL Hamawy lived, And becoming acquainted of the scholars interests in that era .

Fourthly: The Difficulties which faced the researcher:-

There were some difficulties which classified as the following:

1- There is no previous study about AL-Hamawy, as I know, which discusses his character of any of his works.
2- The deficiency of references which talk about the scientific life in the author's era.
3- The difficulty of obtaining manuscripts which took much time and effort.
4- The difficulty to make a balance between my work and going to the Library particularly the Library of the Islamic University which open fro a limited time.

Fifth: The previous studies:-

The researcher didn't focus on AL_Hamawy's studies only. But there is a ph.D degree about AL_Shinwany commentary .

<u>Sixth: Research Plan :-</u>

The Research is divided into two parts in addition to the introduction.

The fist part

consist of three chapters as the following:

Preface : it involves two points:

1- Talking about the political and cultural conditions in AL_Hamawy's era.
2- AL_Hamawy's life regarding his name, parentage, outbreak, sheiks, students, works and death.

- ***The first Chapter***: It is an analytical study of the explanation of the parse rules of sheik Khaled AL- Azhary which involves his grammatical evidences, origins and resources.
- ***The second chapter***: it was about AL Shinwany's commentary on the explanation of parse ruler.
- ***The third chapter***: It was about AL-Hamawy's commentary on the explanation of grammar.
- This study focused on the book "AL_ Erab An Quaed AL_Erab" and it's discussion and AL_Hamaway's method in his commentary and his incidences, origins resources as well as his grammatical doctrine
- I concluded my study by explaining the most important results and some recommendations.

The second Part:

It talked about the introductions of gloss and describing the copiers and explaining gloss method: Then I presented the text achieved in ascintific way and I presented the technical indexes.

<u>Seventhly: The Method of study:-</u>

In my study I followed the analytical descriptive method because analysis has Lin Kage and deepness .

And the descriptive method is very important for description of the study .